









١٩٢٢

٩٦٢.٥١٩
(١٥)
(١١)

ثورة قصر السيد دراسة تاريخية تحليلية



١٩٢٣ - ١٩١٤

General Organization of the Alexandria Library (GOAL)
Dokim: ... Alexandria

تأليف

الدكتور عبد العزيز رفاعي
مدرس قسم العلوم الاجتماعية بالكلية الفنية العسكرية

الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية	
رقم التصنيف	٩٦٢.٥١٩
رقم التسجيل	١٩١٣١٣٢

الطبعة الأولى

دار الكاتب العربي للطباعة والنشر
بالمشاهرة

مقدمة

من أصول كانت تغرس وتنهيا مع الأيام في تربة ومناخ صالح للغرس، وتعبّر عن ذاتها في سلسلة من الانبثاقات القومية لمعالجة المسألة المصرية التي نتجت من احتلال بريطانيا لمصر - انطلقت ثورة مصر في مواجهة الاحتلال عام ١٩١٩ ، ثورة قومية سياسية هادفة ، بطريق العنف ، من أجل التغيير السياسي ولتحقيق الاستقلال والحرية .

وكانت الثورة متعددة الجوانب .، بدأت حركة أعيان بخطة متطرفة ، تطالب بالاستقلال التام ، ومعتدلة ، تطلب لمصر ما يمكن من الحرية السياسية في ظل الحماية ، ولكن مالبت الشعب أن ثار فأصبح سيد الموقف كله ، ومن ثم ، توحدت الخطة فكانت وفق إرادة الشعب ، خطة متطرفة لا تحيد عن الاستقلال التام ، تخلع على بعض الأعيان من حرارتها مادفعهم دفعا مع الثورة ، في غير ما كانوا يؤمنون .

وكانت عناصر هذه الثورة السياسية هي : تنظيم قومي هو الوفد والحكومة في بداية الانطلاق الثوري ، أما عناصرها الاجتماعية فكانت : كبار الملاك الأعيان والراسماليين والمتقنين والبرجوازية الصغيرة ، وأصحاب المهن الحرة والفلاحين والعمال^١

وكانت الوسائل سياسية ، في شكل محاولات دولية ، وشعبية ، في شكل نضال شعبي ثائر ، وإن اختلفت مراحلها ،

فقد ظل العامل الشعبى مسيطرا قويا حتى كان التآمر عليه
من عناصر الرجعية مستندة الى الاحتلال *

ولقد مرت الثورة في دورين رئيسيين وتميزت
بالايجابية ، وأن اختلفت في وسائلها بين الشدة والمسالمة
انتقلت بعدهما في تهيؤ الى التحول من النضال الثورى ،
وبالتحور في شكل النضال السياسى الدستورى القائم على
طرق القضية على أساس التجزئة *

استغرق الدور الاول شهر مارس ، وقد تميز بالتنظيم
المحكم فى اطار الوحدة القومية وقيام الحكومات المحلية ، كما
تميز بالشدة والضراوة فى مواجهة قوى الاحتلال والتضحيات
الكبرى من جانب الشعب *

ولقد تميز الدور الثانى الذى بدأ فى شهر ابريل عن
كل ذلك بايجابية تأخذ بالاساليب السلمية الهادئة الهادفة ،
دون ان يستخدم فيها العنف الا قليلا *

فى هذا الدور الرئيسى الأخير ، سارت الثورة فى ادوار
ثانوية : بدأت بالتماسك فى مواجهة اساليب الاستعمار
السياسية فى لجنة ملتر ، ولكنها بعد ذلك أخذت فى الانقسام
وبداية الانتكاس على يد تحالف الملاك الاعيان والسراى
والانجليز ، وانتهت بتآمر ذلك الثلاث بما انتهى بها الى
التحور فى شكل النضال السياسى *

ولقد بدأ ذلك الانقسام فى القمة ، بين هؤلاء الملاك
الاعيان من الوفد ، اثر الاخفاق فى عرض القضية على مؤتمر
الصلح ، وتجلي بصورة أوضح فى ظل مفاوضات (سعد -
ملتر) ، أخذت تنسحب من الميدان على أثره من جنود الثورة *
كثرة من الفلاحين والعمال ، حتى انتهى الموقف باتجاه الملاك
الاعيان للعمل مستقلين ابان مفاوضات (على - كرزون) *
محاوئين بمبادئهم الرجعية السيطرة على الثورة كاتجاه جماهيرى ،
وردها - كحركة قومية - كما بدأت وكما شاموها ، حركة
اعيان * فلما صمد الاتجاه الشعبى أمام ذلك التحدى لم يكن
ثمة بد من التآمر عليها بنفى سعد وتصريح ٢٨ فبراير ، ذلك
الذى ، ان منح مصر استقلالاً ودستورا ، فقد مكن ثم

مبادئ الرجعية من السيطرة ودفع الوفد مضطرا نحو التراجع ،
وبهذا كله صغيت الثورة وبدأ على اثرها عهد النضال السياسي
الدستوري .

في هذا الكتاب محاولة لدراسة ثورة شعب مصر
عام ١٩١٩ ، دراسة علمية ، قائمة على النقد والتحقيق
مستندة على اصدق الوثائق والمراجع التاريخية ، مصدرة بمقدمة
وتمهيد ، ومبلورة في أربعة عشر فصلا ، تناولت ثورة الشعب
في حقيقتها ، ومراحل تطورها واهميتها التاريخية .

آملين بهذا الاسهام في الدراسات العلمية التاريخية ،
بما يفيد تاريخنا القومي ، ويدكي شعلة الوعي القومي العربي .

والله ولي التوفيق

المؤلف

دكتور : عبد العزيز رفاعي

ديسمبر سنة ١٩٦٦ .

تمهيد :

الاحتلال وتطور الحركة القومية

١٨٨٢ - ١٩١٤

بدأ احتلال إنجلترا لمصر عام ١٨٨٢ اثر تدخل دولي ، ثم انفراد بذاته ، واستخدم القوة للقضاء على كل مقاومة مصرية ، ولما كان الاحتلال يمثل اذ ذاك احتلالا غير مشروع فقد جعل جل اهتمامه البقاء في مصر بخطة قوامها الانقسام الذي يمنع به أعداءه من التجمع ضده في الداخل والخارج ، من أجل تحقيق ما كان ينشده من المركز الممتاز في وادي النيل .

ويرجع السبب في تنفيذ الخطة البريطانية الى أحد بناءة الامبراطورية هي سر الاحتلال الذي وطد أركانه في الفترة بين سنتي ١٨٨٢ و ١٩٠٧ حتى مضى بعد ذلك راسخا ، وقد استطاعت بريطانيا بهذا الانقسام مواجهة الخصوم متفرقين في الداخل وفي الخارج ، حتى كاد في ظلها الروح القومي يتجمد ، لولا ما كان يتهدد في ظل تجدد المجتمع المصري ، بطريق غير مباشر ، من أسباب كانت تغذيه وتدفعه الى مرحلة أعلى من النضال القومي .

ويرجع السبب في تنفيذ الخطة البريطانية الى أحد بناءة الامبراطورية البريطانية ، « كرومر » الذي كان يستمد قوته من قوة شخصيته ، وثقة

دولته فيه وتأييدها له ، وكانت له مبادئ استعمارية وخطة سلكها في خدمة بلاده .

تولى كرومر منصبه وبريطانيا تتردد بين الجلاء والبقاء ، وكان عليه أولا أن يتجه الى سياستها فيسترضيهم ويقنعهم بالبقاء ، وان يستوحى ذلك من مبادئه ، فراح يقنع أحرار انجلترا بالبقاء بحجة اصلاح حال الفلاح ، ومنح المصريين نوعا من الحكم الذاتى !

وبجانب ذلك كان عليه أن يجتهد فى الداخل أيضا بجانب اتجاهه السابق ، فيحل المشكلة المالية التى كانت تشغل بال بريطانيا آن ذاك ، وتهدها بالجلاء عن مصر اذا ما أخفقت فيها .

وبفضل الاقتناع وحل هذه المشكلة العاتية أكسب بلاده ثقة أوروبا ومكنها ماليا من القدرة على ادارة مصر ، واستطاع أن يمحو من ذهن سياسة بلاده فكرة الجلاء ، وكانت قد بدأت تعتزم تنفيذها منذ عام ١٨٨٧ ، ومن ثم تفرغ لتوطيد أركان الاحتلال فى الداخل بخطة العامة فى الوقت الذى كانت بلاده قد تفرغت لمواجهة العواصف الدولية التى كانت تقض مضجع الاحتلال فى مصر .

وكان لكرومر خطته التى كانت سر الاحتلال عموما كما قلنا فى تحقيق المركز الممتاز فى وادى النيل بعد رحيله عن مصر ، خطة قامت على الغموض ، تتمسك بالأساسيات وتتخلى عن الشكليات ، أما الأساسيات فكانت تنحصر فى ضرورة الابقاء على انجلترا مهيمنة على شئون مصر الداخلية والخارجية ، وأن تنقل إليها كل ما يدعيه الغير من حقوق مصر .

وكانت خطته من أجل ذلك ألا يستعجل ، بل يقبل كل ما تمليه عليه الظروف ، كان يهمل أن يعطى بمقدار ، ليرضى المصريين ، لا ليطمعهم . وبشرط ألا يذهب هؤلاء الى حد الاضرار بالمصالح البريطانية ، وكان يهمل أن يرضى الدول الطامعة فى مصر فى اطار اقناعهم بتحقيق مصالحهم الأساسية ، فكان مسلكه ازاء السلطنة العثمانية والدول والجاليات الأجنبية مسلكا قام على أساس يرضيهم ، ولكى يمنع أذاهم ولا يطمعهم فى مصالحه هو ، على أساس الاكتفاء بتحقيق مصالح الاحتلال الأساسية ، دون مشاركة انجلترا فيما استأثرت به فى مصر ، وكان ارضاؤه الدائنين يقوم على هذه الحطة نفسها .

وكانت سياسته مع المصريين خصوصا ، هي المضي بهذه الخطة في جوهرها ، فهو لم يرض أن يغلّق باب الأمل في وجوههم بل ظل معهم في شد وجذب ، يمنح ويمنح بأمل أن يقبلوا مع هذا ، الأمر الواقع ، فإن رفضوا فليس غير استعمال القوة والظهور بمظهر الاحتلال السافر الشديد ، وبهذا لم يرض كرومر الناقمين عليه وعلى الاحتلال ، ولم بغضبهم كلهم ، لأنه استهدف تفريق وحدة البلاد من أجل العمل السياسى ، حتى يرضى المصريون بالأمر الواقع وعدم التعلل بالمساعدات الأجنبية ، ومن ثم حال دون تبلور الوعى القومى ضد الاحتلال .

ونجح كرومر فى تطبيق خطته ، ولكنها لم تكن سريعة التأثير ، فما كاد يمضى فى خطته كثيرا حتى شاهد مع ذلك طليعة عودة الروح القومى فى صدارة عهد عباس .

كان الروح القومى قد همد فى السنوات العشر الأولى التى أعقبت الاحتلال فى ظل تحالف السلطة الشرعية ، كما مثلها توفيق ، والفعلية كما مثلها الاحتلال .

فقد كان المصريون طوال عهد توفيق يخلدون الى السكينة ، ومصر تتلقى ضربات متتالية أفقدتها أملاكها فى الخارج ، وعاونت على تحقيق جزء من خطة الاحتلال الداخلية ، ولكن لم يكن اخلادهم الا تهيؤا لوثبة أخرى ، فما كان لمصر أن تنسى سابق حقوقها المسلوبة .

ولقد أخذ المصريون بعد عشر سنين من الاحتلال ، ينظرون حولهم فاذا بالوعود التى قطعها الاحتلال قد طويت ، والشئون المالية قد سويت ، ولكن كان اسم الاحتلال ينفذ كل يوم الى صميم المجتمع .

فى هذه المدة ، امحت فكرة الجلاء فى ذهن سياسة بريطانيا ، ولكنها لم تمنح تماما من ذهن المصريين ، ولا من ذهن الدول المناهضة للاحتلال ، فما كاد عهد توفيق ينقضى ، حتى استطاع الطرفان اللقاء فى جبهة واحدة ، داخل مصر فى عهد عباس لمواجهة الاحتلال ، ومن ثم وجد الروح القومى فرصة للتعبير .

لم يكن ينقص المصريين فى ذلك الوقت الا قوة تساندتهم فتوقعهم من جديد على أقدامهم .

وبدأت تلك تتوافر بعد انقضاء عهد توفيق ، ومجيء عهد عباس خلفا له ، ليتولى خديوية مصر .

ولقد كان عباس عندما تولى ملكه شاباً طموحاً في استرداد حقوقه، وكان لا يقبل أن يشاركه أحد فيها ، وقد وجد من حاشيته ومن الدول الطامعة في مصر ما حفزه على ذلك ، ومنذ أن وثق عباس من ذلك في يدية حكمه ، ولمس استعداد الشعب لمؤازرته ، نمت فيه الرغبة وصحت عزيمته لمقاومة الاحتلال .

واعتزم عباس مقاومة الاحتلال ، ولكنه وجد أمامه الرجل الذى وضع خطة الاحتلال وسهر على صيانتها « كرومر » ينقض أهدافه ، وكانت شخصية الرجلين كفيلة باثارة الخلاف وإذكائه بينهما ، بما يهيئ الفرص للمقاومة المصرية لأن ترفع رأسها ، وبقدر استناد الأول على الشعب ، واستعداد ذلك الشعب للمضى فيه ، كان مستوى المقاومة بينهما صعوداً وهبوطاً .

ودعا عباس المصريين للوقوف معه في وجه الاحتلال ، فوجد بينهم تجاوباً ثم عن روح قومية ، وكانت دعوة عباس سهلة الفهم من اليسير أن تجد من الشعب استجابة منذ أن كانت دعوة يفتح بها الأمل في الجلاء، وكانت دعوة لمواجهة الخطة البريطانية بالهدم والمقاومة ، لأنها كانت تدعو المصريين ألا يدعوا للواقع كما شاء « كرومر » .

وبدأ عباس عهده بمقاومة الاحتلال فاطاح بحكومة « مصطفى فهمى » الضالعة مع الانجليز وشكل الوزارة كما ارادها ، ونظراً لأنه نفذ ذلك بغير ما سارت عليه التقاليد السياسية المتبعة ، سرعان ما وجد نفسه في مواجهة بريطانيا في شخص كرومر العنيد ، وبغير سند قوى من الدول التى أبدت استعدادها من قبل للوقوف بجانبه في مواجهة الاحتلال ، بما انتهى بفشل الانقلاب المنشود كما كان يريده ، بل بوضع وزارى يغلب مشيئة بريطانيا ، ولكنه كان بهذا قد بدأ في تعبئة الشعور القومى ضد الاحتلال ، كما تجلّى من تأييد الشعب له ، لذلك لم يياس عباس فمضى في سبيله من أجل غاياته في الحكم يعتمد عليه فيزيده تمكناً من فرص التعبير، يعول عليه وعلى العون الخارجى حتى نقل الحركة الى أقوى العناصر المصرية من الملاك الأعيان في المجلسين الشبهيين بالنيابيين : مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، فوجد بينهما تجاوباً إذ أخذت حياتهما تتجدد في لون جديد ، فبعد أن كانت الحياة النيابية تسير على وتيرة واحدة من قبل ، انطبع بلون جديد من المقاومة الموجهة ضد السلطات البريطانية في مصر ، تجلت في عدم اقرار نفقات الاحتلال ، وفى مراقبة الحكومة القائمة ومحاولة اخراجها في طلب عرض الميزانية بغير ما اعتاده المجلس من قبل .

وفي خارج المجلسين أخذت تتجمع حول عباس بعض عناصر المثقفين من عبد الله النديم وغيره تشدد أزره وتقف بجواره .

وفي الجيش أخذ عباس يوثق علاقاته بضباطه ، وكان الجيش تحت سيطرة الانجليز وكانت لعباس جواسيسه في الجيش ، وكان من النتائج الأولى حدوث أزمة الحدود التي ابتدأت بزيارة عباس لجيش مصر في حدود مصر الجنوبية وتوجيهه بعض انتقادات لبعض الوحدات ، وقد هدها قائد الجيش اهانة وجهت للضباط الانجليز ، وانتهت بالصدام بين عباس وكرومر ، وبتسوية أرغم عباس على قبولها مع الاعتذار يوم لم يجد من العون الخارجى ما يسنده في وجه الاحتلال !

كان طبيعيا أن يأخذ اليأس يتسلل بعد ذلك الى قلب عباس كانعكاس لهذا ، فيميل للواقعية فتفقد المقاومة ومن ثم السند القوى ولكن المقاومة المصرية ولا سيما بعد ذلك الحادث ، كانت أسرع منه في الانحدار أمام شدة الاحتلال وميلا لقبول الأمر الواقع ، حتى بدأ هذا يتجلى واضحا من عام ١٨٩٧ بما زاد عباسا فتورا في السير لمقاومة من هذا السبيل .

كان محور انبعاث المقاومة المصرية للاحتلال بين عناصر الملاك الأعيان أساسا في استعدادهم للاستجابة لدعوة عباس ، وقد بدأ هؤلاء معه بأخذهم الفكرة في ولاء للخديوية ولكنهم كانوا - اذ ذاك - في تردد بين الولاء للخديوية أو الاحتلال .

ولم تكن مؤازرة الملاك الأعيان عن ايمان بالفكرة القومية بقدر ما كانت تجاوبا من أجل المصالح الدائمة ، وكانت تلك في هذه الفترة تتقاسم مصيرها الخديوية والاحتلال على نحو لا ينفرد أحدهما بها .

ولم يكن انشغال هذه الطبقة بمصالحها الذاتية حديثا جديدا ، فمنذ أن نشأت هذه الطبقة ، اثر صدور اللائحة السعيدية عام ١٨٥٨ ، طبقة جديدة من الملاك المصريين على حساب طبقة الأتراك المعروفين بالذوات ، والمصالح الذاتية تشغلهم كطبقة ناشئة في صراع طبقي اتخذ صورة النضال السياسى فى النهاية .

أخذت هذه الطبقة تنمو وتدعم مركزها ماديا وأدبيا في عهد اسماعيل ، بنمو ممتلكاتهم واتجاهها نحو الاستقرار ، ثم أدبيا بانتخابهم نوابا ، وصعودهم الى بعض المناصب الادارية لاستكمال وجودهم كطبقة تتناظر فى النشأة « البرجوازية » فى تاريخ المجتمع الاوروبى الحديث ،

وذلك على حساب طبقة الأتراك السابقة ، حتى أخذ ذلك الصراع الطبقي - كما تقدم - يتخذ صورة النضال السياسى فى النزاع حول الحكم فى نهاية عهد اسماعيل ثم فى بداية عهد توفيق ، فى محاوله لفيف من هؤلاء الملوك الأعيان القضاء على عهد رياض لانتقاصه من حقوقهم الادبية ومن أقدارهم والحد من سلطانهم ، كطبقة تتطلع لاستكمال وجودها فى الوقت الذى يزيد فيه النفوذ الاجنبى والتحكم التركى على حسابهم ، وكان تأييدهم للثورة العربيه محاوله للقضاء على هذا التحكم التركى واعتلاء السلطة عن طريق النشاط السياسى للمساراة بينهم وبين الطبقة التركيه المعروفة بالدوات ، واذا ونقوا فى ذلك ، فانه لم يدم طويلا باحتلال انجلترا مصر .

ومنذ أن احتلت مصر ، والاحتلال يحاول فى سياسته الداخلية كسبهم بجانبه ، كطبقة على حساب الأتراك ، فأبقى الاحتلال على نفوذهم التقليدى ، وجعل منهم نوابا فى الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين ، وقد أخذت تلك تنمو وتزاحم الطبقة التركيه فى الثراء وتولى المناصب الادارية ، وأخذت فى نموها تنشأ أسباب الوجهة بما يحاكى الأتراك جاها ومظهرا .

لما تولى عباس الملك ودعاهم للوقوف بجانبه ، مضوا معه ولكن فى تردد ، لقد كانوا - اذ ذاك - فى منتصف الطريق من استكمال وجودهم وتحقيق أغراضهم ، وكانوا يترددون بين الولاء للخديوية أو الاحتلال ولكنهم كانوا أقرب ميلا لتأييد الاحتلال عن الخديوية ، ولاغرو فقد أخذ هؤلاء يلمسون اصلاحات كرومر عام ١٨٩٥ الزراعية كما كانوا بطبيعتهم الطبقيه غير ميالين الى الخديو ، لانهم كانوا يراون فيه صورة من التحكم التركى ، فلا بدع أن ينهضوا مع عباس لمقاومة الاحتلال ولكن فى تردد ، لانهم لم ينسوا مصالحهم ، فما كاد الاحتلال يشتد ويفلظ على الحركة فى ظل وزارة « مصطفى فهمى » حتى توقفت فى مجلس شورى القوانين عام ١٨٩٧ ، ولكن بعد أن خلقت المتاعب الجمة أمام سير الادارة البريطانية فى مصر .

وهمدت الحركة القومية على يد الملوك الاعيان ، ولكنها لم تنقض فقد كان متوقعا بعد هذا ، مع حرص عباس على حقوقه ، أن تنبعث بين عناصر أخرى من المصريين ، وقد أخذ ذلك يتجلى ، مع بداية انحسار المقاومة بين الملوك الاعيان ، فى سعيه للاستناد على المثقفين فى نضاله ضد الاحتلال .

« فقد اتفق مع « مصطفى كامل » على تشكيل لجنة سرية من بعض الشبان الممتازين بالوطنية ، ممن بلغوا التعليم العالي فى مصر والخارج ، فكان ذلك ٠٠ « (١) » .

وكان أعضاء هذه اللجنة يمثلون من المصريين : « أحمد شفيق ثم اسماعيل الشيمى ويوسف صديق ومحمود سالم ، وبعض الاجانب من الجالية الفرنسية » .

ولقد قررت هذه اللجنة القيام بالدفاع عن مصالح مصر بالكتابة فى الصحف الفرنسية فى مصر وباريس بأسماء مستعارة وبالخطب التى أخذ مصطفى كامل يلقيها فى أوروبا وكان عباس لايزال يثق فى فرنسا كقوة قادرة على أن تؤلب الدول على انجلترا لتجلو عن مصر .

فى ذلك الوقت كان الوعى القومى السياسى قد أخذ يتجلى بين الطليعة المثقفة الناشئة فى أعقاب الاحتلال أمثال « لطفى السيد وعبد العزيز فهمى » وغيرهما وقد أخذ ذلك يتفتح عام ١٨٩٦ بما عزز حركة المثقفين ، عن تنظيم للعمل السياسى الوطنى يقول « لطفى السيد » : « ٠٠ كنا نفكر فى حالة مصر وما تعانيه من الاحتلال البريطانى وفى ذلك العام أنشأنا جمعية سرية غرضها ، تحرير مصر » (٢) .

وقد تألفت هذه الجمعية من لفيف المثقفين ، وكان معظمهم من رجال النيابة ، وكان عباس يعلم كل شىء عن هذه الجمعية وأغراضها وقد حدث أن كان « لطفى السيد » بالقاهرة بعد تأليف هذه الجمعية فالتقى « بمصطفى كامل » فقال له : « ان الحديو يعلم كل شىء عن هذه الجمعية ٠٠٠ وأظن أنه لاتنافى بينها وبين أن تشترك معنا فى تأليف حزب وطنى تحت رئاسة الحديو ٠٠ » (٣) .

فأجاب « لطفى السيد » : « لا مانع عندى من ذلك » وأبلغ « مصطفى كامل » الحديو هذا القبول واستأذن « لطفى السيد » فى مقابلته ، فتحدث معه عن أغراض الحزب الذى يريد تأليفه ، وطلب منه أن يسافر الى سويسرا كى يكسب الجنسية السويسرية ثم يعود لتحرير جريدة تقاوم الاحتلال البريطانى ، وكان التجنس بالجنسية السويسرية - اذ ذاك - قريب المنال بحيث لا يستلزم غير الإقامة فيها عاما فقط .

(١) أحمد شفيق : حياتى بعد مذكراتى ، ص ٣٤١ .

(٢) أحمد لطفى السيد : قصة حياتى ، ص ٣٥ .

(٣) المرجع السابق والصفحة السابقة .

ويقول لطفى السيد :

« وبعد ما خرجت من مقابلة الخديو عباس اجتمعت أنا و « مصطفى كامل » وبعض زملائنا فى منزل « محمد فريد » وألفنا الحزب الوطنى كجمعية سرية رئيسها الخديو وأعضاؤها : « مصطفى كامل ومحمد فريد وسعيد الشيمى ومحمد عثمان ولييب محرم وأنا » .

ولقد سافر « لطفى السيد » بالفعل الى سويسرا ، وهو ان لم يحصل على جنسيتها لعدم موافقة الباب العالى فقد عاد أكثر ايمانا بأن مصر لا يمكن أن تستقل الا بجهود ابناتها .

ومضت الحركة القومية ، ولم تتوقف فى مجراها وأخذت تتبلور مع الايام حول زعامة « مصطفى كامل » ، وفى الوقت الذى أخذت فيه فى الانحدار الذى تجلى فى فتور الملوك الأعيان عن متابعتهم مقاومة الاحتلال فى ظل وزارة مصطفى فهمى ، كانت الحركة القومية قد اشتعلت سرا بين المثقفين بزعامة « مصطفى كامل » وما كادت حركة الأعيان تنقضى الى الهمود ، حتى كانت حركة « مصطفى كامل » قد بدأت تظهر بعد أن غدا ذلك منذ عام ١٨٩٦ متطورا من مجاهد شاب ينادى بحق بلاده ، الى زعيم وطنى يلتف حوله مواطنوه .

وقد مضت بعد ذلك تجد من الاحداث ومن عباسى عونا ومن تطور علاقة عباس بالاحتلال استشارة ، ومن التحدى البريطانى زادا جديدة يشد أزرها .

أما بريطانيا فقد مضت بخطتها لانها كانت تدرك حقيقة الموقف تماما ادراكها لمصالحها الخاصة . فاذا كانت بصدد خطة سياسية تقتضيها مصالحها ازاء المصريين أن تمضى بها ، فقد كان انبعاث الحركة القومية من شأنه ، برغم همودها ، أن يستحثها على استكمالها .

كان على بريطانيا إذن أن تمضى بخطتها ازاء المصريين وعلى رأسهم الملوك الأعيان حتى يذعنوا للأمر الواقع ، ويرضوا بعدم التعلل بالعون الخارجى بعد أن قطعت فى ذلك شوطا كبيرا . ولكنها منذ أن تجلى الوعى القومى الصاعد كانت على ميعاد مع انبعاث الحركة القومية على يد المثقفين بعد أن خمدت على يد الأعيان ، وكان بداية التحول فى مجرى الحركة القومية بين المثقفين كما رأينا فى عهد عباس . فقد وجد ذلك الانبعاث ما غذاه وزاده استئثاره فى ظل هذه السياسة والحطة البريطانية .

ولقد كان عام ١٨٩٨ بداية التهيؤ لاستقلال الحركة واشتدادها بعد ذلك مع بداية التحول في علاقة الخديو عباس بالانجليز متجهين الى سياسة الوفاق .

كان همود المقاومة ونهايتها على يد الأعيان عام ١٨٩٧ ، وان أخذت تنبعث بين طليعة المثقفين ، في نظر عباس أمرا يثير بعض اليأس في قلبه ولكنه لم يكن يقعه عن متابعتها ، ومؤازرته لعناصر أخرى كما تجلى ، ولكن ذلك اليأس الذي انتابه من متابعة المقاومة ما لبث أن تزايد بتراجع فرنسا أمام انجلترا في حادث فاشودة عام ١٨٩٨ ، عندما شاعت تلك اثارة المسألة المصرية باحتلال فاشودة في أعلى النيل فأرغمتها بريطانيا على الانسحاب ، فتراجعت .

على أن ذلك كله لم يكن ليدعوه للاستسلام والسلبية من حقوقه . يقدر ما كان يدعو لإعادة التفكير في الموقف كله بما يحقق جوهر نضاله . وقد بدأ من عام ١٨٩٨ يشق لنفسه طريقا جديدا وبخطة جديدة .

ولعل « عباس » قد أدرك - اذ ذاك - أن نيل الحقوق لا يتأتى بهذه البساطة وانه لابد من تغيير في نظركه نحو الاحتلال ، فاذا كان لابد من بلوغ أهدافه فلم لا يظل باقيا على صلته بحركة « مصطفى كامل » لكسب ثقة أوروبا ومقاومة الاحتلال في الخارج والداخل ؟ ولا بأس من أن يجارى ذلك بالتمهيد لسياسة الوفاق مع بريطانيا حتى ينجلى آكد السبل سيرا نحو السعى لتحقيق أهدافه ! ألم يكن ساعيا لاسترداد سلطانه فمه يضيره اذن للسير في هذه الحطة المزدوجة ، فلعل فيها له النفع الوافر ؟

ومضى كل في سبيله : الانجليز في اتجاههم لاستكمال خططهم في استدراج المصريين لقبول الأمر الواقع والتعلل بالعون الخارجي ، والخديو يمشى بخطته المزدوجة عله يجد آكد السبل لانتزاع حقوقه من الانجليز ، والحركة القومية ، بين هذا وذاك ، تتخذ من الأحداث مايستثيرها ومايشده أزرها بما مهد السبيل لانفصالها عنه ، واستقلالها قوية فيما بعد .

فما استهل القرن العشرون حتى كانت هذه القوى السياسية المتصارعة حول السلطان قد اشتدت وبرزت على مسرح النضال تتشكل في أوضاع وتتخذ مواقع جديدة ، ثم تبلورت في قوتين مثلثا ثنائية ، طرفاها الاتجاه القومي ، والآخر الاحتلال ومن دار حوله ، فلم تكن بريطانيا تستكمل خطها في استدراج المصريين للأمر الواقع ، حتى واجهت خصما عنيدا يساجلها الحرب ويدعو للجلاء !

مضت بريطانيا منذ عام ١٨٩٨ في مسيرها لاستكمال خطتها للقضاء على كل أعمال المقاومة في الداخل ، وجدت تسابير ذلك لتقطع كل تعلل بالعون الخارجى دون تقدير للقوة الوطنية الصاعدة ، فقد أخذ كرومر يوثق علاقاته بأئمة رجال الدين ، ويسترضيهم على حساب الحديوية ، أما طبقة الملاك الاعيان فقد مضى الاحتلال في كسبها لتكون له سندا فشاء أن يجعل من ذاته مركز ولائها فمضى في نشاطه الاقتصادي والزراعى باشعارها باندماج مصالحها مع مصالح الاحتلال ووجوده بفضل عنايته بتوسيع رقعة الاراضى الزراعية وبالسياسة المائية، ونشر نظام الرى الدائم وغير هذا مما اهتم به في سعيه لتحويل مصر مزرعة للقطن من أجل مصانع الغزل والنسيج في بريطانيا ، فارتد ذلك كله من ثم على هذه الطبقة بزيادة قدرتها الشرائية بزيادة أملاكها على حساب الملكيات الزراعية الصغيرة .

وأخذ هؤلاء يلمسون اصلاحات كرومر عام ١٨٩٥ عندما ارتفعت أسعار القطن بعد انخفاضها من قبل كما أخذت المساحات الزراعية فى الاتساع وكذلك عنيت الحكومة بهذه الطبقة بعدة خدمات منها تخفيض ضرائب الاطيان عام ١٩٠١ بمقدار ٥٧٠٠٠ جنيه ، والغاء رسم الأيلولة سنة ١٩٠٦ الذى خسرت الحكومة فيه مبلغ ١٨٠٠٠ جنيه وغير ذلك ، مما جعل منهم أصحاب المصالح الفعلية فى البلاد ، وقد بدا نوابهم فى الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين طوال هذه المدة أقرب الى التسليم منهم الى المعارضة .

واذ نجح الاحتلال طوال هذه المدة فى أن يشعر المصريين فى أقوى عنائهم - اذ ذاك - باشراكهم معه فى المصلحة ، فقد نجح أيضا الى حد كبير فى اشعارهم بعدم جدوى التعلل بالعون الخارجى بما عزز غاية بريطانيا من اتجاهاتها السابقة فى عقدتها الاتفاق الودى عام ١٩٠٤ الذى أطلق يد فرنسا فى مواكش نظير اطلاق يد انجلترا فى مصر ، فكان رد الفعل على الساعين وراء العون الخارجى لمساندة الحركة القومية ذا تأثير بالغ ، وكان تأثيره لدى الحديو يأسا من ذلك العون على يد فرنسا . مما دفعه خطوات نحو المزيد من العمل من أجل سياسة الوفاق ودفع الحركة القومية نحو الاستقلال .

غير أن هذا النجاح فيما استهدفه لم يكن نجاحا كاملا . فبينما كان الاحتلال يدأب فى خطته لتنفيذها ، كانت قوى المسرح السياسى الأخرى تعيد تشكيلها استعدادا لصراع جديد يأخذ شكل الثنائية من الاحتلال والبعث القومى الصاعد .

فالحديث كان قد قطع حتى الاتفاق الودى ، مرحلة فى التمهييد مع الانجليز من أجل سياسة الوفاق، وقد نشط اذ ذاك نشاطا واضحا فى ذلك بما انتهى الى ادراك الخاصة من الملاك أنه بتصرفاته فى ذلك وفى جمع المال والتضامن مع الاحتلال قد يطلق يده بعض الاطلاق فى الحكم بما يعيد عهد الحكم التركى ، فازداد ولاؤهم للاحتلال وميلهم عزوفا عن العمل السياسى من أجل مناهضة الاحتلال .

والحركة القومية بعد أن قطعت مرحلة بزعامه « مصطفى كامل » بالحمله ضد الانجليز فى الخارج والداخل فى بعث الروح القومى ، قد أدركت حقيقة الحديث بهذا الوضع عقب الاتفاق الودى فأثرت العزلة والانفصال عنه حتى لاتضار بتصرفاته وتتجمل مسؤولياته ، ومن ثم بدأت عهدا جديدا مستقلا فى تجاوبه مع المثقفين وبهذا أخذ الموقف السياسى ينقسم بين ثنائية ، طرفاها الحركة القومية الشابة على يد المثقفين بزعامه « مصطفى كامل » ثم الانجليز ومن أصبحوا فى ولاء للاحتلال ، فما كاد الاحتلال يشعر بأنه قد أصبح سيد الموقف فى أعقاب الاتفاق الودى حتى شاهد الحركة القومية وقد تبلورت على يد المثقفين بزعامه « مصطفى كامل » بل تتفتح بالأمل الباسم وتنفض بالنشاط القومى ، وتتهيا لأن يكون على يديها فصل الامور فى مصر كلها فيما بعد .

فبقدر ما وجد الملاك تجاوبا مع الاحتلال ، وجد المثقفون تجاوبا مع حركة « مصطفى كامل » منذ أن انبعثت وبقدر ما عنى الاحتلال بالملاك الاعيان لكسبهم بجانبه أمعن فى اهمال التعليم والثقافة والمثقفين فأثار بالتالى بينهم النقمة عليه والقلق على المصير !

فلم يكن مجهوده فى محو الامية بين الذين تزيد أعمارهم على العاشرة حتى سنة ١٩١٧ عن ٤٠٪ .

ومن ذلك أن ميزانية التعليم مثلا منذ رخاء الميزانية عام ١٨٨٨ لم تزد عن ٧٠ ألف جنيه ، ولم تبلغ تلك الميزانية عام ١٩٠٦ الا مقدار ٣٦٢٠٠٠ جنيه وهى لاتقارن بما كان ينفقه الحديث اسماعيل على التعليم فى عهده ، اذ كان يقدر بنحو ٨٧٠٠٠ جنيه ، وكانت ميزانية الاحتلال ثابتة وكان للحكومة عام ١٩٠٦ احتياطى يقرب من ١٦ مليون جنيه، ومع

ذلك لم تبلغ ميزانية التعليم فى هذا العام الا ٣٪ من مصروفات عام ١٩٠٦ ولم يكن كرومر يستهدف من انشاء المدارس الا أن تكون فى مصر معامل لتخريج الموظفين ، وقد انصب اهتمامه الكبير على انشاء الكتاتيب !

وبالرغم من اهمال الاحتلال للتعليم ليحد من مجال المثقفين ، استطاعت هذه الطبقة الناشئة فى حدودها الضيقة التجدد بطريق غير مباشر بعناصر جديدة ، فقد استطاع القادرون ماليا التزود من التعليم فى الداخل والخارج حتى نما عددهم فى مطلع القرن العشرين وزاد تطلعاتهم شعورا بذاتهم نحو الحياة الكريمة ، فقامت على اثر ذلك طوائف أصحاب المهن الحرة من المهندسين والاطباء ثم المحامين والمدرسين وغيرهم ، ومما ساعد على تجدد هذه الطبقة ما تعمده الاحتلال من اطلاق الصحافة دون أن يخشى منها على سلطانه الذى تدعمه قواته ، فظهر على اثر ذلك لفيف واع من الكتاب والصحفيين .

وبقدر ما كان الاحتلال يهمل هذه الطبقة باهمال شأن التعليم كان يعدها - وهو يهتم بطبقة الملاك ليكسبها بجانبه - يعدها لآن تكون على يديها المبادأة فى بعث الحركة القومية بزعامه « مصطفى كامل » .

واذ يبدأ تجاوبهم مع الحركة القومية منذ أن بدأها مصطفى كامل مستندا على الخديوية تنادى بالجلاء وتعمل على مقاومة الاحتلال بالدعاية فى الخارج وتعبئة الشعور القومى فى الداخل ، فقد زاد ذلك التجاوب نوا بعد أن استقلت عن الخديو لانحرافه كما ذكرنا ، بجانب الاحتلال ، عندما أخذت تنادى بالدستور مع الجلاء .

كان هؤلاء يؤمنون بالقومية كمبدأ ووسيلة ، فبينما كانوا يرون الاحتلال أمرا جارحا للكرامة القومية كانوا يدركون حرمانهم فى ظله ، من خيرات بلادهم ووظائفها فى الوقت الذى كان غيرهم من الملاك الاعيان وأبنائهم والأجانب يتمتعون بها ويحتلون أسمى وظائفها .

وكما كانت للاحتلال خطته فى دفع المصريين لقبول الأمر الواقع توجهت الحركة القومية منذ البداية فى مواجهة ذلك الاحتلال تحاول اذكاء الوعي القومى السياسى بالكشف عن حقيقة نيات الاحتلال وخططه وتنقض أهدافه .

كانت سلطة الاحتلال قد استخدمت فى دعوتها ثلاث وسائل :

الاولى : أن يذعن المصريون للأمر الواقع وألا يتعللوا بالاستعانة
بالعون الخارجى - كما سبق أن أوضحنا - ضد الاحتلال .

والثانية : أن تشعر فريقا منهم على الأقل بأبعائه على الاحتلال
للمصلحة .

والثالثة : اقامة التفرقة بين مختلف الطبقات ا

ولقد قامت دعوة « مصطفى كامل » تنقض هذا ، دعوة واضحة
بسيطة تعمل على الكشف عن حقيقة ذلك كله ، حتى وجدت سبيلها بين
العقول والنفوس .

فبينما كان الاحتلال يمضى بوسائله ، كانت تلك الدعوة تسهم فى
بناء الوعي السياسى فى اتجاهها الهادف للكشف عن دعاويه بأبسط
الامور وفى قوة ، لان محورها كان بسيطا خاليا من التعقيد ، فقد كان
لمصر عدو واحد هو الاحتلال ولمصر مقصد واحد هو الجلاء والدستور ، وما
عدا ذلك فتفصيل له وقته وليس من الواجب أن يطغى على هذا المطلب
الاساسى أو يضعف من مقاومة هذا العدو الدخيل أمر ما ، وأقام « مصطفى
كامل » ذلك على عقيدة بسيطة هى حب الوطن حبا خالصا لا يشوبه التفكير
فى انتفاع أو مصلحة .

ولقد استخدمت حملته فى مواجهة الاحتلال ثلاث وسائل :

الاولى : ألا تيثسوا مطلقا وألا تصدقوا أيها المصريون كلام الانجليز
وكلام مأجوريهم وعملائهم من أن مركزهم فى مصر لا يتزعزع .

والثانية : ألا تثقوا فى عدوكم مطلقا وألا تركنوا الى محاولات الاعداء
التشكيك فى العون الدولى للبلاد بل تذرعوا بتلك العناصر الدولية
والعثمانية التى تناهض الانجليز .

أما الثالثة : فهى ألا تصدقوا أن الاحتلال لا يمكن أن يضمركم
أو لبعضكم خيرا .

وقد أخذت تشتد فى حملتها على الاحتلال اثر حادث « طابة » فى
صدارة عام ١٩٠٦ ، وطابة هذه قرية صغيرة على خليج العقبة وعلى مقربة
من قرية العقبة نفسها . قالت تركيا : انها فى أرضها ، وقال الانجليز :
انها فى أرض مصر ، وان مركزهم فى مصر يجعلهم يدافعون عن حقوقها
حتى قبل الدولة العثمانية ، وأدى الموقف الى أزمة سياسية دولية بين

تركيا وانجلترا وقيل يومئذ : ان الحرب واقعة بينهما اذ أرسلت تركيا بالفعل قوات تركية الى منطقة طابة ، فأرسلت انجلترا قوة الى خليج العقبة . وفى ذلك الوقت وقفت الجرائد المصرية كاللواء والمؤيد تعضد تركيا وتنصر الاتراك وتحمل على الانجليز .

وأخذ الناس فى مصر يتطلعون الى ما يسفر عنه الخلاف بين الدولتين على قرية تابعة لمصر فى تجاوب كبير نحو تركيا لاحبا فى الاتراك ولكن بغضا للاحتلال ، وكل ما يأتى به ، حتى انجلى الموقف بتراجع تركيا أمام انجلترا .

وفى هذا العام أيضا وقع الحادث الكبير الذى اشتهر بقصة دنشواى ، الذى استثار الشعور القومى فغذى الحركة القومية بزاد جديد ، وأخذت به تمتد الى أعماق الريف . وخلاصة هذا الحادث (١) :

ان بعض الضباط الانجليز خرجوا فى رحلة لهم الى الاسكندرية لصيد الحمام على مقربة من قرية دنشواى ، فخرجوا مرة فأحرقوا جونا فاحتدم بينهم وبين الفلاحين شجار أصيب فيه جماعة من الفلاحين وثلاثة من الضباط ، فلما أراد أحد هؤلاء الجرحى التماس النجدة فرارا سقط مصابا بالرعن (ضربة الشمس) ولم يمض يومان على وقوع الحادث حتى كانت المحكمة قد انعقدت ، والحكم قد صدر لينفذ بين الجنود المسلحين على رأى من الآباء والابناء والأزواج ، بشنق أربعة من الفلاحين وسجن اثنين مدى الحياة وثلاثة بسجن سنة وجلدهم خمسين جلدة ، اذ ذاك آمن من لم يكن قد صدق دعوة « مصطفى كامل » عندما قال : « لا يفرنكم من المحتلين نعومة الملمس فقد يغلب عليهم زبانية الجحيم » .

ولم يكن ثمة حادث يذكر ، جمع قلوب المصريين كما جمعتها قصة دنشواى ، ولا غرو فقد ظهر فيها الاحتلال يفصح عن طبيعته الجارحة بغير السنة التى قام عليها ، ومن ثم كان وقعه سيئا فى النفوس عميقا فى احياء شعور التضامن القومى ، وقد خفق له قلب مصر يوم تنفيذ الحكم .

وكما انتهى ذلك الحادث باقالة كرومر من منصبه كانت له آثاره فى تعبئة الشعور القومى فى مواجهة الاحتلال ، وقد اخذت حركة « مصطفى كامل » بعد هذا الحادث تجد تجاوبا أوسع بين الشعب ولكن ما لبث أن تجلى ذلك التجاوب فى أعقاب الحادث فى عهد «محمد فريد» فى تشعب حين واجه تحديات تتجلى فى مستويات مختلفة كل بحسب الوضع

(١) عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، ص ٩٤ .

الاجتماعى والاهداف ، وقد أخذت تلك كلها تحور شطرا من مجرى النضال القومى الموحد فى أشكال جديدة من العمل القومى السياسى .
وكان سهلا على الناس فهم دعوة « مصطفى كامل » ، كما قلنا ، منذ أن بدأت ولكنه مع هذا لم يستمل اليها كل المثقفين ولا كل الملاك الاعيان .

واذا كان من الطبيعى أن تجد دعوة « مصطفى كامل » منذ أن شبت - تجاوبا بين معظم المثقفين فلم تكن هكنا بين الملاك « الاعيان والمثقفين من ابنائهم اذ كانت الفكرة القومية تثير شعورا يجعل ميول هذه الطبقة ونظرة أفرادها نحو دعوته ويستوحى مقوماته من تطوره الاجتماعى وحرصهم على صيانة أهدافهم الطبقة بما انتهى الى ظهورهم فى تكتل جديد وهو حزب الأمة .

كان يغضب الملاك الاعيان ، مع ظهور حركة « مصطفى كامل » ، اتجاه الطبقة المتوسطة نحو زعامة الحركة الدستورية ، كما كان لا يرضيهم تأييد الحديو لهم فى البداية واتجاه « مصطفى كامل » فى دعوته متمسكا بالخلافة ، وكذلك كان يغضبهم ايضا الحملة الشديدة التى وجهها « مصطفى كامل » على الاحتلال ، كل أولئك كان يثير غضبهم لشعورهم بالخطر على ما اكتسبوه من حقوق وما كانوا يتطلعون اليه !

فكانت الحركة الدستورية تعنى فى نظرهم اتجاها هادفا لمزاحمتهم فيما صار لهم من نفوذ وجاء وما يتطلعون اليه من آمال سياسية ، وكان الاستناد الى الحديو فى البداية لتعزيز الحركة الى تركيا ، لتعزيز القضية المصرية ، معناه لديهم عودة التحكم التركى القديم خشية أن يفقدوا على يديه مكانتهم فى البلاد ، وكانوا مع سير هذه الحركة فى مستهل القرن العشرين ، قد احتلوا مكانة مرموقة بفضل رعاية الاحتلال .

وكان معنى الحملة على الاحتلال حملة على مصالحهم التى اندمجت مع وجود الاحتلال .

كان طبيعيا اذن أن يختمر بينهم لون خاص من التفكير لمعالجة هذا الموقف بما يصون مصالحهم ، وقد ظهر ذلك مستلهما من نشاطهم الطبيعى الماضى ، فى ذلك ، من اتخاذهم السياسة سبيلا لذلك .

لقد تركوا السياسة فترة كانوا يستكملون وجودهم فيها كطبقة على حساب الطبقة العليا التى اوجدتهم التطور معها فى صراع طبيعى منذ بداية القرن الماضى ، فلما حقق لهم الاحتلال ذلك كان قد حقق مآربهم

منها ، فلما وقع حادث « طابة » وأدى الى أزمة سياسية دولية بين تركيا وانجلترا حول تبعية هذه القرية ، واشتدت الحركة في الحملة على الاحتلال وزادت شدة بعد حادث دنشواي كان التفكير في ظهورهم في تكتل جديد قد اختتم .

أخذتهم نزعة تاريخهم السابق ، فأخذوا يستلهمون آراءهم لحماية انفسهم من الماضي ويرسمون خطوات ذلك وفقا لمنطق العصر لمواجهة الموقف ازاء الاحتلال والحركة القومية ، وكان لا بد من التفكير في الوقوف بجانب ذلك الاحتلال لحمايته مع خصمه ، الحركة القومية ، وصيانة اهدافه ، ففي الوقوف بجانبه واسترضائه حماية لمصالحهم وقد كان السبيل الى ذلك : استعادة نشاطهم الدستوري ومواجهة الدعوة بالدعوة ، يتناولون منها فكرة الدستور بمنطق العصر ، فيكون تعبيرا لمصالح البلاد في حدود مصالحهم ، فتصاغ الدعوة بوحى من مصالحهم فتعلن انهم وحدهم يمثلون اصحاب المصالح الحقيقية وان لهم وحدهم حق التكلم باسم المصريين ، ثم تدعو لمبادئ الاحتلال التدريجية ، لاضعاف دعوة « مصطفى كامل » ، باستدراج المعتدلين واسترضاء الاحتلال ، وتستطيع التجاوب مع عمل هو أبعد ما يكون عن الثورة !!

ولقد كانت هذه الطبقة تتكون من الملاك الاعيان ثم المثقفين من ابنائهم ، واذا يشترك الأبناء في المطالبة بالدستور فقد كانا يختلفان في فهمه ، فكان ذلك لدى المثقفين غاية ووسيلة على حين كان للملاك وسيلة ، وقد تميز المثقفون بلون جديد من الدعوة الحديثة بالمطالبة بالتنكر للجامعة الاسلامية على حين اكتفى الملاك بالمبادأة بالانفصال عن الرابطة العثمانية .

حزب الأمة :

اختتمت فكرة إيجاد تكتل جديد لمحاربة الحزب الوطنى (١) وتحرك « مصطفى فهمى » يشجع ذلك ، كما برز « سعد زغلول » حتى غدا الرأس المفكر وراء هذا الاتجاه .

ويعد « سعد زغلول » من أشد من تأثر بتعاليم الامام ومن أقطاب شيعته فلم يكن كغيره تلميذا بل كان كما يقول تشارلز آدمز ، مريدا وكان أيام طلبه للعلم في كنف الامام يستفيد من علمه ومن أخلاقه وبلاغته ولذا اختاره ليعاونه في تحرير الوقائع .

(١) مذكرات الخديو عباس : جريدة المصرى ١١ من مايو ١٩٠٩ .

وكان سعد في البداية يؤمن بالتعاون مع البريطانيين في اصلاح الادارة سالكا السبيل الهادى الذى سار عليه «محمد عبده» والذى أصبح مبدأ من مبادئ شيعته وهو بعكس ما سنه « مصطفى كامل » .

ولقد كان الملاك الاعيان ، وذلك الاختمار الاجتماعى والسياسى يمتد بينهم ، يحسون بحاجتهم الى صحيفة تعبر عن اتجاههم ، لذلك فكر هؤلاء في اصدارها سنة ١٩٠٣ لكنها لم تتحقق الا بعد أن الحث الظروف فى اصدارها ، وفى ظل اشتداد الحركة القومية ولا سيما بعد حادث طابة الذى تحطم على صخرته كل أمل يعقده المصريون على دولة الخلافة .

فكر لطفى السيد فى انشاء الجريدة لتتخطى بلسان مصر وحدها دون ميل خاص الى تركيا أو الى احدى السلطتين الشرعية والفعلية فى مصر .

شعر المثقفون اذن - من أبناء الاعيان - وعلى رأسهم « لطفى السيد » بضرورة الاعلان من آرائهم بإيجاد صحيفة تنطق بلسانهم ورأيهم ، فدعا « لطفى السيد » لاجتماع وضعت فيه خطة العمل والمبادئ التى تقوم عليها جريدة مستقلة عن الخديو والوكالة البريطانية وبعد اقناع اعيان البلاد تألفت شركة الجريدة وانتخب لطفى السيد مديرا لها ورئيسا لتحريرها مدة عشر سنوات ، ومالبثت حتى تحولت الشركة الى حزب سياسى وقد اطلق عليه حزب الامة وكانت شركة الجريدة تتكون ممن يمثلون اعيان مصر ومثقفها من أبنائها .

ولقد استهدفت حركة حزب الامة أهدافا مستمدة من طبيعة نشأته وتكوينه .

كان من أهمها المطالبة بالدستور ، لأنه يتيح لها فرصة الاشتراك فى الحكم والحد من سلطة الخديوية ، فلم يكن حزب الامة فى البداية يعتقد أن الانجليز يمثلون الاعداء الوحيدين الذين يجب أن توجه الجهود لمحاربتهم ، وقد كان ذلك طبيعيا لهذه الفئة التى كانت تخشى عودة أحوال ما قبل الاحتلال اذا ماتمتعت الخديوية بسلطات ، وكانوا يؤمنون بالمصالحة مع الاحتلال ، وقد نشأ ذلك ثمرة ضياع أمل « مصطفى كامل » فى الدول بعد اتفاق عام ١٩٠٤ وخيبة أمل البلاد فى الدولة العثمانية بعد تخاذلها فى حادث « طابة » كما كانوا لا يؤمنون الا بالتدرج فى الاصلاح كأمر متفق مع طبيعتهم ومبدئهم فى المصالحة مع الانجليز .

ولقد رفع حزب الأمة لواء القومية المصرية واخذ يدعو الى الاستقلال ، لكن كان بأسلوبه ، على أساس التدرج ، فالاحتلال في نظره قوة أتت بها ظروف سياسية وتذهب بها ظروف سياسية ، فان صدق وعده وترك مصر لأهلها فذلك ما يجب على انجلترا الاتيان به ، والا فلن يستطيع أن يغير من صافته شيئا وأن ينتقل من كونه احتلالا فعليا الى أن يكون احتلالا بالقانون (١) .

والاحتلال بهذا يزول بتقوية الأمة ، لذا رحب بدعوة بناء الأمة بعكس الحزب الوطنى الذى كان يعد أن الاحتلال هو علة العلل .

على ان هذا الحزب وذلك النهج مالبث ان تطور بعد انتهاء عهد كرومر في ظل سياسة الوفاق في عهد جورست عندما شاءت بريطانيا في عهد الأخير ، وكان من رجال الاحتلال ، معالجة الحركة القومية بطرقها من زاوية جديدة وهى كسب الخديو بجانب الاحتلال باسترضائه برد بعض السلطات اليه ، وكانت الخطة تقتضى الا يمعن المعتمد البريطانى في هذا الارضاء أو في الاغضاب ، ولكن جورست انحرف نحو السلطة الشرعية كما كان يمثلها عباس انحرافا شديدا فأطلق يد « عباس الثانى » فيما يجب أن تطلق فيه يده ، فاقتر هذا وأسرف مما استثار الحركة القومية في جانبها المتطرف ، والمتمثل في الحزب الوطنى ، والمعتدل الممثل في حزب الأمة حتى تطور على نحو يتناول منهجه في الحملة على الاحتلال ثم الخديو ، ولا غرو فقد لمس الملاك الاعيان والمثقفون في ظل سياسة الوفاق مبلغ اشتداد الخديو بما هدد طموحهم في المشاركة في الحكم أو التغاهم مع الاحتلال على مصلحة مصر .

واشتدت حملة الجريدة على الاحتلال في ظل هذه السياسة فحمل « لطفى السيد » لواء المعارضة ضد الخديو والمعتمد البريطانى .

وقد ابرزت سياسة الوفاق من ناحية أخرى مدى تماسك حزب الأمة دون أن تؤثر في موقف الجريدة ، وحين كان مفروضا ان الجريدة وحزب الأمة سيكونان بزعامة كرومر ، لم يبس أى مظهر من مظاهر الخلاف بين الملاك الاعيان والمثقفين بقسميهم : الموظفين وغير الموظفين يوم كان كرومر ينتقص من سلطات الخديو ، ولكن بعد سياسة الوفاق كان ثمة أمل في التعاون مع حزب الأمة والاحتلال ، ولما اتخذ الحزب موقف المعارضة من السلطنة الشرعية والفعالية بدأ الخلاف بين أعضائه فقد رفض الموظفين

(١) الجريدة في ٦ من يولييه عام ١٩٠٨ .

منهم الوقوف موقف المعارضة دون حماية تسندهم اذ ارتبطوا بحزب الأمة على أساس التعاون مع الحكومة ، وانقسم فريق الاعيان : فمنهم من رأى أنه يستطيع الافادة شخصيا من علاقته السياسية بالخدو فانشقوا على الجريدة وهاجموها ، ومن ظل يؤلف الحزب ، وكانوا يؤمنون بأن مصالحهم كطبقة لا تتفق مع محاولات الخديو التوسع في سلطانه ، فلا غرو أن تمثل حملة « لطفى السيد » على سياسة الوفاق حقيقة موقفهم من الخديو واتجاهات المثقفين .

على أن هؤلاء ما لبثوا الا فترة في الإبقاء على الحزب ، اما الجريدة فقد مضت تناضل من أجل الحرية والدستور حتى تركها « لطفى السيد » .

ولم يستطع الاعيان وأبنائهم من المثقفين التحول الى حزب سياسى قومى ، فكان عملهم كطبقة مقصورا في دائرة نفوذهم في بلادهم او في الهيئات التى اشتركوا فيها ، وكان السبب هو قلة ثقة الاعيان في الشعب ومحاولة المفكرين الذين شاركوهم فى الظهور بمظهر الترفع عن العامة ، فلم يتحمس الشعب لحزب الأمة هذا فضلا على أن انقسام الحزب بين الاعيان والمثقفين أفقده تماسكه ، فقد بقى العنصران منفصلين مما أضعف الحزب ودفعه للتلاشى .

ومهما يكن من أمر ، فقد مضى الحزب الوطنى وحزب الأمة يعالجان المسألة المصرية ممثلين أسلوبين مختلفين ما بين التطرف والاعتدال .

كان الحزب الوطنى يحارب الاتفاق مع الانجليز ، وحزب الأمة يعترف بهم كحقيقة واقعة ، ويرى ضرورة التفاهم معهم ، وكان يتبع في ذلك كل وسيلة شريفة توصل للمقاصد التى كان أعظمها منح الأمة الاستقلال الذاتى الى أن تنهى الظروف بما يؤدى الى زوال الاحتلال .

واذا كان الحزب الوطنى قد غذى الوعى القومى السياسى ، فقد غرس الكراهية فى الاحتلال ، أما حزب الأمة فقد بث بذور القومية المصرية الحديثة ونمى بذور الاستقلال . وقد تجلت على يديه الفكرة القومية لأول مرة ، فكرة حديثة علمانية .

كان الاول يهدم الاحتلال ، وكان الآخر يبنى أسس مصر الحديثة . وقد كانت مصر فى مطلع القرن العشرين فى حاجة الى الاتجاهين المتطرف الثائر والمعتدل البناء .

وقد اثار الحزبان احتداما فكريا سياسيا نشأت على اثرهما احزاب أخرى في ظل سياسة الوفاق .

في هذا الجو أخذ الموقف السياسى يتفتح عن آراء سياسية مختلفة تبلورت في شكل احزاب ، كل له رأيه في معالجة القضية المصرية .
كان أبرزها حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية الذى نشأ ظلا للخديوية في مواجهة الحزبين السابقين ، كما نشأ غيره احزاب كانت تدور حول أشخاص لا حول فكرة ما .

وفي ظل احتدام الفكر السياسى نهضت الحركة القومية على يد المثقفين والأعيان وغيرهما وان اختلفوا في درجة معالجة المسألة المصرية باختلاف مستوى الاختمار القومى السياسى .

وكانت آثار ذلك الاحتدام الفكرى واضحة على الهيئتين شبه المتباينتين القائمتين : مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية فبدت بينهما حركة ، وقام نشاط دافق من أجل المطالبة بالدستور اكسبها حقوقا جديدة كعلانية الجلسات ، كما بدأ بين النواب روح استهدف الرقابة على الحكومة وكان رفض الجمعية العمومية لمشروع قناة السويس ، بناء على اشتداد الحركة القومية وضغطها على الحكومة والهيئتين حادثا يرمز الى تطور جديد في مجرى الحركة القومية ، فقد كانت الحكومة تنوى مد امتياز قناة السويس مقابل حفنة عاجلة من المال على حساب المصالح القومية .

ولم يسع الاحتلال ازاء هذا الا ان يستخدم القوة في مواجهة ذلك النضال القومى في نهاية عهد جورست بالتنكيل والضغط على الحريات والمحاکمات ومصادرة الصحف ، فانحرف بهذا ناحية السلطة الشرعية انحرافا واضحا .

وبوفاة جورست وتعيين كتشنر بديلا له كعمتد جديد لبريطانيا في مصر كان قد بدأ عهد جديد في مجرى النضال القومى بمصر .

شاء كتشنر معالجة الحركة القومية من زاوية جديدة لا ليكسب بها الخديو بجانب بريطانيا ، كما فعل جورست فيما سعى بسياسة الوفاق ، بل بخطة جديدة سارت على نهج سلفه في خدمة أغراض بلاده ، ولكن بوسائل جديدة قامت على الامعان في سياسة الرياء وبطرق المسألة المصرية من جانب المصريين ، فسعى يسترضى الفلاحين بحماية الملكية الصغيرة ، والمثقفين بمنحهم حق التمثيل في تنظيم جديد ، حل محل

المجالس التمثيلية القائمة ، وهى الجمعية التشريعية مع خلق الحريات وتشتيت الاتجاه المتطرف من النضال القومى والقضاء عليه .

ألقى نظام الهيئتين شبه النيابيتين القائمتين : الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين ، وأنشأ بدلها نظام الجمعية التشريعية فى يوليو عام ١٩١٣ مشكلة من ٦٦ عضوا يمثلون المهن والهيئات ، وكانت مدة العضوية ٦ سنوات يتغير ثلثهم كل سنتين ، أما انتخابها فكان على درجتين وقد بلغ أعضاؤها من ملاك الأراضى ٤٩ عضوا وبرغم وجود الأحزاب وقتئذ لم يحدث فى أثناء الانتخاب أن أعلن مرشح عن برنامج بل كان الاعتماد على النفوذ والشراء الا « سعد زغلول » ، ذلك الذى كان قد نزل الى ميدان المعارضة وقتئذ ، فكان أول من أذاع برنامجا للإصلاح الداخلى قائما على نشر التعليم وحرية الصحافة وغيرها دون السياسة .

وكانت الجمعية التشريعية الساحة التى تبلورت فيها هذه الزعامة حول « سعد زغلول » ، وفى أول جلسة انتخب بإجماع الآراء وكيلا للجمعية ، ومن ثم تجلّى بمناقشاته فى حرصه على رعاية مصالح الأمة .

كان رأى الجمعية استشاريا الا فى شئون الضرائب ولكنه خلق منها هيئة تدعى الحكومة لرايها وناقشت الجمعية أمورا كثيرة : بحثت قانون « خمسة الأفدنة » وأصلاح نظام الامتحانات ، وعدلت بعض القوانين ، وناقشت مشروعا عن التعاون الزراعى وغيره ، ونفذت الحكومة كثيرا من نصائحتها ، وبين المناقشات بدأ « سعد زغلول » واتباعه مبرزين على خصومهم ، كما بدأ إيجابيا وهو ينتقد الوزراء ويوضح أهداف الحكومة فيما كانت تعرضه ولم تتوقف حياة هذه الجمعية الا بعد قيام الحرب العظمى ، وفى الجمعية كانت مصر تقف على أبواب حرب عالمية لولى ، تهيئها لفجر جديد .

الفصل الأول

تجدد القوى السَّعْبِيَّة

وتهيئة البيئة للفرس الثوري

كانت مصر مع انبثاق حركتها القومية تنهياً بالنماء باسباب التجدد الاجتماعى ، وكان ذلك يتضح مع الايام عن قوى شعبية جديدة يعزز اتجاهها القومى ويدعمه ، ويهيئ البيئة للفرس الثورى لتكون على يد هذا الميلاد الجديد المباداة فى الثورة ضد الاحتلال .

ولقد كانت مصر فى الفترة ما بين عامى ١٨٠٥ و ١٨٨٢ تجوز مرحلة الاعداد لذلك الميلاد الجديد ، وقد تشكل ذلك فى الفترة ما بين عامى ١٨٨٢ و ١٩١٤ من تاريخها ، تجددت فى قوى الشعب ، وتجلي تكويناً شعبياً من عناصر جديدة ، وتمثل بيئة تنهياً لاستنبات الفرس الثورى فى مجرى الحركة القومية .

ولقد بدأ الاعداد لهذه المرحلة الجديدة ، وانتهى بالتجدد الاجتماعى على اساس التطور فى العلاقات والانتاج فى الزراعة والصناعة الحرفية .

كان الانتاج فى بداية القرن التاسع عشر ، يتمثل فى الصناعة الحرفية فى نطاق الطائفية بين المدن ثم فى الزراعة فى نطاق نظام الاقطاع الشرقى الذى كان يجعل الارض ملكاً للدولة ويعتمد فى استغلالها على الوسطاء ، وكانت العلاقة بين سواد الشعب الاعظم من الفلاحين « ومحمد على » الذى اقام النظام الاقتصادى على اساس احتكار وسائل الانتاج الزراعية والصناعية والتجارية ، امتداداً لسابق العلاقات قبل عهده ، تقوم على اساس التبعية - تبعية الفلاحين وتبعية الصناع الحرفيين - وهو نظام يحظر الانتقال بحرية على الفلاحين وغيرهم ، ومن ثم يحرمهم مقومات العمل الجماهيرى ، وهو التجمع .

وبدأت خطوات الاعداد للتطور الاجتماعى بين الشعب ، تظهر منذ التحول فى علاقة الانتاج ، بما انتهى الى التجدد فى عناصر هذه القاعدة الشعبية وتقليديها بإمكانات جديدة .

ولقد بدأ التحول فى مجال الفلاحين مع ظهور نظام الملكية الخاصة ، وقد تم ذلك فى سلسلة من التشريعات واللوائح ، كان أهمها اللائحة

الاولى سنة ١٨٤٦ التى اتاحت حرية التعامل بالاراضى ، واعترفت بملكية فردية محدودة للأرض ، وكانت اللائحة السعيدية الصادرة فى عهد سعيد سنة ١٨٥٨ بداية عهد جديد فى ظهور الملكية وطبقة الملاك المصريين ، وقد فتحت لمستغلى الارض حق تأجيرها لمدة ثلاث سنوات ورهنها وبيع حقه فى استغلالها ، وتوريثها للانتفاع ، وقد جاء قانون المقاتلة الذى صدر سنة ١٨٧٦ فى عهد اسماعيل كسبيل من سبيل العلاج لازمته المالية مرحلة من مراحل تطور الملكية فقد قرر الحق للمنتفع بالارض على حيازة ملكية تامة اذا دفع مرة واحدة ستة أمثال الضريبة المربوطة سنويا ، مع اعفائه بعد ذلك من نصف المربوط عليه بصفة دائمة . وأخيرا كان القانون المدنى الاهلى الصادر فى ٢٨ من ديسمبر عام ١٨٨٣ والذى جاء فيه تحديد حصر الملك ، فقال : انها العقارات التى يكون للناس فيها حق التمليك التام .

وبهذه الاجراءات أخذت الملكية الزراعية تستقر ، وينتهى من ثم ذلك اللون القديم ، من الانتاج فى الزوال كتنظيم .

وبينما كان المجتمع المصرى الحديث يتفتح عن طبقة مصرية مالكة بدأ دورها فى السياسة المصرية من عهد اسماعيل - كان المجال يتهدأ فى القاعدة فيسائر ذلك تطورا جديدا يشير الى تحرك المجتمع فى أعماقه بالتجدد الاجتماعى بما يدكى الشعور الذاتى ومن ثم يدعم الاتجاه القومى .

ومع ظهور تلك المكاسب فى بناء المجتمع المصرى الحديث كانت موجات التجدد تمتد الى السواد الأعظم من الشعب من الفلاحين وأصحاب الطوائف والصناع فتمتد اليهم من ثم موجات التهيؤ للعمل الجماهيرى بعد ظهور تلك المكاسب وان كانت محدودة ولكنها ذات قيمة ، كان أهمها استعادة حريتهم على الحركة والانتقال وبداية التخلص ولو الى حد محدود ، من السخرة بنوعيتها : سخرة السيادة ، وسخرة المشروعات العامة ، ثم التطلع للون جديد من الانتاج الذى يعالج حالة الفقر السائدة بينهم ، واخذت الحركة تدب بينهم بحثا وراء العمل ، وكان تركيز الملكيات الكبيرة ولفيف الملكيات الصغيرة فى ظل الاحتلال من العوامل التى ضاعفت حركة انتقال الفلاحين المعدمين من المناطق الريفية الى المراكز الحضرية بحثا عن العمل .

ولم تقف موجات التحول الانتاجى فى نطاق الفلاحين بما نقلهم لشرق جديد من علامات الانتاج والشعور الذاتى ومن ثم التهيؤ للعمل

الجماهيرى وتجدد القاعدة ، بل امتد الى العنصر الثانى فى القاعدة الشعبية الذى كان متغلغلا طوال تاريخها عامة وهو نظام الطوائف فهيا لها الجو ان تتطور وتتشكل فى عناصر شعبية جديدة .

أخذت تلك الطوائف ، تتطور فى ظل النظام الاحتكارى الذى فرضه عهد « محمد على » ، وكانت تمثل مختلف الحرف وتعمل على رعاية شئونها وحماية افرادها ، فكان عددها فى بداية القرن التاسع عشر كبيرا ، وقد اخذت تتجدد نحو التطور فى ظل النظام الاحتكارى الذى تميز به حكم « محمد على » وفى كل مصانعه الكثيرة .

وقد أدت التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية خلال النصف الاخير من القرن التاسع عشر الى زيادة اضمحلال هذه الطوائف ثم اختفائها ، وقد تلقت ضربات على يد سعيد واسماعيل سلبتها حق الشيوخ فى الولايات ووظيفتها فى جمع الضرائب من افرادها ، كما زعزع كيانها فى النهاية ، بما جعلها غير ذات موضوع ، وهو تغفل رأس المال الاجنبى فى مصر منذ نهاية عهد اسماعيل ولا سيما فى ظل الاحتلال فى نهاية القرن التاسع عشر .

وحدث التحول الاجتماعى فى الانتاج ، وكان طبيعيا أن تنجلي آثاره فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين فى حركة انتقال بين العمال والفلاحين والصناع الحرفيين من الريف فى مرحلة الاضمحلال الطائفى بحثا عن العمل المأجور فى المدن .

ولقد صادف هذه الظروف تسلط الامبريالية على مصر اثر عجزها عن سد القروض التى كان اسماعيل قد اقترضها ، فبسطة سيادتها على المال والاقتصاد والسياسة بما انتهى الى الاحتلال العسكرى وانتشار رأس المال الغربى فى مصر ، وقد وجد ذلك أيديا عاملة رخيصة .

وقد جذب الكثير من مشروعات اسماعيل الكثير من هؤلاء الفلاحين والحرفيين ، كما جذب العدد الأكبر من الاستثمارات الاجنبية الخاصة فى عهد الاحتلال ، بما بدأت معه بطريق غير مباشر مرحلة التجدد الاجتماعى بين صفوف الشعب فى قاعدته العريضة تهيؤا للعمل الجماهيرى السياسى والاجتماعى فيما بعد .

فعلى الرغم من الكوارث التى صاحبت القروض فى عهد اسماعيل ، التى انتهت بالاحتلال العسكرى فى عهد توفيق استخدم جانب منها فى الانفاق الانتاجى ، وذلك فى مشروعات الكبارى ومشروعات

الرى ومصانع السكر ، وانشاء ميناء الاسكندرية ، ومياه الشرب بها ، وخطوط السكك الحديدية والمنارات . . وغير ذلك مما سمح بخلق نوع من الاستخدام التعاقدى بشكل محدود وتهيئة الفرص للعمل المأجور .

ونظرا لأن الملكية الخاصة كانت - اذ ذاك - قد أخذت فى الاستقرار على حساب نظام المجتمع الاقطاعى القديم بما يسمح للفلاح باستعادة حريته الى حد ما على الحركة والانتقال ، فقد كانت الفرصة مهيأة للفلاحين المعدمين لأن يعملوا نظير أجر فى هذه الاستثمارات والمنشآت كعمال ، ومن ثم أقبل هؤلاء الفلاحون ولقيف من الصناع الحرفيين على العمل فى هذه المنشآت وبهذا وجدت نواة طبقة عاملة جديدة .

ولقد امتد هذا التجدد الاجتماعى فى ظل الاحتلال بطريق غير مباشر بما نمت هذه النواة ، وخلق منها نواة طبقة جديدة فى ظل امتداد الاستثمارات الاجنبية الخاصة التى نبعت من مرحلة النمو الرأسمالى الاحتكارى الغربى وما خلقتة من مرافق ومصانع وخدمات وصيانة مع بداية القرن العشرين .

وقد اتجهت تلك الاستثمارات الى مصر بمساعدة الاحتلال فبلغ تدفق رأس المال الاستعمارى مرحلة بلغت أقصاها فى الفترة الممتدة من عام ١٩٠٠ الى عام ١٩٠٧ ، حتى انشئ خلالها الكثير من الشركات .

وكان طبيعيا أن تكون نتيجة ذلك المد الاقتصادى الاستعمارى امتدادا لنمو الطبقة العاملة .

أخلت هذه الظواهر ترداد تفاعلا فى الوقت نفسه ، مع توالى انتقال حركة الفلاحين المعدمين أيضا الى المراكز الحضرية بحثا عن العمل وتفاعلا مع اضمحلال الصناعات الحرفية واضطرار أفرادها للبحث عن العمل ، وقد جذبتهم المشروعات الجديدة فوجدت منهم أيديا عاملة وخبصة . وبهذا مثلت تلك ومن قبلها الطلائع الاولى طبقة العمال .

وبقدر ما كان ذلك داعيا لتهيئة الفرص لظهور نواة طبقة العمال كان عاملا على نشأة نواة البرجوازية المصرية .

فقد أسفر فتح السوق المحلية للبضائع الأجنبية ، ثم نشوء الوحدات الانتاجية الحديثة ، وقيام بعض المصانع كمصانع السجائر والاسمنت والطوب والملابس والورق والبيرة والزيوت والسكر . . .

وغير ذلك الى قيام تجارة التجزئة التى وجد فيها لقيف من الفلاحين المعدمين أو الحرفيين - وهم فى مرحلة اضمحلال طوائفهم - فرص العمل فى مجال التجارة وبهذا تهيأ الجو لقيام البرجوازية المصرية من صغار التجار .

وقد مضت الفئتان فى نموها بمقدار التجدد الاقتصادى وانسحاب رموس الاموال الاجنبية واندحار نظام الطوائف حتى بدأتا تأخذان شكلهما العام الواضح فى بداية الحرب العظمى الأولى ، قوى شعبية جديدة تتطلع الى الامام .

ومع تهيؤ الفلاحين بأسباب الحركة وظهور طبقة العمال والبرجوازية الصغيرة كان المجتمع يفتح عن نواة من المثقفين الصاعدين . ولقد بدأت تلك بوضوح منذ ازدياد الترابط بين مصر والغرب فى عهد اسماعيل ، فى ظل انسحاب الحضارة الفكرية الغربية على مصر ، وتجدد التعليم فيها ، وهى - وان فرض عليها النفوذ الاجنبى فى ظل الاحتلال ما أهمل شأن التعليم والمتعلمين كما رأينا - استطاع الكثيرون فيها من ابناء القادرين على التزود من التعليم عن طريق البعثات فى الخارج ، وفى الداخل فى المعاهد العليا ، ومن ثم ظهرت بينهم نواة المثقفين مع حركة التجدد الاجتماعى الأخرى .

كان المجتمع المصرى يتجدد وينتبع مع الايام بأسباب الحركة ودوافعها الفكرية ، من القلق والغضب والشعور الذاتى ، ومع ظهور الوعي السياسى بين المثقفين فقد كان الشعور السائد هو الشعور الاجتماعى السلبى ، على أنه مع هذا كان يمثل بيئة صالحة لفرس الفكرة السياسية اذا ما اصطدم مع نظام الاحتلال وان كان بين المثقفين يمثل شعورا سياسيا واضحا .

ولقد ظلت الحركة القومية فى هذه الفترة (١٨٨٢ - ١٩١٤) حركة أعيان فى أساسها ، كما رأينا ، ولم يكن للفلاحين الزراعيين والعمال والبرجوازية دور الا دور الاعداد والتهيؤ لعهد جديد من الكفاح الشعبى .

كان الفلاحون ينقصهم التنظيم ، وان استعدوا الكثير من القدرة على الحركة ، فقد كان ينقصهم الوعي الاجتماعى والسياسى البصير ، كما كان العمال والبرجوازية - وكانا طبقتين ناشئتين - فى فترة كان الاحتلال

البريطاني في سطوته وعنفوانه ، ومع هذا فقد كان هؤلاء يمثلون اتجاهًا شعبيًا صاعدًا يتهيأ لأن يتولى زعامة الحركة مع الأيام ويشير إلى ملامح مستقبلها .

ولقد بدأ ذلك الاتجاه الشعبى يعبر عن وجوده منذ أن استطاع المثقفون أن يشتوا وجودهم في اطار الفكرة القومية في عهد « مصطفى كامل » وقد بدأت هذه الحركة القومية ، تنزل لمستوى الفلاحين فيلمسون وجودها منذ حادثة دنشواى كما بدأت تنزل الى العمال والفلاحين في الكفاح في عهد « محمد فريد » .

ومنذ أن اعترفت الحركة الوطنية في ظل « محمد فريد » الاعتماد في نضالها على الجماهير في المدن والريف - بدأ الاتصال بين المثقفين وهذه القاعدة عن طريق تنظيم الحركة العمالية في شكل نقابات تسند الكفاح الوطنى .

ولقد بدأ « محمد فريد » بإنشاء نقابة الصناعات اليدوية ، أوسع منظمة نقابية في القاهرة والأقاليم ، فغدت إحدى ركائز الحزب ، مع وجود الجمعيات الزراعية ومدارس الشعب ، وبهذا فتحت ذلك التنظيم الطريق لاشتراك النقابات في العمل الوطنى السياسى .

وبهذا نشأت الطبقتان في ترابط عضوى بينهما ، بين تهيئتهما كطبقتين والبعث الجديد للحركة القومية على يد الحزب الوطنى .

ومهما يكن من أمر فقد أخذ المجتمع المصرى يتهيأ بعناصر جديدة من عناصر النضال الشعبى ، بدأت تلامحه بزعماء المثقفين تشير إلى مرحلة جديدة من الكفاح الشعبى المنبعث من القاعدة الشعبية وهى - وأن كان يعوزها الوعى السياسى - كانت تمثل في بداية فترة الحرب العالمية الاولى ، بيئة صالحة مهياة للغرس الثورى ، وكانت هذه الحرب - الاداة التى هيات في ظلها بدور ذلك الغرس .

الفصل الثاني

إعلان الحماية البريطانية على مصر
"وموقف مصر"

منذ أن أعلنت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ، وأخذت على اثرها العلاقات المصرية البريطانية تتطور بإعلان الحماية - كان قد عوافر بفضل ذلك أسباب الغرس الثورى وبذوره لتستنبته البيئة ، بعد أن أعدت ، وتتعهد به بالنماء .

ونظرا لأن ذلك كان لا يزال نبتا ناشئا ، لم يؤت بعد ثماره بما ينتهى الى الاختمار الثورى ، كان على مصر - اذ ذاك - أن تواجه الموقف بروح العصر الذى انحدر الى هذا العام من سابق التطور ، فلا يكون تجاوبها الا بقدر مستوى الوعى القومى العام الذى لم يلتهب بعد فى ظل الحرب وظل الحماية . فكان تجاوبا سلبيا مثل سواد الشعب فى ضحالة وميه القومى ، وإيجابيا بين المثقفين فى أعلى مستويات ذلك الوعى ، وإن كانت مصر - اذ ذاك - قد أخذت تجوز فترة ، تهيء لمرحلة أعلى من النضال القومى الثورى .

ولقد انطلقت هذه الحرب ، ثمرة انقسام العالم ، الى معسكرين : أحدهما يمثل انجلترا وفرنسا وروسيا ، والآخر يمثل ألمانيا وإيطاليا والنمسا والمجر .

ولما كانت الطبيعة تأبى المتناقضات ، كان لابد من أن يؤدى التناقض الى التلاحم والصراع بينهما فينتهى ذلك اما بتأليف بين الطرفين أو بتغلب أحدهما على الآخر فتكون الحرب .

ولقد بدأ ذلك الصراع جزئيا اثر صراع جزئى بين المعسكرين عقب اغتيال ولى عهد النمسا فى ٢٨ من يونيه عام ١٩١٤ على يد أحد الصربيين ، أعلنت على اثره النمسا الحرب على الصرب فى ٢٨ من يوليه سنة ١٩١٤ فمثل ذلك بداية الحرب الجزئية ، ولكنه انتهى باشتعالها فى حرب عالمية ، اذ قامت روسيا لنجدة الصرب فأعلنت الحرب على النمسا ، فانتصرت ألمانيا لحليفها النمسا ، ثم وقفت فرنسا الى جانب

حليفها روسيا ، وفي ١٤ من أغسطس عام ١٩١٤ دخلت بريطانيا الحرب الى جانب فرنسا وروسيا .

كان لا بد أن يتأثر موقف مصر من ثم بموقف بريطانيا بوصفها بلداً كان محتلاً لها . وقد انتهى الموقف فعلاً بعد تطورات أدت الى قطع العلاقات بين مصر وبريطانيا وتحديدها على أساس فرض الحماية البريطانية على مصر .

كان الحديو عباس - عند اعلان هذه الحرب - في الآستانة ، فحظرت السلطات البريطانية عليه العودة لمصر كحاكم غير مرغوب فيه ، وكان رشدي على رأس وزارة تمثل « قائمقام الحديو » في مصر .

وما كاد ينقضي على اعلان الحرب بين إنجلترا وألمانيا وقت قصير حتى أخذت العلاقات السياسية بين مصر وبريطانيا في التطور بما انتهى - مع تطور الأحداث العالمية - الى اعلان الحماية على مصر .

أخذت وزارة رشدي تستجيب للموقف منذ البداية فوراً ، فأصدر مجلس الوزراء في اليوم التالي لنشوب الحرب في ٥ من أغسطس سنة ١٩١٤ قراراً حدد موقفها على أساس الأمر الواقع ، جاء فيه : « ان وجود جيش الاحتلال البريطاني في مصر يجعل من البلد عرضة لهجوم أعداء صاحب الجلالة البريطانية ، وبما أنه من الضروري نظراً لهذه الحالة العالمية ، التمكن من اتخاذ جميع الوسائل اللازمة لدفع خطر مثل هذا الهجوم عن القطر المصري ، وبما أنه قد أشير على الحكومة المصرية - تحقيقاً لهذا الغرض - أن تتخذ الاجراءات الآتية ، فلهمه العواقب يكون معلوماً لدى جميع ذوى الشأن أن مجلس النظار في جلسته المنعقدة في يوم ١٣ من رمضان عام ١٣٣٢ (٥ من أغسطس سنة ١٩١٤) تحت رئاسة عطوفتلو أفندم القائمقام الحديوى قرر ما يأتي ٠٠ » :

وقد تضمن ذلك القرار منع التعامل مع ألمانيا ورعاياها والاشخاص المقيمين بها ، وحظر التصدير الى ألمانيا وتخويل القوات البريطانية الحربية والبحرية حقوق الحرب في الاراضى والموانئ المصرية ، ومنسح السفن المصرية من الاتصال بأى ثغر المانى وعد السفن الألمانية الراسية فى الثغور المصرية سفناً معادية وحجزها (١) .

(١) الوقائع المصرية : عدد ١٦ من أغسطس عام ١٩١٤

وتدل هذه الوثيقة على أن حكومة رشدى - كما قلنا - قد حددت موقفها على أساس الامر الواقع ، فالاحتلال قد أصبح فى نظرها حقيقة ، ومصر قد أصبحت معرضة لما قد تتخذه ألمانيا ضد أعدائها وكذلك كان تخويل القوات الانجليزية حقوق الحرب أمرا لا مفر منه كما يجب منح التعامل مع الالمان فى نظرها أيضا وقد احتاط مجلس الوزراء فقال : « أشير على الحكومة المصرية أن تتخذ كذا ٠٠ وكذا ٠٠ » .

ولقد كانت تلك بداية تشف عما وراها من رغبة هادفة لتعاون رشدى مع الاحتلال عن ثقة تنسيه - وهو يستجيب للاحتلال كواقع - حقوق البلاد ومصالحها .

ولقد حاول « لطفى السيد » إثارة ذلك للكشف عن نيته وحقيقتها فى لقائه مع رشدى فى ذلك الوقت ، فزاد الامر ابضاحا .

يقول « لطفى السيد » (١) انه ذهب للقاء رشدى فى اليوم التالى لاعلان الحرب بالقاهرة ، وهناك وجد معه « عدلى يكن » وزير الخارجية ، فقال له رشدى : « ان انجلترا قد دخلت الحرب وقد كتبنا هذا باعلان الاحكام العرفية فى البلاد » .

وسلمه اعلانا فقال له لطفى السيد :

— أتدخل الحرب مجانا يا باشا ؟

فقال رشدى فى سداجة سياسية :

« بل احترزنا مما تخاف بأن قلنا نظرا للاحتلال الفعلى لانجلترا فى مصر » .

ويستطرد فى الحديث الى أن يقول لطفى السيد :

« واتفقنا نحن الثلاثة على السعى لتعترف انجلترا باستقلالنا، ونكفل لها مصالحها الى حد أن نعاونها بدخولنا معها الحرب اذا كان هذا ضروريا » .

وكان أكثر رجال الوكالة البريطانية فى أوروبا اذ ذاك ، ثم كان ونجيت أول من حضر منهم ، فكلمه رشدى فى ذلك وصارحه بأن مصر

(١) أحمد لطفى السيد : قصة حياتى ، من ص ١٦٢ - ١٦٦ .

مستعدة لمناصرة بريطانيا بشرط أن تعترف باستقلال مصر ، فارتاع ونجيت لهذه الفكرة ، ولكنه وعد بأن يعرض الامر على حكومته .

وحدث أن دعا رشدي سير ستروس السكرتير الشرقي للوكالة البريطانية لتناول الغداء معه في الكونتنتال وعلم محمد محمود بذلك فدعا « لطفى السيد » أن يتناول غداءه معهم الى جانبهم كي يعلم بعد الغداء من رشدي ماذا دار بينهما ولما انتهوا قال لهم رشدي :

« ان ستروس يؤيد فكرتنا كالسير ريجنلد ونجيت ، ووعدني بأنه سيخبر آباء العضو في البرلمان البريطاني ليثير هذه المسألة عند الحكومة البريطانية » .

ولم يجد لا هذا ولا ذاك ، فقد انتهى الامر بالاخفاق ، ولم يترك ذلك الاخفاق في نفس المسئولين والحكومة وعلى رأسهم رشدي ، أى حافز للنظر في مستقبل مصر ، بل آثروا المضي في سبيلهم جادين يستجيبون للموقف كما أرادته السلطات البريطانية في ثقة وولاء . 11

ومضى مجلس النظار الجديد يواجه الامر الواقع تدفقه الثقة للتعاون مع بريطانيا كاسلم السبل ولا يشغله ، رغم موثاة الظروف المناسبة ، التفكير في انتزاع ضمان لاسترداد حقوق مصر .

ففي ١٣ من أغسطس عام ١٩١٤ أصدر مجلس الوزراء أمرا بـسريان احكام القرار السابق على النمسا والمجر .

وفي هذا الشهر - أيضا - وضعت الرقابة على البرقيات والمحادثات المتبادلة بين مصر والخارج أو بينها وبين السودان ، كما وضعت الحكومة في ١٨ من أكتوبر عام ١٩١٤ قانونا بمنع التجمع وفرض العقاب عليه .

وعلى اثر نشوب الحرب بين تركيا والروسيا في الاول من نوفمبر أصبح من المتوقع أن تشب الحرب بينها وبين انجلترا فأعلن الجنرال السير جون مكسويل - قائد جيوش الاحتلال في مصر - الاحكام العرفية بموجب القرار الصادر في ٢ من نوفمبر (١) عام ١٩١٤ .

وتبعاً لذلك وضعت الرقابة على الصحف واصدر مكسويل بلاغا آخر حذر فيه الاهالي تكدير السلام العام ومساعدة أعداء انجلترا أو

(١) الوقائع المصرية : ٣ من نوفمبر عام ١٩١٤ (عدد غير اعتيادي) .

حلفائها ودعاهم الى اتباع جميع الأوامر التي تصدرها السلطة العسكرية
ثم أبلغ القائم بأعمال المعتمد البريطاني المستر شتيفام هذا المنشور الى
« حسين رشدي » القائمقام الحديوي .

وعندما دخلت تركيا الحرب ضد انجلترا وحلفائها في ٥ من
نوفمبر عام ١٩١٤ أصدر مكسويل بلاغا أعلن فيه (١) دخول تركيا
الحرب وأوضح وجه اعتدائها ، فذكر أن بريطانيا تحارب لغرضين هما :
الدفاع عن حقوق مصر وحريتها التي كسبها « محمد علي » في ميدان
القتال ، واستمرار تمتع مصر بالسلام والرخاء . وان انجلترا أخذت على
عاتقها جميع أعباء هذه الحرب وانها لا تطلب من الشعب المصري سوى
الامتناع عن أعمال عدائية ضدها ثم قال :

« ... ولعلم بريطانيا العظمى بما للسلطان - بصفته الدينية - من
الاحترام والاعتبار عند مسلمي القطر المصري فقد أخذت بريطانيا العظمى
على عاتقها جميع أعباء هذه الحرب بدون أن يطلب من الشعب المصري
أية مساعدة ، ولكنها مقابل ذلك تنتظر من الأهالي وتطلب اليهم الامتناع
عن أى عمل من شأنه عرقلة حركات جيوشها الحربية أو اداء أية مساعدة
لأعدائها » .

ثم أعلن مكسويل فى منشور آخر أصدره بتاريخ ٧ من نوفمبر
عام ١٩١٤ سريان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ من أغسطس عام
١٩١٤ على تركيا .

وفى ١٨ من ديسمبر عام ١٩١٤ أعلنت انجلترا حمايتها على مصر
وقد نشرت الوقائع المصرية فى اليوم نفسه اعلان الحماية وهذا نصه :
« اعلان بوضع بلاد مصر تحت حماية بريطانيا العظمى .

يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر
الى حالة الحرب التي سببها عمل تركيا قد وضعت بلاد مصر تحت حماية
جلالته وأصبحت من الآن فصاعدا من البلاد المشمولة بالحماية
البريطانية .

وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر ، وستتخذ حكومة جلالته
كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها. » (٢) .

(١) الوقائع المصرية : عدد ٧ من نوفمبر عام ١٩١٤ .

(٢) الوقائع المصرية : عدد ١٨ من ديسمبر عام ١٩١٤ .

وبهذا تطورت الحماية المقننة التي استنفا الاحتلال من قبل الى حماية

• مسافرة •

وقد تبع ذلك أن أعلنت بريطانيا في اليوم التالي لاعلان الحماية ،
خلع الخديو ، وكان اذ ذاك بالآستانة عند اعلان الحرب بين انجلترا وألمانيا ،
وكان يتردد في العودة الى مصر ، فلما عزم على الرجوع اليها رفضت
بريطانيا لأن النية كانت قد استقرت على خلعه وقد تولى الامير « حسين
كامل » عرش مصر (١) بدلا منه •

انتهت تطورات الحرب باعلان الحماية وقد فضلتها بريطانيا على
الضم بعد أن استقر الرأي عليه ، وأبلغوه فعلا لممثليهم في القاهرة (٢)
وذلك لأنه كان نظاما يتفق مع سير الاحتلال لمرونته وتفاوت معناه فهو
اذ يحمل معنى السيطرة لا يختلف كثيرا عن منطقة النفوذ السياسى
وينتهى في حالة الوسط دفاعا عن البلاد المحمية ، كما أن تعرضه
لشئون البلاد المحمية أمر قابل للشد والجذب ، فالدول الحليفة لانجلترا
مثلا والمشاركة معها في الحرب تستطيع بذلك النظام أن تقبله لأنه
يمكنها من القيام بكل شئون الحرب في مصر بدون تقييد بالمستقبل
وتستطيع مصر الرضوخ له كحكم القوة مع أمل في المستقبل وبقبول
شركاء انجلترا للحماية ورضوخ مصر لها تستطيع انجلترا من هذا وذاك
أن تقضى أغراضها في مصر •

وضعت اذن الاسس في عام ١٩١٤ وهي :

أولا : قبل دخول تركيا الحرب - تخويل القوات الانجليزية في
مصر حقوق الحرب وحظر التعامل مع ألمانيا - انجلترا تأخذ لنفسها حق
الدفاع عن مصر واعلان الاحكام العرفية •

ثانيا : بعد دخول تركيا الحرب - الغاء السيادة العثمانية ووضع
مصر تحت الحماية ، وخلع الخديو عباس وعودة الامير « حسين كامل »
لقبول سلطنة مصر •

وتدل الوثيقة الاولى - كما أسلفنا - على أن حكومة رشدى قد
حددت موقفها على أساس الامر الواقع •

(١) الوقائع المصرية : عدد ١٩ من ديسمبر عام ١٩١٤ •

(٢) محمد شفيق غربال : المفاوضات المصرية البريطانية ، ص ٣٧ •

أما الوثيقة الثانية فلها أيضا دلالتها ، فهي التي صدرت في الثاني من نوفمبر عام ١٩١٤ متضمنة اعلان مكسويل مسئوليته في مراقبة القطر المصرى ليضمن حمايته ، وقد نشر مقتضيات هذه الحالة فقال :

ان السلطة العسكرية لا تحل محل الادارة الملكية بل تعد تكميلا لها ، وان الاهلين اذا امتنعوا عن كل عمل يكدر السلام ، وعن مساعدة أعداء انجلترا أو اذا اتبعوا الاوامر عن طيب خاطر - فلن تتعرض لهم السلطة العسكرية ، وان ما تطلبه السلطة العسكرية من الافراد من خدمات أو ما يملكونه قابلة للتعويض التام .

ولقد أجاب رشدي عندما بلغه ذلك بأنه رأى - نظرا لغياب الحديو الذى تستمد منه الحكومة سلطاتها - الاستمرار فى مباشرة الاعمال تجنبيا للمضار التي تلحق البلاد فى حالة تعطيل ادارتها الداخلية .

ولقد أرسل فى ١٩ من ديسمبر القائم بأعمال المعتمد الانجليزى تيليفا للسلطان « حسين كامل » ، كان بمثابة دستور أولى لنظام الحماية جاء فيه :

ان الحقوق التي كانت لسلطان تركيا وللخدو السابق قد سقطت عنهما وآلت لملك انجلترا ، ولكن حكومة انجلترا تعد - وديعة تحت يدها لسكان مصر - جميع الحقوق التي آلت اليها بالصفة المذكورة ، وكذلك جميع الحقوق التي استعملتها فى البلاد مدة سني الاصلاح الثلاثين الماضية ، وقد رأت أن أفضل وسيلة لقيام انجلترا بالمسؤولية التي يمكنها نحو مصر أن تعلن الحماية البريطانية اعلانا صريحا وأن تكون حكومة البلاد تحت هذه الحماية بيد أمير من أمراء العائلة الخديوية طبقا لنظام وراثي يقرر فيما بعد ، ثم أضاف الى ذلك : ان مسئولية الدفاع عن مصر تقع على عاتق دولته وان الرعايا المصريين لهم الحق فى أن يكونوا مشمولين بالحماية الانجليزية أينما كانوا ، وانه بزوال السيادة العثمانية ، زالت القيسود على الجيش المصرى وعلى حسق السلطان فى منح الرتب والنياشين ، ولكن المخابرات بين الحكومة المصرية ووكلاء الدول الاجنبية ستكون عن طريق الوكيل الانجليزى وانها - ولو أن من رأى الحكومة الانجليزية أن المعاهدات الدولية المعروفة بالامتيازات الاجنبية لم تعد ملائمة لتقدم البلاد - ترى فى الوقت نفسه أن تؤجل النظر فى تعديل هذه المعاهدات الى ما بعد الحرب ، وتعهدت الحكومة الانجليزية فيما

يختص بالادارة الداخلية ، بأنها ستحافظ على التقاليد الماثورة عنها ، وهذه التقاليد هي الدأب على الجدد بالاتحاد مع حكومة البلاد وبواسطتها في حماية الحرية الشخصية ، وترقية التعليم ونشره ، وانماء مصادر ثروة البلاد الطبيعية ، والتدرج في اشراك المحكومين في الحكم بمقدار ما تسمح به حالة الأمة في الرقى السياسى ، بل ان الحكومة الانجليزية ترى أن تحديد مركزها في مصر تحديدا صريحا يؤدي الى سرعة التقدم في سبيل الحكم الذاتى !

ثم انتهى التبليغ بالحديث عن الشئون الدينية فالحكومة الانجليزية ستحترم عقائد المصريين الدينية فقرروا أن تحرير هذه الحكومة لمصر لم يكن ناتجا عن أى عداة للخلافة بل كان تحريرا لها من ربة من اغتصب السلطة السياسية فى القسطنطينية (١) ٠٠ الخ .

وفى غداة اليوم الذى أعلنت فيه الحماية وفى اليوم الذى خلع فيه عباس الثانى وتولى السلطان « حسين كامل » (فى ١٩ من ديسمبر عام ١٩١٤) تألفت وزارة « حسين رشدى » وبقي الوزراء فى الوزارة الجديدة مع تعديل يسير فى مناصبهم ، فقد أصبحت البلاد وحكومتها تحت الحماية البريطانية وألغيت وزارة الخارجية تبعا لنظام الحماية ، وتم تأليف الوزارة بكتاب من السلطان الى « حسين رشدى » بتكليفه بتأليفها وجواب رشدى بتولى المهمة ، ثم صدر مرسوم بتأليفها وتم ذلك كله يوم ١٩ من ديسمبر عام ١٩١٤ .

وانتقلت البلاد بهذا كله الى دور تاريخى جديد ، فقد تطور فى ظلها مركز مصر السياسى فى الداخل والخارج واذا كان موقف البريطانيين قد دعاهم الى تطور العلاقة بين مصر وانجلترا بما يحقق مراميهم فلم يكن موقف السياسيين المصريين القائمين بالحكم - اذ ذاك - يرتفع الى مستوى المسئولية بعد أن قبلوا فى ظل الحماية بغير دراسة وافية ما يضمن للبلاد حقوقها مستقبلا .

موقف الحكومة :

ولقد كان موقف الحكومة من هذا كله موقفا سلبيا لا ينم الا عن ضحالة فى الوعي القومى السياسى وقد نجم عنه اهمال فى الحرص من أجل

(١) عبد الرحمن الرافعى : ثورة سنة ١٩١٩ ، من ص ٢٠ - ص ٢٢ .

المستقبل ثم الانفراد بالمسئولية من دون الشعب ، والاسراف في الثقة ببريطانيا على حساب الشعب .

لم يكن رشدي رجل كفاح ، ولكن كان يؤثر المصالحة مع بريطانيا بالذات ، وقد رأى منذ بداية الحرب أن في تسليم القيادة لها منجاسة وخدمة لبلاده !

ولقد سار رشدي مع بريطانيا منذ البداية على أساس التسليم بالامر الواقع ، فكان متوقعا اذا عرضت بريطانيا عليه قبول اعلان الحماية على مصر ، أن يكون القبول أقرب منه الى الرفض ، ولكن نظرا لان العرض هذه المرة كان أمرا أخطر ومن شأنه أن يؤثر في مركز البلاد السياسي ولم يكن مجرد قوانين استثنائية اقتضتها ظروف الحرب ، كان متوقعا كطبيعة الامور هنا أن يتدبر الامر في القبول أو الرفض .

ولكن نظرا لأن طبيعة رشدي - كما قلنا - لم تكن طبيعة كفاح ولا كان ممن يتشوقون الى الاستقلال التام كان أقرب الى الرضا ، وقبول ما يعرض عليه أيضا لأنه لم يكن لديه الاستعداد والشجاعة على الرفض تحدوه الثقة ببريطانيا ولكن هل كانت تلك العوامل النفسية كافية وقادرة على ترجيح الاتجاه الحاسم نحو قبول الحماية بحيث ينتهي الامر الى قبولها ؟

لا جدال في أنها كانت أقوى العوامل التي دفعت رشدي لقبول اعلان الحماية البريطانية على مصر ، ولكنها لم تكن كل العوامل ، فقد كانت لرشدي آراؤه التي مالت به نهائيا عن اطمئنان ، نحو التسليم التام لبريطانيا وتبرير قبول الحماية .

كان لا يجد غضاضة في قبول الحماية لا من جهته ولا من ناحية بلاده ، اذ تراه يقول :

« اني اذا كنت وقعت بالقلم العريض على معاهدة مع انجلترا تضع مصر تحت حمايتها فما كان ذلك يكسب الحماية التي أعلنتها هذه الدولة سنة ١٩١٤ أقل صفة من المشروعية ، لأنني من الوجهة القانونية لم أكن شخصا بمصر ، وانما كنت رئيسا لحكومة مصدرها القوة الانجليزية (١) فاذا كان لا بد من قبول الحماية ، وكانت أمرا لا غضاضة فيه ، فهي من ناحية أخرى ، أمر مفيد في رأيه لبلاده ! فلم الرفض إذن ؟ » .

(١) أحمد شفيق : أعماله بعد مذكراتي ، ص ٢٦٢ .

كان رشدى يخشى على بلاده سيطرة دولة أجنبية أخرى أشد من الانجليز ، فكان يخشى أن يطمع فيها الألمان ، فليس عجيبا بهذا أن يقبل الحماية فهي فى رأيه عصمة لمصر من ذلك ، وكان يخشى أن تضم بريطانيا مصر إليها ، فالحماية فى هذا أيضا فى رأيه ، فيها عصمة منها ، فقد تستدرجها للأغضاء عن ذلك !!!

يقول رشدى :

« قد اشتركت فى العمل مع الحماية لسببين :

الاول : خوفا على بلادى من سيطرة دولة أجنبية أخرى ، أشد من السيطرة الانجليزية ، اذ أن عصبة الأمم كانت لا وجود لها •

والآخر : ان الحكومة الانجليزية كانت فى ذلك العهد تنقسم قسمين : قسم يريد الضم وقسم يكتفى بالحماية اذا وجدت سلطة محلية تقبل الاشتراك معها فى العمل ، وكنت أخشى اذا انتصر الانجليز وحلفاؤهم - وهو ما كنت أرجحه - أن تصدق الدول على الضم ان كان وقع ! » (١) •

سلم رشدى واختار الحماية عن استعداد نفسى وفكرى ولم يجد معيضا بمقارنتها بغيرها من قبولها •

يقول رشدى فى ذلك :

« لم يكن أمام رئيس الوزارة المصرية الا أن يختار بين ثلاث خطط :

الخطة الاولى (وهى التى سلكها) « خطة الحماية » •

والخطة الثانية وهى استثارة الشعب ضد الانجليز « وهى فى نظره » جناية على الوطن اذ لو عملت « بريطانيا » على احباط الثورة لكان من المحقق قمعها فى ساعات •

والثالثة موقف الانتظار وهذا مالا يتفق مع الكرامة والواجب الوطنى لأن فيه تفويتا للغرض (٢) •

قبل رشدى الحماية على مصر عام ١٩١٤ وغيرت من مركزها السياسى على أنها أمر لم يجد هو بدا من قبوله ولكن عن استعداد أولا لقبولها

(١) المرجع السابق ، ص ٢٦٢ •

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٦٩ •

ثم لفائدة رآها ، وذلك كله في انتظار التغيير ، وراح رشدى وصحبه يتجاوبان مع ذلك مهملين تهليلا زاد موقفهم منها ايضا بما يشف عن اسرافهم فى الثقة ببريطانيا وتبرير لموقفهم منها .
فقد عدوا الحماية أمنية من الامانى التى طال اشتياقهم لتحقيقها ، فذكر رشدى فى حديث له مع مراسل الديلى كرونيكل عقب اعلان الحماية (١) :

« ما دامت قناة السويس حلقة اتصال بين أجزاء الامبراطورية البريطانية وطريقا لازما لانجلترا - فمن الطبيعى أن تنعقد بين بريطانيا العظمى ومصر صلات الود المتينة ، وزد على ذلك أننا أمة ضعيفة تحتاج الى صديق قوى يصون بلادنا من كل اعتداء ، ويكون على جانب من الحرية والارتقاء لييسر لنا أن نسير بإرشاده فى معارج الحرية الى ذلك المقام الذى يليق بنا فى مصاف الدول ، وهذه الشروط متوافرة فى انجلترا ! » .

ثم تحدث فى الثامن من شهر يناير عام ١٩١٥ الى مراسل جريدة التيمس فقال :

« لقد حقق هذا التغيير ما أملته طويلا ، اذ كان من رأى دائما أن مصر كبيرة الشأن بالنظر الى موقعها الجغرافى ، وانها تثير المطامع عند الدول الأخرى وهى ضعيفة لا يتأتى لها الدفاع عن نفسها ، فلكى تحافظ على وجودها ينبغى أن تكون تحت سيطرة دولة عظيمة ، وهى تصبو الى بلوغ استقلالها الداخلى والامة الوحيدة التى يتوافر فيها الشرطان اللزمان هى بريطانيا العظمى ، لأنها قادرة على حماية مصر وتقاليدها الحرة خير ضمان لتحقيق آمالنا ، أما استقلال مصر الداخلى الذى لا أظن بلوغه ممكنا الآن - فأرى أنه قد يتسنى البدء فيه بتخويل المصريين رأيا نافذا فى المسائل البحتة التى لا علاقة لها بموضوع الاجانب : مثل الاوقاف والمحاكم الشرعية والمجالس الحسبية (٢) ، ، ، » .

ولم تكن الحماية لدى رشدى وصحبه كآمر لا مفر فيه ، شرا كلها اذن كما تجلى ، فلما تحفزت البلاد للمطالبة بالاستقلال حصر الغرض من سفره فيما بعد الى انجلترا فى تنظيم هذه الحماية .

(١) عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، ص ٢٦٠ .

(٢) الصفحة السابقة من المرجع السابق .

وليس بدعا ألا يشعر رشدى بالفضاضة من بقاء المصريين محكومين لدولة أجنبية ، لأنه قد نبت فى بيئة الحاكم ولم ينبت فى بيئة الشعب المحكوم ، فهو من ناحية ، لا يمتزج بروح الشعب اذ ينحدر من سلالة تركية ، فلا بدع ألا يشعر ببعض الاهانة المثيرة للنفوس اذا قيل ان المصريين لا يصلحون كذلك للحكومة المستقلة •

لم يرتفع رشدى ولا السلطان - اذ ذاك بهذا - الى المسئولية الكبرى ولم يكن ذلك صعبا عليهما ادراكه لو شاءا ، ولكن كان صعبا عليهما الانفعال والتأثر به ، لأنهما لم يكونا صاحبي القضية بقدر ما كانا كالحامى الذى يتقن فقط مسئوليات وظيفته •

ولقد قبل السلطان تولى العرش ، كما قبل رشدى وزملاؤه تولى الوزارة فى ظل النظام الجديد ، ومهما يكن الامر فقد قبل الجميع الامر الواقع قبولاً سلبياً بلون من الشعور الذى يحمل صاحبه على الاذعان فى غير تدبر وبعد نظر نحو مستقبل العلاقات بين البلدين بما لا يضيع على مصر حقوقها •

ولم يكن من الصعب عليهما مع هذا تدبر الحاضر فى نظرة مثالية ، بل كان الامر ميسوراً أن يمضى كل ساعياً لانتزاع ضمانات للمستقبل ولا سيما بعد اعلان الحماية فى مقابل الضمانات التى أخذتها بريطانيا على مصر •

كان رشدى قد سبق له أن سعى - قبل اعلان الحماية - مع « لطفى السيد » للعمل من أجل الاستقلال فأخفق فى وقت لم تكن تركيا قد دخلت فيه الحرب ضد بريطانيا ، فلم يكن ثمة ما يدعوها مثلاً لان تنقض تعهداتها بسلامة تركيا فتسبب من ثم الى مصر ، فلم يكن بدعا أن يحاول الارتباط بضمان مع بريطانيا بعد أن دخلت الحرب ضدها ، وأعلنت الحماية وتخرج مركز مصر بل أصبح الامر ادعى الى ذلك حتى لا تضيق مصر طعمة مستساغة لطمح الاستعمار البريطانى •

ولقد كان السلطان حسين يتمسك فى مفاوضاته مع السير رونالد ستروس السكرتير (١) الشرقى بالوكالة الانجليزية بأن يكون لمصر علمها ولشعبها جنسيته •• وغير ذلك ، وكانت الطرق أمامه مهياة لأن يطلب ضماناً لاثبات حق بلاده ولكنه لم يفعل •

(١) محمد شفيق غربال : المفاوضات المصرية البريطانية ص ٤٤ •

كان كلاهما يعلم أن بريطانيا - اذ ذاك - في حاجة لمعاونة مصر وانها في حاجة لاقامة حكومة مصرية شرعية ، ولكنهما لم يقدرا ذلك تقديرا كافيا اذ كانت نظرتهم نحو مصر لا ترتفع لمستوى المسؤولية .

كان في استطاعتهما نيل عهد مكتوب بأن الحماية اجراء تقتضيه الحرب بحيث يستدعى الامر في نهاية الحرب اعادة النظر في العلاقات بين مصر وبريطانيا ، وان يطلبوا من الانجليز عهدا بالتسليم بأن هذه الحماية اجراء حربي تقبله مصر ، كما قبلت الاجراءات ضد ألمانيا وحليفاتها كضرورات اقتضاها وجود قوات الاحتلال في مصر ، وأن يطلب منها أيضا عهدا بأن تعيد لمصر الحقوق المختلفة التي عدتها وديعة في بلادها .

وأعلنت بريطانيا في التبليغ أنها تعد ، وديعة تحت يدها لسكان مصر ، جميع الحقوق التي آلت اليها بالصيغة المذكورة ، وكذلك جميع الحقوق التي استعملتها في البلاد مدة الثلاثين سنة الماضية ، أما كان جدورا « بحسين رشدي » أن يطلب من الانجليز وثيقة صريحة بهذا ، وتنشر هذه الوثيقة في الصحف لتكون بمثابة ميثاق للامة ، وخاصة أن ذلك كان من الممكن في ذلك العهد الذي كان الانجليز فيه مضطرين الى مبالاة كل أمة تنضم الى صفوف الحلفاء ؟

ويبدو في الواقع أن « رشدي » لم يفعل ذلك لأنه كان - كما قلنا - قد وضع لنفسه عند قبول اعلان الحماية البريطانية على مصر خطة للعمل لضمان حقوق مصر من بريطانيا بوسيلة أخرى غير هذه الوسائل ، خطة كانت تستجيب اليها طبيعة وروح منهجه الذي سار عليه منذ بداية الحرب ، أساسها الاستعداد ، وتدعمها الثقة في بريطانيا والتسليم لها ، تسليما بلغ حد الاسراف !

فلم يحاول رشدي عند قبول الحماية أن يساوم ليحصل على تحفظات يضمن بها حقوق مصر لأنه كان قد آل على نفسه بلوغ ذلك عن طريق آخر ، هو اتخاذ السلبية عن ثقة في بريطانيا وعدم تدبير سبيل لكسب ثقتها ومن ثم ضمان الحقوق . مع العلم أن هذه الخطة لم تكن تبلغ مصر غايتها بسهولة لأنها كانت تقوم على الضعف والتسليم ، اللذين يثيران طمع الخصوم استخفافا بالحقوق لأنها لا تثير احترامهم ، فهو يحاول بالسلبية ايجاد ضمان لحقوق لا ترد الا انتزاعا بالايجابية ، وكانت خطته آثارها السيئة في أعقاب الحرب كما سنرى .

ولقد آثر رشدي السير في هذه الخطة مع بريطانيا لضمان الحقوق

فاقتضته الحطة أن يعمل جاهدا وأن يكسب ثقتها فلا يثير في وجهها أية معارضة ، فلا بدع ألا يطالبها بتحفظات لأنه كان هو والحطة السابقة في ولاء تام •

ولم يدافع رشدى عن الحماية أمام الشعب حفاظا على هذه الحطة خشية اثاره المعارضة فتراه يقول :

« ولم أدافع عن الحماية أمام الشعب الا لأنى كنت أرى أن من المصلحة أن يتجنب كل عمل عدوانى ضد الانجليز بل أن نساعدهم على قدر الامكان حتى نعامل عند الصلح معاملة الصديق المتحالف » (١) •

ومن وحي هذه الحطة أيضا أثر أن ينفرد بالحكم ولم يجد نفسه في حاجة لاستشارة الامة ، فلم يدع الجمعية التشريعية في الواقع الا خوفا من اثاره المعارضة لا بحجة الخوف من موافقتها على الحماية كما قال بعد ذلك ولم يعد نفسه مقصرا في دعوتها للنظر في النظام الجديد ويقول :

« ولو انى عملت بهذا الرأى التعس لكانت النتيجة الحسول على قرار رسمى من ممثلى الشعب بالاعتراف بخلع الحديو • وبالحماية المبسوطة على مصر فى وقت لم يكن قد حدد فيه معنى الحماية (٢) » • والحق أن عدم دعوته الجمعية التشريعية – ان بدا أساسا – اجراء كانت تستلزمه خطته الحقيقية حرصا على عدم اثاره المعارضة ، فقد كان استجابة من ثم لرغبة بريطانيا الصريحة فى اقصائها عن العمل السياسى خوفا من معارضتها أيضا اقضاء عزز خطة رشدى ، فلو كانت بريطانيا تعترف بأن ثمة أى اتجاه من الجمعية التشريعية للاعتراف بالحماية أو كانت تلك نظاما مواليا للاحتلال – ما توانت لحظة فى دعوتها لتحظى منها بالاعتراف الرسمى بها ، وقد كان الاعتراف بالحماية بهذه الصورة التى كانت عليها يعد فى مصلحة بريطانيا أمرا خطرا أعظم الخطر على مصر اذ لا يخفى أن الحماية نظام غامض مبهم ، لم يكن قد حدده العرف الدولى تحديدا دقيقا فهى عنوان لحالة قد تطبق حتى لا تمس الشخصية الدولية للبلاد المحمية الا فى علاقاتها الخارجية ، وقد تتسع حتى تستوعب البلاد المحمية بما تفقد معه شخصيتها •

(١) أحمد شفيق : أعمال سعد مذكراتى ، ص ٢٦٣ •

(٢) المرجع السابق ص ٢٦٩ •

والواقع أن بريطانيا كانت تعمل - اذ ذاك للمعارضة - حسابها في شتى أطرافها ولا سيما في الجمعية التشريعية ، وقد كانت تخشى معارضتها وكانت عيونها ساهرة لمراقبة زعيم هذه المعارضة « سعد زغلول » ، فلم يغب عنها انه لم يعترف بالحماية في انتظار الفرصة مؤثرا الصمت الى حين .

وقد حدث أن توفي صهر « سعد زغلول » « مصطفى فهمي » رئيس -النظار فأرسل الحديو الى سعد في ١٥ من سبتمبر عام ١٩١٤ وكيل الجمعية التشريعية ، يعزیه في صهره .

ويقول أحمد شفيق : « من ضمن برقية وردت في ٢٥ منه قال ورشدي : انه في زيارة للوكالة الانجليزية قال له شينهام : ان برقية أفندينا لسعد بمناسبة وفاة « مصطفى فهمي » كان لها وقع سيئ لأنها لا تعد تشجيعا للمعارضة فحسب بل تسببها (١) » .

ولقد انفرد بالسلطة من دون الجمعية التشريعية ، وجاء أقصاؤها جناء على استعداد مستعجيب لرغبة انجليزية ، ما ان أبدت حتى أذعن لها ورشدي !

وقد أبرق رشدي لمحـب « باشا » يقول :

« ان الوكالة البريطانية طلبت مرارا وقف الجمعية التشريعية الى أن تنتهي الحرب بحجة امكان تداخلها في المسائل السياسية (٢) » .

فرد رشدي بأن هذا الاجراء ربما لا يرضى الرأي العام وراى تأجيلها الى تاريخ انعقادها المقبل ، فقبلت الوكالة ذلك الاقتراح على أن ذلك انتهى في النهاية الى تأجيلها (٣) الى موعد غير معلوم ، ومن ثم حرمت البلاد قوة فعالة كان تتجمع فيها قوى الرأي الناجح المنظم .

ومن هذا يتضح كيف كان موقف رشدي من الجمعية التشريعية مستجيبا لحظته في اتجاه الرغبة البريطانية .

على أنه مهما كان محتملا أن توافق الجمعية على الحماية كضرورة

(١). أحمد شفيق : مذكراتي في نصف قرن ، ج ٢ قسم ٢ ص ٣٥٠ .

(٢). أحمد شفيق : مذكراتي في نصف قرن ، الجزء الثاني من القسم الثاني ص ٣٥٥ .

(٣) ظلت الجمعية التشريعية تؤجل من تاريخ الى تاريخ حتى صدر الأمر بتأجيل انعقادها الى أجل غير مسمى . انظر الوقائع ١٨ من اكتوبر ١٩١٤ و ٣٠ من ديسمبر ١٩١٤ و ١٣ من فبراير سنة ١٩١٥ .

نحتمها الحرب دون أن تمس كيان مصر السياسى ، فان ذلك كله مهما كانت نتائجه ، كان من شأنه أن يعزز حقوق مصر ، وكان تشكيل الجمعية يحظى بالكثير من ذوى رأى والشجاعة والتضحية ، وكان مرجحا أن يؤدى ذلك الى تلاحم فكرى ينتهى بمشروع يطالب بريطانيا بتحفظات على أقل تقدير ، وفى هذا وذاك كسب قومى ، ورأى الجماعة غير رأى الفرد ، ولكن لم يكن ذلك فى حسيبان رشدى لأنه كان أساسا يسير مع خطته فى تحاشى كل احتمال يثير المعاضة أو القلق .

لقد كان رشدى نزيها ويبدو أنه كان فى ظاهره هذا حسن القصد، ولكن كيف يكون حسن القصد سليما ثمرا اذا قام على خطة من السلبية يصاحبها عدم التدبر ؟

وحتى لو صح وكان حسن الظن لا يقصد الاضرار ببلده ، فهل يجدى حسن الظن السلبى ازاء مصير شعب بأسره ليعفيه من المسئولية ؟

ان « رشدى » فى حسن ظنه لم يكن ايجابيا فيما قصده لأنه لم يكن مثاليا بحيث يعمل بالأحوط لتأمين حقوق مصر ، ومسلك كهذا يعد - بلا جدال - جزءا من حسن القصد الايجابى ، وكان ذلك سهلا ميسورا فكم من فرصة برزت امامه بعد أن أخفق فى البداية فى طرق القضية المصرية .

ولم يبلغ اسرافه فى الثقة وحسن الظن ببريطانيا فى موقفه السلبى حد الاستسلام لبريطانيا بكل ما تريد انتظارا لوفائها ا بل أمعن فى ذلك فعول على تحميل شعبه من التبعات ما لم يكن مطلوبا منه بما كان من شأنه أن يزيد طمع الخصوم فى مصر ا

فقد أعلنت بريطانيا فى البلاغ الذى نشرته على المصريين بمناسبة اعلان الحرب بينها وبين تركيا أنها أخذت على عاتقها وحدها جميع أعباء الحرب بدون أن تطلب من شعب مصر أية مساعدات نظير اخلاذه للسكينة وعدم قيامه بأى عمل يعرقل أعمال الجيوش البريطانية بمصر ، أو تقديم أية مساعدة للجيوش المعادية ، ومع هذا كله ، يمضى رشدى - بامعان - فى الثقة ببريطانيا الى حد الخروج عن ذلك كله فيدعو الرديف بمصر لحمل السلاح والخدمة فى جانب بريطانيا ثم يجند نحو مليون من العمال المصريين بالاجبار لا للدفاع عن مصر فحسب ، بل لمساعدة القوات البريطانية فى فلسطين وسورية وفى ميدان الدردنيل حتى استخدمت بعضهم فى الميدان الغربى فى فرنسا ، كما اشترك الجيش المصرى نفسه .

فى الحرب ، وقد قامت هذه الوزارة بجمع المحصولات على اختلاف أنواعها والدواب وغيرها لمصلحة السلطة العسكرية البريطانية ، ونجحت فى جعل مصر معسكرا للجنود البريطانيين ومنشأتها فى خدمتهم كما منحت وزارة رشدى الحكومة البريطانية ثلاثة ملايين من الجنيهات دون أن تطلبها منها ، وغير ذلك !

لقد كانت خطوة موقف وزارة رشدى لا تكمن فقط فى اخفاها فى المساومة مع الانجليز ، وأخذ ضمان بحقوق البلاد وتسليمها لبريطانيا عموما ، ولكن كان فى اسرافها فى الثقة ببريطانيا فى الاعطاء لا الاخذ والاسترضاء حتى دعت الاحتلال الى الانحراف والمغالاة فى موقفه من قضية مصر !

ولقد كان مسلك « حسين رشدى » مسلكا ضعيفا فى اقناع الانجليز بالاهتمام بالاستقلال . كان من شأنه أن يجنح بهم الى اهمال المطالب الوطنية بل واتهام دعاة الاستقلال بالشطط والمبالغة والاجترار الذى لا تصح معاملته بغير الشدة ، وهو موقف شجع بريطانيا على الاستخفاف بحقوق مصر .

لقد أدى اسرافه فى الثقة بالانجليز الى أن أدخل فى روعهم أنهم جديرون بالابقاء على الحماية ، فقد تبين لهم - اذ ذاك - أن هناك من يقبلها . فلم تمض بضعة شهور حتى كانت الحماية قد نقضت كل ما عاهدت عليه مصر ، ومضت تطلق يدها فى البلاد وتسيطر عليها وهى مطمئنة ، فى ظل حكومة رشدى بل ومضت منذ عام ١٩١٧ تعد العدة بالتشريع لاصلاح القضاء ثم وضع قانون مصر النظامى تمهيدا لحصر السلطة فى يد المعتمد البريطانى .

لقد كان « حسين رشدى » نزيها ولربما كان حسن القصد ولكنه فى هذا لو صح ، لم يرتفع لمستوى المسئولية فكان غير ايجابى لدرجة الانحراف عن حسن القصد !

وكانت العلة فى ذلك أنه وصاحبه « عدلى » لم يكونا من بيئة الشعب المحكوم بحيث لا يشعران بقضية الاهانة المثيرة اذا قيل ان المصريين لا يصلحون للحكومة المستقلة ، وقد يكونان مخلصين ، ولكن ليس بقدر الاخلاص الذى حمل صاحبه على الاذعان والتسليم للكريهة من أجل مصر الا بمقدار ، لانه كان اخلاصا تنقصه الحرارة والحرص فى مواجهة

الصعاب ، فلم يكن شعور رشدى بالقضية الا شعور المخلص لأمانة
الصنعة ، لا شعور صاحب القضية •

موقف الشعب :

لقد وقفت وزارة رشدى موقفا سلبيا ويدها السلطة ، وكان من
الطبيعى أن تؤثر بهذا على الشعب فى سواده الاعظم وقد كان له موقف
ان اتسم بالسلبية لعدم توافر الامكانات والزعامة ، فقد استطاعت الطليعة
المتقفة التعبير عن نقيمتها على عهد الحماية برغم موقف الحكومة •

كانت مصر - اذ ذاك - يسودها شعور قومى ، ولكن لم يكن على
درجة واحدة من حيث الاختمار السياسى ، فكان ضحلا بين سواد الشعب
وكان بين المثقفين يمثل أعلى مراتبه اختمارا ، لذلك كانت السلبية أوضح
بين سواد الشعب وجودا وتعبيرا يمكنها من ذلك فرض الاحكام العرفية
وتدقق القوات المسلحة البريطانية على مصر ، وأقل وجودا بين الطبقة
الواعية التى تميزت بالايجابية ازاء القضية السياسية المصرية بعد اعلان
الحماية بسبب موقف الحكومة •

واذ يبدو موقف الحكومة السلبى عقب اعلان الحماية وانفرادها
بحمل المسئولية ، من شأنه أن يمكن روح السلبية بين الشعب الاعزل فى
ظل الحماية المسيطرة ، فانه لم ينتبه للنتيجة نفسها برغم وقوع هذا بين
المثقفين ، فقد كان وقع اعلان الحماية منهم مؤلما وايجابيا •

ولم تكن بريطانيا تخشى - ورشدى يمكنها من البلاد - شيئا
خشيتها من قيام المعارضة بزعامة هذه العناصر وكان المثقفون موزعين بين
الجمعية التشريعية والحزب الوطنى والمهن الحرة •

وكان هؤلاء فريقين : فريقا يؤمن بالاستقلال عن تركيا وانجلترا
على السواء ، ولكنه لا يعترف بالاسلوب الثورى لتحقيق ذلك ، وهو
يتمثل عموما بين مثقفى حزب الامة •

وفريقا يؤمن بالاستقلال التام عن انجلترا مع عدم التهوين بالروابط
الاسلامية والخلافة ، ويحاول مقاومة الانجليز بالتعاون مع الأتراك للقضاء
على الحماية ، وكان بعضهم يتشيع للخلافة وللألمان وهؤلاء هم شيعة
الحزب الوطنى •

وكان يشغل هذا الفريق أكثر مما شغل الفريق الاول ،
اعلان الحماية ، فقد استثارهم ذلك الاعلان من ناحية قومية ثم من ناحية
الجامعة الاسلامية ، وكان هؤلاء من أنصار الحزب الوطنى المؤمن بالعمل
الثورى سبيلا للوصول الى أهدافهم •

وقد ضمت الجمعية التشريعية الفريقين بجانب جمهرة من الملاك
الايان وزعماء الطوائف المتشبعين للطرفين والمستقلين عنهما •

ولقد كان لهؤلاء دورهم فى التعبير عن موقف الشعب من الحماية
برغم موقف الحكومة السلبى ، وسيطرة الاحتلال المباشرة فى ظل
الحماية •

حاول « لطفى السيد » التعبير عن الاتجاه الاول منذ البداية مع
رشدى ، وكانت فكرة الاستقلال تشغل ذهنه ، ولكنه لم يوفق فاعتزل
السياسة •

وكان أول احتجاج من مصر على الحماية البريطانية هو قرار (١)
من رئيس تحرير جريدة الشعب بأنه سيحتجب من ذلك اليوم ليعود الى
الظهور حتى لا تنشر الجريدة اعلان الحماية المشتموم والبلاغات الخاصة
بالحماية •

ولقد عمدت السلطات البريطانية الى اضطهاد الحزب الوطنى
ومطاردة رجاله وتشيتيت شملهم واعتقال الكثير منهم ونفى بعضهم الى
مالطة وأوروبا •

ولا شك أن خروج عدد كبير من العناصر الثورية من الحزب الوطنى
كان قد أحدث فراغا كبيرا بين المثقفين الثوريين استحاله معه تكوين القيادة
الشعبية •

ولقد اضطر عدد كبير من هذه العناصر للهجرة للأستانة واخذ
مركزهم فيها ينجلي عن مصر من أواخر عام ١٩١٤ ، وكانت الأستانة تفتح
صدرها للمصريين ليتخذوها مركزا لنضالهم ، فلما حيل بين الخديو
والعودة ، كان التجاوب بين الطرفين واضحا للتعاون ضد الانجليز •

اذ ذاك اعترف محمد فريد بأنه لا يمكن للحزب الوطنى ولا للاتراك

(١) الشعب عدد ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩١٤ •

عمل شيء بدون مساعدة الخديو ، وبهذا بدأ العمل من جديد بين الخديو و « محمد فريد » ورجاله في الآستانة لمقاومة الاحتلال في مصر .

ولقد انتقل مركز المعارضة الى الآستانة وأخذ ينشط في رسم الخطط والتحدث في الشئون المصرية عن أسماء القدائين الذين يمكن الحصول عليهم من أعضاء الحزب الوطني وقد رأى أعضاؤه ان من الواجب التفكير في طريقة لتحريض الطلبة المصريين على القيام بواجب الوطن عليهم (١) .

وبدأ التقارب بين المثقفين من المصريين في الآستانة والعناصر الألمانية، وكانت تركيا - اذ ذاك - على وشك اعلانها الحرب مع ألمانيا ضد الحلفاء واعداد حملة ترسلها الى مصر لتخلصها من الاحتلال البريطاني .

ثم أخذ الموقف يحتدم بحثا عن خطة للنضال ضد بريطانيا في مصر بعد عزل عباس وعلان تركيا الحرب ضد الحلفاء . فآخذ ذلك ينجلي عندما أرسلت تركيا فعلا حملتها لتخليص مصر من الاحتلال .

وكان ثمة شعور باطنى يخالج الكثيرين في مصر - اذ ذاك - بأن انتصار الألمان والاتراك معناه الخلاص من الحماية البريطانية والاحتلال وكان ذلك بين المثقفين المتشيعين للخلافة وللألمان .

وعلى الرغم من تكتم الاخبار اذ ذاك ، وشدة الرقابة على الصحف والرسائل تخللت مصر اشاعات مستفيضة عن اعلان استقلالها والاعتراف بسيادتها في الآستانة ، وترددت أنباء الحملة التركية المرجح ارسالها الى قناة السويس ، فذاع في أنحاء مصر أن الخديو السابق قادم وبصحبه لفي من المصريين على رأس جيش لطرد الانجليز وعلان الاستقلال .

ولقد أرسلت تركيا بالفعل قواتها الحربية في فبراير عام ١٩١٥ الى ضفة القناة الشرقية ، فترامت بذلك أنباء تناقلها الناس ولم تشر اليها الصحف (٢) .

وكان المتشيعون للألمان ودولة الخلافة ، يتوقعون أن الجيش المقبل لن يستطيع الانجليز صدّه وكان أكبر رجاء المتشيعين ، أن تثور مصر على الانجليز ، فيهبون على الجيش التركي أن يتخطى القناة فينضم اليه المصريون فتحل الكارثة بالانجليز !

(١) أحمد شفيق : مذكراتى في نصف قرن ، قسم ٢ ج ٢ ص ٣٦٣ .

(٢) دكتور محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ، ص ٧١ .

غير انه لم يصل الى القناة الا القليل يصاحبه بعض المصريين الذين كانوا بالآستانة الا أن هذا العدد لم يثبت للانجليز ، ولم يستطع تخطي القناة ، فارتد على اعقابيه .

ويبدو ان هذه القوة الصغيرة كانت تطمع من جانبها أن يبدأ المصريون بالثورة ليسهل عليها تخطي القناة لاشتغال الانجليز بقمع هذه الثورة كما كان المتحفزون من المصريين ينتظرون أن تخطي القوات التركية القناة ليبدءوا حركتهم وكان اتكال كل من الفريقين على الآخر من أسباب تقهقر هذه القوة التركية وبقاء مصر هادئة ، ولكن كانت السلطات العسكرية يقظة ساهرة لقمع كل حركة تحرك الثورة .

بدأ اليأس يدب في قلوب أعضاء أنصار الأتراك والامان والخديو منذ تقهقر القوات التركية ، فقد حرموا على الأقل القوة التي تسقط الحكومة الموالية للاحتلال ، وبدأت السلطات العسكرية البريطانية بعد قليل حركة انتقام فنفت عددا غير قليل ممن تشبه فيهم من المصريين لميولهم نحو الخديو أو ضد الانجليز الى مألطة واعتقلت كثيرين « على أن تبرم أهل الريف المصرى بهذه التصرفات من جانب السلطة العسكرية البريطانية لم يكن له أى مظهر وانما بدأت مظاهر التبرم والقلق بعد زمن من بدء الحرب وبعد أن هاجمت القوات التركية قناة السويس وردت عنها (١) » .

وبقدر ما كان القلق يتجلى بين المثقفين عقب اعلان الحماية في مطلع للخلاص منها ، كان ثمة نقمة ضد السلطان بالذات لقبوله هذه الحماية ، وقد تجلى ذلك بين الطلبة عندما اعتزم زيارة معاهد العلم فزار بعضها ، وكان من مظاهر سخط الشباب على الحماية والانقلاب الذى استتبعه ، انه لما جاء دور زيارته لمدرسة الحقوق اتفق معظم طلبتها على الامتناع عن الحضور في اليوم المحدود لهذه الزيارة السلطانية وكان ذلك في ١٨ من فبراير عام ١٩١٥ ، ونفذوا عزمهم ، وكان ذلك الاضراب بمثابة مظاهرة صامتة (٢) ضد الحماية .

ولقد أدى ذلك الى توقيع العقاب على الطلبة بالفصل تارة ، أو الحرمان من الامتحان تارة أخرى .

(١) دكتور محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ، ص ٧٢ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي : ثورة سنة ١٩١٩ ، ص ٢١ .

وتجاوز سخط الشعب في خاصته المثقفة على الحماية الى السخط على السلطان حسين نفسه ، وكان من مظاهر ذلك أن اعتدى عليه مرتين :
الاولى بالقاهرة في ٨ من ابريل عام ١٩١٥ بعيار نارى على يد أحد التجار حين مروره بشارع عابدين فأخطأه !

وبعد مرور شهرين وقع اعتداء آخر في ٩ من يوليو عام ١٩١٥ في الاسكندرية ، فقد ألقى عليه في أثناء سيره بموكبه الى المسجد قنبلة من نافذة أحد المنازل المطل على شارع رأس التين ، فسقطت على الارض دون انفجار وكان المتهمون فيها (١) لفيضا من شباب مصر المثقفين الغدائيين الذين انتظم بعضهم فيما بعد في المنظمات السرية ضد الاحتلال .

واذ نال المثقفين من الاضطهاد ما حرم الشعب تبلور زعامته على أيديهم فأخفقت آمال هؤلاء من اثاره الثورة عقت الحملة التركية الفاشلة، كان لهم دور آخر في الأستانة لاشعال نيران الثورة بتنظيم المخابرات مع مصر .

وقد تفتق الموقف في الأستانة عن الثنام بين بعض العناصر المصرية والالمانية بما انتهى بوضع مشروع باشعال ثورة في مصر (٢) .

ولقد بدأ ذلك باتصال أحمد شفيق بالبارون مكس أوينهايم الالمانى بناء على رغبة عباس لمهمة شاءها .

وكان المؤرخ « أحمد شفيق » في خدمة عباس وهو مبعد خارج مصر في بداية الحرب ، فلما اقتضت ظروف الخديو أن يتصل شفيق به كانت ثمرة اتصاله بالرجل بدء المخابرات مع مصر .

حضر البارون وأخبر « شفيق » بأنه سيقوم بالأستانة عشرة أيام وبعدها يتوجه لدمشق ويقوم فيها لنشر الدعاية الاسلامية ، وتوزيع منشورات في مصر ثم سافرا معا الى الأستانة ، ولما خلا شفيق بالبارون قال له :

« ان مهمتى تنحصر في نقطة واحدة هي جمع كلمة البلاد الاسلامية حول الخليفة على أن تكون كل مملكة مستقلة استقلالا داخليا ولكنها ترتبط بهذا المركز وان هذا الوقت هو أنسب الاوقات للقيام بالحركة لان

(١) عبد الرحمن الرافعي : ثورة سنة ١٩١٩ ، ص ٣٤ .

(٢) دكتور عبد العزيز رفاعى : أحمد شفيق المؤرخ ، ص ٥٠ - ٥٣ .

الدول في وقت السلم تعادى هذه الفكرة أما الآن فلا يمكنها عرقلة المساعي » -

ولتنفيذ ذلك المشروع فكر في تشكيل هيئة باسم شيخ الاسلام بالآستانة للدعاية وانشاء صحيفة عربية لاذاعة هذه الفكرة في البلدان الاسلامية على أن تطبع هذه الصحيفة في دمشق ، وقد نصحه « أحمد شفيق » بانشاء صحيفة باسم الاتحاد الاسلامي فوافق ، وصرح بأن لديه الاموال اللازمة ، ثم طلب من شفيق مساعدته في تحرير بيان بأسماء المصريين في الآستانة والشام لانتخاب هيئة التحرير مع تبيان ميولهم السياسية وثرواتهم ، كما طلب مساعدته في امتحان مندوبين في روما ونابلي واثينا لجمع المعلومات عن احوال مصر وتشكيل « قلمين » للمخابرة - أحدهما في نابلي والآخر في بيروت واستخدم بعضهم في الاتصال بالمخلصين للخدو بمصر لاشعال الثورة وقت لزومها وانه يعتقد أن بين أصحاب الطرق من يقدر على ذلك ولهذا طلب منه ما يأتي :

استخدام أرباب الطرق :

١ - كتابة تقرير عن مشايخ الطرق في مصر وأمثالهم في الشام والآستانة والحجاز .

٢ - البحث في مصر عن أشخاص أمناء يمكن أن ترسل اليهم الخطابات بالشرائط ونسخ الصحيفة المزعم انشاؤها .

ثم زار شفيق البارون في ١٢ من ابريل سنة ١٩١٥ ومعه الدكتور « سيد كامل » فقدمه له وكان قد حرر كشفًا بأسماء المصريين في الآستانة والشام وأوروبا ثم تركه للاستمرار في العمل مع البارون ، وبعد ذلك اتفقوا على وضع برنامج يأخذ كل منهم صورة منه وقد أعد فعلا في هذا اليوم برنامج مقسم الى عدة فصول تتلخص فيما يأتي :

تحديد مهمة الجمعية السرية في مصر : تتلخص مهمتها في الحصول على أخبار صحيحة عن مصر والقيام بثورة عامة فيها تستمر حتى انتصار الحملة التركية .

نظام المخابرات في الجمعية السرية بالاسكندرية :

١ - تصبح المخابرات بين الوطن في مصر والخارج بوساطة أحد المصريين بالاسكندرية حيث يكون للجمعية مركز سرى .

٢ - يتصل مركز فينا بمركز الاسكندرية وعليه ارسال التعليمات اللازمة والبحث عن مندوبين لارسالهم الى طرابلس واثينا ونابلي .

٣ - يؤلف مركز بسفارة ألمانيا في الآستانة يتصل به مركز فينا ويتلقى المعلومات التي أرسلت للاسكندرية وعلى السفارة الألمانية تزويد السلطات التركية والألمانية بالمعلومات وذلك باستعمال شفرة وجبر كيماوى .

٤ - تكون لدى المراكز الثلاثة شفرة بحبر خاص للمخابرات ويعدها مركز فينا باللغة العربية والأفضل وضع الشفرة بين أسطر المصحف .

وقد فكروا فى أن يكون عبد اللطيف المكباتى فى مركز الاسكندرية لأساليبه المرنه ، وعند رفضه رأى أن يختار « أحمد حلمى » ثم اختاروا أن يكون « على الشمسى » معتمدا فى نابلي اذا قبل صديقه المكباتى أن يكون معتمدا فى الاسكندرية ، وفى حالة قبول الشمسى يقيم فى نابلي ويقابل جميع المسافرين القادمين من مصر لمعرفة أفكارهم عن حالة البلاد فاذا رفض المكباتى والشمسى يختار « اسماعيل لبيب » فى نابلي وهو صديق « لاهم حلمى » ، ثم اختير « إبراهيم صادق » الضابط السابق فى البحرية العثمانية ليكون معتمدا فى أثينا « وعلى محمد سلام » الضابط بالحربية على الحدود الطرابلسية ليتسلم مايرسل من أثينا ويسلمه لمعتمد الاسكندرية « وعلى أحمد أبو على » الضابط بالجيش العثمانى ليكون مراسلا للجهات الصحراوية وأن يترك سفر المراسلين الى طرابلس لتقدير « اسماعيل لبيب » الذى يتصل « بأنور باشا » ليأخذ منه خطابات توصية لشيخ السنوسيين « وفوزى بك شقيق أنور باشا » .

ولقد اتفقوا على طريقة المخابرة مع المكباتى لاستطلاع رأيه بالقبول أو الرفض ، كما فكروا فى طريقة أخرى لتوصيل الرسائل أو فى توصيل النقود والمقترحات ، فرئى انه اذا أمكن عمل هذه الاشياء فى طرابلس فعلى مندوبهم هناك أن يتسلمها ويوصلها الى أقرب نقطة فى الحدود المصرية وتسليمها لمن يعينهم مندوب الاسكندرية .

واذا لم يمكن عملها فى طرابلس فعلى مندوبهم فى أثينا أن يحصل عليها ويرسلها فى المراكب الشراعية المستعملة لاستخراج الاسفنج ويعهد

بها الى أشخاص موتوق فيهم من أهالى طرابلس أو من مسلمى كريت لا يصل هذه الاشياء الى طرابلس ، أما خطا اثينا ونابلى الى الاسكندرية فلا يجوز استعمالهما لخطورتهما ، أما ارسال النقود الى مصر فمركز فينا يقوم بذلك .

ورثى أن تقوم الدعاية فى مصر على الامور التى تنفر المصريين وتستثيرهم ضد عدوان الانجليز عليهم وعلى دولة الاسلام وعلى الاسهاب فى شرح سياستهم وإيقاظ الحمية الاسلامية فى النفوس ورثى من المستحسن أن تقوم الطائرات بالقاء المنشورات مرتين فى الشهر أو ثلاث مرات .

وبعد الاتفاق على أسس المشروع المتقدمة طلب البارون وضع ميزانية فوضعهما الدكتور «سيد كامل» واطلع عليها « أحمد شفيق » وقد بلغت ٢٥٠٠ جنيه نصفها لمعاونة المندوبين فى البلاد مدة اقامتهم وهى ثمانية شهور والنصف الآخر احتياطى للنفقات اللازمة .

وحدثت بضعة اجتماعات تقابل فيها المصريون مع البارون وأدخلت تعديلات كبيرة على المشروع ولا سيما فى ميزانيته حتى تضاءلت تلك فى النهاية ، ولما رفض سفير ألمانيا الموافقة على المشروع وتحمل مسئوليته رفع الامر للخديو عباس ، ونظرا لما لحق المشروع من تقلبات ، فكر « اسماعيل لبيب » فى مشروع مستقل ، ولكن المشروع كان قد أخفق من أساسه .

فلم يكن الخديو راضيا تماما عن بقائه متحالفا مع الاتراك لانه لم يكن يأمن جانبهم وكان يشعر بأن حل القضية على أيديهم يؤدى الى اعادة نفوذهم من جديد فى مصر ، ولم يكن يطمئن الى الركون الى الالمان ، فى استرجاع نفوذه لانهم كانوا يحابون الاتراك ، لذلك حاول الاتصال سرا بالانجليز دون علم « أحمد شفيق » وكان من مستلزمات ذلك انتقاله من فينا الى سويسرا البلد المحايد .

وأخفق المشروع ، كما أخفقت الحملة التركية من قبل ، تنظيما وتنفيذا بين المتفقين وبين الاتصال بالشعب لتتولى زعامته لاقامة الثورة فى اطار المساعدات الخارجية .

ومضى الشعب سلبيا ساكنا يرقب الاحداث وهو يطوى بين جوانحه جراح الكرامة ويتهيا بمعانى القلق والتذمر والغضب كل يوم بما يعدم للثورة فيما بعد .

لقد تجلى من قبل موقف حكومة مصر في سلبية رشدى وصحبه، وفي سلبية سواد الشعب ! ترى هل كان موقف شعب مصر، سلبيا من الحماية فى سواده الاعظم ، ثمرة ما فرض عليه من قيود اقتضتها الحماية واستلزمته ظروف الحرب ؟

يبدو الامر فى ظاهره أن سلبية الشعب كانت ترجع الى كل هذا ، كانت المعسكرات والقلاع والمطارات تعسج بالجيوش والاسلحة وكان المصريون محرومين من كل سلاح ، وكانت الصحف مراقبة والتنقلات مرصودة بالجواسيس فان تعذرت الثورة ، فغير عجيب ألا يثور الشعب ولكن أليست العلة أعمق من هذا ؟

وقد يقال ان السر الاكبر فى سلبية الشعب كان راجعا الى فقدانه الزعامة ، فقد كان فى مقدورها تنظيم صوته وتعبئة مشاعره ثم قيادته .

ولكن الى أى مدى كان فى استطاعة هذه الزعامة لو توافرت أن تخرج هذا الشعب من سلبيته الى الايجابية الثورية ؟

كان متوقعا اذا ظهرت الزعامة أن تظهر من أكثر العناصر وعية سياسيا اما من بين المثقفين المقيمين فى الخارج واما من بين المقيمين فى مصر . وكان مرجحا اذا ظهرت من الفريق الاول أن تجد عونا خارجيا لها فهي تأتي اما بصحبة الغزو التركى أو من خلال التنظيم السرى الذى كان مزما ايجاده ، وكان متوقعا لو استطاعت الحملة التركية الولوج الى البلاد لتواجه الاحتلال أن توفق هذه الزعامة فى دعوة المصريين للثورة ضد الاحتلال فلا تجد ثمة ما هو أقوى لاستثارته الا من خلال النزعة الاسلامية ولكنها برغم هذا كله لم تكن متوقعة أن تضمن النجاح ثم ترجع كفة الاثراك على الانجليز .

فاذا كان المصريون مع الاثراك فى روابط اسلامية ، فقد كان زعمائهم الملاك الاعيان يكرهونهم طغاة متحكمين ويخشون من وراء عودتهم . عودة الخديو ، ولم يكن شعور هؤلاء ضد الانجليز قد بلغ كما بلغ بين المثقفين مبلغ الاختمار الثورى، لذلك كان التجاوب مع هذه الزعامة محدودا تنقصه الحرارة وكان متوقعا مع قبضة الاحتلال وسيطرته القوية أن تنتهى الثورة بالاخفاق .

ولقد كان المصير نفسه ينتظر محاولة المثقفين الاخرى مع بعض العناصر الالمانية اذا ما امتدت الحركة الى مصر فى بداية الحرب ليكون الحكم بيد الشعب أيضا .

وعلى كل ، فقد أخفق الاتجاهان تنظيميا وتنفيذيا ، فلم يتصل عن طريقهما المثقفون بالشعب .

وإذا كان الاخفاق ينتظر الزعامة فى محاولاتها اشعال ثورة فى مصر فى بداية الحرب فماذا يكون الامر لو ظهرت الزعامة من الداخل ؟

كان ثمة فى مصر بعض العناصر الثورية وكان الموقف فى بداية الحرب يتيح أنسب الاوقات لتحركها ، فقد كانت بريطانيا فيه قد بدأت تنال من الهزائم على يد الالمان بما يهيىء الفرص لبداية العمل .

ولكن كيف يحدث والاحتلال بحالته ؟ لم يكن من الممكن مثلا أن يحدث أن تستغل بعض العناصر الثورية من المثقفين الموقف فينزولوا الى ساحة الشعب عام ١٩١٤ بمزيد من الجهد والتضحية دون أن يعبا هؤلاء بوعيه السياسى المحدود معتمدين على ما كان يسوده من معانى القلق ، وان لم يبلغ هذا مبلغ الاختمار الثورى ، ليستدرجوه استهواء واستعداد للعمل ضد الاحتلال .

كان ذلك محتملا اذا كانت العناصر الثورية المتبقية لا تزال متماسكة ولكن ذلك كان برغم هذا احتمالا ضعيفا غير مضمون النجاح وحتى لو كانت متماسكة ، فلم يكن كيان الشعب الفكرى السياسى قد بلغ درجة النضج الذى يحتل منه مركز الشعور فيمكنه من الثورة ولا سيما انه قد لعبت سياسة الاحتلال دورها فى تفتيته ، واذا كان الاستهواء ممكنا نظريا فى ظروف الشعب وقتئذ مما كان يعانى منه فقد كان عمليا غير مضمون النجاح فبرغم القلق السائد بين الشعب - ولو انه لم يكن على درجة من القوة التى تمكنه من الثورة بحرارة - كانت سياسة الاحتلال التى قامت فى عام ١٩١٤ تحول دون ذلك . فضلا عما كان محتملا - اذ ذاك - أن ينأى كبار الملاك الاعيان عن كل نهج يأخذ بالثورة فى ظل هذه الظروف لمنافاته مع مصالحهم ، وكان محتملا أن ينعكس نهجهم الآخذ وقتئذ بالمصالحة معه على سواد الشعب اذا ما دعى للثورة مثلا فاستجاب لها استهواء لا عن اختمار سياسى أن ينتهى ذلك الموقف عليهم تسكيننا لثأرتهم ودفعهم الى الرضا والاسراع بالتراجع بدافع سحر زعامتهم الاقليمية فى ظل سياسة الارهاب التى كان يتبعها الاحتلال .

واذا كان الامر هكذا فى الداخل فى ظل توافر الزعامة الثورية

المغامرة فقد كان من الطبيعي ألا يختلف تعبيراً في ظل ما يبقى من زعامة كانت قد تبلورت من ساحة الجمعية التشريعية إذا فرض وشاعت تلك الزعامة المعتدلة قيادة حركة ثورية وكان هذا أضعف الاحتمالات .

فإذا كان الشعب مسلوباً من القدرة على الثورة بهذا الوضع ومتابعة زعمائه فهل كان زعماءه هؤلاء برغم قوة شخصياتهم يرضون الولوج وقتئذ في نهج نائر وهم الآخذون وقتئذ بالحذر في قيادتهم المعارضة التي أشرقت في الجمعية التشريعية ؟

كان ذلك بحق أضعف الاحتمالات بوضع الشعب عام ١٩١٤ ولكن كان أقرب الاحتمالات إذا كان الشعب ناضجاً أو كان على قدر كبير من الاختمار الثوري إذ يصبح في قدرته أن يخلق منهم زعماء .

لم تكن العلة إذن في موقف الشعب السلبى بين سواده الاعظم من الحماية هي قبضة الاحتلال الشديدة أو ما يعانيه من التدهور الاقتصادى أو حاجته لزعامة تقوده ، ولا كانت كل أولئك فقط بل كان الامر أعمق من ذلك ، فقد كانت العلة هي ان الشعب لم يكن قد بلغ بعد درجة الاختمار الثورى الذى يخلق منه شعباً قادراً على اذابة القيود وعلى التجاوب مع قيادته .

وإذ نبين عدم جدوى الزعامة في اشغال الثورة قبل أن يتهيأ لها الشعب بأسباب الاختمار ، فقد كان وجود الزعامة المغامرة لو توافرت ذا أثر بين ، وإذا كان من غير المحتمل ألا تجدى أية محاولة من محاولات المثقفين لزعامة الثورة استجابة شاملة ، فقد كان طرق هذه المحاولات حتى ولو قدر لها النجاح الجزئى من أسباب العمل على دعم القضية المصرية وإزالة ما كانت وزارة رشدى قد ألقتة في روع الانجليز من اتجاه التسليم والاذعان للواقع ، كان من شأنه أن يزيدهم طمعاً في مصر ولكن حيل بين الشعب وقيادة زعامته في الداخل والخارج .

حقاً ، لقد كانت الثورة ضد الاحتلال مقدورة الوجود ، ولكن لم يكن وقتها قد حان والشعب على وضعه عام ١٩١٤ .

وكان من المتوقع بهذا كله أن تظل حقوق الشعب السياسية هكذا دون تحقيق إذا بقى الشعب هكذا بحكم المقدمات حتى ينضج وعيه السياسى الثورى ، فلا تقوى المعارضة على قيادته لاقرار الحقوق ، الا

فى تطور بطيء طالما كان ذلك يحتاج لوقت طويل وطالما كانت يد الاحتلال هى العليا وكانت أدواته فى الحكم محوطة بطابعها التقليدى القائم على الغموض الذى يخفى حقيقته الآخذة بالشدة والانفراد بالحكم وخيرات البلاد - الغموض الذى يعبر عنه رياؤه الذى لا يثير المشاعر .
لم تتوافر قيادة الزعامة الثورية حتى عام ١٩١٤ ولا كان الشعب مستعداً للاستجابة للثورة ، وكان احتمال استهوائه لها عن تأثير بدعوة أى داع لها ، غير مضمون النجاح وكان الوقت سيطول بالشعب اذا ما سعى لنيل حقوقه السياسية فى ظل هذه الظروف .

ولكن الم يكن من الممكن برغم هذا كله أن تحدث المعجزة فيحقق الشعب بزعامة المعارضة فى مدة قصيرة ما لم يستطعه فى مدى الاجيال السابقة ، ولا كان مستطيعه الا فى تطور بطيء بعد ذلك ؟

ولكن كيف يكون ذلك ؟

يكون ذلك بأن يتهيأ للثورة على الاحتلال بغير طريق هؤلاء الزعماء ويتحرك بها بغير دوافع الوعى السياسى والاعتماد عليه فى ذلك بعد أن ثبت عدم جدواه لضحالة نموه وحدود انتشاره ، فيثور بدافع جديد يهيئه لذلك ، فيتخذ مسلكه الايجابى بالثورة بمجرد احساسه من مسلك زعمائه فى هذا بسلامة أعماله ، ترجمة عن طبيعته التى لم تتعود وقتئذ التفرد والاقتحام قبل أن يرى غيره يقتحم الطريق ، وعندئذ تتخذ زعامته منه مستنداً للوقوف صفاً واحداً قويا لمعالجة القضية المصرية فى جانبها الداخلى والخارجى على السواء .

كان ذلك ممكناً ، ولكنه كان متوقفاً على تغيير الظروف ووجود العامل الذى يغير من نظرة الشعب وشعوره نحو الاحتلال ويجعله يدرك حقيقته السياسية الجارحة بعد أن عز عليه ادراكها بطريق الوعى السياسى. غير المكتمل ، ويغير من نهج زعماء المعارضة المنطوى على الاخذ بالحذر الى مزيد من المجاهدة والشدة المزوجة بالامل لحل القضية الوطنية .

ولكن كيف يتوافر هذا العامل ؟ وكيف يكون ذلك الادراك بغير طريقه الطبيعى ؟ يتوافر ذلك اذا ما اضطر الاحتلال لان يفصح عن طبيعته المثيرة بتغيير الظروف فيطرق بها ما كان يهتم به الشعب مستقراً فى مكان وجدانه ، مما كان يهتم به ويشغل ، طرقاً جارحاً يشعر به

ويدركه بوجوده ادراكا مباشرا بطريق المعاناة بحيث ينال من كرامته. وعزته تكون آثاره اتجاهها ايجابيا نائرا للقضاء عليه .

ولكن ما جوهر المسائل التي كانت تشغل الشعب والتي اذا طرقها الاستعمار تشعره بمعناه السياسى الجارح الظالم فيثور ؟ كانت هي المسائل التي ترتبط بكيان أسرته التي كان يحسها احساسا مباشرا ويعيها وعيا كاملا ويندمج فيها اندماج الواعى وعيا سياسيا بالفكرة السياسية ، كانت هي المال والعرض والولد والدين والتقاليد الاسرية ، وكان طرق هذه المسائل ومحاولة العبث بها يدنيه بوجوده من الحقيقة السياسية للاحتلال بغير حاجة الى اكتمال وعيه السياسى أو تقدم زعمائه بدعوته للثورة .

فقد عاش المصرى قضية خاصة من أجل مقومات الاسرة وكان آيمانه بها ايمانا يطفى على الايمان بالسياسة ، وهو الخلق الذى انحدر اليه من غابر السنين وتاريخ مصر العريق بروحه المصرية الصميمة .

كان من السهل أن يفضب فيثور من أجل هذه المقومات اذا مس وجودانه عبث بهذه المقومات ، وكان ذلك من أقرب الامور اذا ما اضطرت الاحتلال للافصاح عن طبيعته والظهور بسياسته الجارحة ومن ثم تكون الثورة .

ولقد توافر هذا العامل بفضل اعلان الحماية فى ظل الحرب العظمى الاولى ذلك العامل الاكبر الذى غير من نهجه التقليدى الى النهج السافر فى سياسة الحكم فى محاولته الهيمنة على البلاد فى توجيهها من أجل الحرب للسيطرة على المال والاقتصاد والسياسة على نحو يطرق كوامن وجدانه ، وقد جاء خروجه فى ظل الحرب منذ اعلان الحماية نقطة البداية لاستكمال اعداد الشعب بالاختمار الثورى الكبير .

الفصل الثالث

الاختلاف التوري بين السبب أثناء فترة الحرب وتطلع القوى الشعبية

كان الشعب من قبل على قدر من الاختمار الثورى بمقدار وعيه
 ١٠ لسياسى ، كما تمثل بين المثقفين ، وذلك عندما أعلنت الحرب العالمية
 الأولى ، ولكن ذلك لم يكن كافيا لان يكون قوة كافية دافعة لثورة
 الشعب .

ولم يكن ينقص الشعب من أجل ذلك يومئذ الا أن يتجدد اجتماعيا
 بعناصر الحركة فى سواده الاعظم فتتوافر ثمة بيئة أصلح لاستتباب
 مبادئ الاختمار الثورى ضد الاحتلال ، ومن ثم تكون هذه الاكثرية أقدر
 على التجاوب والاستجابة للفكرة القومية كما تمثلت بين المثقفين ، وأقدر
 على التغيير العملى عنها ومن ثم يكون رد الفعل بقدر تحدى الاحتلال ، أعمق
 بين الشعب عموما على نحو يرتفع فى مبادئه وأسلوبه الى مستوى العمل
 الثورى .

ولقد تجدد الشعب اجتماعيا بعناصر جديدة فى القاعدة الشعبية فما
 جاء عام ١٩١٤ كما أوضحنا سائفا ، حتى كان قد تفتح بعناصر الحركة
 بتجدد بنائه واخذت تلك تتطلع لان تأخذ مكانتها بين المجتمع ، بيئة
 أصلح ، وعلى مدى أوسع ، للغرس الثورى .

وما كادت الحرب العالمية الاولى تنطلق وتعلن الحماية البريطانية على
 مصر حتى توافرت أسباب ذلك الغرس وتوافر جوه منذ أن اقتضى الاحتلال
 الخروج عن سنته التى قامت وسار عليها من قبل فى العهد الكرومرى .

كان الاحتلال بين السواد الاعظم من الشعب قبل الحرب هو
 ٢ الاحتلال بعد اعلانها ، ولكن كان الشعور به من قبل يختلف فى مداه
 وقوته عنه من بعد .

كان الاحتلال من قبل الحرب فكرة يدركها الفرد بطريق غير مباشر
 . منذ أن كان الاحتلال لا يطرق الا قليلا المسائل التى كان يحسها الفرد
 احساسا مباشرا ، فكان شعور الغضب ينمو فى بطنه ولا يتجلى الا بين
 أكثر العناصر احتكاكا بالاحتلال اذ كان هؤلاء قلة .

ومنذ أن أعلنت الحرب أصبح الاحتلال عملاً جارحاً بجانب كونه فكرة لدى الفرد ، عندما اضطر لأن يفصح عن نفسه وعن حقيقته سافراً في ظل الحماية والحرب ، بارزاً في حقيقته الجارحة ممعناً في المساس بالمسائل التي كان يعيها الفرد وعياً مباشراً ويهتم بها اهتمامه بذاته ، ومن ثم كان يطرق الوجدان طرقة جعله يدركه إدراكاً مباشراً بالمعاناة من سيئاته وحقيقته الجارحة ، وبهذا كانت البيئة – والاحتلال يفصح عن طبيعته الظالمة – تبني بناء ثورياً بمبادئ الغرس الثوري ضد الاحتلال ، لتتبعدها هذه البيئة الشعبية على وجه الخصوص بالنماء والاختمار سنة بعد سنة بمزيد من التذمر والتبرم من الكوارث ومن نظام الحكم وبميزيد من القلق على المصير والغضب الذي كان يحمل بين طياته تطلعا وأملًا ينمو مع الأيام فيزيدان الشعب قدرة على الاستجابة لتحديات الاحتلال، بما يسمو لمستوى المسئولية ويحقق الآمال .

ولقد تلونت أسباب الاختمار الثوري عموماً منذ أن تجلى الاحتلال سافراً بارزاً في شتى صوره وإن اختلفت من حيث النوع : من الاحتلال في صورته الاقتصادية ، إلى الاحتلال في صورته السياسية ، ثم الاحتلال في مظالم السلطة الانجليزية .

ولقد تجلى الاحتلال في صور المظالم الاقتصادية وكانت ثمرة زيادة سيطرته على الاقتصاد المصري القائم ، وتوجيهه لصالح بريطانيا والحلفاء ، لسداد حاجات الحرب ثم في مناصرته النفوذ الاجنبي المائل في البنوك والشركات وغيرها ، على حساب الاقتصاد الوطني بما أدى ذلك كله إلى أحداث ضائقة مالية سببها انحسار القوة الشرائية للفرد أما بانخفاض الدخل أو بارتفاع الاسعار ، وإيجاد شعور بكرهية النظام القائم فإذا كان من ثمار وقوع مصر تحت حماية بريطانيا في الحرب ، انخفاض سعر القطن ، فقد كان موقف الحكومة إزاء هذه الضائقة يفرضه : أولاً حاجتها للمال دون مصلحة الشعب ، فقد تشددت برغم الضائقة ، في تحصيلها الاموال الاميرية بما زاد المشكلة حرجاً فاضطر الفلاح والملاك الصغار لسداد ما عليهم إلى بيع ما يساويه مما لديهم من محصول وعقار أو حلى ، ولم تعبأ الحكومة بمعالجة المشكلة بوضع حد أدنى لسعر القطن أو التسليف عليه أو أرجاء تحصيل أموالها فترة ما ، ومن ثم راح الفلاح ضحية البنوك العقارية في الوقت الذي كانت تهتم فيه بالتمهيد للسيطرة على الاقتصاد بطريق آخر ، وهو دعم مركز البنك الاهلي بجعل أوراق النقد التي يصدرها ذات سعر الزامي وبالعامل على تأجيل دفع الاوراق التجارية والمالية .

ولما أخذ سعر القطن يرتفع شاء المستشار المسالى البريطانى عام ١٩١٧ تحديد سعره ، وأصبح هذا مع ما تقرر من تحديد مساحته ، وما وقع من عقبات فى سبيل تصديره من القيود التى أدت الى زيادة الضائقة ، فمع الازدياد النسبى لسعر القطن كان الغلاء ، فأصاب الطبقات الفقيرة ، ثم امتد الضيق الى طبقة التجار والملاك عندما احتكرت الحكومة البريطانية بذرة القطن عام ١٩١٧ وألغت أوامر تصديره وحصر التصدير فى بنوك أجنبية ، ثم مضت الى أبعد من ذلك فقد دفعتها ظروف الحرب الاستثنائية وحاجتها لتوفير المواد الطبيعية لبريطانيا والحلفاء أن احتكرت محصول القطن عام ١٩١٩ .

ولقد كان التحكم فى أسعار القطن عميق الاثر بين الناس ، فقد حرم الزراع حرية المزاحمة فى الاسواق الخارجية فى وقت كان الياجار يتزايد .

أما الاحتلال فى صورته السياسية فهو التسلط السياسى ، الذى نزع من مصر سيادتها وحريتها واستقلالها وانفرد بالحكم والنفوذ فيها متغلغلا فى شئون الحكومة كبيرها وصغيرها مستخدما فى ذلك الغموض . تارة والقوة تارة أخرى .

وقد تجلى ذلك فى أثناء الحرب فى صورة الحماية ، التى زاد تسلطه بها فى هيمنته على الكليات والجزئيات فيبرز بحقيقته سافرا ، احتلالا مقرونا بالحماية ، فساء مركز مصر السياسى واقتترنت الحماية بمشروعات زادت معها الاهداف القومية بعدا عن التحقق .

أما الاحتلال فى صورة مظالم السلطة العسكرية فقد تجلى واضحا فى الأسلوب الذى بدأ به الاحتلال فى ظل الحرب تعبيرا ، يتمثل فى شدة الأحكام العرفية والرقابة على الصحف ومنع الاجتماعات والاعتقالات والنفى بدون تحقيق أو محاكمة ، ثم فى أسلوب معاملة المصريين عامة . من أجل تحقيق أغراض الاحتلال والحماية فى ظل الحرب .

وكان بجانب ذلك ، أسباب ثانوية ساعدت على تنمية ذلك الاختمار ، وأخرى مكنته من التعبير كظهور دعوة ويلسن بحق الشعوب فى تقرير المصير ثم توافر الزعامة .

وكما اختلفت أسباب الاختمار الثورى من حيث النوع اختلفت أيضا درجة التأثير بها بين فرد وآخر ، كل باختلاف استعداداته للتجاوب ووضع الاجتماعى ومشاكله ، وإن كانت كلها تصب فى قناة واحدة ،

هى الاعداد للاختمار الثورى الموجه ضد الاحتلال السياسى ، علة العلل جميعا .

كان العامل الاقتصادى أشمل هذه العوامل لانه كان يتمثل ارهاقا اقتصاديا ويتحور فى صور اخرى ، فمن خلال المعاناة من المظالم الاقتصادية كان الناس يدركون حقيقة الاحتلال السياسى مباشرة بما يستثيرهم .

ولقد كان متوقعا أن يكون أكثر الطبقات حظا من الارهاق والحرمان والمظالم الاقتصادية عموما بين الفلاحين ، أكثرهم وحدهم حظا من الاختمار الثورى غير ان المظالم الاقتصادية كانت أشمل ، وهى - وان كانت تصاحب فعلا الحالة الثورية - لم تكن تعد كافية وحدها لاحداث التمرد والا كانت الجماهير المحرومة بوجه عام دائما فى ثورة .

كانت المظالم الاقتصادية اذن أشمل تأثيرا فقد ظهرت فى طبقات أخرى فى صورة محورة بشكل كان ذا تأثير أوقع فى تغذية الاختمار الثورى .

فهى - وان كانت قد ظهرت فى شكل فاقة وحرمان اقتصادى وارهاق بين الطبقات الدنيا - ظهرت تلك بين الطبقات الاخرى المتطلعة لتحقيق المزيد من النجاح فى شكل آخر بين البرجوازية الصغيرة والعمال ، ثم الملاك الاعيان ممن كانوا يعتمدون على محصول واحد وهو القطن . ثم بين الملاك الرأسماليين وذلك فى شكل شعور عام يقوم على الاعتقاد بأن الاحوال السائدة فى ظل الاحتلال تعوق نشاطها وتحد من نموها واستكمال وجودها وكان طبيعيا أن يبدو ذلك الشعور أقوى بين الطبقات الصاعدة التى أصبحت على قدر من الوعى الذاتى وهى تتطلع أماما لاستكمال وجودها .

اما العامل السياسى فقد كان أدخل الى وعى المثقفين منه الى وعى سائر الطبقات ، وكان هؤلاء ينظرون للقومية غاية وكرامة ثم وسيلة لهذا كان حظهم من الاختمار الثورى القائم على الوعى السياسى يمثل حظا وافرا عاليا .

على أن هذه الاسباب بالرغم مما كان لها من تأثير عظيم فى الاسهام فى الاختمار الثورى فانها لم تكن تمثل السبب الرئيسى لذلك ، بل كانت تلك اسبابا ثانوية مساعدة .

فمصر لم تفضب فقط لشظف العيش والفاقة والمظالم الاقتصادية

يألوونها ثم المصادرة وغير ذلك بل بسبب أهم وهو ما وراء كل ذلك من المساس بكرامتها ، فقد تحتمل هذه كلها لو كانت لغاية وطنية أو فكرة انسانية ولكن علام الاحتمال ؟ هل اذا كسبت انجلترا الحرب لا تكبل مصر باغلال العبودية في ظل الحماية وتحرمها حقوقها القومية السياسية ؟ ولكن ربما كان ذلك الشعور ادخل ايضا الى وعى المثقفين وأوضح لديهم من غيرهم .

أما السبب الرئيسى العام الذى بعث الامة بالاختمار الثورى ، فلم يكن فقط ما وراء المظالم من المساس بالكرامة السياسية بل المساس بالكرامة فى قيمها المرتكزة عليها فى الأعماق أساسا ، الروح المصرى الذى يمتد باصوله فى أعماق التاريخ العربى ويقوم عليه كيان الاسرة اذ ذاك والمجتمع وهو - وان كان فى مستواه قويا عند الفلاحين والمحافظين - كان يعد أقرب الى وعى الشعب كله .

ولقد استطاع الاحتلال وهو يفصح عن طبيعته الظالمة الجارحة بأساليبه التى تجلت فى مظالم السلطة العسكرية الى حد كبير أن يوفل الى قلب المجتمع حتى طرق مكامن وجدانه طرقا مباشرا جارحا فيما احتواه من قيم روحية وعاش من أجلها الشعب فى اطار الاسرة ومن ثم مكنه من اختمار ثورى بعته بعثا ، كان قوامه القلق والتذمر والغضب والاباء ، اختمارا روحيا ثوريا هادفا نحو حياة أفضل .

كانت مصر - اذ ذاك - تعيش فى اطار قيم الاسرة مما انحدر اليها من غابر حضارتها وامتزجت بقيم الحاضر بما خلق منها كيانا روحيا مصريا قويا .

كانت لا تزال فى سوادها الأعظم تجوز عهد الرعاية الابوية ، فكانت كل أسرة لها زعيم أو شيخ تدين له بالولاء فيما جل ودق وكل قرية لها زعيم أكبر تدين له بالطاعة فهو للجميع بمثابة الأب .

على أن مصر لم تكن بهذا أمة بدائة بل كانت تعيش أساسا فى اطار من القيم الثابتة انحدرت اليها من ماضيها العريق - كما قلنا - على نحو يكون فى حاضرها محورا يشكل أسلوبها فى الحياة وتتحدد به الروابط التى تربط الفرد بالآخر وبينه وبين المجتمع .

ولقد كان قوام ذلك المحور الذى قامت عليه حياته الاجتماعية حب الاسرة والولاء التام لها والايمان بالموروثات والعقائد وكان المساس بها مساسا بأعماقه وقلبه وروحه على نحو لا يجد بديلا غير الوقوف فى وجه المعتدى بالثورة .

وحب الأسرة في مصر يرجع في أصوله أكثر ما يرجع الى أقدم
مصور ، فقد نشأت الأسرة عظيمة الشأن وبقيت لتندحر الى العصر
لأضر منذ غابر السنين لتنظم عقد المجتمع بقيمها •

ويتجلى قوام العرف الاجتماعي في أخلاق المصرى في الإبقاء على
واطف الأرحام من أبوة وأمومة وخلافهما • ونجد مثلاً أن من الأخلاق
تى تلازم حب الأسرة ، غيرة الزوجية وصيانة العرض ، فالمصرى
يؤثر نفسه حتى على الضنك ولا يروض نفسه على بيع العرض
ابتدال البيت !

وثمة فارق هنا في النزعة بين المصرى والبدوى مثلاً ، فالمصرى بهذه
روح يغضب بدافع الغيرة على الزوجة وكأنه يغضب لقرابة أو مقدسات وهو
ير يختلف عن نظائره من المشاعر لدى البدوى فهو يأبى أن يبتذل عرضه
لكنه اذ يغضب فانما يفعل ذلك كمن يشعر بأنه قد منى بهزيمة فى أية
مركة ، وثمة فارق بين الاثنين فى السلوك فالوضع فى الحالة الأولى يدخل
سمن آداب الأسرة أما الثانى فهو من آداب القتال •

ويتضح سلوك المصرى من خلال قيم الأسرة وعلاقاتها ، فالمصرى
طبيع بالانقياد الاجتماعى فهو ينقاد حتى فى السياسة لأن الطاعة فيها
شبه بنظام الأسرة ولأن فترة الركود لديه طويلة ، لاثير فى نفسه روح
لابتداء والتفرد الا اذا غلبته الحرية ، ولكنه سرعان ما يتيه بالاختمار
لثورى اذا ما اعتدى على موارثاته أو قيم الأسرة ، ليكون انطلاقها
ما يشبه الانفجار •

ولقد بدأ الاختمار الثورى ينساب بين المجتمع المصرى ضد الاحتلال
بندما استطاع ذلك الاحتلال بوجهه السافر أن ينفذ الى قلب المجتمع اiban
لحرب بطريقة مباشرة ومساسه بالقيم التى كانت قوام ذلك الروح والتى
كان يعيها وعياً مباشراً ويحرص عليها حرصه على كيانه وحياته ومن ثم
كان يمكن للاختمار الثورى من أكبر مصادره فى الدفع الحركى ، ولما كان
لاحتلال أكثر احتكاكاً ومساساً بالقاعدة الشعبية ، ونظراً لأنها كانت اذ
ذاك وهى البيئة المحافظة تمثل مكن هذا الروح فى قوته - فقد كانت تلك
نتاهل بطاقات ثورية كبيرة •

كان الاختمار الثورى ينمو فى فترة الحرب فى ظل الحماية ضد
الاحتلال فتربط مصر بشعور واحد وان تجلى مختلفاً فى مستوياته بين فرد
وآخر أو طبقة وأخرى كل باختلاف النظر والاستعداد للتجاوب مع تحديات

الاحتلال بين الفلاحين والعمال والبرجوازية والمثقفين والملوك والرأسمالية-
والملوك الاعيان .

١١١١

الفلاحون :

كان الفلاحون ولا يزالون ، يمثلون قاعدة الشعب العريضة وسواده-
الاعظم ، ولكنهم لم يظهروا كقوة جماهيرية منذ بداية القرن التاسع عشر
الا في ثورة ١٩١٩ .

لم يكن الفلاحون بطبيعتهم يميلون للثورة ، فهم يعيشون مبعثرين
في مجتمع ريفي ، يتصفون بطبقات هي انعكاس للبيئة الزراعية ، من
الرضا والقناعة والصبر . وغير ذلك مما تزيده العقيدة صقلا وتتنافى
معه الطبيعة الثورية الآخذة بالعنف .

ولقد دل تاريخ الفلاحين الطويل على أنهم برغم هذا سرعان ما ينقلبون
ثوارا اذا ما طال صبرهم على مظالم الحاكم ، أو اذا أوغل الغزو في المساس
بمقدساتهم وعقائدهم وموروثاتهم ، عندئذ لا يجدون محيصا اذا ما اعتسف
زعماؤهم الطريق ، أن ينقلبوا ثوارا ، دفاعا عن الحق والقومية من خلال
العقيدة الاسلامية ، والموروثات وشائج الأسرة .

ومنذ أن بدأت الحرب وأعلنت الحماية بدأت فترة تطور في علاقة
الفلاحين بالاحتلال بتغير نظرتهم اليه ، فبدأت معها من ثم فترة الاختمار
الثوري بينهم وبين غيرهم من سواد الشعب كما اسلفنا .

ولقد عاش الفلاحون في ظل الحرب من أكثر العناصر الشعبية
احتكاكا بالاحتلال في صورته الاقتصادية وصورة مظالم السلطة العسكرية
المجارحة ومن ثم شعروا بوجوده .

اعتدى الاحتلال على الفلاحين ، فيما فرضه من أنظمة جائرة جاءت-
ثمرة سيطرته على الاقتصاد القائم بما أصابته بالفاقة في أرزاقه بطريق
مباشر وغير مباشر في ظل الحرب ، ومن السياسة القطنية التي رسمها خدمة
لأغراضه أخذ يعاني هبوط أسعار القطن ، كان سعر القطن قبل الحرب
أربعة جنيهات ، فأخذ ينزل تدريجيا الى حوالي عشرة ريالات فعم الكساد-
واشتد الضيق بالزارعين (١) من ملاك وفلاحين ، فقد كان القطن عصب

(١) عبد الرحمن الراعي : ثورة سنة ١٩١٩ ، ص ٧٣ .

الحياة وقد وقعت الحكومة تحت تأثير المستشار المالى البريطانى - كما سبق أن بينا وزاد فى تفاقم الحال أن البنوك نفضت أيديها عن الاقراض على القطن وكان هم الحكومة هو تحصيل الضرائب فى مواعيدها بالشدة ففسدت حالة الزراع ، واضطر الكثيرون منهم الى بيع أقطانهم بأدنى حد .

وأخذت أسعار القطن فى الزيادة فى السنين التالية تدريجيا ولكن الحكومة - بتوصية المستشار المالى - قررت فى يونيه عام ١٩١٧ تحديد سعر القطن بـ ٢٣ ريالاً ، وهو يقل عن سعره الحقيقى واجتمع الى ذلك ما قرره الحكومة منذ نشوب الحرب عن تخفيض المساحة المزروعة قطناً بناء على طلب السلطات البريطانية وما وضع من عقبات فى سبيل تصدير القطن .

ولقد اقترن الارتفاع النسبى فى سعر القطن باشتداد الغلاء فى البلاد ، فارتفعت أسعار الحاجات كالاقمشة والوقود واشتدت اللوطة على الطبقات الفقيرة والفلاحين والعمال الحرفيين والتجار مما أفضى الى انتشار القلق بين الفلاحين وغيرهم .

واحتكرت الحكومة البريطانية بذرة القطن جميعها من محصول عام ١٩١٧ بسعر أقل من سعرها الحقيقى وألغت فى هذا العام أوامر تصدير القطن وحصرتها فى عدد محدود من بنوك التصدير الاجنبية ، ثم احتكرت حكومة بريطانيا محصول القطن كله فى موسم عام ١٩١٨ .

وكان سعر القطن فى الخارج وقت صدور هذا القرار نحو ٦٤ ريالاً فبلغت خسارة المصريين من جراء ذلك الاحتكار عام ١٩١٨ نحو ٣٢ مليوناً من الجنيهات .

ولقد أدى ذلك الى استياء الناس ، وخاصة الفلاحين الزراعين لأن هذا التحكم كان من شأنه حرمان الزراع من ميزة المزاومة فى الأسواق الخارجية ، ولا سيما أن ايجارات أطيانهم كانت فى زيادة ، فضلاً عن مصادر أرزاق الناس وحاصلات الفلاحين ومواشيهم ودوابهم فقد استولت عليها بأبخس الأثمان ، وقد فرض على كل مركز من مراكز القطر مقدار معين من الحبوب لتقديمه للجيش البريطانى ، فكان الفلاحون يقدمون ما عندهم كرها وبأثمان لا ترضى .

على أن هذه المظالم الاقتصادية التى تجلت فى صورة تامة بين الفلاحين - كما سبق أن بينا - لم تكن المصدر الرئيسى للاختمار الثورى بل

كان أقوى أسبابه أن الاحتلال كان قد أوغل بأساليبه في نظام المجتمع بما اعتدى على قيم الشعب التي قامت عليها وشائج الأسرة ، وبقدر ما كان يشعره وجوده الجارح كان يطرق قلبه كل يوم بالثورة فلا بدع بأن تنهياً بذور الثورة على الاحتلال عاما بعد عام .

كان الفلاح في ظل الحماية والحرب يرى الاحتلال مجسدا أينما مثل بتنظيماته وبجنوده التي انبثت في كل مكان ، كما كان من السهل أنه يدركه بالمعاناة من مظالم السلطات الانجليزية وتنظيماتها ادراكا مباشرا ، فيلمس حقيقته الجارحة لاعتدائه على كرامته .

وكانت بريطانيا قد جلبت الى مصر جنودا من المستعمرات ممن يجهلون طبيعة السكان في مصر وتقاليدهم ، فكانوا ينظرون الى المصريين نظرة استغلال جارح ويعاملونهم بشدة واحتقار ، وقد عمدت السلطات البريطانية الى تجنيد أكثر من مليون مصري من العمال والفلاحين لاستخدامهم في أعمال الجيش ، وكانوا يؤخذون كرها باسم المتطوعين ، وما هم بمطوعين ، يعاملون معاملة المعتقلين ، فكانوا يربطون بالحبال ويساقون كالانعام (١) وينقلون في القطر في مركبات الحيوانات ولا يعتنى بصحتهم ولا مقدراتهم وقد مات منهم كثير في ميادين القتال وفي صحراء سيناء والعريش وفي العراق وفرنسا .

وكان العمال يؤخذون من الحقوق بالأكراه ومن بين الفلاحين العائدين من حقولهم وقت الغروب ، فإذا ما رفض أحدهم الخضوع فانه كان يجلد حتى الاقرار بالقبول ، فساقوا بهذا اطفالا وشيوخا ، فضلا عن رداءة أسلوب المعاملة من سوء التغذية ورداءة الكساء والسكن والعناية بالصحة مما جعلهم فريسة للأمراض الوبائية مع تأثير الجوع والبرد .

وكان طبيعيا أن يحرك ذلك الأسلوب الظالم الجارح جموع الفلاحين إذا ما عادوا الى مصر بالروح الثورية ، فقد مس الاحتلال التقاليد والمعتقدات والعلاقات الاسرية وكان ذلك أعمق أثرا من أساليب المصادرات والحرمان الاقتصادي التي مثلت عاملا مساعدا لذلك الاختمار الثوري ، وكان اختمارا ينمو فتغذيه الفكرة الاسلامية المسيطرة .

على أنه برغم هذا لم يكن مقسدا للفلاحين أن يثوروا ، فتعودهم

(١) عبد الرحمن الرافعي : ثورة ١٩١٩ ، ج ١ ص ٥٤ .

على الانقياد الاجتماعي وأزمة الركود الطويلة التي مروا بها - كل ذلك لم يكن من شأنه أن يبعث فيهم روح الابتداء والاقتحام بغير أن يروا زعماءهم يعتسفون أمامهم الطريق .

وكان للفلاحين زعماء بحكم تكون المجتمع القائم في الريف يدينون لهم بالولاء والطاعة .

كان المجتمع كما أسلفنا اذ ذاك لا يزال فيه بعض القيم القبلية ويجوز عهد الزعامة الأبوية المنحدرة من المعيشة القبلية وذلك في اطار الأسرة وقيمها .

وكانت كل قرية تدين لزعيم أسرة بالطاعة وكان هؤلاء في الغالب من الملاك الزراعيين الأعيان فهو بهذا أب يرجع الكل اليه بل كانت نظرة الفرد نحو الناس تتم بوحى من هذه القيم وفي اطارها فكان ينظر لكل من هم في مستوى أعمار رب الأسرة نظرته اليه من حيث الاحترام وكان الترابط بين وشائج الأسرة قويا كانعكاس لتكوين هذا المجتمع .

كان طبيعيا اذن أن ينزع الفلاح ، من خلال قيم مجتمعه ، وهو يتهيأ بذور الثورة على الاحتلال ، فينتظر بدء العمل من زعمائه الملاك الأعيان الذين مثلوا منه زعاماته المحلية ، وكان الفلاحون ينقادون لهم بالطاعة انقيادا أشبه بنظام الأسرة .

العمال :

طبقة حديثة النشأة ، تجدد بها المجتمع المصرى بما غذى القاعدة الشعبية بقوى شعبية جديدة .

ولقد نشأت طبقة منطلقة وزادت نموا في أثناء الحرب باتساع رقعة المصانع والعناصر الداخلية ولكن وجدت في سنوات الحرب من الأنظمة والازمة الاقتصادية وأساليب الاحتلال ما غرس فيها بذور الثورة وتمهدها بالنماء .

وفي ظل الحرب توقفت النقابات العمالية عن النشاط في ظل اعلان الاحكام العرفية وجمع نحو مليون عامل وفلاح لخدمة القوات البريطانية .

ولقد عانى العمال كثيرا في أثناء الحرب من المظالم وأحسوا وهم الطبقة الناشئة المنطلقة لاستكمال وجودها ، بحاجز يقف أمامها يحد من

نشأتها ويفرض عليها التزامات تحد من نموها ولسوا من الاحتلال ظلما في السياسة الاقتصادية التي كان ثمارها هبوط الاجور وارتفاع الأسعار وانتشار البطالة .

كان العمال كثيرى الاحتكاك بالاحتلال ، وقد تمكن ذلك من أن يطرق مكانهم وجدانهم طرقا أصاب مقومات حياتهم ومقدساتهم التي كانوا يعيشون كالفلاحين من أجلها فدعاهم الاحتلال الى الشعور به شعورا جارحا ملأ قلوبهم بالاختمار الثورى بما منحهم القدرة على التجاوب مع الاتجاه القومى كالفلاحين اذا ما تزعمه المثقفون .

لم يكن العمال على جانب ما من الوعي السياسى ، ولكنهم منذ أن أدركوا الاحتلال بالاحتكاك المباشر بالمعاناة من مظالمه وأسايبه الجارحة والعبث بالكرامة المصرية ، كانت الفكرة السياسية الثورية تتجلى لاشعوريا فى اطار المصالح الذاتية ، ومن ثم ارتبط مصير كفاحهم الاقتصادى والاجتماعى بتحقيق الفكرة القومية كسبيل لحل مشاكلهم .

البرجوازية :

طبقة ناشئة من صميم القاعدة الشعبية متطلعة لأن تأخذ مكانها فى المجتمع .

كانت تشعر كسائر الشعب فى قاعدته الشعبية بالكرامة المبرح فى ظل الحرب وفى ظل النظام الاقتصادى من قلق على مصيرها مما مكنها من أسباب الاختمار الثورى .

كانت البرجوازية الناشئة تعاني فى ظل الحرب منافسة الرأسمالية، ولكنها وجدت فى ظل الحرب حماية الزامية من منافسة هذه الرأسمالية الأجنبية فانتعشت على يديها تجارة السوق المحلية ، عندما اختل التوازن التجارى فى أثناء الحرب ، من تجارة التجزئة والصناعات المختلفة والدباغة والأدوات الجلدية والأثاث ومعاصر الزيت ومطاحن الغلال وزادت حركة التبادل فى ظل ذلك ، وكذلك الأموال فى المدن والقرى ونشطت التجارة .

ومع احساس هذه الطبقة الناشئة بوطاة ارتفاع الأسعار كان شعورها بوطاة المظالم الاقتصادية يبدو محورا فى ايمانها بأن الاحتلال يقف حائلا دون نموها .

وكانت نهاية الحرب نذيرا بانتهاء ذلك كله أمام منافسة الرأسمالية

الأجنبية التي قامت فى ظل الاحتلال فلا بدع أن تندمج مصالحها بالفكرة القومية اندماجا لا يجد سبيلا لتحقيقها الا بالقضاء على الاحتلال .

المثقفون :

نقصد بهم من لاءمت ثقافتهم العصر ، وهم بهذا ، هنا ، كل من نهل من الثقافة بمعنى الحضارة الغربية الحديثة ، فى جانبها الفكرى والانسانى وهم المفكرون الذين يقيمون تفكيرهم على أساس المذهب العقلى .

نشئوا مع بداية مجيء الحضارة الغربية الى مصر فى القرن الماضى وزادوا نموا برغم مناهضة الاحتلال لسياسة التوسع فى التعليم ، مع حركة الرواج الاقتصادى النسبى فى بداية القرن العشرين عندما زادت القدرة المادية على التزود بالتعليم فى الداخل وفى الخارج ، ليجدوا أنفسهم كما شرحنا ، وقد أهملهم الاحتلال وضرب عليهم الحدود الفكرية والاجتماعية بما يحول دون تحقيق مبادئهم أو استكمال وجودهم ، وكانت الوظائف الرئيسية يسيطر عليها الأجانب من انجليز وشرقيين ، وكان الاحتلال يساندتهم ، وكانت الوظائف الصغيرة مخصصة للمصريين على ضيق حدودها .

ولقد انطلق كفاحهم فى اطار المبدأ القومى ، مبدأ ووسيلة ، ومضوا برغم الاضطهاد فى طريقهم حتى واجهوا الحرب ليلاقوا المزيد من الاضطهاد السياسى والاجتماعى ، والإضيق الاقتصادى ، مما زادهم تهيؤا للعمل .

ففى ظل الحرب والحماية طرق الاحتلال المسائل التي كانوا يشعرون بها شعورا مباشرا وهى العقيدة السياسية ومسائل الطبقة ثم القيم الاجتماعية التي كان المجتمع المصرى يقدسها ويجعلها من مقومات حياته ومن ثم زادهم شعورا به كاستجابة لذلك وتهيؤا للعمل نحو حياة أفضل .

كانوا يؤمنون بالفكرة القومية مبدأ ووسيلة فاذا كانوا ينظرون الى الاحتلال نظرة جارحة تتعلق بالكرامة الانسانية فقد غدا ذلك الاحتلال أكثر جرحا يوم أن فرضت على مصر الحماية وزاد عليها سيطرته وتوجه اليهم بالاضطهاد والنفى والسجن والتشريد والمطاردة والمراقبة ، وكانوا يعانون من مشاكل الطبقة والحرمان من خيرات بلادهم على حين كان يتمتع بها الأجانب وأبناء الأعيان وقد عانوا من ذلك فى أثناء الحرب بانتشار البطالة وارتفاع الأسعار والحرمان من الوظائف فكان طبيعيا أن يزيد ايمانهم بالفكرة القومية كسبيل لحل هذه المشاكل .

على أن المظالم الاقتصادية والاضطهاد وغيرها كلها أشياء تحتلها الشعوب إذا كان في ذلك تحقيق لغاية ، ولكن لم تكن اتجاهات بريطانيا هادفة الا لكسب الحرب ولتكبيل مصر بالعبودية الابدية ، فبالإضافة الى منافاة الاحتلال والحماية لمبادئ المثقفين السياسية كانت المظالم الاقتصادية وما وراء ذلك كله ، من شأنها أن تزيد النفوس جرحا واشعالا ليران الغضب .

كان هؤلاء كل يوم يشعرون أنهم غرباء في بلادهم ، وقد تحولت تلك الى معسكر كبير يحشد فيه أخطا الناس وقد غدت مصر قاعدة للغزو والتسلط تحركت بها حملة غاليبولي نحو الدردنيل ، وتحركت منها حملات أقلام المخابرات والدعاية لاثارة العرب على الدولة العثمانية وحملات نحو فلسطين والشام شرقا ونحو السويس غربا .

على أنهم إذا كانوا يرون في الفكرة القومية مبدأ ووسيلة فقد استثار الاحتلال المثقفين في هذا ، من ناحية أخرى عندما عمل الانجليز على الاستعداد لتنظيم الحماية حينما تنتهى الحرب والتهيؤ لتركيز السلطة في يد المعتمد البريطاني .

فقد ألف مجلس الوزراء في ١٤ من مارس عام ١٩١٧ لجنة لوضع التعديلات التي يستدعي ادخالها في القوانين والانظمة القضائية والادارية وما كان محتلا من زوال الامتيازات الأجنبية في ظل الحماية ، وكان السير وليم برويت العنصر الفعال في هذه اللجنة وكان ذلك مستشارا ماليا بالنيابة .

وضعت اللجنة عدة مشروعات قوانين ومضت شوطا في وضع النظام القضائي .

ووضع برويت مشروع قانون نظامي لمصر قضى بإنشاء مجلس نواب مصري من المصريين لا يقطع في شيء بل هو استشاري محض بجانبه مجلس شيوخ ، له وحدة السلطة التشريعية ويشكل ذلك من أعضاء رسميين من الوزراء المصريين والمستشارين الانجليز وبعض الموظفين الانجليز مما يسايرونهم في النزعة ، ثم من أعضاء منتخبين ، منهم ثلاثون مصريا يجرى انتخابهم على قواعد محدودة كثيرة القيود ، وخمسة عشر أجنبيا ينتخبهم الأجانب .

كان الهدف من ذلك هو استدراج الأجانب الى الرضا بإبقاء

امتيازاتهم على حين تنحصر السلطة كلها في يد المعتمد البريطاني ، وبجانب ذلك تصبح بهذا مصر مستعمرة يغمرها الموظفون الأجانب .

كان معنى ذلك من الناحية القومية كما هو في مفهوم المثقفين قبل غيرهم مساسا بمبدأ قومي يدينون له بالولاء ، كما كان معناه أيضا من ناحية حقوقهم الطبقية مساسا بالقومية كسبيل لتحقيق ذلك في إطار المبدأ . لذلك ما كاد المشروع يذاع حتى قدم برونييت صورة منه الى رشدي في نوفمبر من عام ١٩١٨ حتى كان قد أثار بين المثقفين وبين الطلبة عموما قلقا على مصر وعلى مصيرهم ومستقبلهم كطبقة صاعدة .

كان المثقفون يتزودون كل يوم في فترة الحرب بالاخبار الثوري والسياسي بما يشحن نزعتهم القومية ويزدادون تهيؤا للعمل الثوري السياسي في مواجهة الاحتلال . وكانت تمتد اليهم بجانب هذا - بوصفهم أفرادا من الشعب الذي طرق الاحتلال السافر وجدانه بالمساس بمقدساته - موجات من المد الثوري الذي كان يستشري واضحا بين الفلاحين بصفة خاصة ، فيزيدهم اختمارا قويا وتطلعا الى حياة أفضل .

الملاك الرأسماليون :

شاءت بعض العائلات من الملاك الأعيان قبل الحرب دخول ميدان الأعمال المصرفية غير أن هؤلاء الرواد للرأسمالية المصرية الأوائل لم يستطيعوا الصمود أمام منافسة البنوك الأجنبية .

ولكن ذلك لم يدم طويلا حتى كانت الحرب العالمية الأولى قد وفرت الجلو الذي هيا للرأسمالية المصرية الظهور والنمو تحت حماية الزامية اقتضتها ظروف الحرب .

وقد استطاع لفيف من طبقة الملاك التحول الى الأعمال المالية في ظل الحرب ، فمثل ذلك بداية ظهور الرأسمالية المصرية ، ولقد دخلت الرأسمالية المصرية ميدان الصناعة في ظل الحماية بانقطاع الواردات من الخارج واشتداد الحاجة الى صناعات محلية لسد حاجة السوق المحلي فأفادت من فرصة الحرب .

وقد بلغ ارتفاع رموس الأموال المصرية في البنوك ارتفاعا سريعا وخاصة في البنك الأهلي والبنك الانجليزي المصري ، فقد زاد رصيدهما

عام ١٩٢٠ الى ٣٥٥ من مليون الجنيه بعد أن كان من قبل ٦٥ من مليون الجنيه عام ١٩١٤ (١) .

ولم تنشأ هذه الطبقة امتدادا للنشأة البرجوازية التجارية ، لأنها كانت - اذ ذاك - ناشئة ، وعلى ذلك فلا يمكن منطلق التطور أن يستثبع تسميتها بالبرجوازية الرأسمالية لاختلافهما في النشأة والأيدولوجية .

كانت نواة طبقة جديدة من المغامرين الملاك الزراعيين ، تأخذ في بداية النشأة حكم الطائفة في اطار طبقة الملاك الزراعيين .

ومهما يكن الأمر فقد نشأت في ظل حماية فرضتها الظروف فرضا في وقت انقطع فيه الوارد من رموس الاموال الاجنبية وكان ادراكها للمظالم الاقتصادية يتجلى في شكل شعور من القلق على المصير من سيطرة الاحتلال ، وكانت تدرك ان مشروعاتها قابلة بعد الحرب لمنافسة حادة لاستطيع أن تصمد أمامها ، ومن ثم ارتبطت مصالحها الاقتصادية بضرورة القضاء على الاحتلال تأمينا لمستقبلها .

طبقة الملاك الاعيان :

كانت هذه الطبقة ابعد احتكاكا بالاحتلال من سائر الطبقات لذلك كانت اقل تعرضا للمظالم الاقتصادية التي حلت بالبلاد في ظل الحرب بما ينتهي بهم الى الفاقة والارهاق لانهم كانوا أقدر على تحملها ، وذلك بما فرضته سياسته الاحتلال المالية من قيود تحد من ثرواتهم مباشرة كهبوط أسعار القطن ، وتحديد مساحته ، واحتكار الحكومة لتصديره ، وارتفاع الاسعار بطريق غير مباشر في الزراعة وغيرها باستخدام الفلاحين في الأعمال الحربية مما أدى الى فشل الطاقات البشرية في الانتاج الزراعي .

وبالرغم من هذا فقد كان لهذه المظالم الاقتصادية اثرها الكبير فيما بينهم فقد تجلت محورة في شكل شعور عام بأن الحالة القائمة في ظل الاحتلال من شأنها أن تحول دون نموهم وطموحهم كطبقة قوام حياتها نظام الغلة الواحدة .

ولقد كان لذلك القلق الذي كان يتسرب الى الملاك الاعيان وينشر

(١) دكتور أمين مصطفى : تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث ، ص ٤٨٩ .

فيما بيتهم تأثيره في التهيؤ للتجاوب بينهم وبين الفلاحين والالتقاء في
ساحة واحدة لمواجهة الاحتلال .

الامراء :

وبرغم أن أمراء الاسرة المالكة كانوا أبعد من أن تنالهم الكوارث التي
اطبقت على البلاد في ظل الحرب والحماية - أو يصيبهم سوء منها - فقد
حلت بهم بعض المشاكل التي تركت آثارها تدمرا ونقمة على الاحتلال .
كان أعضاء الاسرة المالكة ينقمون على بريطانيا دخولها في حرب مع
تركيا التي كانوا يعطفون عليها .

ولقد امتد التذمر الى لفيف منهم ثمرة ما حل باقتصادياتهم في ظل
الحرب من تحديد المساحات القطنية واحتكار صادرات القطن .

وكان عمر طوسون على رأس الناقمين على الاحتلال لتضييقه على
حريته في بداية الحرب عندما حاولت السلطات العسكرية البريطانية
منعه من العودة الى بلاده ، فقد ظل وقتا طويلا تحت الملاحظة في مرسيليا
حتى أذن له بالعودة لمصر .

كما كان يعاني عدوان ذلك الاحتلال على بعض أملاكه في أبي قير ؛
اذ استولت السلطة العسكرية على أراضيه عام ١٩١٦ في أثناء الحرب (١)
وحولتها الى مطار عسكري وكان متوقعا أن تميدها الى مالكةا بعد الحرب
ولكن ما كادت الحرب تنتهي حتى أعلنت بريطانيا ضمها الى أملاكها وزادت
تمسكا بها بالرغم من مطالبتها برد الحق الى أهله بالاحتجاج والشكوى .

ولقد أدى ذلك التذمر وذلك القلق والكره من هؤلاء نحو الاحتلال
الى الوقوف بجانب كل حركة تثب في وجه الاحتلال للقضاء عليه ، وكان
من الطبيعي أن ينمي موقفهم ، كملاك زراعيين ناقلين على الاحتلال ،
الاختبار الثوري بين الفلاحين على وجه الخصوص ويزيده قوة وتوثبا .

هيئت البيئة للغرس الثوري من قبل بالتجدد الاجتماعي ، وكانت
ثمار الغرس في ظل الحماية ألوانا من القلق على المصير والبرم بالمساس
بالمصالح المشتركة والكراهية لمصير الداء كله كقوة متسلطة والغضب
الجارف الذي كان ينطوى على أمل في حياة أفضل .

(١) « عمر طوسون » كلمات في سبيل مصر . ص ٧٠ .

وأخذ قلب مصر يتحرك وينبض في تيقظ ، ويعود اليها الروح شعورا ثائرا ايجابيا يمتد بجذوره في أعماق القاعدة الشعبية عميقا يتجه في مجموعه الى اجتذاب الناس جميعا للخروج على ذلك الاحتلال وسلطانه وأساليبه ، وكانت الدلائل تشير بأنه قد أصبح للأمة فكرة ثابتة ومشاركة حقيقية فيها .

كانت القوة الروحية التي كان الشعب في حاجة اليها ليلبلغ غايته قد توافرت ، شعورا قوميا موحدا وإن اختلفت مراتبه بين طبقات الشعب باختلاف المستوى الفكري والاجتماعي وغيرهما .

ولقد مثل ذلك الشعور اختمارا ثوريا واعيا ، في أعلى صورة بين المثقفين ، وكان هؤلاء يرون الفكرة القومية مبدأ يرتبط باحترام وكرامة الانسان ، ووسيلة تحقق غاياتهم في تحقيق هدف المجموع ، وكان هؤلاء لمستواهم الثقافي ، على جانب كبير من الوعي القومي السياسي ، في استطاعتهم زعامة ذلك التهيؤ الثوري اذا ما انطلق ، وتوجيهه بحيث يصبح قوة تحقق آمال الشعب .

وكان ذلك الشعور القومي يتجلى بين الفلاحين والعمال والبرجوازية اختمارا ثوريا عميقا ، ولكنه لم يكن يمثل وعيا قوميا سياسيا اذ كانت الفكرة السياسية بين هؤلاء لاتزال غامضة ، ولكنه كان مع هذا يمثل اختمارا قوميا ، يقوم على وعي وجداني تدرك الفكرة السياسية فيه لاشعوريا في اطار النزعات التقليدية تغذيها الفكرة الاسلامية ، وكان ذلك الشعور يتميز بعنفه وقوته وقدرته على التجاوب مع زعامة الفكرة القومية بين المثقفين .

وبقدر ما كان ثمة فرق بين تركيب هذين اللونين من الوعي كان ثمة فرق في النزعتين القوميتين :

وكانت النزعة - في الحالة الأولى نزعة قومية واعية سياسيا - ثمرة ادراك يفكر ويخطط ، ووجدان يفعل بما يفكر في توازن بين جانبي الشعور ومن ثم كانت هناك نزعة مثالية عقائدية تتميز بالقدرة على الصمود وإن كانت محدودة الانتشار بحدود المثقفين . وكانت النزعة في الحالة « الثانية » قومية ، ولكنها كانت تعتمد في انبعاثها على وجدان ثائر مسيطر على سائر جوانب الشعور بما لايسمح بتفكير كبير ، بل وقادر على الاستجابة الى تحدى الاحتلال في شدة وصرامة ، في حاجة الى قيادة وارشاد ليصبح أقدر على الصمود الطويل والإفادة ، وكان - من هذا

وذاك - بعث قومي وهب للشعب القدرة على مواجهة الاحتلال والتجاوب مع قيادة المثقفين .

أما مستوى الاختمار في غير المثقفين وعناصر القاعدة الشعبية ، من الملاك والرأسماليين والاعيان والاجراء - فكان ضحلا ؛ اذ جاء تأثيرهم بالاحتلال بطريق غير مباشر في معظمه ، غير ذى تأثير كبير الا بقدر ما يسمح لهم بالتجاوب مع الاتجاه الثائر في اطار مصالحهم الذاتية .

ومع نمو مراحل هذا الاختمار الثورى كان الرجاء فى حل القضية يزيده اشتعالا ونموا عندما أعلن ولسن شروطه الاربعة عشر فى أواخر عام ١٩١٧ ومنها انصاف الشعوب الضعيفة فبعد أن ظلت مقادير الحرب تتردد بين المتحاربين زهاء ثلاث سنوات منها تشيل فيها كفة النصر وتهبط فى كل ميدان ، دون أن يلوح ما يؤدى بانهاؤها حتى دخلت الولايات المتحدة الحرب - أعلن ولسن شروطه المذكورة .

وزادت النفوس رجاء واملا عندما هزمت تركيا وعولت على التسليم أواخر عام ١٩١٨ اذ ذاك تكشف العمل الذى كانت تفرضه الحوادث على مصر وزعمائها ولم يبق لمصر محيص عن المطالبة بحقوقها ولم يعد أمام مصر - اذ ذاك - الا أن تعثر على الزعامة التى تنظم وتعتسف أمامها الطريق بالعمل من أجل القضية المصرية .

الفصل الرابع

تأليف الوفد المصري

وتبداية العمل لحل القضية المصرية

تهيأ الشعب بأصول الاختمار الثورى ، وأعلنت الهدنة فتكشف أمامه الطريق للعمل الثورى ، ولكنه بالرغم من أن هذا كان لا يزال يتحرز من الابتداء والتفرد باعتساف الطريق ، لأنه كان لا يزال يشعر بسيطرة الانقياد الاجتماعى - كانت لا تزال تنقصه لكى يستكمل قوى الحركة فيه زعامة منه ، تقوم فى إطار قيمه ومن أجل اهدافه السياسية وعلى مستوى هذه القيم وتلك الاهداف ويدين لها بالطاعة والولاء .

ولم يكن متوقعا أن تتوافر تلك الزعامة الا بين من غلبت فيهم نزعة الابتداء والاقترحام بغلبة الحرية والاستقلال ، ممن كانوا أكثر وعيا وأكثر تطلعا نحو حياة افضل ، من بين المثقفين .

ومن بين هؤلاء أخذت زعامة الشعب تتبلور مع بداية العمل لحل القضية المصرية عقب الهدنة حتى توافرت على رأس تنظيم سياسى وعلى نحو استكمل الشعب بها قدراته لبداية العمل الثورى .

لم يكن لمصر محيص عقب انتهاء الحرب من المطالبة بحقوقها ولا للحلفاء محييض من تحقيق ما يشيرون به وقد أدهف الاحساس تطلعا لان تسأل مصر بريطانيا عن مصيرها دون مساومة ، ألم تنح على الالمان سوء معاملتهم للشعوب وقد حاربتهم من أجل هذه المعاملة ؟ ولقد كان ذلك واجبا على مصر فرضته نهاية الحرب عليها .

وإذا كان من الطبيعى أن تخطر فكرة كهذه على بال المثقفين فتجد بينهم صدى ملحوظا ، وعلى بال المسئولين والمعتنين عموما بخدمة القضية المصرية من المصريين ، فقد كان متوقعا أن تنتهى زعامة الفكرة الى يد المثقفين كنسق متنسق مع سوابقهم فى زعامة الحركة القومية ، ونظرا لتفاوتهم فى التحفز لرفع الظلم والقدرة على انكاره كان لابد ألا ينتهى التفكير فى ذلك الواجب القوى بالمبادأة فى العمل الا بين أكثرهم حظا وفورا من هذه الصفات ، فلا ينعقد لواؤه الا على من كان يملك منهم بجانب هذا ، القدرة التمثيلية للشعب والمكانة الاجتماعية والقدرة النفسية

على اعتساف الطريق على « سعد زغلول » وإذا كان لابد لهذا الواجب من هيئة تتولاها بالنيابة عن مصر فقد فكر سعد واصحابه الى ما قبل الهدنة بأيام قلائل في ذلك .

ففي سبتمبر دعا سعد اصحابه « محمد محمود باشا واحمد لطفى السيد بك و عبد العزيز فهمى بك » الى مسجد وصيف للتحديث فيما ينبغي عمله عندما تسنح الفرصة للبحث في المسألة المصرية بعد اعلان الهدنة ، فأجاب « محمد محمود باشا واحمد لطفى السيد بك » واعتذر « عبد العزيز بك » لمرضه (١) .

وما لبث هؤلاء أن كاشفوا بنيتهم بعض زملائهم من أعضاء الجمعية التشريعية وغيرهم .

لم يقتصر التفكير اذن في ايجاد هيئة تتولى عن الأمة علاج قضيتها على فرد واحد ، بل كان ذلك يشغل بال المثقفين ، كما يشغل بال السياسيين بل والمهتمين أيضا بخدمة مصر .

فشغل ذلك الأمر سعدا وصحبه من رجال حزب الأمة كما شغل بال « عمر طوسون » وبال « حسين رشدى » بوصفه المسئول الأكبر عن استرداد مصر تلك الوديعة التي رضى بوعده الانجليز بردها .

ولعل ذلك كان السبب في اختلاف الروايات عن فكرة الوفد المصرى في التساؤل عن معرفة صاحب فكرة تأليفه كتنظيم للعمل السياسى لا كحزب .

لم يؤثر عن « حسين رشدى » أى ادعاء أنه صاحب فكرة تأليف الوفد المصرى فى أى تصريح علنى أو حديث سياسى ، ولكن أثر عن « سعد زغلول وعمر طوسون » ما يشير انتساب هذه الفكرة لأحدهما .

ويبدو أن « عمر طوسون » هو صاحب فكرة تأليف الوفد المصرى كأول خطوات عملية ، فإذا كان لم يؤثر عن « حسين رشدى » ما يدل على ذلك كما سبق ، فقد سجل « سعد زغلول » فى مذكراته عبارة تفيد أن فكرة تأليف الوفد المصرى ، فكرة جميلة قامت فى بعض الرؤوس من قبل (٢) .

ولقد أفضى الى « عمر طوسون » بهذه العبارة عندما فاتحه فى الامر وقد

(١) عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، ص ١٩٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٩٢ .

أفضى اليه بالموافقة وإرتياحه وتدبر معه ما يحتاج اليه تنفيذ هذه الفكرة من المال الكثير .

ويقول « عمر طوسون » ان فكرة ارسال وفد رسمى الى مؤتمر الصلح للمطالبة بحقوق مصر كانت قد خطرت بباله بعد أن صرح ولسن بمبادئه الاربعة عشر المشهورة فى ٨ من يناير عام ١٩١٨ ، ولما كانت المسألة المصرية تعد مسألة دولية وفى حاجة الى دراسة واقعية قبل اجتماع هذا المؤتمر للمطالبة بحقوق مصر - فقد دفعه ذلك الى مفاتحة «محمد سعيد» فى أمرها فاقترح عليه أن يتكلم فى ذلك مع «سعد زغلول» وكان معروفا بشخصيته القوية فى الهيئة الاجتماعية وبشخصيته البارزة فى الجمعية التشريعية فاستصوب عمر طوسون ذلك وصمم عليه ويقول :

« ولم تمكننا المقادير من مقابلة « سعد باشا » الا فى الحفلة التى أقامها المرحوم « رشدى باشا » فى ليلة ٩ من أكتوبر عام ١٩١٨ . . . احتفالا بعيد جلوس المغفور له فؤاد الاول وذلك قبل الهدنة والصلح ؛ لأن هذا التاريخ كانت نهاية الحرب قد بدأت به ، وفى تلك الليلة ذكرنا « لسعد باشا » قرب انتهاء الحرب وانعقاد مؤتمر الصلح وانه يحسن بمصر أن تفكر فى ارسال وفد للمطالبة بحقوقها أمام هذا المؤتمر ، فاستحسن الفكرة ووعده بالتكلم مع اصدقائه فيها عند عودته الى القاهرة وأنه سيخبرنا بالنتيجة » (١) .

ويقول سعد فى روايته عن ذلك الموضوع : انه ذهب الى الاسكندرية للمعايدة وحضر وليمة رشدى بمناسبة عيد الجلوس ، ثم قابله « عمر طوسون » وقال له : انه يفكر فى أن تقوم من المصريين طائفة للمطالبة بحقوقها فى مؤتمر الصلح فقال : « فكرة جميلة قامت فى بعض الرعوس من قبل (٢) » ، ثم انصرف كل منهما عن الآخر .

ومن المرجح بهذا أن تكون فكرة تأليف الوفد كأول خطوة عملية على الاقل ، كانت ابتداء « عمر طوسون » .

ولقد سلم الوفد فيما بعد بهذا فى تحليله لمذكرات سعد فى سلسلة المقالات التى ظهرت بعد ذلك عام ١٩٤٨ التى رد فيها الوفد على مذكرات صدقى التى كان ينشرها - اذ ذاك - بجريدة المصور فقد رأى الكاتب أن سعدا انما يسجل فى مذكراته أن مصدر فكرة تأليف الوفد هو « عمر

(١) عمر طوسون : مذكرة بما صدر منا ، ص ٤ - ٥ .

(٢) المرجع الأسبق نفسه ص ١٩٢ .

طوسون ، وانه اذا كان سعد قد سجل في مذكراته بجانب ذلك أن الفكرة قد جالت في بعض الروس من قبل فانه لم يقل انها جالت في رأسه وحده ، وقد استدلل الكاتب على أن « عمر طوسون » هو صاحب الفكرة بعبارة في مذكرات سعد قالها وهي : « ان الأمير يستحق تمثالا من الذهب لو نجحت الفكرة » .

ومهما يكن الامر فقد اتفقت كلمة «عمر طوسون» وسعد على تأليف الوفد ، ولكن سرعان ما اختلفت الآراء عندما دخلت هذه الفكرة الى حين التنفيذ بما انتهى الى انفصالهما وتشكيل الوفد بزعامة «سعد زغلول» .

ولقد كان السبب الذي بدأ فيه الخلاف هو الجهة التي يتجه اليها الوفد : هل يذهب الى انجلترا أو الى مؤتمر الصلح ؟

كان طوسون يرى تأليف الوفد وعرض القضية على مؤتمر الصلح غير أن الأمر سار في اتجاه آخر .

فبعد مقابلة سعد « لعمر طوسون » بالاسكندرية عاد الاول الى القاهرة ، فلاقى « عدلى يكن » وتكلم معه في تلك المسألة ورأيا توسط قنصل أمريكا في تسهيل السفر للمندوبين المصريين ، وفاتحه رشدى في ذلك ، فلم يجد عنده استعدادا لتأييد المسعى (١) .

ولقد بدأ - اذ ذاك - أنه ليس ثمة مفر من أحد أمرين ، اما أن تترك تركيا مصر حقوقها واما الالتجاء الى الحكومة الانجليزية .

كان من المتوقع الأخذ بالامر الأخير وهو التفاهم المباشر مع انجلترا وإخراج القضية المصرية عن دوليتها بسبب تعذر السفر الى مؤتمر الصلح بل لانه كان اتجاها متغلغلا فى المدرسة التى كان ينتمى اليها سعد ورجال حزب الأمة ؛ فقد كانت مدرسة ذات تاريخ - كما رأينا سابقا - تأخذ بالتفاهم المباشر مع الانجليز .

ونظرا لأن حكومة رشدى لم تكن تمثل المصريين ولا كانت تستطيع الادعاء بأنها تمثلهم كما سبق أن صرح رشدى نفسه بذلك (٢) ، لما كانت تدين ببقائها فى الحكم للاحتلال فانها لم تكن تشعر بصلاحياتها للوقوف أمام الانجليز ! .

(١) عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، ص ١٩٢ .

(٢) انظر الفصل الثانى من هذا الكتاب .

لذلك كله ، وبعد دراسة عدة اجتماعات قرر سعد وصحبه من حزب الامة ورشدي وعدلى تأليف وفدين : أحدهما رسمى يمثل الحكومة المصرية يتولاه رئيس الحكومة لدى بريطانيا ، والآخر شعبى يمثل الامة المصرية يرأسه سعد لشهد أزر الرسميين لدى الشعب المصرى والرأى العام فى انجلترا وفى غيرها ولدى ممثل الدول فى مفاوضات الصلح فى تفاهم لحل القضية المصرية مباشرة .

ولقد أبعدت تلك الخطة التى اتبعها سعد ثم رشدي وعدلى - أبعدت « عمر طوسون » عن زعامة الحركة بالرغم من أنه كان صاحب الفكرة فى تأليف الوفد المصرى .

فقد كانت خطة التفاهم المباشر مع الانجليز لا تتفق مع اتجاه طوسون فى النظرة للمسألة المصرية كمسألة دولية فضلا عما كان ثمة من عدا بينه وبين الانجليز ، وان ميوله العثمانية كانت معروفة من موقفه المشوب بالعطف والمساعدة على موقف تركيا فى حربها ضد إيطاليا فى طرابلس .

أخذ سعد يبرز ، والموقف يتبلور كبداية للعمل لمعالجة القضية المصرية ، وكانت وكالة سعد للجمعية التشريعية وزعامته للمعارضة واعتراف زملائه له بالزعامة وقوة شخصيته ومواهبه ومكانته الخطابية - كان كل ذلك يؤهله للهيئة التى تشكل للتحديث باسم الامة .

اتفق سعد مع « عبد العزيز فهمى » « وعلى شعراوى » زميله فى الجمعية التشريعية على أن يطلبوا من دار الحماية تحديد موعد ليقابلوا السير ريجنلد ونجيت المعتمد البريطانى للتحديث اليه فى طلب الترخيص لهم بالسفر الى لندن لعرض مطالب البلاد على الحكومة الانجليزية بناء على نصيحة « حسين رشدي » (١) . وبفضل وساطة « حسين رشدي » ، طلبوا هذه المقابلة يوم الاثنين ١١ من نوفمبر عام ١٩١٨ يوم اعلان الهدنة ، فأجابت دار الحماية طلبهم بوساطة رشدي أيضا ، وحدد لهم يوم الأربعاء ١٣ من نوفمبر عام ١٩١٨ موعدا للمقابلة المطلوبة .

كان من الطبيعى أن يثير هذا الاتجاه « عمر طوسون » فقد كان معناه اقصاء له عن ميادين الحركة القومية ، فدفعه ذلك لأن ينشبط فيلقى بثقله فى المعركة . وقد بدأ ذلك فى ١١ من نوفمبر حينما علم من

(١) عبد الرحمن الرافعى : ثورة عام ١٩١٩ ، ج ١ ص ٩٢ .

« محمد سعيد » نبأ هذه المقابلة السابقة ، فأسرع الى القاهرة في اليوم نفسه لمقابلة « سعد زغلول » ونزل في شبرد وطلب من « محمد محمود » تليفونيا الحضور لمقابلته ، حيث يتيقن منه حقيقة الأمر فاتصل بسعد تليفونيا ، وأخبره بأنه سيحضر عنده لمقابلته ، فلما اجتمع به في بيته قامت بينهما مناقشة أدت الى الاتفاق على عقد اجتماع عام يضم أعضاء الجمعية التشريعية وغيرهم في قصر « عمر طوسون » بشبرا في ١٩ من نوفمبر عام ١٩١٨ (١) ، وذلك للتحديث فيما هو واجب اتخاذه في هذه المسألة ، ورئى أنه لا بأس من ذهاب سعد وزميليه بحسب اتفاقهم الى دار الحماية للمحادثة وبحث الموضوع ثم عرض النتيجة على هذا الاجتماع .

ذهب سعد وصاحبه في الموعد المحدود الى دار الحماية وقابلوا المعتمد البريطاني ، وتلقاهم ونجيت بالتحية قائلا (٢) : « ان الصلح اقتررب موعده والعالم يفيق بعد غمرات الحرب التي شغلته زمنا طويلا وان مصر سينالها خير كثير وان الله مع الصابرين .. » الى آخر ما قال .

فكان جواب سعد انه بانتهاء الحرب يظن أنه « لا محل لدوام الأحكام العرفية ولا لمراقبة الجرائد والمطبوعات ، والناس ينتظرون بفارغ الصبر زوال هذه المراقبة كي ينفسوا عن أنفسهم ويخففوا عن صدرهم الضيق الذي تولاهم أكثر من أربع سنين » .

فوعد المعتمد البريطاني بالرجوع الى حكومته في ذلك بعد الاتفاق مع القائد العام وقال : « ويجب على المصريين أن يطمئنوا ويصبروا ويعلموا انه متى فرغت انجلترا من مؤتمر الصلح فانها تلتفت لمصر وما يلزمها ولكن لا يكون الامر الا خيرا » فقال سعد :

« ان الهدنة قد عقدت وان المصريين لهم حق أن يكونوا قلقين على مستقبلهم ولا مانع يمنع الآن من أن يعرفوا ما الخير الذي تريده انجلترا لهم ؟ » فقال ونجيت :

« يجب ألا تتعجلوا وأن تكونوا متبصرين في سلوككم فان المصريين في الحقيقة لا ينظرون للعواقب البعيدة » فقال سعد مستفسرا :

« ان هذه العبارة مبهمة المعنى ولا أفهم المراد منها » ففهم ونجيت أن سعدا قد استاء فاستدرك قائلا :

(١) عمر طوسون : كلمات في سبيل مصر ، ص ٦ .

(٢) عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، ص ١٩٧ ، ص ١٩٩ .

« أريد أن أقول ان المصريين ليس لهم رأى عام بعيد النظر » فرد سعد قائلا : « لا أستطيع الموافقة على ذلك لأننى ان وافقت أنكرت صفتى فإنى منتخب فى الجمعية التشريعية عن قسمين من أقسام القاهرة وكان انتخابى بمحض ارادة الرأى العام مع معارضة الحكومة واللورد كتشنر فى التخابى ، وكذلك كان الامر مع زميلى « على شعراوى باشا » وعبد العزيز فهمى بك » .

وبعد مناقشة وجيزة قال « على شعراوى » : « انبأ نريد أن نكون اصدقاء للانجليز صداقة الحر للحر لا العبد للسيد » فكان لذلك وقع سيئ آثار دهشة ونجيت فى وقت لم يكن أحدا من المسئولين الانجليز يفكر فى أن يطلب المصريون الاستقلال ، فقد كانت - اذ ذاك - تعد مشروعا يجعل من مصر مستعمرة !

وصاح ونجيت مدهوشا قائلا : « اذن أنتم تطلبون الاستقلال ؟ » فأجابه سعد : « نعم ونحن أهل له وماذا ينقصنا ليكون لنا استقلال كباقي الأمم المستقلة ؟ » ثم قال بعد مناقشة طويلة فى كفاية مصر وجدارتها للاستقلال : « متى ساعدتنا انجلترا على استقلالنا التام فانا نعطيها ضمانا معقولة عن عدم تمكين أية دولة من استقلالنا والمساس بتصلحنا انجلترا فنعطيا ضمانا فى طريقها الى الهند وهى قناة السويس بأن نجعل لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء بل نحالفها على غيرها ولقدّم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المحالفة من الجنود » ثم قال شعراوى :

« يبقى أمر آخر وهو حقوق ارباب الديون الاجانب فيمكن بقاء المستشار الانجليزى بحيث تكون سلطته هى سلطة صندوق الدين العمومى » ثم قال سعد : « نحن نعرف الآن أن انجلترا أقوى دولة فى العالم وأوسعها حرية وانا نعرف لها بالأعمال الجليلة التى باشرت بها فى مصر فنطلب باسم هذه المبادئ أن تجعلنا أصدقاءها وحلفاءها صداقة الحر للحر ، واننا نتكلم بهذه المطالب هنا معك بصفتك شخصا لهذه الدولة العظيمة . وعند الاقتضاء نسافر للتكلم فى شأنها مع ولاية الامور فى انكلترا ، ولا نلتجئ هنا لسواك ولا فى الخارج لغير رجال الدولة الانكليزية ونطلب منك بصفتك عارفا لمصر مطلعا على أحوالها أن تساعدنا للحصول على هذه المطالب » فقال ونجيت :

« قد سمعت أقوالكم وانى أعد محادثتنا محادثة غير رسمية بل بصفة

حبية ، فاني لا أعرف شيئا عن أفكار الحكومة البريطانية في هذا الصدد ،
ثم انتهى الحديث .

وحرى بنا وانصاف للتاريخ أن ننظر الى مقابلة ١٣ من نوفمبر
يظرونها ونتائجها ، فلم تكن مفاوضة ، وانما كانت فتحة لموضوع وبدء
للعمل ورسم الخطوط الرئيسية ، وقد قرر الزعماء الثلاثة المطلب الأساسي
وهو الاستقلال التام دون أن يكشفوا عن كل مآلديهم ، وقد أبدوا
استعدادهم لبحث الشيء المعقول وأكدوا أنهم على استعداد بالاكتماء لتحقيق
المطالب القومية مفاوضة الانجليز وحدهم ، ولقد قام الحديث على نزعة
قوامها التفاهم المباشر مع الانجليز ولم يأخذ بالتطرف ، مع اعطاء بريطانيا
الضمانات التي تكفل مصالحها في مصر .

تأليف الوفد المصري :

كان سعد وصاحبه على اتفاق مع « حسين رشدي » على هذه
المقابلة قبل حدوثها (١) ، وقد قابلوه بعدها مباشرة في وزارة الداخلية
وكان - اذ ذاك - ينتظرهم فأفضوا اليه بما دار مع ونجيت من حديث وكان
مؤيدا لهم في نشاطهم ويشد أزهرهم بوزارته ، وقد أفضى اليهم من ناحيته
بأنه قد أعد خطابا لرفعه الى السلطان باستئذانه في السفر مع عدلى الى
لندن . وبعد أن رفع كتابه للسلطان في ذلك قابل ونجيت في اليوم
نفسه ، وكاشفه بعزمه هو أيضا على السفر الى لندن مع عدلى ، واستطرد
الحديث الى مقابلة سعد وصاحبيه للسير ونجيت ومما قاله عنهم انه
يدهش لأن ثلاثة رجال يتحدثون عن أمة بأسرها دون أن يكون لديهم
ما يخولهم صفة المتحدث باسمها ، فاجابه رشدي بأن لهم هذه الصفة
فان سعدا هو الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية وكان الكاتبان عضوين
فيها .

فلما علم سعد من رشدي بذلك اجتمع وصحبه للتشاور في الطريقة
التي تصلح للتحديث عن الأمة ، ولقد حثهم على انجاز ذلك الأمر ، ما كان
من اتجاه هادف الى ابعاد « عمر طوسون » عن رئاسة الوفد .

كان « عمر طوسون » في انتظار الاجتماع الموعود لدراسة الموقف
وكانت المعارضة في رياسته للوفد تقوى وتشدت في جهات كثيرة منها
السراى والوزارة ومنها أصحاب سعد جميعا بغير استثناء .

(١) عبد الرحمن الرامسى : ثورة ١٩١٩ ، ص ٩٩ .

كان فؤاد غير مستريح لظهوره على رأس هذه الحركة ودخول اعضاء البيت المالک فی مآزق سياسية من الواجب أن يكونوا بمعزل عنها .

وكان رشدي بوحى من نفوذ « محمد سعيد » صديق « عمر طوسون » الحميم يشفق من عواقب ذلك ولا يريد أن يمهله حتى يقبض بين يديه على زمام الموقف بأساليبه الملتوية .

وكان اصحاب سعد يريدونها كما قالوا « حركة شعب لا حركة اماره ، حركة استقلال لا خلافة (١) » ويعتقدون أن طوسون وصديقه « محمد سعيد » يبغيان المحافظة على السيادة العثمانية الى أن ينزل عنها الاتراك للمصريين فى معاهدات الصلح .

لذلك اذا كانت الضرورة قد دعت سعدا وصاحبيه عقب مقابلة ونجيت للبحث عن طريقة تخولهم التحدث عن الامة فقد حثهم ذلك على تنفيذ اتجاههم ، ففى ذلك تعزيز له وقضاء على خطة طوسون .

فتقرر تأليف هيئة تسمى الوفد المصرى اشارة الى أنها وفد مصر للمطالبة باستقلالها وأن تحصل الهيئة على توكيلات عن الامة تخولها هذه الصفة .

وقد تألف الوفد فعلا فى ١٣ من نوفمبر عام ١٩١٩ على النحو الآتى :

« سعد زغلول رئيسا وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى واحمد لطفى السيد وعبد اللطيف المكباتى ومحمد على علوبة » وكانت تجمعهم رابطة العضوية فى الجمعية التشريعية عدا « محمد محمود وطفى السيد » وقد قرروا توكيلا يوقع عليه من طبقات الامة المختلفة وهذا نصه :

« نحن الموقعين على هذا قد أئبنا عنا حضرات : « سعد زغلول باشا وعلى شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك ومحمد على بك وعبد اللطيف المكباتى بك ومحمد محمود باشا واحمد لطفى السيد بك » ولهم أن يضموا لهم من يختارون فى أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا فى استقلال مصر تطبيقا لمبادئ الحرية والعدل التى تبشر بها دولة بريطانيا العظمى وحلفاؤها يؤيدون بموجبها تحرير الشعوب » (٢) .

(١) عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، ص ١٩٤ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى : ثورة سنة ١٩١٩ ، ص ١٠٢ .

ولما كان من الميسور - اذ ذاك - أن يقدح الانجليز في وكالة الجمعية التشريعية في قضية الاستقلال وغيرها من المطالب القومية ، لأنها كانت قد انتخبت قبل الحماية ولم يكن من أغراضها التصدي لمثل تلك القضية - فقد رأى الوفد دعماً لنيابته عن الأمة أن يضيف دليلاً آخر غير تأييد أعضاء هذه الجمعية ، بالحصول على توكيلات الأمة مباشرة في قضية الاستقلال ، وهذا يدعم بلا جدال التشكيل الجديد القائم على انتخاب قديم .

لهذا أسرع الوفد يطبع هذه التوكيلات غير منتظر اتمام تأليفه فامضاهما كل من عرضت عليه من ذوى المكانة والرأى واقبل عليها المصريون كل اقبال .

ثألف الوفد ولكي يعزز اتجاهه وموقف اتجاه طوسون ، قرر الغاء الاجتماع الذى كان مقرراً عقده ، لهذا أقرت الوزارة الغاء الاجتماع الذى كان يدعو اليه ، فلما حضر طوسون الى القاهرة مستفسراً بلفظه « أمين يحيى » أن السلطان يرى أن يبتعد عن هذه الحركة وأن يبرح القاهرة الى الاسكندرية .

على أن طوسون قبل أن يتلقى هذا الأمر كان قد اجتمع « بمحمد سعيد واسماعيل صدقى » وبعض أعضاء الحزب الوطنى وبحثوا في تأليف الوفد مستقلين للسفر الى أوروبا فاستحسنوا أن يشركوا معهم سعدا ومن معه وخطب طوسون سعدا ليلقاه بفندق شبرد ، فاستأذن سعدا أصحابه ليذهب اليه وخشى هؤلاء الاصحاب اذا خطب سعدا في رئاسة طوسون للهيئة أن يقبلها فناشدوه ألا يقبل رياسته بغير رأيهم لأنهم يختارونه هو للرئاسة .

ثم علم طوسون بأمر السلطان فؤاد فأطاعه ، وسافر الى الاسكندرية وسرى نبأ الخلاف بين الوفدين الى جمهرة الشعب فأسفوا وتذمروا وبدت بوادر غضبهم فى مطاردة الدعاة والرسل الذين كانوا يروجون لتوكيل الوفد الجديد (١) ، فآثر طوسون لهذه الاسباب العدول عن سعيه وآثر سعدا وأصحابه رأب الصدع بانتخاب بعض انصار طوسون فاندمجت الهيئتان فى هيئة واحدة وانحسم الخلاف .

(١) عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، ص ١٩٤ .

تعديل صيغة التوكيل :

لم يرض الحزب الوطنى عن صيغة التوكيل التى وضعها الوفد (١) لخلوها من النص على الاستقلال التام ومنافاتها للكرامة القومية اذ جعلت المطالبة باستقلال مصر فى حدود مبادئ العدل والحرية التى تنشرها بريطانيا فى حين أن جهاد الامة وشكواها من الاحتلال انما يرجعان الى سياسة بريطانيا التى اتبعتها فى الاحتلال ، هذا مع خلو التوكيل من الاشارة الى السودان فيما يتنافى مع وحدة وأدى النيل .

فلما نشرت الصيغة توجه اربعة من أعضاء الحزب الوطنى وهم الأستاذ « عبد المقصود متولى ومصطفى الشوربجي ومحمد زكى على ومحمد عبد المجيد العبد » الى دار سعد وناقشوه فى التوكيل حتى اشتدت المناقشة واثارت غضب سعد وعد اعتراضهم اهانة له وقال لهم : كيف تسمحون لأنفسكم بهذه الحدة وكيف تهينوننى فى منزلى ؟ فأجابه الأستاذ « محمد زكى » على الفور : بأنهم يعدون أنفسهم فى بيت الامة لا فى بيت « سعد باشا » الخاص فسر سعد لهذه التسمية وابتسم لمحدثيه وقال لهم منبسطة : « لقد تنازلت عن ملاحظتى » ومن ذلك الوقت أطلق على بيت سعد بيت الامة وعلى اثر ذلك اجتمع الوفد عقب انتهاء هذه المقابلة وبحث فى تعديل صيغة التوكيل .

اذ ذاك ادرك الوفد ما وراء حركة الاعتراض على نص التوكيل من مغزى يدل على الحيوية ، فازداد شجاعة وقوة وغير صيغة التوكيل بصيغة أخرى صريحة لا يدخلها الشك (٢) وكان نص التوكيل :

« نحن الموقعين على هذا قد أنبنا عنا حضرات ٠٠٠ فى أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا فى استقلال مصر استقلالاً تاماً ، اما عن السودان فقد عقد الوفد أن كلمة مصر تتناول السودان » .

دعم الوفد بأعضاء جدد :

ولقد أبرزت حادثة تعديل توكيل الوفد فضل الحزب الوطنى على الدعوة والحركة القومية فازداد الشعور بين الوفد بالحاجة الى تضمين الوفد بعض عناصر الحزب الوطنى : كما قضى استكمال تشكيل الوفد

(١) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ ، ج ١ ص ١٠٣ .

(٢) محمود أبو الفتوح : المسألة المصرية ، ص ٤٤ .

ضم أعضاء آخرين على نحو يستكمل تمثيله للأمة وقدرته على العمل
السياسي .

نبه ذلك سعدا الى ضرورة دعم الوفد بعناصر جديدة لاستكمال
تمثيل الأمة ، كان معظم الوفد الأول من حزب الأمة ممن كانت تربطهم
رابطة الجمعية التشريعية ولم يكن ثمة من غير حزب الأمة سوى محمد علي
علوبة ، وكان عضوا في لجنة الحزب الوطني الاداري وكذلك كان المكباتي ،
وكان يؤيد الحزب بشعوره وأقرب ميلا اليه ، وكانا عضوين في الجمعية
التشريعية و « أحمد لطفى السيد » برغم انه ليس عضوا في الجمعية
التشريعية كانت تغلب عليه صفة حزب الأمة .

ولقد سعى سعد لضم بعض الذين كانوا مع طوسون فضم
« اسماعيل صدقي ومحمود ابو النصر وعبد الخالق مذكور » ولما أدرك
بعض أصدقاء الوفد ما فيه من نقص في تكوينه ، بخلوه من تمثيل الحزب
الوطني عرضوا عليه ضم أعضاء جدد من الحزب الوطني ، وقد جرت في هذا
الشأن مفاوضات بين الوفد والحزب الوطني قبل فيها الحزب
مبدأ تمثيله في هيئة الوفد (١) ولكن وقع بينهما خلاف حول الاعضاء
الذين يمثلونه في الوفد ، ولما تقرر الاتفاق على الأشخاص اختار الوفد
من تلقاء نفسه « مصطفى النحاس » وكان قاضيا بالحاكم الاهلية
« والدكتور حافظ عفيفي » عضوين بالوفد على أساس أنهما يمثلان
الحزب الوطني وكانا يعتنقان مبادئه .

ثم ضم الوفد اليه أعضاء آخرين لاستكمال بعض العناصر التي
تمثل طبقات الأمة من ذوى المكانة والشخصية وأصحاب العصبية مثل
« حمد الباسل » وبعض الممثلين للطائفة القبطية مثل « سينوت حنا »
وجورج خياط وواصف غالى « قد انضم هؤلاء الى أعضاء الوفد الأول
بالإضافة الى بعض أعضاء وفد « عمر طوسون » حتى اذا بلغ الأعضاء ١٤
أعيد تكوين الوفد من جديد وصدق الأعضاء الجدد على قانون الوفد في
٢٣ من نوفمبر عام ١٩١٩ وهو القانون الذى كان الوفد الأول قد وضعه .

شكل الوفد في هيئة ضمت المعتدلين والمتطرفين قوامها اقدر عناصر
الثقفيين المنحدرين من عل ، مع لفييف من الأعيان والماليين وممثلي الطوائف
بزعامة سعد لتمثيل الأمة في بداية العمل من أجل حل القضية المصرية .

(١) عبد الرحمن الرافعي : ثورة ١٩١٩ ، ص ١٢٦ .

ولقد تجلى واضحا أن هذا الوفد لم يكن فى تشكيله ثمرة انتخاب عام ، فقد كان ذلك امرا تحول دون انجازه الظروف القائمة فى ظل الحماية ، بل جاء ثمرة أسس سبق اليها الوفد كان أولها الاساس التمثيل الذى درج المجتمع على تحديده فى نطاق من لهم صفة التحدث باسم المصريين ، وقد اتخذ ذلك صورة الصفة الرسمية فى تمثيل الأمة فى الجمعية التشريعية .

ولم يكن ثمة مفر لسعد من اتباع ذلك ، فلم يكن سهلا الاستغناء عن شركاء الجمعية التشريعية او من تؤيدهم ، ولقد حد من فرص اختيار هؤلاء ، الظروف القائمة اذ ذاك ، من الرقابة الصارمة التى وضعت على وسائل الاتصال فكان أول عمل هو البدء بالمناصر المتقاربة .

وبرغم ما كان يبدو على هذه الأسس من معانى القيود التى تقلل فرص الاختيار ، فان هذه الأسس كلها لم تكن تبدو مطلقة فقد كان الحرص أول الامر مركزا على اختيار الاعضاء من الجمعية التشريعية ، ولكن الضرورة اقتضت الخروج نسبيا على هذه القاعدة فمثلت الطائفة بواحد من أبنائها البارزين .

ثم حدث التوسع بعد ذلك فى التمثيل من غير تقيد بالجمعية التشريعية أو بغيرها .

ومن الأسس ما فرضته الرغبة فى إبراز اتفاق الكلمة من الاتجاهات السياسية فقد تشكل معظم الوفد من المعتدلين عندما كان المقصود طرق القضية الوطنية على أساس التفاهم فقد كان اختيار أناس من المتطرفين بجانبهم من شأنه أن يمثل اتفاق الأمة كلها وتطعيم الوفد بعناصر شابة فى مجال العمل القومى ، كما كان فى هذا ابعاد لشرقة ينجم من ترك المتطرفين دون تمثيل .

ومن الأسس ما فرضته الضرورة لمحاولة التآلف بين وفد « عمر طوسون ووفد سعد » لأرب ما قد يحدث من تصدع وانقسام بين الأمة . ومن المسائل التى لم يتمكن الوفد من تجاهلها مسألة اصحاب الثروة ، فكان لابد من تمثيلهم ضمانا لمصادر المال ليتمكن الوفد من انجاز عمله فى مصر وأوروبا وسائر الاقطار .

ومهما يكن الأمر ، فقد تشكل الوفد فى هيئته ولم تضع الأمة أعضائه فى مستوى القيادة السياسية فحسب بل غدا فى اطار القيم السائدة فى مستوى الزعامة الأبوية التى تعد الطاعة فيها أشبه بنظام الأسرة واجبة التنفيذ .

لهذا أصبحت الطاعة والولاء وإجيين للوفد من الشعب كله فقد
أودعه آماله وأسلمه قياده .

انه اذا كان الشعب قد اكتسب من الاختمار الثورى ما هياه للثورة
فقد استثار تشكيل الوفد بين الشعب آملا فى مستقبل خير مما هو فيه
وثقة جديدة فى ذاته ، وزاده تحفزا من أجل العمل القومى فى ظل زعامته
الجديدة .

وقد أخذ ذلك يتجلى عندما أصدر الوفد نصا بتوكيل المصريين اياه
فى السعى للاستقلال أينما وجد الى السعى سبيلا ، وبعث بصورة هذا
التوكيل الى مختلف الهيئات لتوقيعها والى الهيئات النيابية المحلية والى
العمد والاعيان ، فاذا عشرات الآلاف ومئات الآلاف من التوقيعات تنهال
من كل جانب (١) .

تهيأ الشعب بأصول الثورة وكان طبيعيا أن يزداد آملا فى الحياة
الكريمة فى ظل زعامته الجديدة . وقد أولاها ثقته وفرض على نفسه طاعتها
طالما ظلت فى اتجاهه الاصيل ، ولكن الى أى مدى كان استعداد ذلك
الوفد من حمل المسئولية والتجاوب مع الاتجاه القومى ؟

كان معظم أعضاء الوفد من المعتدلين مطورين على الدعة ولا يفهمون
العناد ولا يعيشون أو يؤمنون بالكفاح وأسلوبه ، ولا يميلون للصمود أمام
الصعاب والصبر على الشدائد الا بمقدار ما يديهم من مصالحهم الذاتية .

ولم تكن القلة ، وعلى رأسها سعد ، كهذه الكثرة فى الطبيعة
والنظرة ، بل كان افرادها يتميزون بالثقة والايان بالحق والصمود من
أجله والتشدد فى طلبه ، والتحفز لرفع الظلم .

وليس بدعا أن يختلف الطرفان ، بمقدار هذا الاختلاف فى النظرة
نحو الفكرة القومية مبدأ وأسلوبا ، كانت تجمع الوفد عقيدة سياسية
واحدة ، وهو العمل من أجل الاستقلال التام الا أن الكثرة والقلة كانتا
تختلفان بمقدار اختلاف الطبيعة ، وكانت الكثرة أكثر تمسكا بالمبدأ الحر
عن إيمانها بالمبدأ القومى ، لأن الأول كان داخلا فى مصالح الطبقة وأقرب
للاستجابة الى مستلزمات وجودها وتطورها ، فقيام الدستور فى رأيهم
يرفع السلطة المطلقة الشرعية ويدنى مصر من هدفها وهو الاستقلال أو
يفتح فرص النهوض بالشعب عندما لم يكن عليه سلطان ، فتقدير المبدأ

(١) دكتور محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، ص ٨٦ .

الاول هو الطريق لهم نحو تحقيق المبدأ القومي ، أما القلة وعلى رأسها سعد فكانت تؤمن ايمانا كاملا بالمبدأ القومي وتتشدد فيه مقدما على كل تقدير مع ايمانها بالمبدأ الحر .

وبمقدار الاختلاف في النظرة القومية كان الاختلاف في النزعة وأسلوب التعبير وأسلوب العمل ، حقيقة كان يجمع الوفد كله أسلوب حزب الأمة وهو المصالحة ، أخذ شيء بترك شيء ، ولكن الطرفين كانا على اختلاف في الأخذ به من حيث الدرجة فقد كان ذلك الأسلوب لدى الكثرة أقرب الى السلبية ، لأنه لم يكن مثمرا تماما اذ يمكن الخصوم من الأخذ أكثر من العطاء فلا بأس لدى هؤلاء من تحقيق المبدأ الحر ولو أدى بأنصاف حلول للمبدأ القومي ، وكان ذلك الأسلوب لدى القلة مثمرا لأنه كان ايجابيا يقوم على الثقة والايان بالحق بما يفرض احترامه على غيره ويقوم للمبدأ على التشدد في طلب الحق ، لدرجة الكفاح والتصادم ولا بأس لدى هذه القلة من الثورة اذا شاء الشعب فانها تجد بينها استعدادا وتجاوبا ، فاذا اضطر المكافحون للتسليم فالى ميدان آخر من أجل تحقيق الواقعية المثالية .

كان استعداد الوفد للتجاوب مع الاتجاه القومي اذن غير موحد اذ كان معرضا للهزات والانقسام مع النزوات والمنافع والاهواء ، وكانت قدرته تكمن في هذه القلة التي كان سعد خير من يمثلها ولا تجد عصمة تقيه اليوم الذي يواجه فيه صعبا من أجل القضية المصرية فلا يجد عصمة من الانقسام والتصدع السريع الا في ظل مبادئه وزعامته التي يستمد منها تأييد الأمة له .

وقد استمد سعد من تلك الذخيرة زادا يشد أزره كلما احتاج اليه .

ومهما يكن الأمر ، فقد أصبح للشعب هيئة تقف منه موقف القيادة والزعامة القادرة على تمثيل المصريين ، لم تكن حزبا سياسيا بقلو ما كانت اداة للحصل السياسي لا ينبغي أن تتحول الى حزب سياسي .

وكان للوفد أن يعمل وفق قانون نظامي أصدره ، حدد طبيعته واختصاصاته ورسائله وجميع أبعاده .

فالوفد المصري قيادة سياسية مهمتها السعي بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعي سبيلا في استقلال مصر استقلالا تاما .

وهو يستمد قوته من رغبة اهالى مصر التي يعبرون عنها رأسا أو بمندوبيهم بالهيئات النيابية مادة (٣) .

والوفد لا ينفض الا اذا أنجز مهمته « ما دام العمل الذى انتدب لاجله قائما » مادة (٤) .

ولا يجوز له التصرف فيما انتدب من أجله فليس للوفد ولا لاحد من اعضائه أن يخرج فى طلباته عن حدود الوكالة التى يستمد منها قوته وهى : « استقلال مصر استقلالا تاما وما يتبع ذلك من التفاصيل » مادة (٥) .

وقد نصت المادة السادسة من القانون على ضرورة قسم كل واحد من اعضائه على قضاء مهمته على الوجه الاكمل الذى انتدب له وعلى التضامن فى العمل .

اما المادة السابعة فقد نظمت طريقة انفصال الاعضاء واستقالتهم . وكذلك خولت المادة الثامنة الوفد « أن يضم اليه اعضاء آخرين مراعىا فى انتخابهم الفائدة » .

ثم جاءت المادة التاسعة فنصت على أن يسافر الوفد الى أية جهة يرى فى التوجه اليها فائدة للقضية المصرية ، وله أن ينتدب بعض اعضائه للسفر الى أية جهة كانت متى وجد لذلك فائدة .

اما المادة العاشرة فقد نظمت طريقة اصدار القرارات بأغلبية الآراء على انها اذا تساوت يرجح رأى الفريق الذى فيه الرئيس .

ثم كانت المواد التالية منظمة لادارة الوفد . فالمادة الحادية عشرة جاءت عن تعيين الرئيس والسكرتير وأمين الصندوق ومساعدتهم الاعضاء والتالية عن تعيين من يراه الوفد من اعضاءه للتقدم لوظائف معينة .

وقد نصت المادة الثالثة عشرة على أن : « الرئيس يشخص الوفد ويرأس جلساته ويحافظ على نظامه ويشرف على أعمال اللجان والاعضاء ذوى الوظائف وعلى عمل البسكترارية وامانة الصندوق » .

وجاءت المادتان (١٤ ، ١٥) تحددان وظائف السكرتير وأمين الصندوق واختصاص كل منهما والمادة (١٦) اختصت بتنظيم الجلسات فقررت « ان الوفد يعد فى حالة دائمة الانعقاد وتنعقد جلساته النظامية بدعوة من الرئيس ، وعند الضرورة يجوز أن يتخذ ما يراه من القرارات المستديمة ، وعليه فى هذه الحالة أن يعرضها فى أول جلسة نظامية لادراجها ضمن المحضر » .

وقد نظمت المادة (١٧) طرق وضع محاضر الجلسات فى مشتملاتها

والمادة (١٨) عن التصديق على المحاضر والمادة (١٩) عن واجبات السكرتير في اتخاذه مسجلا يقيّد فيه يوميا جميع ما يهم من الحوادث وغيرها على أن يؤشر الرئيس على السجل يوميا .

ثم جاءت المادة العشرون عن واجبات الاعضاء عند محادثاتهم مع الاشخاص الرسميين باسم الوفد ، أما المواد (٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥) فقد نظمت شئون الوفد المالية عن طرق الصرف ومصادر تمويله وغير ذلك ، ونصت المادة السادسة والعشرين وهي ختام المواد ، على أن يعين الوفد لجنة تسمى باللجنة المركزية للوفد المصري يختار اعضاؤها من ذوي المكانة ومهمتها جمع التبرعات للوفد وارسالها اليه ومراسلة الوفد بما يهم من الشئون الخاصة بمهمته .

وقد صدق على هذا القانون في ٢٣ من نوفمبر في سنة ١٩١٩ منهاجا للعمل بمقتضاه يسوده اتجاه سياسي قومي واضح يتركز حول العمل على الاستقلال التام ، وقد خلا من البرنامج الاقتصادي اذ شاء الوفد التركيز حول العمل السياسي قبل كل اعتبار .

ولما كان الوفد يدخل في برنامج العمل على الغاء الامتيازات فقد رأى من اللياقة الا يطالب المنتصرين من الدول بالنزول عن امتيازاتهم مع مطالبة بريطانيا بالاستقلال .

الوفد والأحزاب المعاصرة :

وقد احتل الوفد مركز المهيمن على دائرة السياسة ، اتجاها قوميا متحررا من الرواسب التقليدية التي كانت تشوب الفكرة القومية ، وذلك في وجه مدرسة أخرى عاصرها ، تجسدت في الحزب الوطني كانت امتدادا ذابلا من الماضي . لقيم ثورية تشوبها الرواسب التقليدية ازدهرت في ظل أحلك أيام التبعية الشاملة ، وناهضت الاستكانة والرضوخ في ذلك الوقت ، وقد امتدت تلك القيم الى ذلك الوقت دون أن تتحرر من تلك الرواسب ، ومن ثم كان الوفد يمثل بحق زعامة الفكرة القومية في صورتها الحديثة .

ولقد حدثت ثمة محاولات لفريق من المثقفين بعد أن شكل الوفد للتعبير ، في شكل منظم حزبي ، يمزج بين المبادئ السياسية والاقتصادية وبرغم محاولة البعض ايجاد صلة بالوفد فقد رفض ذلك ، مؤثرا العمل مستقلا من أجل الهدف القومي السياسي .

الفصل الخامس

بداية الصراع بين الوفد والإنجليز
وتطور خطة الوفد

قام الوفد ، وانطوى تأليفه من أجل تحقيق هدفه القومي ، على خطة كان قوامها تحقيق ذلك الهدف على أساس المصالحة بالتفاهم المباشر وبالطرق السلمية بينه وبين الانجليز •

ولقد بدأ ذلك يتجلى منذ اللقاء الاول ، عقب اعلان الهدنة كما أسلفنا بين سعد وصاحبيه وونجيت بما أفصح عن أبعاد تلك الخطة وزادها إيضاحا •

فقد قال سعد - اذ ذاك - لونجيت عن المطالب المصرية في هذا اللقاء: انه عند الاقتضاء نسافر للتكلم في شأنها مع ولاية الأمور في انجلترا ولا نلتجئ هنا لسواك ولا في الخارج لشير رجال الدولة الانجليزية (١) •

ولقد كان من الطبيعي بعد أن تم تأليف الوفد ملتزما بالعمل من أجل قضية الاستقلال وكيلا عن الأمة - أن ينهض في عزم صادق برسائله على أساس هذه الخطة ، فلا يغيرها الى خطة أخرى الا اذا اضطرته الظروف واقتضاه حمل عبء الرسالة أن يمضي بها ، عندئذ لا يجد محيصا عن تطوير الخطة بما يخدم القضية الوطنية •

ولقد اخذ الوفد بمقتضى ذلك الالتزام القومي يسعى في جد بعد تأليفه من أجل الاستقلال ، وبوحي من خطته الاصيلية ، أثر السفر الى لندن في نوفمبر من عام ١٩١٨ء ولكن كان الموقف يحمل بين طياته بذور الخلاف بين الطرفين المصري والبريطاني ، ومن ثم كان لابد أن ينتهي ذلك بالتصادم بما يطور هذه الخطة الى خطة أخرى تستلهم وجودها من طبيعة التطور في مجرى العلاقات بين الطرفين •

كانت بريطانيا اذ ذاك ، عند ما عزم سعد على التفاهم المباشر معها

(١) انظر الفصل السابق من هذا الكتاب •

بشأن مستقبل مصر ، لاتفكر فى هذه المسألة قبل تمام عقد مؤتمر الصلح وفراغها من جميع المشكلات المتخلفة من الحرب العالمية الاولى ، وهى اذا فكرت فيها بعد ذلك فباستعلاء الدولة التى كانت تنظر لمصر من خلال نشوة النصر ، فلا ترميها بشئ غير الجحود الذى لا يرمى به أحد الا من صاحب فضل ، ولم يكن فى نيتها أن تلغى الحماية وتعترف لمصر بالاستقلال فقد دهش ونجيت حين فوجئ بكلمة الاستقلال ! وكان على مصر بهذا الوضع أن تنتظر الى أجل غير مسمى ، وليس لها بعد طول انتظار أن تطمح الى الاستقلال ، فلا يصح لها فى نظر بريطانيا أن تطلبه والا عدته تلك منها ذلك اجترأ يعاقب عليه المطالبون به بالشدة ! فلم يكن موقف رشدى من قبوله الحماية دون تحفظات من شأنه أن يقنع الانجليز بعدم الاكتراث بالاستقلال ، فاذا كان لبريطانيا أن تتنازل بالنظر نحو مطالب مصر فليس فى مقدورها باكثر من الاستماع الى مقترحات تقدم عن نظام الحكم الى المندوب السامى على ألا تخرج على الحطة التى رسمتها بريطانيا من قبل فى اطار الحماية !

ولم يكن سعد بالطبيعة ليغيب عن ذهنه حقيقة هذا الموقف عندما هم بالسفر ولا بد أنه كان قد ادرك ذلك بالاستقراء من مقابلته لونجيت من أن بريطانيا لم تكن تفكر فى المسألة المصرية لاشتغالها بمهام قبل عقد مؤتمر الصلح ، وذلك من دهشة ونجيت من ذكر طلب الاستقلال ، ولكنه لم يكن يشنيه ذلك عن سعيه ، فكان لابد أن يمضى الوفد من أجل غايته بآية وسيلة لتنفيذ ما التزمه امام الامة وفى اطار خطته يحدوه الامل فى أن يجد بالاتصال المباشر بالرأى العام البريطانى سبيلا يبلغه غايته .

وقد كان سعد - اذ ذاك - يرى أنه من المستحيل الوصول الى الغاية المنشودة بمخاطبات بسيطة تجرى فى مصر وحسب ، فان القضية التى يدافع عنها يجب أن تعرض بادىء ذى بدء على الرأى العام الانجليزى الذى لا شك فى أنه للاستنارة فيها ، فى حاجة الى الحصول على تفصيلات لا يمكن أن يبديها الا الممثلون الطبيعىون الموكلون من الامة المصرية ذاتها (١) .

كما أراد بهذا أن يكون على اتصال برجال السياسة الممثلين لبريطانيا والمعنيين بتوجيه الرأى العام اعتقاداً منه أن نجاح حل القضية المصرية يتوقف جزء كبير منه على عدالة بريطانيا !

(١) من كتاب سعد الى ونجيت فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩١٩ .

بهذا شاء الوفد الاتصال مباشرة بالانجليز بالسفر الى العاصمة البريطانية لاستطلاع أفكار تلك الحكومة ثم بالافصاح لها وللرأى العام عن افكار مصر .

ونظرا لأن بريطانيا لم تكن ترحب بدعوة الاستقلال التام ولا كانت راغبة فى التفريط فى الحماية فقد كان متوقعا ألا ترحب بحضور سعد وصحبه اليها ، لأنها كانت تخشى أن يساء فى مصر فهم وجودهم فى لندن فيقال باتجاه بريطانيا للتخلي عن الحماية بما يفسد على بريطانيا ما كانت قد عرمت عليه من الابقاء على هذه الحماية !

كان نجاح الوفد اذن فى السفر الى لندن يكتنفه صعاب كبيرة تنذر بتطور خطته وكانت نقطة التحول فى يد حكومة « حسين رشدى » .

كان ثمة خطة تعاون منذ البداية بين « سعد وحسين رشدى » للعمل على سفر وفديهما الى انجلترا فاذا كان ثمة أمل لأن يجد حسين رشدى من بريطانيا استعدادا للسماح له بالسفر فقد كان طبيعيا ألا يرضيه أن ترفض بريطانيا سفر الوفد وفاء للخطة وعندئذ لا يجد غير التشبث بضرورة سفر الوفد مع وفده الرسمى لانه كان يدرك أن وزارته لم تكن تقوم على أسس دستورية ، بحيث تمثل البلاد وانه لا يستطيع الإتفاق مع بريطانيا وحماية ما يصل اليه من نتائج وحده ، بغير مصاحبة الوفد الممثل للأمة ، فيتجنب التعرض للاخفاق اذا ما ترك الوفد خلفه فى مصر !

وكان الرجاء فى نجاح خطة الوفد متوقفا على مدى استجابة بريطانيا لتشبث حسين رشدى أمام بريطانيا فى المطالبة بسفر الوفد معه .

ونظرا لأن بريطانيا كانت ترحب بأى مسعى حول مستقبل مصر يتم فى اطار الحماية ، ونظرا لأن « حسين رشدى » كان يريد السفر - اذ ذاك - مع زميلة عدلى لعرض مطالب مصر حول تنظيم الحماية فقد كان مرجحا ، وهى تنظر اليه نظرتها الى العناصر التى تثق ببريطانيا وترضى بالتعاون معها أن تسمح له بالسفر ، ولكن دون أن تسمح للوفد بالسفر فلا يكاد الوفد عندئذ يجد من مؤازرة الوزارة لموقفه فى البداية حتى تبوء خطة التعاون بين « سعد وحسين رشدى » بالفشل أمام اصرار بريطانيا على موقفها بما لا يجد « حسين رشدى » ازاؤه محيصا من الاستقالة وبما لا يجد الوفد ازاؤه ذلك محيصا من الاستجابة لذلك التحدى فيطور خطته الى خطة أخرى .

وبدأت حلقات اللقاء الأول بين الوفد وبريطانيا في صورة محاولة للسفر الى انجلترا فعزم سعد على السفر ، ولما كانت البلاد وقتئذ تحت الأحكام العرفية فقد كان الترخيص بالسفر تتولاه السلطة العسكرية البريطانية ، ففي ٢٠ من نوفمبر عام ١٩١٨ طلب سعد من قيادة الجيش الانجليزي جوازا له ولأعضاء الوفد بالسفر الى انجلترا .

ولما ردت عليه السلطة العسكرية في اليوم التالي بالوعد في النظر في طلبه وأبطأت في الرد أرسل اليها في ٢٨ من نوفمبر استمجالا بالنظر في طلبه فجاء الرد في اليوم التالي بأنه قد عرضت صعوبات تمنع من اجابته الى طلبه في الوقت الحاضر ومتى زالت تلك الصعوبات تبادر السلطات البريطانية باعطائه وضجبه الجوازات التي يطلبونها (١)!

فيادر سعد بعد أن بدت هذه النية من السلطة العسكرية بإرسال خطاب الى المندوب السامي البريطاني في ٢٩ من نوفمبر عام ١٩١٨ يعرض محاولاته التي بذلها من أجل السفر فيقول :

« ... ونظرا الى أنه من الضروري أن يكون وفدنا بلندن قبل الاسبوع الأخير من شهر ديسمبر جثنا بهذا راجين من فخامتكم أن تتفضلوا باستعمال مالكم من النفوذ لدى السلطة العسكرية لحصولنا على جوازات السفر سريعا في الوقت المناسب » (٢) .

وبعد أن تلقت دار الحماية تعليمات لندن أرسل نائب السكرتير الخاص للمندوب السامي خطابا الى سعد يرفض الترخيص له بالسفر وأنه اذا أراد أن يقدم مقترحاته عن نظام الحكم في مصر الى المندوب السامي فيفضل أن يكون كتابة على ألا تخرج عن الخطة التي رسمتها الحكومة البريطانية من قبل أي في دائرة الحماية !

كان ذلك الرد ايذانا بعدم تمكين الوفد من السفر الى انجلترا مع الحد من مهمته وحصرها ، في أن تكون مقصورة على نظام الحكم في دائرة الحماية التي اعلنتها انجلترا على مصر عام ١٩١٤ .

اعترض الوفد وأرسل سعد في ٣ من ديسمبر الى السير ونجيت خطابا يعبر فيه عن اعتراضه ، جاء فيه :

(١) عبد الرحمن الرافعي : ثورة ١٩١٩ ، ص ١٣٨ .

(٢) المرجع السابق ، ج ١ ص ١٣٩ .

« ليس فى وسعى ولا فى وسع أى عضو من أعضاء الوفد أن يعرض اقتراحات لاتكون مطابقة لارادة الامة المصرية المعبر عنها فى التوكيلات التى أعطيناها وانى أعرض على أنظاركم أن هذه التوكيلات قد أقبل على التوقيع عليها بشغف ٠٠ وكان من المنتظر أن يصل هذا الاقبال الى الاجماع لولا تدخل الادارة فى منع تداولها وفى مصادرتها ٠٠ »

« والصعوبات التى وضعت فى سبيل سفرنا تجعل المأمورية التى أخذناها على عاتقنا غير محققة النفاذ ، وهى مأمورية اظهار ارادة الامة »

وفى هذا الرد اثبات للتوكيلات كما هو اثبات للمنع وللجبر على كل وسيلة من وسائل الاعراب عن الرأى

كان رشدى - اذ ذاك - معتما السفر الى لندن مع زميله عدلى لعرض مطالب الحكومة المصرية على بساط البحث ، وكان ينتظر من آن لآخر قبول الحكومة البريطانية هذه المهمة منه فارسل اليه سعد فى ٤ من ديسمبر كتابا يبلغه فيه فحوى الرد ويطلب اليه أن يستغل نفوذه فى تمكين الوفد من السفر

ولقد تبين من هذا أن بريطانيا - اذ ذاك - لم تكن على استعداد للاستجابة الى رغبة سعد ولا كانت مستعدة للنظر فى رغبة رشدى فى السماح لهما بالسفر الى لندن ، والواقع ان وزارة الخارجية البريطانية كانت تنظر الى حركة سعد فى مطالبته بالاستقلال كما يقول لويد جورج، نظرة سخط وكانت تنكر على رشدى عرض مطالب مصر فى لحظة غير ملائمة بالنسبة لها بل كانت مستاءة من ونجيت لانه بدا وكأنه غير مدرك حرج وزارة الخارجية ، وقد حدد بلفور موقف حكومته من هذه الطلبات فى رسالة الى ونجيت فى ٢٧ من نوفمبر عام ١٩١٨ قال فيها :

« ان حكومة جلالة الملك تود أن تعمل طبقا للمبادئ التى اتبعتها دائما فى اعطاء المصريين نصيبا مطردا من حكومة بلادهم ولكن ، كما نعرف جيدا ، ان المرحلة التى يصبح فيها ممكنا منح الحكم الذاتى لم تحن بعد ، وأن حكومة جلالة الملك ليس فى نيته أن تتخلى عن مسؤولياتها نحو اقرار النظام والحكم الصالح فى مصر وفى حماية حقوق ومصالح الوطنيين والمقيمين الاجانب فى البلاد » (١)

(1) L. Lloyd : Egypt since Cromer vol. I p. 293.

أما بخصوص سفر الوفد الى لندن فقد رفض بلفور هذا الطلب
بحجة تقيبه وزملائه عن لندن بسبب مؤتمر الصلح .

ولقد جاء معنى هذا الامر انهيارا لخطه رشدي مع الوفد ، فلم يجد
بدا من رفع استقالته وعدلى ، فى الثانى من ديسمبر عام ١٩١٨ (١) .

وحاول ونجيت تلافى الأزمة فنصح السلطان بتأجيل البت فى امر
هذه الاستقالة حتى يفاوض حكومته ، فردت وزارة الخارجية فى ١٢ من
ديسمبر بأنها تؤجل استقالة الوزارة الى مارس من سنة ١٩١٩ ، وتطلب
اليه فيما يختص بمصر والزعماء أن يحث السلطان الى العمل على تهديدهم،
فلم يقبل السلطان .

سعى الوفد بالطرق السلمية للتفاهم بالمصالحة حول استرداد حقوق
مصر ، فاعلقت بريطانيا الباب فى وجهه ، ولم ترض بالتفاهم معه ولا مع
الوفد الرسمى .

كان لايد للوفد بالضرورة أن يمضى فى رسالته وفاء بالتزاماته التى
حملها عن الأمة بمقتضى وكالته بذلك ، فلما لم يجد ثمة بدا من المضى
فى سبيله بعد منعه من السفر واخفاق محاولات رشدي وعدلى كان لايد
من تطوير هذه الخطه بما يسمح له بالعمل السياسى ثم صيانة للكرامة ،
وقد تم هذا بتغيير وجهته الاولى الى الوسائل التى بقيت بعد هذا الحجر
المطلق المفروض على الأمة من كل ناحية .

بدا الوفد بمواجهة هذا التحدى بالتحلل بما ارتبط به فى حديث
١٣ من نوفمبر من وعده بالانحياز على محاذة الانجليز وحدهم ، فى الداخل
والخارج لمعالجة القضية ، فحول جهوده الى الوسائل التى بقيت له بعد
ذلك ، وهو اشهار الاحتجاج فى مصر كلما سنحت فرصة القول بالخطابة
ومخاطبة الدول الاجنبية عن طريق وكلائها أو عن طريق الرسائل البرقية
والبريدية الى كبرائها ورؤسائها برغم اشتداد الرقابة ، فأرسل فى ٦ من
ديسمبر نداء الى معتمدى الدول الاجنبية بتأليف الوفد ومقاصده وخطواته
الاولى وموقف السلطة العسكرية البريطانية آن ذاك ، كما أرسل الى
ويلسن نداء برقيا وطلب اليه تحقيق سعى الوفد فى السفر الى مؤتمر
الصلح وقد ضمن نداءه الى معتمدى الدول الاجنبية مطالب الوفد (٢) .

(١) عبد الرحمن الرامى : ثورة ١٩١٩ ، ص ١٥٤ .

(٢) المرجع السابق . ص ١٤٣ وما بعدها .

كان منها طلب الاستقلال التام لأنه حق طبيعي للامم ولان مصر لم تهمل قط المطالبة به ، كما أنها تعد نفسها متحررة من السيادة الاسمية لتركيا .

وكان المطلب الثانى عن ايجاد الحكومة الدستورية ، وقد أعلن فى الطلب الثالث احترام مصر لامتيازات الأجانب وفى الرابع تعهدت مصر بالبحث فى وضع طريقة للمراقبة المالية ، ويكون أهم قائم بها هو صندوق الدين العمومى ، وفى الخامس استعداد مصر لقبول كل ماتراه الدول من الاحتياطات مفيدا للمحافظة على حياد قناة السويس ، وفى السادس أعلن عد مصر حائزة لأكبر شرف بوضع استقلالها تحت حماية هيئة الأمم .

ولما لم تفقد المساعى التى بذلت لتمكين الوفد من السفر وقرب موعد اجتماع مؤتمر الحلفاء فى باريس لتقرير شروط الصلح دون أن يرخس للوفد بالسفر أرسل فى الرابع عشر من ديسمبر الى الرئيس ويلسن عندما بلغ باريس احتجاجا على منع مصر من اسماع صوتها والافضاء بمطالبها فى مؤتمر الصلح جاء فيه :

ان مصر لم تقبل مطلقا هذه الحماية التى ليست الا عملا من الأعمال الحربية والتى مع كونها مناقضة لآمالنا فى الاستقلال فهى مناقضة أيضا للحقوق التى كسبناها من تركيا من زمان بعيد (١) .

وفى العاشر من يناير أذاع نداء الى الاوروبيين أوقفهم فيه على حقيقة الحركة السلمية التى أخذ الانجليز يشوهونها ويصفونها بصفة العداء ، فقال :

« ينبغى أن نستقل بشئون بلادنا فى شكل حكومة دستورية حتى يصلح من حالنا الاجتماعية مايفسده عادة حكم الاجنبى عمدا ومن غير عمد . » .

ثم ارسل الى كليمنصو رئيس مؤتمر السلام رسالة برقية قال فيها :
« مهما يكن من الاتفاق المزعوم حصوله على المسألة المصرية فان الحكم فى مصيرنا من غير أن نسمع أقوالنا مناقض لما اتفق عليه جميع الحلفاء » .
ومضى الوفد يوالى احتجاجاته لدى رجال الدول كلما وصل وفد من

(١) عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، ص ٢٠٦ .

وفودها الى المؤتمر ، وكائنا ما كان مصير ذلك كله فلا بد أن كان له أثره في نفى الشبهة التي قد يثيرها سكوت مصر عن قضيتها .

ولقد عمد الوفد الى عقد الاجتماعات يعبى فيها المشاعر القومية كلما سنحت الظروف :

فأعد اجتماعا في ١٣ من يناير سنة ١٩١٩ دعا اليه « حمد الباسل » بمنزله وحضره جميع ذوى الراى من مختلف الطبقات وألقى فيه سعاد أول خطبه السياسية بعد تأليف الوفد ، أبان فيها طريقة تأليفه وما يرمى اليه من هدف ، وكيف حظرت عليه السلطة العسكرية الانجليزية فممنعته من السفر الى الخارج ، جاء فيه :

« منعنا عن السفر وصودرت الحرية في أشخاصنا وفي المصريين جميعا ، فلم نغادر مرجعا من المراجع الا احتجاجنا لديه على هذا التصرف . وها نحن أولاء لانزال نطمح في أن يخلى بيننا وبين القيام بمهمتنا بأنفسنا وأن ما أؤكدكم لكم هو أن هذا المنع لم يزد زملائي الا حبا في التقدم الى الغرض العام ، وجدة في التضحية بكل ما يستدعيه من الضحايا سالكين سبيل الحق والعدل ومالنا غيره من سبيل » (١) .

ثم تحدث عن مبادئه ولسن ، فأبان مطالب الوفد التي يدعو الى تحقيقها قال :

« ان ايماننا بقواعد الحق والعدل هو عدتنا وكفى بها عدة ، وان اجماع امتنا على الاستقلال حجة قائمة وما ينقصنا الا أن نسمع مؤتمر السلام صوت الامة ، ولكن سيصله ولو من بعيد ، هذا هو النحو الذي ننحوه في قضيتنا » .

ثم أوضح مطالب الوفد كما أذاعها في ندائه الى معتمدى الدول ، كما تحدث عن السودان والامتيازات الأجنبية .

وقد طبع الوفد هذه الخطبة ووزعها على الناس في العاصمة والاقاليم ، وبهذا تطورت خطة الوفد واتضحت مناحيها ، وأخذ الوفد ينحوي بهيئة ناحية أخرى لخدمة القضية .

كان الوفد اذن يريد الذهاب الى باريس ليحاج الحلفاء بمبادئهم ، ولكن هل كان الوفد حقا مؤمنا كل الايمان بأن هؤلاء الحلفاء مقتنعون بهذه

(١) عهد الرحمن الراضى : ثورة سنة ١٩١٩ ، ج ١ ص ١٤٦ .

المبادئ ؟ وماذا يحدث لو خذله الحلفاء ؟ هل كان يحسب أن الثورة أو النضال الشعبى يحقق للبلاد استقلالها وسيادتها كاملين ؟

يقول « حسين هيكل » فى مذكراته ، فى ذلك الوقت (١) :

« حضرت بعض اجتماعات الوفد وبخاصة اجتماع عقد بمنزل « حمد باشا الباسل » وكان فى شارع الداخلية على مقربة من شارع « سعد باشا زغلول » فرأيت « سعد باشا » يخطب ويرد على اعتراض للحزب الوطنى خاص بموقف مصر من السودان ومطلبها بشأنه ، وكان جواب « سعد باشا » على هذا الاعتراض هو الجواب الطبيعى فقد كرر الكلمة الماثورة عن « شريف باشا » ومع اقتناعى بقوة هذا القول وعدالته فحقد أدى سوء الظن بدول الحلفاء الى الاعتقاد بأن تحقيق ما قاله « سعد باشا » باسم الوفد يحتاج الى جهد يتصل على مر الزمن ، وأدى فى أكثر من ذلك الى التفكير فيما يعتزمه الوفد ، وهل رسم خطة العمل اذا لم يحالفه التوفيق فى تحقيق ما أراد لمصر من استقلال وسيادة ؟ » .

« ... وعزمت على أن أسأل استاذى « لطفى بك السيد » فيه فانتهزت الفرصة وذهبت يوما الى منزل « سعد باشا » وطلبت مقابلة « لطفى بك » وصارحته بما يدور بخلدى وسألته عن مبلغ اقتناع الوفد بما يسميه من حظ فى النجاح ، وكان الرجل صريحا فى اجابتي قال لى :

« ان خطتنا أن نسافر الى باريس وأن نطرح قضيتنا على مؤتمر السلام ، وان نطلب حق تقرير المصير على مصر والسودان ، فان أجبنا الى مطلبنا كان ذلك مانبغى ، والا ذهب « رشدى وعدلى » الى لندن لمفاوضة الحكومة البريطانية فى تنظيم العلاقة بين مصر وانجلترا فى حدود الحماية تنظيما أساسه قيام الحكم الدستورى الصحيح فى البلاد ، فقيام هذا الحكم يرفع عنا ماننوء به من سلطة مطلقة شرعية .. ويدنينا من هدفنا فى الاستقلال » .

وقد تجلّى من هذا أن الوفد لم يكن حين غير خطته نحو مؤتمر باريس ، مؤمنا تماما باقتناع الحلفاء بمبادئهم .

ولقد جاءت خطته التى شاء بها مواجهة الخذلان خطة منتظرة فى مثل هذه الحالات العادية ومن هيئة غير ثورية وان كان متوقعا ألا تجدد

(١) دكتور محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، ص ٨١ .

ترحابا من العناصر المتطرفة الا بما يشبه الاذعان للعمل الكريه ، ففي حالة الخذلان لا يجد الوفد عناء ولا محيصا من الاستجابة للواقع من خلال طبيعته وأسلوبه المسيطر القائم على المصالحة في معالجة القضية المصرية بالشكل الذى رسمه ، فى استجابة لا يحدها امتعاض القلة المتوقع .

ولم يعلن الوفد عن خطته لأنها كانت تتنافى مع التزام العمل من أجل الاستقلال التام ، وقد ظلت خطته مكتومة حتى لا يواجه بالهجوم وتمنى الأمة بالتصديق مبكرا ، على أن الوفد لم يجد سبيلا لتنفيذها الا فى شطرها الاول وهو اعتزامه عرض القضية على مؤتمر الصلح ، فقد تطورت الحوادث بما انتهى الى أن جعلت من الطرفين خصمين لا سبيل الى التفاهم بينهما ، ومن ثم حيل بين تنفيذ الخطة .

بضى سعد فى خطته ، فدعا مئات من وجوه البلاد وأعيانها لشهود اجتماع عقده فى ٣١ من يناير سنة ١٩١٩ ، ولكن منعتة القيادة العسكرية فأبلغ ذلك رئيس الحكومة البريطانية كما أبلغه رئيس مؤتمر الصلح .
ولاحظ أمام سعد فرصة فى احدى المحاضرات فانتهازها للهجوم على الحماية بخطاب قوى .

وبينما كانت السلطات البريطانية تمضى فى تشديدها فى منع الاجتماعات الوطنية كان أحد القضاة الانجليز يوالى محاضراته فى نادى جماعة الاقتصاد والاحصاء والتشريع ليمهد الأذهان لاستبدال القوانين الانجليزية بالقوانين المصرية وتخليد الحماية على مصر ، والتشهير بالجمعية التشريعية بدعوى قلة صلاحيتها للتشريع وغير ذلك .

ولما القى محاضراته الثانية فى السابع من فبراير بين أعضاء الجمعية ومدعوها اغتنم سعد هذه الفرصة فاعتلى المنبر بعد فراغ المحاضر بخطبة جاءت فى غير أوانها ومكانها ، فقال :

« ان امتنا المصرية ليست من قبيل الأقوام الهمج الذين ليست لهم شرائع مقررّة ٠٠٠ » الى أن قال : « أعلنت انجلترا حمايتها من تلقاء نفسها دون أن تطلبها أو تقبلها الأمة المصرية فهى حماية باطلة لا وجود لها قانونا ، بل هى ضرورة من ضرورات الحرب تنتهى بنهايتها ولا يمكن أن تعيش بعد الحرب دقيقة واحدة » (١) .

انطلقت صيحات سعد تلو صيحات ، فى وجه الحماية بين أساطين

(١) عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، ص ٢١٢ .

الاحتلال ، منكرنا لنظام الحماية ، ومطالبنا بالحرية والاستقلال للبلاد ، والسماح لاسماع صوتها في مؤتمر الصلح ، صيحات غير عابثة بالقوة العسكرية فيتناسخ الناس ما يصل منها فتردد بينهم بما يعبر شعورهم القومي ضد الاحتلال .

ولقد زاد الموقف شدة ، اصرار وزارة رشدي على الاستقالة تضامنا مع الوفد ، على أنه بقدر ما أفادت وزارة رشدي الوفد في البداية بالنفع الكبير في تشدها لسفره الى أوروبا مما ساعد على إيقاف طليعة الحركة القومية على أقدامها ، فانها لم تستطع طوال عهدها أن ترفع تلك العقبات التي كانت قد وضعتها في طريق الشعب بما سلف من مسلكتها أوائل الحرب العالمية الاولى ، بالتسليم الذي وضع الوفد أمام بريطانيا موضع الغلو والشطط وترك في عقول البريطانيين فكرة اقنعهم الى حد كبير بسهولة الاغضاء عن مطالب المصريين والمضى في فرض الحماية بما أثار الصعاب في وجه الوفد ، وقد كان طبيعيا أن يكون لاسلوب استقالتها الاثر نفسه في نفوس البريطانيين .

فبقدر ما أسهم رشدي بسياسته الأولى في إثارة المتاعب كان لاسلوب استقالتها الاثر نفسه تقريبا ، فقد كتب في ٢٣ من ديسمبر عام ١٩١٨ الى السلطان خطابا ضمنه تعزيزا لاستقالاته الأولى التي لم تقبل ، فلم يشفعه الا بما نم عن عدم الاكتراث بفكرة الاستقلال اذ حصر الغرض من سفره لانجلترا في تنظيم الحماية في كتاب استقالته حيث قال :

« وفي هذه الأثناء تألفت وفود من أعضاء الهيئات النيابية في البلاد وطلبوا أن يسمح لهم بالسفر الى لندن للمدافعة عن مصلحة مصر ، فنصحت أن يؤذن لهم في ذلك وأن تسمع أقوالهم ، فلم يصغ لنصيحتي ، ولم يكتفوا بذلك بل أبوا على أنا نفسى أن تسمع أقوالى فيما عساه أن يكون نظام الحماية (١) » .

كان متوقعا أن يجد الوفد صعوبات جمة في ذلك الوقت التاريخي الحرج وكان الغرور البريطانى قد بلغ حد الاستخفاف بحقوق الشعب وسوء الفهم بحقيقة الحركة القومية مبلغا حجب عن بريطانيا حقيقة مصالحها بما دفع الأحداث الى التطرف بين الطرفين للتصادم ، بما لم يجعل بينهما أى سبيل للتفاهم ، وبرغم تدهور الموقف - اذ ذاك - مما أدى الى مزيد

(١) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ ، ص ١٥٥ .

من الحدة بين الوفد والانجليز ، كان من الممكن لبريطانيا من زاويتها وقبل أن تدفع الأحداث الى نهايتها ، أن تتدارك الموقف فتلتقى مع الوفد فى منتصف الطريق . ولكنه الكبرياء الاستعماري وسوء فهم حقائق الأمور فى مصر هما اللذان فوتا عليها رؤية الحقائق بما دفعها الى الاصرار على منع الوفدين من السفر الى مؤتمر الصلح حتى انتهى الأمر بالتعجيل بالتصادم بين الطرفين .

فقد كان مرجحا باستقراء الموقف الدولى ألا يأتى ذلك الموقف بنتائج حاسمة لحل القضية المصرية ، وكان فى مقدور بريطانيا ادراك ذلك بسهولة ، وعندئذ كان من المحتمل اذا ما سمح بالسفر للوفد وقبل أن يتحول الموقف الى درجة الحدة فى الخصومة بين الطرفين ، أن يبرز الوفد وفقا لخطته فى شقها الثانى ولا يجد سبيلا ، عند الخذلان ، غير أن يبعث « على » الى لندن للمفاوضة ، ومن ثم يكون الطريق قد فتح للتفاهم من جديد فعلا بين الطرفين وان كان النجاح فى ذلك يتوقف ، بعد أن شعر الوفد بقوته ، على مدى خلو الاتجاه البريطانى من كل تصادم مذل .

فاذا كان الغرور البريطانى والاستخفاف بالمطالب المصرية هو الذى فوت على بريطانيا فرصة البحث والتفكير بل وبلغ حد الاضرار بمصالحها ذاتها ، فقد انتهى ذلك من ثم الى استثارة الشعب المصرى فادناه من حقوقه بالثورة ضد بريطانيا وأوقفه أمام خطة جديدة لا ترضى كحل للقضية بانصاف الحلول .

ويحلل « جورج لويدي » موقف بريطانيا من منع الوفد من السفر الى مؤتمر الصلح فيقول : ان الوطنيين فى مصر مثلهم فى ذلك مثل كثير من الشعوب التى كانت من قبل أجزاء من الامبراطورية العثمانية كانوا فى ذلك الوقت قد أخطئوا فى حساب الوقت الذى سيحدده مؤتمر الصلح لهم ، كما أساءوا المدى الذى سوف تذهب اليه الولايات المتحدة الأمريكية فى تطبيق ما نشرته من حق تقرير المصير « فلو كانت الحكومة البريطانية والسلطات البريطانية قد سمحت للزملاء المصريين بالذهاب الى باريس وتضييع وقتهم فى المعركة هناك ، لكانوا دون شك قد منوا بالاخفاق ، ولعادوا الى بلادهم يجرون أذيال الحزى وخيبة الأمل ا ، ولكن الحكومة البريطانية اختارت أن تخوض المعركة فى مصر دون باريس ، وكانت هذه غلطتها لانها فى باريس كانت تقف على أرض صلبة على حين كان

المصريون في مصر سادة الموقف لأنهم كانوا يعرفون كل شيء أما الحكومة البريطانية والسلطات البريطانية في مصر فكانت لا تعرف أى شيء (١)

رفضت بريطانيا السماح للوفد بالسفر لعرض القضية أمام مؤتمر الصلح ، وكان ذلك من شأنه بالطبيعة أن يمكن ثورة الغضب تهيؤا للانفجار ، وزاد الموقف شدة ، اصرار وزارة رشدي على الاستقالة تضامنا مع الوفد ، ومما دعاه الى ذلك شعوره بازدياد مركز أنصار الحركة القومية دعما ، فكان يرفض السفر وحده تاركا « سعد » وراءه بمصر لأنه لا يظن بهذا نجاح مهمته ، بل ولا قبول ماكانت تنتهي اليه من نتائج .

ولقد ظلت استقالة رشدي من الوزارة معلقة احتجاجا على عدم السماح له وللوفد بالسفر الى انجلترا فلم تقبل ولم ترفض حتى أزمع ونجيت السفر الى لندن تلبية لاستدعاء بريطانيا له فوعد « رشدي » بأنه عندما يصل الى لندن سييذل جهده في اقناع بريطانيا بالترخيص له ولزميله عدلي بالسفر الى انجلترا ، وطلب اليه سحب استقالته اذا قبلت الحكومة البريطانية ذلك ، ولكن « رشدي » اشترط لسحب استقالته أن يسمح أيضا لمن يشاء من المصريين بالسفر الى أوروبا وأن يصل جواب الحكومة البريطانية لتلغرافيا في المدة المناسبة بعد وصول المندوب السامي الى انجلترا ، ولكن مضت المدة الكافية ولم يصل الجواب فجدد رشدي استقالته في خطاب رفعه للسلطان في ١٠ من فبراير عام ١٩١٩ ويقول فيه :

« يستحيل على أن أقبل أى تأخير جديد . . . والتمس من عظمتكم بكل الحاح انهاء حالة شاذة قد زاد طول العهد عليها » (٢) .

ولقد كان الموقف في مصر - اذ ذاك برغم صيحات سعد - يبدو في ظاهره هادئا ، ولكنه كان هدوءا يسبق العاصفة تتجلى فيه نيران الثورة خلال الرماد ، على نحو لا يتطلب عناء لمعرفة حقيقته ولاسيما بعد أن أصبح لمصر زعيم على رأس هيئة سياسية للمطالبة بحقوقها ، ولكنه لم يكن في حسابان المسئولين البريطانيين في مصر استخفافا بالأمر .

ومما ساعد على تشجيع السياسة البريطانية على موقف الاستخفاف الذي نهجته بريطانيا ازاء المطالب المصرية بجانب ما ذكرنا جهل هؤلاء الموظفين البريطانيين وكذلك السلطات العسكرية في مصر بحقيقة ذلك

(1) Lloyd : Egypt since Cromer vol. I p. 293—294.

(٢) عبد الرحمن الرافعي : ثورة ١٩١٩ ، ص ١٥٧ .

الواقع ، فقد ظل هؤلاء يقررون خلو الموقف من أية خطورة وقد كتب نائب المندوب البريطانى ميلين شينهام - اذ ذاك - الى حكومته برقية فى ٢٤ من فبراير عام ١٩١٩ يقول :

« ان الوزيرين « رشدى وعدلى » فقدوا الشهرة المرموقة التى عادت عليهما من الاستقالة بل ان زغولوا نفسه لا يثق به أحد ، وان هناك قلقا بين أفراد الطبقة العليا من ملاك الاراضى والعناصر المهنية الذين يطمعون فى تنظيم مكانتهم ببلوغ مرتبة من مراتب الحكومة الذاتية ، ولكن الحالة لا تختلف عن الحالة التى طرأت عام ١٩١٤ ، عندما رفض الامير حسين وكبار الوزراء طويلا أن يقبلوا الحماية ما لم تكن مشفوعة بتعهدات لم تكن على استعداد لاعطائها وان الحركة الحاضرة على كل حال ليست بالتى تضارح حركة « مصطفى كامل » أو بالتى يصح أن تؤثر فى قرارات الحكومة البريطانية فيما يتعلق بالمسائل الدستورية والوضع الذى توضح فيه الحماية (١) » .

دفعت بريطانيا باستخفافها بمطالب مصر وجهلها بحقيقة الامور ، الى الشدة فزادت معها أزمة الثقة بينها وبين الوفد شدة واستحكما ، وأصبح الطرفان بحق خصمين لا سبيل للتفاهم بينهما .

فاذا كانت الطبيعة تأبى المتناقضات فقد كان لابد من أن يتصارعوا فلا يكون منهما تأليف يمثل وجهة نظر هذه الثنائية بل محاولة لتغلب أحد طرفيها على الطرف الآخر تصادما بالطبيعة ينتقل الى الشعب فيقف منه موقف الحكم الفاصل بما يضطر بريطانيا فى النهاية للسماح للوفد بالسفر ولكن بعد أن يفرض الشعب على الوفد خطة جديدة ثورية ويكون على يديه فى النهاية حسم الامور فى مصر .

وما جاء مارس حتى كان الجو السياسى ينفد بهبوب العاصفة واحتدام الخصومة بين الطرفين .

كانت استقالة رشدى ايدانا بمرحلة جديدة من الكفاح القومى ، اذا جاء اثرها بداية تطور كبير فى درجة التماسك القائم بين الجانب الشعبى والجانب الرسمى ، اذا بدأت تتفكك هذه الوحدة ويقترب الجانب الرسمى فى صف الانجليز فى مواجهة الجانب الاول .

ومن قبل ، كانت وزارة رشدى تقف من الحركة القومية سندا وهى

(1) Lloyd : Egypt since Cromer vol. I P. 290.

تحظى بثقة السراى قبل استقلالها ، فكان الراى العام على استثناس من يقاتها وهي تشاركه في شعوره وتمكنه من رفع صوته في مؤتمر الصلح وكان بقاؤها مجددا للآمال القومية في أن تنجح في سبيل مصر في المؤتمر .

وكانت من بعد قبول استقالتها نذيرا ببداية اشتداد الحصومة بين الوفد والانجليز كما قلنا ، كان المتوقع اذن هبوب العاصفة في شدة .

ولقد كان الوفد أول من شعر بالخطر من هذا التحول الكبير الذي تجم عن الانفصال عن العامل الشعبى والعامل الرسمى في مواجهة الانجليز ، كان منذ تأليفه يسير مطمئنا الى معاونة رشدى ، فلا غرو أن يوجس خيفة من اقصاده واحتمال تأليف وزارة جديدة ، فكان مقدورا اذن أن يقف منه موقف التحدى فلا يكون بين النقيضين الا ما ينتهى ويرتد فيفجر طاقات الغضب الكامن من الشعب .

وأخذ ذلك الشعور بين الوفد يتجلى في ذلك الكتاب الذى رفعه الوفد للسلطان على اثر قبول استقالة رشدى (١) ، فقد احتوى على عتاب شديد واعتراض قوى على قبوله استقالة الوزارة وقد عد الوفد ذلك القبول بمثابة معاونة للسياسة البريطانية ضد أمانى الشعب وقد جاء فيه :

« قد نعلم أن عظمتكم ربما كنتم مضطرين لاعتبارات عائلية أن تقبلوا عرش أبيكم العظيم الذى خلا بانتقال أخيك المفقور له السلطان حسين ، ولكن الامة من جهة أخرى كانت تعتقد أن قبولكم لهذا العرش فى زمن الحماية الباطلة رعاية لتلك الظروف العائلية ليس من شأنه أن يضرركم عن العمل لاستقلال بلادكم ، غير أن حل المسألة بقبول استقالة الوزيرين اللذين أظهرنا احترامهما لإرادة الامة لا يمكن أن يتفق مع ما جبلتم عليه من حب الخير لبلادكم والاعتداء بمشيئة شعبكم .. » .

ولقد أرسل الوفد في ٤ من مارس الى معتمدى الدول الأجنبية في مصر احتجاجا قويا على السياسة الانجليزية في قطعها الطريق على الأمة الى المؤتمر ، أشهدهم على المعاملة الجائرة التى تعامل بها مصر والمظالم التى تأتيها من المطامع الاستعمارية .

(١) عيد الرحمن الرافى : ثورة ١٩١٩ ، ص ١٦٠ .

وبرغم فرض الرقابة على الصحف في ظل الأحكام العرفية والحظر على نشر مثل هذه الرسائل ، فقد أذاع الوفد كتابه الى السلطان واحتجابه لدى معتمدى الدول في نشرات خاصة طبعها ووزعها على الجمهور في الأقاليم والقاهرة ١ •

« وتناقلها الناس في كل مكان فاثارت حماسهم وتوالت الوفود على بيت الامة ودارى الوزيرين المستقلين ، تعلن تأييدها للوفد وللوزيرين وتوالت الاحتجاجات الى معتمدى الدول من الهيئات والطوائف المختلفة ، وحمل الوفد الى مؤتمر الصلح رسائل الاحتجاج من مختلف هبته للنواحي (١) » •

حاول سعد - بهذا - الحيلولة دون تأليف وزارة جديدة عبثا فلم تكن السلطات العسكرية تريد أن يجيب السلطان ذلك الطلب ، لذلك كان متوقعا مقاومة الوفد •

هالت هذه الخطوة الجريئة رجال دار الحماية كما انتظر سعد وأصحابه فأبرق السير ميلين شينهام الى حكومته يشرح لها الحالة ويقترح نفى سعد الى مالطة ، فجاء الرد السريع بالقبول ١

كان الانجليز يفضلون اعتقاله أو محاكمته بحجة أخرى غير حجة التمرد على الاحكام العسكرية واجباط تأليف الوزارة ، فيطلبون من فؤاد أن يصرح بعصيانه وأصحابه وخروجهم جميعا على الولاء للعرش فيحاكمون بناء على هذه الحجة حتى لا يقال انهم يحاكمون أناسا ينشدون حقوقهم ، فلما رفض فؤاد ذلك عمدوا الى انذاره بأنه ان لم يكف عن الحركة اعتقلوه ومن معه •

وفي اليوم السادس من مارس استدعى القائد العام البريطاني سعدا مع لفيف من أصحابه الى مركز القيادة ، فوجه اليهم انذارا يحذرهم فيه وضع مسألة الحماية موضع المناقشة واقامة الصعاب في سير الحكومة المصرية تحت الحماية ، وهددهم بالمعاملة الشديدة بمقتضى الأحكام العرفية إن أقدموا على مخالفة ذلك •

ولم يكن الوفد الذى نهج ذلك النهج وتحمل المسئولية يرهبه التهديد

(١) المرجع السابق ، ص ١٦٤ •

لذلك لم يسكن الأمر من السهولة أن يلقي ذلك القائد انذاره لينهى الوفد أعماله ويكف عن معارضة الحماية وطلب الاستقلال .

وإشاء سعد الرد على الانذار فطلب نسخة منه ، وما هي الا ساعات حتى بعث الوفد بجوابه عن ذلك الانذار لرئيس الوزارة البريطانية وقد أبلغه فيه أن الوفد يطلب الاستقلال وأنه لا يتأخر عن أداء واجبه .

زادت الحصومة حدة وغدت الاحداث تشير الى قرب تصادم الاحتلال مع هذه الطليعة التي اختارها الشعب قيادة له ، ولم يدم الامر طويلا حتى تقطعت لفين من الضباط البريطانيين الى منزل سعد فقبضوا عليه وعلى صحبة : « اسماعيل صدقي وحمد الباسل ومحمد محمود » ونفقتهم بريطانيا الى مالطة .

لم يكن سعد جازما بأن الثورة آتية ولكنها ما لبثت أن أصبحت حقيقة واقعة .

الفصل السادس

انطلاقة الثورة في مارس ١٩١٩



General Organization of the Alexandria Library (GOAL)
 General Organization of the Alexandria Library (GOAL)

هيمى الشعب من قبل للثورة فى أثناء فترة الحرب العالمية الأولى ،
 واختار زعامته على طريقة عصره ، فاستكمل بها من ناحيته مقومات
 العمل الثورى ووضع فيها آماله وارتبط بها ارتباطا قويا فى إطار
 قيمه الاجتماعية ، بالاحترام والثقة ووجوب الطاعة .

ولم يكن ينقصه - بعد أن أعد بأصول الثورة واختار زعامته - شيء
 لكى يبدأ وينطلق بالثورة فى وجه الاحتلال ، الا أن يطمئن على سلامة
 عمله الثورى ، بأن يرى زعامته تعتسف أمامه الطريق فتدعوه للعمل
 أو يعتدى الاحتلال على هذه الزعامة ، وعندئذ يتداعى بالضرورة سائر
 الكيان الشعبى بالثورة تلقائيا .

ولقد بدأت هذه الزعامة بعد تأليف الوفد تعتسف بالوسائل
 السلمية الطريق أمام الشعب لمعالجة المسألة المصرية متخذة كل وسائل
 التفاهم ، وكانت بداية التصادم مع الانجليز بداية عمل ثورى لأنه كان
 بداية تمرد على الحماية .

على أن هذه البداية القصيرة - وإن أسهمت فى تغذية الشعور
 الثورى ، وإذكاء نيران الغضب الكامنة وتحرير الشعب من النفور من
 المخاطرة ، بمتأ نقل الشعب الى مشارف العمل الثورى - لم تكن لقصرها
 ولا أسلوبها الهادئ ، من القوة بما يجعلها قادرة على إشعال نيران الثورة ،
 إذ كان من الضرورى حدوث عمل عنيف يكون من القوة والاستثارة
 ما يشعل نيران الغضب الكامن ، وكان ذلك من الممكن أن يتوافر بأحد
 أمرين ؛ إما أن يستكمل ذلك المسير السابق بدعوة صريحة توجه للشعب
 من زعامته للقيام بالثورة ، وإما أن ينتهى بالتصادم بعمل عنيف ، وفى
 كلتا الحالتين كان مقورا بالتأكيد أن تنطلق الثورة .

كان متوقعا ، لو دعمت زعامة الشعب بعد أن أعد للثورة ، أن
 يستجيب لها فى قوة ، ولكن هذه الزعامة لم تحاول ذلك لا لشيء الا

لأنها لم تكن جازمة بأن الثورة آتية ، فكان سعد يستبطن وقوعها من أمة مكبلة بالقيود ولا يتوقع حدوثها (١) ومن ثم لم يكن ثمة احتمال يتوافر به العمل العنيف الا عن طريق الامر الاخير .

ولقد انتهى التصادم فعلا بعمل عنيف عندما لم تجد بريطانيا يدًا من اعتقال سعد وصنجه ونفيهم الى مالطة كما مر بنا .

اعتدت بريطانيا بهذا كسابق اعتداءاتها على الشعب ، ولكنه جاء هذه المرة عدوانا على من وضعهم الشعب الثائر في مركز الرعاية الابوية والسياسية ، فقد أساءت بهذا الى الشعب في قيمه وتطلعه ، الى رمز احترامه ، وموضح ثقته وتقديره ومحط رجائه وأمله ومركز الولاء جميعا ، فليس بدعا أن يكون العدوان عنيفا صارخا عميقا .

لم يردع السيل المتجمع وراء السدود اعتقال الانجليز لزعيم الأمة انما جاء بمدد جارف أطلقه من عقاله ، وفجر طاقاته الكامنة ، وأخرجه من صبره ثائرا ، ولم تكن ثورته في أعماقها وفي وزنها بقدر رد فعل ذلك الاعتقال فحسب بل بقدر التحدى البريطاني كله في أعماقه الممتدة من قبل ومن بعد .

أخذ الشعب يتحرك تلقائيا ، وبغير تنظيم في البداية وبشكل لم تكن تتوقعه بريطانيا ولا الوفد ، وما لبث أن انفجر بالثورة في شكل منظم .

سرى نبا الاعتقال بطيئا متناقضا في اليوم الاول وذلك لحظر النشر ، فعلم به أعضاء الوفد وأصدقائه في يومه ، وفي اليوم التالي انتشر بين طلبة المدارس العليا فقد كانوا يجتمعون في أمكنة متقاربة ، وكان بعضهم ينتمي الى أعضاء الوفد وأصدقائه ، اما بصلة القرابة أو بضلة المعرفة وأخذ يتسامع به احياء القاهرة ثم ينتقل منها الى الاقاليم . بمثل ذلك البطء والتناقض تحمله السنة الناس تارة وينقله التليفون تارة أخرى حتى عم مصر كلها في أيام قليلة .

ومع سريان النبا واتساحه ، كان طبيعيا أن يثير معه المشاعر القومية بين أفراد الشعب فيتعجل ذلك في البداية في تعبيره سلميا في مظاهرات

(١) عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، ص ٢٢١ .

قلبي بها طلاب المدارس العليا في القاهرة ولكنها كانت شررا ينطلق تعبيراً
بغير ايحاء من أحد ، ينطلق بركانا يغلي ويهيم بالانفجار .

ولقد قامت مظاهرة الطلبة الأولى ووقعت على غير علم سابق من الوفد
بذل على خلاف النصيحة التي سمعها الطلبة من بعض أعضائه الذين بقوا
في القاهرة بعد اعتقال سعد وأصحابه الثلاثة (١) .

ولقد أصبح الطلبة مضطربين في مدارسهم يوم المظاهرة ، وهم
مختلفون في الخروج أو البقاء ، ثم خطر لفريق منهم أن الخروج ربما
خلف مشيئة الوفد وأفسد عليه رأيا يفكر فيه أو خطة يتوخاها فبعثوا الى
بيت الأمة « أفرادا منهم يستفسرون ويعودون اليهم بما يقر عليه رأي
الأعضاء ، وهناك التقوا بالاستاذ « عبد العزيز فهمي بك » فافضوا اليه
بقتصدهم وأبلغوه هياج الطلبة وتحفزهم للخروج والتظاهر في أحياء
القاهرة ، فثار فيهم الأستاذ وانتهرهم انتهارا شديدا وهو يقول لهم
ما معناه :

« ان المسألة ليست لعب أطفال ! دعونا نعمل في هدوء ولا تزيدوا
ثأر الغضب اشتعالا عند القوم » (٢) .

انصرف رسل الطلبة على أن يبلغوا زملاءهم ما سمعوه . وهم
مترددون بين الاغضاء عنه أو الاصغاء اليه ، ولكن زملاءهم كانوا قد
استبطنوهم فخرجوا بعد أن استثارهم دعائهم ، وقبل أن يعود اليهم
رسولهم بنتيجة سنوألهم امتدت المظاهرات السلمية نذيرا يشير الى بركان
يغلي ، ونظرا لأنها كانت احتجاجا ضد السياسة البريطانية وتمردا على
الحدود المضروبة في ظل الحماية قابلتها السلطات البريطانية بالشدة .
فلما أوغلت بهذا بالمساس بحياة الافراد بالقتل وغيره كانت قد فجرت
« البركان » وأطلقت قواه ، فانطلق الشعب في القاهرة بالثورة ، غضبا وتمردا
على الاحتلال بشمتي ألوان المظاهرات التي تميزت بالعنف ، كما تميزت
بالتنظيم السريع وما لبثت أن امتدت بعد ذلك واتسعت رقعتها فانضمت
اليها القوى الشعبية الاخرى ، وتصدى لها الطلبة والمثقفون ، ومن ثم
أخذت تتحول الى ثورة منظمة ذات تنظيمات سرية .

(١) عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، ص ٢٢٩ .

(٢) المرجع السابق .

وامتدت نيران الثورة الى الاقاليم بغير ايحاء ولا تدبير ، ووجدت كما حدث في القاهرة من موقف السلطات العسكرية زادا غذاءها وزادها اشتعالا .

انطلقت الثورة ولم تكن منذ بدايتها المسالمة الى تطورها الشديد من صنع أحد ولا بايحاء من الوفد ، وكانت تلقائية .
يقول « لطفى السيد » :

« ان الوفد برىء منها وان تبعيتها تقع على السلطة العسكرية التي نفت أربعة من رجال الوفد المصرى بلا ذنب أتوه الا أن يطالبوا بحرية بلادهم ثم قابلت المظاهرات البريئة بالمترايوز فغضب أهالى البلاد لقتل أبنائهم وقاموا بهذه الحركة » (١) .

وكان للثورة طابعها فى القاهرة وفى المدن ثم الريف : كان من طابع الثورة فى القاهرة تعطيل المواصلات والقتال فى الشوارع ، وفى المدن اشتد هذا الطابع الى مهاجمة مراكز الشرطة وتدمير الكبارى والجسور والاستيلاء على السلطة ، وفى قرى الريف خرجت جموع الفلاحين لقطع المواصلات .

احداث الثورة :

بدأت الثورة بمظاهرات سلمية ألفها الطلبة كما قلنا ، فى ٩ من مارس بالاضراب عن تلقى الدروس ، ثم ساروا فى هدوء يهتفون بحياة مصر والوفد وسعد وسقوط الحماية .

ولقد انتهت مظاهرات ٩ من مارس باعتقال ثلاثمائة من الطلبة ، وكان الذين (٢) يسيئون الظن فى وطنية مصر يرون أن الارهاب كفيل باخماد جذوتها المشتعلة فى مهدا ولكنها كانت تجد فيه زادا يزيدها اشتعالا .

ولشد دهشة هؤلاء أن تبددت ظنونهم أمام استمرار الاضراب واتساع المظاهرات واستمرارها فى الأيام التالية . وفى اليوم التالى كان جميع طلبة المدارس والأزهر قد خرجوا وألقوا مظاهرة من المظاهرات الكبرى مروا بها بدور المعتمدين السياسيين وهم ينادون بسقوط الحماية

(١) أحمد لطفى السيد : قصة حياتى ، ص ١٧٩ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ ، ص ١٧١ .

وبرغم أن السلطات البريطانية كانت قد بدأت - إذ ذاك - تتصدى للمظاهرات فإن الناس لم ترهبهم الشدة ولا أخافهم القتل ، بل أقبل الشعب كله على التضحية بلا خوف ولا وجل واخذ يالف الدم المسفوك في الشوارع .

ويقرر الأستاذ عبد الرحمن الرافعي في ذكرياته ذلك فيقول :

« رأيت الجماهير يشتركون في المظاهرات ولا يبالون ما يستهدفون له من الاخطار ، كانوا يواجهون رصاص البنادق والمدافع الرشاشة بشجاعة لا تقل عن شجاعة الجندي في ميادين القتال وسقط كثيرون منهم قتلى في أثناء المظاهرات ، كان اذا سقط رافع العلم في مقدمة موكب المظاهرة مضرجا بدمايته تقدم غيره ورفع العلم بدله مناديا بحياة الوطن ويردد أخوانه نداءه ! » (١) .

وأخذت روح الجماعة تسرى بين الناس ويشعر كل بأنه كيان جزء من كيان عضوى متماسك ، وتجلى الشعور الذاتي وزاد الشعور بالواجب وضوحا ، وكانت الجموع تسير في جنازات الشهداء دون أن تعرف شخصية الشهيد الذي تشيع جنازته .

ومنذ أن واجهت السلطات البريطانية المظاهرات بالشدة كانت قد زادت ولوجا الى قلب المجتمع وفجرت طاقات اختماره الثوري ، ولقد استمر اضطراب الطلبة في ١١ من مارس عام ١٩١٩ ، ثم أخذت القوى الشعبية الأخرى من هذا التاريخ تنضم الى ركب الثوار من العمال والمثقفين ، وقد اتجهت الثورة بعد ذلك تأخذ صورة أكثر تنظيما وقوة . ففي هذا اليوم أضرب المحامون عن أعمالهم ، وأضرب عمال الترام فتعطل سيره ، واشتدت المظاهرات فأصدر القائد العام أمرا بمنعها ، كما أخذ نشاط العمال في هذا الشهر عموما يتجلى في الاجتماعات لاقامة نقابات لهم (٢) .

ولقد استمرت المواصلات معطلة في العاصمة في ١٢ من مارس ولم تعبأ الجماهير بالأوامر المشددة لمنع المظاهرات ، فلما تجددت تلك المظاهرات أطلق الجنود البريطانيون على المتظاهرين وابلا من رصاص بتادقهم ، فقتلوا عددا كبيرا وكان أكثر القتلى من طلبة الأزهر .

(١) عبد الرحمن الرافعي : ثورة ١٩١٩ ، ج ١ ، ص ٢٣٨ .

(٢) المقطم : في ١١ من مارس ١٩١٩ .

ومضت الثورة واستؤنفت المظاهرات فى اليوم التالى فوق أكثرها فى الحليمية والغورية وشبرا والظاهر وحى الحسين ، كما تجددت المظاهرات فى يوم الجمعة ١٤ من مارس وأضرب المحامون الشرعيون فى ١٥ من مارس ، وفى اليوم نفسه أضرب عمال العنابر وقد استمرت المواصلات معطلة داخل المدينة وخارجها فى ١٦ من مارس وشاركت المرأة الرجل فى الثورة فى اليوم نفسه .

ولقد شاعت السلطة العسكرية بعد ذلك قمع المظاهرات فأعلنت فى بلاغها الصادر فى ١٨ من مارس بوضع حد لها ، وأصدرت أوامر مشددة بعدم السماح بالاجتماعات العامة أو مظاهرات أو مواكب .

على أن ذلك لم يمنع الجماهير من التعبير عن مشاعرهم الثائرة ضد الاحتلال ، فقد استمرت المظاهرات فى الأيام التالية كما ظلت قطر الترام معطلة ما عدا خط واحد بين شبرا والعتبة الخضراء ، وكان ذلك موضوعا تحت حراسة الجنود البريطانيين ، وكانت المظاهرات تتعدد فى كل ناحية دون انقطاع والانجليز يتصدون لتفريقها بالشدة ، خصوصا فى شوارع قصر الصنى وبولاق كما رابت شراذم منهم فى الأحياء الوطنية (١) وبخاصة فى مداخل الأزهر والشوارع المؤدية اليه لتمنع المظاهرات والتجمهر .

ولقد كانت مظاهرة بولاق على الأخص ميدانا لحوادث دموية فى ١٨ من مارس ، فقد اجتمع عمال العنابر وجمهرة من الصناع وبعض الشبان فى شارع بولاق وصاروا قاصدين الأزهر للانضمام الى المتظاهرين ، فاعترضتهم القوات البريطانية بالقرب من كوبرى « أبو العلا » وأطلقت عليهم نيرانها فسقط كثير من القتلى والجرحى كما حدثت مظاهرة أخرى للسيدات فى ٢٠ من مارس .

وكان للثورة منتدياتها فى القاهرة . كان يجتمع فيها دعاة الثورة والمتحدثون فى شئونهم وشئون البلاد ، كانت الأفكار تصدر عنها والمسائل العامة تدرس فيها ، ومنها كانت تتخذ القرارات وتحدد الأهداف وكان فيها أماكن سرية ليس من الممكن حصرها ولا سيما السرية ومن الممكن (٢) أن نذكر فى طليعتها الأزهر وبيت الأمة ومحل جروبى

(١) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ ، ص ٢٠٧ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٠٥ .

القديم بشارع المناخ (الملكة فريدة ، الآن عبد الحالى ثروت) ومحل صولف بشارع قواد ، وقهوة ريش بشارع سليمان وبار اللواء وقهوة السلام بميدان الأوبرا ودار عبد الرحمن فهمى بقصر العينى ودار أمين الرافى بالحلمية الجديدة ودار الشيخ الغياتى بالسكرية ودار محمود سليمان بشارع الفلكى ... الخ .

ولقد كانت القاهرة تعد بلا جدال قلب الثورة النابض وقد سرت منها الثورة الى مدن مصر وقراها ، وتشابهت مظاهرها فى الريف والحضر لأنها كانت تنبعث عن اختمار ثورى ، كانت أصوله واحدة ، وان اختلفت مستويات التجاوب بمقدار ذلك الاختمار .

ولقد كان الاعتقاد أن وقوع حوادث الثورة الأولى فى القاهرة امر مقصور عليها ولكن ما لبثت أن انتشرت الى الأقاليم انتشار النار فى الهشيم ، مع زيادة انبعاث الثورة وتطورها فى القاهرة ، فاخذ الاعتقاد يسرى بأن فى مصر ثورة عامة ولم يكن ثمة من يعتقد أن تثور مصر فى تلك الظروف بمثل ذلك الاتساع والسرعة والقوة .

يقول الأستاذ عبد الرحمن الرافى :

« لم أكن وحدى فى هذا الشعور بل ان « فريد » رحمه الله حين بلغته فى منفاه فى أثناء الثورة عدها من الحوادث المفاجئة وقال عنها فى مذكراته : « ان من الامور التى كانت غير منتظرة ما حصل بمصر فى شهرى مارس وأبريل من هذه السنة (١٩١٩) وهو قيام ثورة عامة اشتركت فيها الأمة بجميع طبقاتها » وقال عنها أيضا : « ان هذه الحركة لم تكن فى الحسبان وان ما أظهره المصريون من التضامن والاتقان ما كان أحد ليحلم به » (١) .

ولقد تتابعت حوادث الثورة. ممتدة من القاهرة الى الأقاليم فقامت ثمة مظاهرات على غرار مظاهرات القاهرة تميزت فى كثير من الأحيان بالشدة والضرارة فى مواجهة الاحتلال وحكومته فى مصر .

ففى الاسكندرية تحرك طلبتها فى ١٢ من مارس مضربين واخذت المظاهرات بعد ذلك تذكى نيران الحماس فتعددت وكانت المظاهرات الكبرى تبدأ عادة كل يوم جمعة عقب الصلاة ، وكانت الجماهير تواجه فيها أشد ضروب الشدة من الاعتقال الى سفك الدماء !

(١) المرجع السابق ، ص ٢٣٩ .

وامتدت الثورة الى بور سعيد فى ٢١ من مارس وقامت فى دمنهور فى ١٧ من مارس ومنها اعتدت الجماهير على مدير البحيرة ضربا عندما تعرض بشخصه للمتظاهرين ، ثم انبعثت الثورة فى رشيد فى ١٧ من مارس .

وبدأت الثورة فى طنطا مبكرة فى ١٢ من مارس بمظاهرات قام بها طلبة الجامع الاحمدى والمدرسة الثانوية ، وما لبث الشعب أن انضم اليهم ، وقد اعتدى عليهم الجنود البريطانيون المرابطون بمحطة السكة الحديدية .

ولقد تجلّت الثورة فى زفتى بأعنف ما تجلّت فى الوجه البحرى وتميزت بطابع الخروج على السلطة .

بدأت بمظاهرة قام بها طلبة المدرسة الثانوية بزفتى ، طافت فى المدينة (١) وانضم اليها الأهالى .

وما لبثت هذه الظاهرة أن عمت المدينة وما حولها روح الثورة وسرعان ما تألفت بها لجنة وطنية للثورة برئاسة يوسف الجندى فى ٢٣ من مارس ١٩١٩ (٢) ولقد أعلنت هذه اللجنة الاستقلال وأنزلت العلم الذى كان يرفع على المركز ، ورفعت بدله علما آخر ، وطنيا ايذانا باعلان الاستقلال، وأذاعت فى منشور وزعته فى المدينة أن اليها يرجع الأمر والنهى ، وقد تعاون مأمور المركز مع اللجنة بصفة غير رسمية وشاركها فى شعورها اذ كانت ميوله وطنية وتركها تباشر سلطة الادارة فألفت لجنا فرعية منها : لجنة للمحافظة على الأمن وأخرى لتحصيل عوائد البلدية ، وأخذت تعتنى بمرافق المدينة كما أصدرت جريدة اسمها الجمهور .

وما ان ترامت أخبار هذه اللجنة الى السلطة العسكرية حتى بعثت اليها بقوة من الاستراليين لقمع الثورة فيها .

وأنت القوة فلما اقتربت من المدينة أخذ الأهالى يحفرون الخنادق العميقة فى الطرق الزراعية الموصلة اليها وخربوا قضبان السكة الحديدية ، فلما استعدت القوة لمهاجمة المدينة تدخل المأمور فى الأمر ، فأذن للقوة بدخول المدينة على ألا تتدخل فى شئون الادارة ، فدخلها الجند ولكن عبثا حاولوا معرفة أعضاء لجنة الثورة .

(١) عبد الرحمن الرافى : ثورة ١٩١٩ ج ١ ، ص ٢١٧ .
(٢) Sabry : La revolution Egyptienne P. 29.

وتعددت المظاهرات في غير ذلك من المدن في قلين وأسوان وسمنود .
وقامت المظاهرات في كفر الشيخ في ١٦ من مارس ، وتألفت من الطلبة
في البداية ثم شملت الشعب وقامت المظاهرات في المحلة الكبرى في
١٥ من مارس مؤلفة من طلبة المدارس وسراة المدينة وعمالها .

وظهرت الثورة في شبين الكوم مبكرة عما جاورها من المدن ،
اذ بدأت في ١١ من مارس ، وتجددت في الأيام التالية ، وكان قوامها
طلبة المدارس ومن انضم اليهم من الأهالي حتى حضرت قوة بريطانية
مسلحة ومنعت المظاهرات بمعاونة الشرطة وقامت في منوف مظاهرات
وفي تلا مظاهرة في ١٣ من مارس .

وقد عمت المظاهرات مديريات الدقهلية وتخللها حوادث ألحمة^١
سفكت فيها دماء الأهالي ، ففي المنصورة انطلقت الثورة في شكل
مظاهرات قام بها طلبة المدارس الثانوية في ١٤ من مارس وتجددت
بعد ذلك .

قامت مظاهرة سلمية في ١٨ من مارس ولكنها ما لبثت أن تحولت
الى مجزرة عندما فاجأها الجنود البريطانيون بنيرانهم .

وبدأت الثورة في دمياط في ٢١ من مارس اذ خرجت في ذلك
اليوم دمياط كلها على بكرة أبيها عقب صلاة الجمعة في مظاهرة عظيمة
تهتف بحياة مصر والاستقلال وسعد .

كما ظهرت بالقرب من ميت غمر في ٢٣ من مارس وفي تفهنا
الأشراف .

وفي القليوبية ، كان أول عمل ثوري قام به أهلها مظاهرة ١٤
من مارس فأحرقوا محطة السكة الحديدية فيها كما أثلفوا الخط
الحديدي فيها وما في جوارها والأسلاك التلفزيونية والتليفونية وخرّبوا
الطريق الزراعي (١) فأرسلت السلطة العسكرية إحدى طائراتها فألقت
نيرانها على المتظاهرين .

وقد امتدت المظاهرات الى الزقازيق وغيرها في مديرية الشرقية
وهي ان بدت سلمية فقد تميزت بالشدة في مركز منيا القمح .

(١) عبد الرحمن الرافعي : ثورة ١٩١٩ ، ص ٢٢٥ .

ولقد انتقلت الثورة الى الوجه القبلى وبدأت أشد منها فى الوجه البحرى فقد طبعت بالعنف والضراوة فى مواجهة الاحتلال وقواته .

هاجم الثوار فى ١٥ من مارس محطتى الرقة والواسطى كما هجموا على القطر التى بها ودمروا المحطتين وأحرقوهما ، ودمرت محطات السكة الحديدية فى بولاق الدكرور والبدرشين والحوامدية وعطل كوبرى قشيشة بين الواسطى وبنى سويف .

وفى ١٥ من مارس أيضا قامت مظاهرة من المظاهرات الكبرى فى بنى سويف أغار فيها المتظاهرون على المحكمة وعلى سراى المديرية فأجلتهم عنها قوة من الجنود الهندية .

وبدأت المظاهرات فى الفيوم ، واستمرت فى الأيام التالية ، وقد تصدت اليها القوة البريطانية فقتل كثير من الأهالى .

ثم جاءت قوة من البدو وهاجمت الجند ، فقابلتهم القوة البريطانية بنيرانها فأصاب من البدو المتظاهرين ٤٠٠ بين قتيل وجريح .

ولقد بدأت المظاهرات فى المنيا فى ١٠ من مارس وكانت سلمية ، واستمرت بعد ذلك وتآلفت فيها لجنة وطنية للمحافظة على النظام وعلى أرواح الأجانب فيها وانشأت لها فروعا فى المراكز والقرى لصيانة الأمن والمحافظة على الأرواح والمصالح ، وكان عددها ٢٥ من أعيان المدينة والمديرية .

وبدأت الحركة الثورية فى أسيوط بمظاهرات سلمية فى ١٠ من مارس والأيام التالية على اثر وصول الأنباء باعتقال سعد زغلول (١) باضراب طلبة المدرسة الثانوية الأميرية ومعهد أسيوط الدينى ومدرسة اخوان ويصا وبقية المدارس وشاركهم الشعب فى المظاهرات كما أضرب المحامون ، وقد أشعل الثوار النيران فى أكوام التبن المكدسة لحساب السلطة العسكرية ، ولما انكمش رجال الإدارة وتركوا المدينة عرضة للفوضى مختبئين فى المستشفى الأميرى ، تطوع المحامون للمحافظة على الأمن وألغوا من بينهم لجانا للطواف فى الشوارع للمحافظة على الأمن وقد هجم الثوار على مركز الشرطة فى المديرية وأخذوا منه السلاح ،

(١) المرجع السابق ، ص ٢٢٩ .

وهاجموا القوات البريطانية فيها ، ولكنها صدتهم عن مواقعها بعد أن تلقت الامداد .

وكان من أشد حوادث الصعيد هو حادث مهاجمة الثوار في ١٨ من مارس القطر القادم من الأقصر الى القاهرة في ديروط ودير مواس ، وكان به بعض الضباط والجنود البريطانيين فقتلهم الثوار وبلغ عددهم ثمانية .

ولقد تفاقمت الحالة في أسيوط واتخذ الجنود البريطانيون مكانا دفاعيا فيها احتما به ومعهم النزلاء الأجانب .

وفي صباح ٢٣ من مارس هوجم المكان الدفاعي وقبل أن تتمكن الامدادات من الوصول الى المركز الذي كان يحرس الطريق الى المدرسة تمكن المهاجمون من اختراق النطاق وأطلقوا النيران على الجنود البريطانيين فصددهم الجنود بخسارة جسيمة .

وقد وصلت أسيوط في ٢٤ من مارس طائرتان حربيّتان مائيتان فاشتركتا في أعمال الدفاع وألقيا بعض القنابل على الأهالي ، ولما سارت النجذات الحربية بسرعة من القاهرة الى أسيوط في بواخر النيل لقيت مقاومة عنيفة ، بين ديروط وأسيوط من جماعات الثوار على ضفة النيل ، فقد هوجمت ثلاث مرات ، وقد وصلت النجذات أخيرا الى أسيوط في ٢٥ من مارس فأعادت الحالة الى ما كانت عليها .

أما في جرجا ومراكزها فكانت المظاهرات سلمية .

وقد اقتصر الاضطراب بين قنا وأسوان على اتلاف خطوط السكك الحديدية والتلغرافات .

انطلقت الثورة في قوة وفي كل مكان ، تشير الى أصولها الضاربة في أعماق الاختمار الثوري وقد كانت أشد تعبيرا في المدن الثلاث : أسيوط والمنيا ثم زفتى . وقد سلكت المدن الثلاث اتجاهها تميز بالخروج على السلطة وكان ذلك أكثر وضوحا في زفتى .

وكانت السلطات العسكرية تغذى الثورة بأسلوبها الجارح العنيف ، وكانت تستفز الناس بكل أنواع البطش والارهاب والتحدى والعقاب .

وبالرغم مما وجهته الى الثورة من محاولات القمع الصادرة من الدوريات البريطانية التي كانت تسيرها فصائل متنقلة في الوجه البحري

والبواخر النيلية المحملة بالسلاح والذخيرة للوجه القبلي فقد مضت الثورة وصعد الثوار من أجل حرية مصر متكبدين أعظم التضحيات .

وفي ظل اشتداد الثورة أخذ الانجليز وهم يوجهون حملاتهم لقمعها يشعرون بأنهم أمام ثورة شاملة ، ولما كان ذلك يقلق مركزهم السياسي في مصر وهم يحاولون تثبيت الحماية بانتزاع اعتراف الدول ثم موافقة مصر تطورت سياستهم بما يستجيب لغاياتهم ، وسرعان ما انقلبت سياستهم فأرسلت من باريس الى لندن برقية في ١٨ من مارس ١٩١٩ تتضمن تغيير السياسة السالفة ، سياسة كرزون ، وقد تضمنت هذه البرقية رغبة في اعادة النظام توا وبدون مساومة ثم تأليف حكومة ذات كفاية ، ثم ما لبثت أن رأت تحقيقا لذلك ضرورة تعيين شخصية كبيرة لها معرفة بالموقف في القاهرة ، فوجدت ضالتها في اللنبى ، وكان ذلك قد وصل باريس في ١٩ من مارس لحضور مؤتمر السلام بناء على استدعاء الوفد البريطانى هناك ليدلى برأيه في المسألة المصرية ، وقد عين مندوبا ساميا في مصر للسيطرة على الثورة ، واعادة القانون والنظام ، متخذًا ما يراه مناسبًا وضروريًا للعمل على تثبيت الحماية واستمرارها .

شامت بريطانيا مواجهة الثورة بالشدة وامعانا منها في تقييس المصريين من كل أمل في اللين والهوادة عينت المارشال اللنبى مندوبا ساميا بعد نشوب الثورة بنحو أسبوع بدلا من السر ونجيت الذى كان من رأيه السماح بسفر الوزراء المصريين وقد تعمدت تعيينه أيضا ارهابا للمصريين باسم القائد المنتصر في ميدان فلسطين ، وقد منح السلطة العليا في جميع الأمور المدنية والعسكرية .

وبدأ ذلك عمله باستدعاء كبراء المصريين برجاء انهاء (١) الاضطرابات وطلب اليهم نصيح الناس بالهدوء واخماد ثورة مارس .

وتكررت النصائح التى أوعز بها الانجليز دون ما جدوى ، ثم لجأ اللنبى الى أعضاء الوفد المصرى فاستدعاهم في ٢٦ من مارس وطلب اليهم بسط أسباب الشكاية في تقرير يكتبونه ، فقدموا له تقريرا يتضمن تلخيصا للمظلمة السياسية من بداية اعلان الحماية ، وبعد أيام حان موعد صدور الميزانية وليس فى البلاد وزارة ولا نواب يناقشونها ، وخروجا من هذه الورطة لم يجد اللنبى بدا من اعتمادها باسم السلطة

(1) Wavel : allenby in Egypt P. 43.

«العسكرية» ، فأصدر بلاغا بذلك فى الأول من ابريل فآلهب فى النفوس بهذا التحدى جنوة الغضب ، فعادت موجهاة الاضراب من التجار بإغلاق حوانيتهم واشتدت ثورة الأزهر وكثرت اجتماعاته .

وبعد أن جربت السلطة العسكرية كل وسيلة لم يسعها أن تجرب الوسيلة الباقية التى اقترحها المصريون منذ البداية وهى اطلاق الحرية للوفد المصرى ليسافر حيث شاء فالجبر عليه كان سبب استقالة الوزارة وهو سبب الاحجام عن تأليف وزارة أخرى كما هو سبب غليان النفوس فأذاع اللبى فى أسابيع من الشهر بلاغا أعلن فيه أنه لم يبق حجر على السفر وان جميع المصريين الذين يريدون مبارحة البلاد يكون لهم مطلق الحرية ، وان كلا من « سعد زغلول باشا واسماعيل صدقى وحمد الباسل ومحمد محمود باشا » يطلقون من الاعتقال ويكون لهم كذلك حق السفر .

وبهذا كانت الثورة قد بدأت مرحلة جديدة من النضال القومى فى سبيل الاستقلال والحرية .

الفصل السابع

التنظيمات السورية

انطلقت الثورة تلقائيا بغير تنظيم سابق ، وفى غمرة الحماس القومى سيطر الشعب على الموقف بأسره ، وبين المعارك الاولى للثورة أخذ الشعب ينتظم فى شكل تنظيمات ثورية كانت تنشأ تلقائيا فى استجابة لضروريات قومية بقيادة المثقفين ، فتتولى مهام التوجيه والقيادة بمختلف الوسائل الممكنة .

لجان الوفد :

ومع اولى خطوات الوفد لجمع التوكيلات بدأت البذور الاولى لأول تنظيمات ثورية ممثلة فى تلك الجماعات التى كانت تتصدى الصفوف لتنظيم جمع التوقيعات التى كان قوامها لفيق من الأعيان والتجار والمثقفين .

وكان من الطبيعى بعد أن انطلقت الثورة ، أن تمضى هذه الجماعات مع زيادة اشتعال الثورة والشعور القومى فتتزعج الصفوف كل فى مكانه من الشعب فى مواجهة الاحتلال وحكومته فتمثل من ثم أعماق الثورة وإبعاد رد الفعل فى كل مكان تحل فيه .

ولقد واجهت هذه الجماعات بعد الافراج عن سعد وصحبه وسفر أعضاء الوفد للحاق بركب سعد الى أوروبا ، مرحلة جديدة للثورة ، كان من الطبيعى أن تتطور فى ظلها .

فى هذه المدة ، التى وقعت بين الافراج عن سعد وسفر بقية أفراد الوفد المقيمين بالقاهرة ، تشكلت لجنة الوفد المركزية طبقا للمادة ٢٦ من قانون الوفد لجمع التبرعات لمساعدة الوفد فى باريس وجمع المعلومات عن مصر لاستخدامها فى الخارج للدعاية للقضية المصرية .

ولقد شاعت هذه اللجنة أن تشكل لنفسها لجانا فرعية فى الريف

والمدن لامتداد الوفد بالتبرعات المالية اللازمة ولم يكن لها بالضرورة أن تنسى الاعتماد على هذه اللجان الأولى في أداء مهمتها .

فقد كان من الطبيعي لهذه الجماعات لكي تضمن نجاحها ألافوتها أن تعتمد على أعضاء هذه الجماعات الأولى في استكمال وجودها وأداء رسالتها بعد أن اكتسبت كيانا قوميا قياديا محليا فلا تتخلى عنها ، لذلك نرجح انضمامها الى اللجان الجديدة التي شكلتها لجنة الوفد المركزية .

الجهاز السرى للثورة :

لم تمض لجنة الوفد المركزية في رسالتها طويلا حتى اضطرت لأن تطور مهمتها الاساسية نحو دائرة العمل السياسي .

كان الانجليز - اذ ذاك والوفد في باريس - يقلقهم تماسك الوحدة القومية التي تلتف حوله في مصر ، وكان يهمهم تحطيم هذه الوحدة ، ومن ثم غدت الجبهة الداخلية وتماسكها من أخطر المسئوليات التاريخية التي القيت على عاتق هذه اللجنة المركزية في مصر وعلى سكرتيرها بالدات « عبد الرحمن فهمى » (١) .

وازاء ذلك برزت الحاجة الى تدبير الاتصال بين اللجنة المركزية في مصر والوفد ليطلع سعد على الموقف في مصر وتستطيع اللجنة المركزية من ناحية أخرى أن تتلقى توجيهاتها من زعيم الثورة فيما يجب أن يتبع حيال ذلك الموقف .

ولما كان ثمة رقابة وسلطة عسكرية جاء التفكير لاتخاذ ذلك بالاتصال السرى بين الطرفين .

ويروى « عبد الرحمن فهمى » في مذكراته (٢) :

ان السبب المباشر في وجود هذا الاتصال تلفراف ورد من سعد في ١٣ من مايو لرئيس اللجنة المركزية. يقول :

-
- (١) نشأ هذا الرجل في بيئة معادية للانجليز . وتخرج من المدرسة الحربية سنة ١٨٨٩ وتقلب في عدة مناصب كثيرة في بداية القرن العشرين ابدى فيها كفاية كبيرة كان آخرها وظيفة بديوان الاوقاف التي انتقل بعدها الى المعاش وكان من أوضح صفاته :
اعتزازه بكرامته والشدة في الحق والشعور بالمسئولية لايمانة بحرية بلاده .
- (٢) دكتور محمد أنيس : دراسات في وثائق ثورة سنة ١٩١٩ ، ص ١٤ - ١٥ .

« منذ وصولنا وجدنا جميع الابواب موصدة في وجوهنا » كل الجهود والمساعدة لم تؤد الى نتيجة . في النص التمهيدى لمحادثات الصلح اعترف الألمان بالحماية ! يصلكم خطاب » .

ثم يروى عبد الرحمن فهمى ، كيف حضر اليه قبل نهاية الشهر الاول من سفر الوفد الى باريس ، ليفي من الشخصيات البارزة وكان يلوح على وجوههم الانقباض والتشاؤم فلما سألهم « عبد الرحمن فهمى » عما أصابهم ، ناوله احدهم التلغراف المذكور وخشى عبد الرحمن فهمى ، اذاعة مثل هذا التلغراف لما يمكن ان يلحقه من الضرر فحاول تقليل اثره بان اوجههم بأنه مفتعل وحاول مداراة اثره بكل وسيلة بالعمل على ابقائه سرا خفيا ثم ارسل معاتبا سعدا على هذا وكان من المرجح ان يكون ذلك التلغراف هو الذى دفع « عبد الرحمن فهمى » الى ايجاد طريقة المراسلات السرية بينه وبين « سعد زغلول » وكان لعبد الرحمن فهمى فضله الكبير فى ذلك .

طلب هذا الرجل ممن كانوا يعملون مع سعد عندما كان مديرا للجامعة المصرية ، أن يعمل كسكرتير خاص لسعد فى باريس واتفق معه على طريق المراسلة ، فسافر ذلك فى اجازة من عمله ليقوم بالمهمة ، وقد تألفت سكرتارية فنية تقوم على خدمة أغراض هذه الرسائل ، تعمل تحت امرة « عبد الرحمن فهمى » من « أحمد ماهر ومحمد صادق فهمى » وكانت الرسائل ترسل من باريس على صفحات مجلة فرنسية أو انجليزية دون فك أوراق المجلة فى أعلى الصفحات مع فك الحيط الذى يربط ملازمها وكانت الرسائل تكتب ثم يعاد ربط المجلة ثم ترسل المجلة ، وكان يراعى أن تكون المجلة علمية مرسله الى الجامعة ثم يتسلمها سكرتيرها ليحيلها على « عبد الرحمن فهمى » ، فيتولى ذلك مع « أحمد ماهر وصادق فهمى » حلها بكي الصفحات .

وكان « عبد الرحمن فهمى » يرسل رسائله السرية الى سعد بالطريقة نفسها ولم تكن هذه هى الطرق الوحيدة لارسالها الى سعد فكثيرا ما كان ذلك الرجل يحتاج الى شخص مسافر ليحملها اليه فى باريس .

ولما عاد سكرتير سعد الخاص فى سبتمبر ١٩١٩ الى مصر بعد انتهاء أجازته اختار « عبد الرحمن فهمى » « محمد كامل سليم » ليقوم بهذا العمل ، فسافر وقام بالمهمة نفسها .

وَمَا هو جدير بالملاحظة أن مسألة الرسائل السرية قد ظلت غير معروفة لأعضاء الوفد أو أعضاء اللجنة المركزية (١) .

وتنقسم هذه المراسلات الى مجموعة تشمل رسائل سعد السرية الى « عبد الرحمن فهمي » وعددها ثلاثون تقريراً من ٢٣ من يونيو عام ١٩١٩ الى ٢٨ من ابريل سنة ١٩٢٠ ، ومجموعة أخرى أرسلها « عبد الرحمن فهمي » الى سعد وعددها ٢٩ تقريراً من ٢٣ من يوليو سنة ١٩١٩ الى مايو سنة ١٩٢٠ .

ولم تقتصر الرسائل على مسألة واحدة ، بل عدة مسائل ، كما كانت رسائل « عبد الرحمن فهمي » تشمل عرضاً لآحداث سرية وعلمية في مصر بما يحيط الوفد في باريس علماً بحقيقة ما يجري في مصر ، كما كانت رسائل سعد تتضمن فقط رأى الوفد في كثير من المسائل لتعلم بها اللجنة المركزية للوفد .

وكان ثمة مجموعة ثالثة من هذه الرسائل كان يرسلها بعض أعضاء الوفد أو « محمد كامل سليم » الى « عبد الرحمن فهمي » ورسائل « أحمد ماهر » الى عمه « عبد الرحمن فهمي » ألقت ضوءاً على كثير من المواقف داخل الوفد في الخارج ، وعلى حوادث أخرى .

ومهما يكن الأمر ، فقد تضمنت هذه الرسائل كلها من القضايا ما كشف أسرار هذه الفترة كما قامت بدور فعال في الربط بين العمل القومي في مصر والقيادة الثورية .

ولقد كان من الطبيعي أن يستكمل « عبد الرحمن فهمي » الجهاز السري بتنظيمات أخرى في مصر أو يعتمد على تنظيمات قامت في ظل الثورة ، لتأدية رسالته والاستجابة لاتجاهات زعيم الثورة من باريس في جمع معلومات وتنفيذ خطط ثورية وغير ذلك مما يستلزمه العمل الثوري القيادي .

فكان « عبد الرحمن فهمي » يتصل بكل مديرية ، وكانت له هيون في كل ناحية ورجال يبلغونه كل ما حدث ، وكل ما يحدث وكان

(١) المرجع السابق ، ص ١٧ .

يتلقى التقارير من زعماء البلاد شفاها وكتابة ويقوم بدراستها ثم يبيت فيها وكان هو بحق ، بجهازه السرى ، الوجه الفعلى للثورة باتصاله بسعد .

وكان يدير الحركة من غرفة خاصة فى منزل سعد يقابل فيها زواره ومن منزله بشارع قصر العينى .

واذا كان التنظيم السرى برياسة « عبد الرحمن فهمى » يتلقى تعليماته من « سعد زغلول » شخصيا ، فقد كان « أحمد ماهر » يمثل من الحركة السرية العقل المدير .

مجلس أعلى للاغتيالات :

ويحدثنا « شفيق منصور » أحد أفراد الجهاز السرى عن تكوينه بما يزيد صورة ذلك التنظيم ايضا ، فقد جاء فى صفحة ١٢ من تقرير « شفيق منصور » وصف نظام الجهاز السرى عندما انضم اليه من أنه كان يتألف من هيئة المجلس الأعلى للاغتيالات المؤلف من « عبد اللطيف الصوفانى ومصطفى حمدى وأحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى ومحمد شرارة وعبد الرحمن الرافعى » ثم قال :

« ولهذه الهيئة فروع وبعض أصول (قواعد) أعنى أن لكل عضو أن يتصل بشخص واحد ليكون فرعا له وكل شخص تفرع أن يكون (خلية) من اثنين ، يتصلان بشخص واحد وهذا الشخص يتصل باثنين وهكذا بذلك التدرج .

وقد يصح أن يتصل الانسان فى الفرع بشخص واحد فقط ويشترط السرية المتناهية فى معرفة الأصول ، فليس للواحد الذى فى فرعى أن يعرف أحدا من الأصول الذين معى ، الا اذا صرحت الجمعية له بذلك أو وافق العضو المتصل لمصلحة ذات أهمية ، فكل واحد من أعضاء المجلس الأعلى للاغتيالات السابق ذكرهم كان له فرع على هذا الترتيب .

كما أن القانون يقضى بأن للعضو الذى فى اللجنة العاملة أن يتصل بشخص آخر بصفة استشارية أو أكثر .

وكانت الأوامر تصدر من هذه الهيئة العاملة (المجلس الأعلى للاغتيالات) بعد أن يستشير الشخص من يشاء وأى عدد ثان « (١) .

(١) صحيفة الاخبار ٤ سبتمبر سنة ١٩٦٣ ص ٤ .

ولقد ظل عبد الرحمن فهمى على رأس الجهاز السرى الى أن قبض عليه فى ٢٠ من أكتوبر عام ١٩٢٠ وصدر الحكم عليه بالاعدام ثم خفض الى سجنه ١٥ سنة .

وقد تولى رئاسة هذا الجهاز من بعده « أحمد ماهر » فلما عفى عن « عبد الرحمن فهمى » بعد ذلك وخرج من السجن واختلف مع سعد فى أول حكومة للوفد اعتزل بعد ذلك السياسة مؤقتا .

ولم يكن ثمة تنظيم ثورى فى الجيش فى القاهرة على أنه اذا كان ذلك قد تعذرت سيطرة الانجليز على الجهاز السرى فانه كان قد وفق فى إيجاد تنظيمات فى الجيش المصرى بالسودان وكان لها اثرها الكبير فيما بعد .

ويقول جورج لويدي :

« ان النشاط المصرى قد تسرب الى السودان منذ عام ١٩٢٢ ، وان المصريين قد أقاموا هناك جمعيات سرية تدار من القاهرة وقد تجلى تأثيرها بالفعل فيما بعد » (١) .

الجمعيات السرية :

وكان ثمة بجانب هذا - مجموعة من الجمعيات السرية بلغت تسع جمعيات تألفت فى أقل من عام واحد من انفجار ثورة ١٩١٩ تكشف عنها تلك المطبوعات التى طبعتها السلطات على ذمة « قضية عبد الرحمن فهمى » وتشير الى بعضها بعض الصحف المعاصرة .

وليس هناك ما يدل تماما على أن هذه الجمعيات كلها كانت تخضع لاشراف الجهاز السرى التابع للجنة الوفد المركزية ، بل كانت مستقلة وأن كان بعضها يجد عونا من رئيس الجهاز السرى .

ولقد تألفت بعد هذه المجموعة فى بداية عام ١٩٢١ ، بعد نفى سعد للمرة الثانية - جمعية أخرى هى جمعية أولاد عنايت السرية .

أما عن هذه الجمعيات السرية التسع فهى : جمعية اليد السوداء : وكان يرأسها لفيف من المثقفين مع عدد من الطلبة ، وكان هدفها إثارة الرأى العام واحداث الائتلاف ، ثم جمع الأموال فى سبيل الحركة (٢) ،

(1) Lloyd : Egypt since Cromer vol. 2, P. 118.

(٢) « حريدة الاهرام » عدد ٣ من اغسطس ١٩٢٠ .

وكانت هذه الجمعية ترسل رسائل التهديد الى السياسيين الرجعيين المنحرفين عن مجرى النضال الثورى لمحاولة ردهم الى الخط الاصيل للثورة أو اسكاتهم فتكتفى شرهم .

وبجانب ذلك كانت لجنة الدفاع الوطنى ، وكان أكثر أعضائها من أعضاء الجمعية السابقة ، وكان غرضها تحريض الشعب على ارتكاب الجرائم السياسية ضد السلطات العسكرية البريطانية .

وكانت ثمة لجنة يتزعمها بعض المثقفين كان غرضها كفض هذه اللجنة السابقة تقريبا ، من اثاره الرأى العام ، ولكنها كانت تتلقى المساعدات المالية من « عبد الرحمن فهمى » .

أما الجمعية الرابعة فهي جمعية المصرى الحر ، وكانت تستمد مالها من « عبد الرحمن فهمى » ، ويقول الأستاذ « عبد الرحمن الرافعى » : « وكان للطلبة جريدة سرية باسم (المصرى الحر) ولها مطبعة سرية خاصة وكان الناس يتلقفون هذه النشرات بلهف ، ويتبادلون الاطلاع عليها ، فعمدت السلطة العسكرية الى طريق الارهاب فى مقاومة هذه الحركة . . . » (١) .

وكانت هناك بجانب ذلك جمعية خامسة تسمى الشعلة ، ثم جمعية سنادسة تسمى المدارس العليا ، وكان أغلب أعضاء الجمعية الأخيرة من الطلبة وكانت تقتضى العمل سرا وأن يعمل أعضاؤها باصداق المنشورات والحث على الاضراب ، وكانت تدون بيانا بأسماء التجار الانجليز الذين يراد مقاطعتهم .

وبجانب هذا ، كانت جمعية مجلس العشرة وجمعية الخمسين ثم جمعية الانتقام .

ولقد تالفت الجمعية الأخيرة عقب عودة لجنة ملنر من مصر فى ١٧ يناير عام ١٩٢٠ ، وقد قسمت ثلاثة أقسام : كان القسم الاول يتولى اعداد المستندات والاخبار ، وكان لهذا القسم فروع ، منها فرع فى الاسكندرية كان يتكون من لفيف من المتعلمين . أما القسم الثانى فكان قسم المسدسات ، والقسم الثالث كان قسم القنابل .

(١) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ ، ص ٤٤ .

ولم تكن جمعية الانتقام من جمعيات التنظيم السرى الخاضعة لإدارة عبد الرحمن فهمى .

ولم يكن نشاط أعضاء هذه الجمعيات السرية مقصورا على جمعياتهم فقط ، بل كانت أنظمتها تتيح لأن يكون العضو فى الجمعية عضوا فى الوقت نفسه فى جمعيات أخرى ، فكان أعضاء لجنة الدفاع الوطنى مثلا من أعضاء جمعية اليد سواء ، وكانت جمعية الشعلة لها علاقة بجمعية الانتقام (١) .

ولقد كان لهذه الجمعيات السرية تأثير كبير فى مجرى الثورة ، فقد بسطت سيطرتها على الحياة السياسية وهددت الوزراء وكبار الموظفين وغيرهم .

ولم تكن أعمال أعضائها مقصورة على العمل السرى ، بل كان المؤهوبون منهم يسهمون فى الأعمال العلنية كالحطابة مثلا التى تستثير الشعب فى وجه الاحتلال .

وكان من الجمعيات السرية أيضا جمعية « أولاد عنايت » التى تشكلت بعد ذلك بعد نفى سعد للمرة الثانية عام ١٩٢٢ ، فمن نبعه الروح القومى الذى تجلى بالطرق السرية عنيفا ضاريا ، عزم لفيف من المثقفين الشبان الفدائيين محاربة الانجليز باتخاذ الهجوم عليهم فى رابعة النهار كسرا لاستعلائهم واشتدادهم وردعا لما كانوا يقومون به من ظلم أو مساس بقيم المجتمع .

اذ ذاك وضع تصميم انشاء منظمة فدائية سرية تقوم على شكل حلقات خماسية تتفرع من الخلية الرئيسية التى تعد جلعا للشجرة (٢) . ولقد تشكلت الحلقة الرئيسية من خمسة أعضاء لتكون أساسا لعدة فروع ثورية فى مستقبل الايام ، وقد شكلت من لفيف من المثقفين والعمال الثوريين :

ولقد عقدت لجنة الحزب الرئيسية فى منتصف يناير عام ١٩٢٢ اجتماعا لأول مرة فى حديقة النزهة بقصر النيل لوضع نظام معين لهذه الهيئة ..

(١) جريدة الامرام : عدد ٢٨ من يولييه عام ١٩٢٠ .

(٢) عبد الفتاح عنايت : قصة كفاح ، ص ٢٠ .

فلما استقر بهم المقام واتفقت كلمتهم على القيام بحركة عدائية ضد الإنجليز قر رأبهم على النظام الآتى :

١ - تتشكل اللجنة الرئيسية من رئيس ، هذا الرئيس هو الاخلاص وأعضاء يكونون بعضهم كالبناء المرصوص يشد بعضه بعضا .

٢ - أن تكون هذه اللجنة الرئيسية أساسا لحلقات حماسية يقوم بتكوينها الاعضاء ، كل عضو على حدة ويتصل هذا العضو المؤسسين بشخص واحد فيها يثق به تمام الثقة .

٣ - على كل منا نحن أعضاء اللجنة الرئيسية ألا يبيع بسر أعماله الى أكثر من واحد خارج عن اللجنة الرئيسية ، ثم يدبر بطريق غير مباشر ويمقلد حلقته الفرعية .

٤ - أن كل اثنين يعرف بعضهما بعضا وما زاد عن ذلك يجب ألا يعرف الا باسم مستعار .

٥ - يجب ألا تكون هناك مراسلات بيننا وبين البعض الآخر بالكلية دون أى أثر ثبت علاقة عضو من أعضاء اللجنة بعضو آخر .

٦ - يجب أن تصدر الأوامر من اللجنة الرئيسية بأغلبية الآراء وعلى كل عضو منهم أن يباشر تبليغها الى من يثق به تمام الثقة وبطريق غير مباشر فى حلقته الفرعية .

٧ - يجب أن تقوم الهيئة بعدة أعمال دون أن تقع فى ايدى الحكومة والغاصب الأجنبى حتى اذا ما وقعت يوما ما تكون قد قامت بما هو عليها من الواجب وزيادة .

كان هذا هو نظام اللجنة الرئيسية للمنظمة الفدائية فى علاقة أعضائها بعضهم ببعض .

ولقد قرر رأى أعضاء المنظمة جميعا على أن يقوموا بما يأتى :

أولا : تحرير منشورات كتابية تعلن للجمهور أن مصر قد أصبحت « مقبرة لرجال الإنجليز » وثانيا : البحث عن السلاح كى يعاونهم على الانتقام من « الأجنبى الغاصب » .

ولم تمض أيام حتى كان السلاح قد بدأ يتوافر ، ومن ثم بدأت هذه الجمعية نشاطها وكان منه مقتل سردار الجيش فيما بعد (١) .

(١) المرجع السابق ، ص ٩٩ .

وبوحي من الشعور القومي كان الطلبة يتجمعون في تنظيمات لم تكن تابعة للوفد في المراحل الاولى للثورة ، وكانت تلك تتخذ شكل لجان فكان ثمة لجان لطلبة الأزهر ، والمدارس العليا ، والمدارس الثانوية .

ولقد كانت هذه اللجان تتخذ لها اسم نقابة ، وكانت هذه اللجان أو النقابات تتبع التعليمات التي تصدر من القيادات المنظمة للمظاهرات وكان مقرها غالبا في الأزهر ، وكانت الصحف تذيع أحيانا أنباء بعض هذه المظاهرات قبل حدوثها (١) .

لجنة الموظفين :

وكان للموظفين تنظيم انبثق اثر تصريح كرزون عن المسألة في مصر لما انطوى عليه من اتهامهم بالانحياز الى صف الاحتلال والحماية والتنكر للحركة القومية ، ومن ثم كان قد أخرجهم أمام مواطنيهم ففكروا في درء هذه التهمة .

فلقد قامت قيادة الموظفين ، وكان تنظيم قيامها راجعا الى الطريقة العملية التي دبر بها حركتهم مدير ادارة المجالس الحسبية بالذات ، فقد اجتمع النواب من الموظفين وطرح عليهم مسألة الاضراب ، فذهب بعضهم الى القول به الى مالا نهاية ، وذهب بعض ثان الى القول به لأجل طويل وقال بعض ثالث بالاضراب ثلاثة أيام فقط ، وكان من اثر عقابية «على ماهر» العملية أن اقنع زملاءه بالأخذ بأضعف التيارات تحية بقا للإجماع من ناحية واقتناعا منه من ناحية أخرى بأن الموظفين اذا سهل خروجهم من دور الحكومة فان مودتهم اليها ستكون من أصعب الأمور (٢) .

ولقد تقرر أن يبدأ الاضراب بعد قبض المرتبات ليكون تحمل الصرف ميسورا ، ولقد تجدد نشاط الموظفين بعد تأليف وزارة رشدي الرابعة ، فألفوا اللجنة التي سبق لهم التفكير في تأليفها بالاضراب الاول وسميت ، لجنة مندوبي موظفي وزارات الحكومة ومصالحها (٣) .

ولقد جرى انتخابها بوساطة الموظفين ، فكان موظفو كل مصلحة يجتمعون فيها ويختارون مندوبا عنهم ، ومن بين هؤلاء المندوبين تالفت اللجنة فبلغ عدد أفرادها ٣٢ عضوا ، ثم أصبحوا ٥٧ .

(١) الاهرام عدد ٨ من ابريل عام ١٩١٩ .

(٢) محمود عزمي : الايام المائة ، ص ١٠ .

(٣) عبد الرحمن الرافعي : ثورة ١٩١٩ ص ١٤ .

وكان لهذه اللجنة تأثيرها في الاضراب الشامل لجميع الموظفين في عهد وزارة «حسين رشدي» ووعدت فيما بعد بعقد مؤتمر عام يمثل طبقات الأمة لتأييد الموظفين وقد تم ذلك فعلا فانعقد المؤتمر في الأزهر بما انتهى الى استقالة رشدي .

تنظيمات العمال :

كان العمال - اذ ذاك - قوة شعبية متحركة قوية ، وقد بدأت عناصر اليسار ابان ثورة ١٩١٩ نشاطها في اوساط العمال ولا سيما في الاسكندرية ولما كانت الثورة ثورة قومية سياسية يتزعمها ، بحكم تنظيم المجتمع الطبقي القائم ، لفيف من قمة هذا المجتمع ، فقد كان من مصلحتها تنظيم العمال في نقابات تجذبها الى ساحة القيادة الوفدية من اجل مصلحة الوطن ، وتضمن من ثم ، عدم انحراف العمال الى اليسار . بما لا يؤلب على الثورة خصومها في الداخل والخارج .

ونظرا لأن عناصر اليسار كما تقدم قد أخذت بالفعل في مزاوله نشاطها ابان الثورة في اوساط العمال في الاسكندرية ، فقد اتهمت الدوائر الحاكمة البريطانية هذا النشاط اليسارى بأنه نتيجة لعناصر أجنبية وقد ذكر جورج لويد (١) : ان الحزب الاشتراكي الإيطالي قد نشط في مصر نشاطا لا يقل عما بدله من النشاط في إيطاليا .

كان العمال اذن معرضين للانحراف عن العمل القومي ونظرا لان ذلك يسئ الى النضال الثورى لا في وحدته فحسب بل ويؤلب عليه الخصوم فقد شاء سعد بدافع الحرص عن كل ما يسئ اليها وقد عبر عن ذلك في ٢٣ من يونيه قال :

« الوفد غير راض عن المنشورات التى تفيد اعتماد المصريين على الألمان وتتضمن الانتصار للبشفيك فان هذه المنشورات يفيد منها أعداؤنا للقول بأن الحركة المصرية لها اتصال بالألمان والحركة البلشفية وهذا يضر بقضيتنا » .

ولم يكن سعد فى ذلك الا معبرا عن حرص وبعد نظر ، هادف الى صيانة الثورة فعلا من تألب الخصوم عليها خارج البلاد ، وكان ينزع الى هذا استقراء من واقع الصراع الدولى نزوها قوميا .

(1) Lloyd : Egypt since Cromer vol. I, P. 853.

ومن نبعة ذلك الحرص أيضا ، اهتم سعد بأن ينقى عن نفسه ارتباطه بحزب العمال من ناحية المبادئ الاجتماعية ، ليحفظ الثورة من أن ينال منها الخصوم في الخارج بل وابقاء على الوحدة القومية ، وقد جاء في خطاب «سعد زغلول» لجريدة الجازيت في ١٩ من مايو عام ١٩٢١ ، رد على اتهام (١) هذه الجريدة ، القائل بأن الوفد متفق مع آراء حزب العمال وجريدة الديلى هيرالد الاجتماعية فقال :

« أدهشنى ماقرأته فى صحيفتكم عن ارتباطى لخطة الديلى هيرالد الاجتماعية ، ولكى أقول لكم ولتوابكم انى لست ممن يهتمون بالمباحثات فى هذه الشئون الاجتماعية ، وانى لأجهد نفسى فى أمر الكومونية او «الشيوعية» ولاأبحث من أيهما المناسب لحياتنا الاجتماعية ، وليست عندى أية فكرة من هذه الوجهة . وان العلاقة القائمة بين الوفد المصرى والديلى هيرالد علاقة سياسية قائمة على قاعدة الارتياح لأرائها الاجتماعية » .

ولقد كان « عبد الرحمن فهمى » أحد الذين جذبوا الحركة العمالية إلى قيادة الثورة ليدعم بها القاعدة الشعبية ويعززها فأصبحت تلك من منابع الثورة فى تنظيماته الثورية ، فقد كتب الى « سعد زغلول » فى ١٨ من أكتوبر سنة ١٩١٩ يوضح له ثمرة الجهود التى بذلت لتعميم النقابات فى جميع أنحاء البلاد ويبين له كيف أثمرت حتى تشكلت فى كل قرية نقابة بحيث لم تبق فى مصر حرفة أو صنعة الا كان لها نقابة ، ويقول :

« نعم ان الحكومة لم تعترف بهذه النقابات لأن وليس منظور ان تعترف بها للظروف الحاضرة ، ولكنها على كل حال مفيدة جدا للحركة الوطنية وهى سلاح قوى لا يستهان به » .

وقد بلغ عدد النقابات عام ١٩٢٢ فى القاهرة ٣٨ نقابة وفى الاسكندرية ٣٣ نقابة ، وفى منطقة القناة ١٨ نقابة ، وكان للعمال منذ أن انطلقت الثورة دورهم الكبير كما رأينا فى الاسهام فى النضال القومى مع سائر أفراد الشعب .

وبفضل ما أفادت القيادة الثورية الحركة العمالية بتنظيمها فى ظل الثورة بما عزز القاعدة الشعبية ، وخط النضال القومى ، فقد جاء انتمائها لهذه القيادة أمرا حماها بالفعل من الانحراف ومن ثم حمى الثورة

(١) دكتور محمد أنيس : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ، ص ٢٢ .

عموما من أن يتألب عليها أعداؤها : الاستعمار في الخارج وتحالف
الرأسمالية والملاك الأعيان وغيرهم في الداخل .

وقد جاء ظهور اتحاد نقابات العمال لوادى النيل برئاسة
« عبد الرحمن فهمى » فى مارس عام ١٩٢٤ كرد فعل لحوادث العمال فى
الاسكندرية فى الفترة نفسها وهى الحوادث التى كان يعتقد بأن اليسار
كان محركا لها .

ولقد كشف « عبد الرحمن فهمى » زعيم الجهاز السرى فى
الثورة ، عن الظروف والعوامل المباشرة التى أدت الى ظهور هذا الاتجاه
وقال : « كانت فى مصر حتى ذلك الوقت بعض نقابات للعمال ، ولكنها
لم تكن منظمة على النحو الذى ينبغى أن تكون عليه ، ففى شهر مارس
عام ١٩٢٤ ، أى بعد خروجى من السجن بنحو شهر وبضعة أيام حضر
الى بمنزلى نفر من طوائف العمال المختلفة وعلى رأسهم شخص يدعى
« محمد أفندى فؤاد » وطلبوا منى على لسان هذا الأفندى أن أراهم
نقاباتهم ، وكانوا على ما أذكر مكونين من أربعة طوائف ، فبينت لهم
أنى لا أقبل الزعامة على أربع نقابات فقط فان كان ولا بد من ذلك
فليجمعوا شمل باقى النقابات فى القطر اليهم ، وعندئذ أقبل هذه
الزعامة على ما فيها من مشاغل ومتاعب .

ولم تكد تمر أيام حتى سرت الفكرة فى صفوف العمال ، فراحوا
بها وأخذ أعضاء النقابات يتوافدون على جماعات جماعات ، فلما رأيت
هذا النشاط من جانب العمال أيقنت بصلاح العمل الذى نحن قادمون
عليه وعلى ذلك قبلت زعامتهم .

وانشأت أول اتحاد عام لنقابات العمال ، وكان العمال حتى هذه
التاريخ على اختلاف حرفهم وصناعاتهم ، منضمين تحت نقابة واحدة
تسمى النقابة العامة ، وكان يديرها جماعة من ذوى المالكب الشخصية ،
ولكن بمجرد أن قبلت وضع هذه المهمة على عاتقى عملت من فورى على
أن يكون لكل ذوى مهنة واحدة نقابة خاصة بهم تكون تحت الإشراف
للإتحاد العام ، وكان لكل نقابة ادارة خاصة بها ورئيس وسكرتير وأعضاء
ونظم مستقلة ، ولم يمض وقت طويل حتى انبثقت فى كثير من بلاد
القطر نقابات على هذا النحو بلغ عددها فى أكتوبر سنة ١٩٢٤ أكثر من
مائة وعشرين نقابة تضم مائة وخمسين ألف عامل .

وهكذا نظم رئيس الجهاز السرى « العمال » فى نقابات وجعل

للقنابات اتحادا عام ، فدعم بهذا خط النضال وعززه ، وكان بطبيعته يميل الى وحدة الصف .

وقد حاول « عبد الرحمن فهمى » أن يوجه الحركة العمالية في خطباته المختلفة بحيث لا تنحرف في اتجاهاتها ، وكان يود بهذا أن يكسبهم عطف الشعب ، ولا يجعلهم محل نقمة الرأسمالية والملاك الأعيان الزراعيين ومن ورائهم السراى والاحتلال ، وبذا تمضى مصر بوحدة الصف فيها . وقد كانت الرأسمالية - اذ ذاك - تنظر الى تنظيماتهم بعين الريب والحسد ، ولا جدال فى أن ذلك كان منهجا سليما ، فقد ضمن أمن الثورة الى حد كبير من دسائس خصومها فى البداية :

ولقد أوضح « عبد الرحمن فهمى » لمراسل جريدة الجورنال دى كير الفرض من تأليف النقابات على النحو التالى :

« الشركات تعد النقابات خصما لدودا ، وانى على العكس أرى ان النقابات لا تعمل ضد أصحاب الأموال ، بل هى العلاقة بينهم وبين عمالهم ، والا راحت ضحية سوء الظن بها ، وان من واجبات النقابات أن تهدب نفوس العمال وتطالب بحقوقهم المشروعة لأنها المرجع العادل والكفيل والضامن لحقوق العمال فهم اذا قارنوا حالتهم وحالة أصحاب رموس الأموال وجدوا أنفسهم أمام قوة تستهتر بحقوقهم وتستبد بقوتهم وتستعبد ارواحهم ، فيتملكهم الحقد ، فاذا توصلت النقابة لتنظيم أمور العمال وتحديد علاقاتهم بأصحاب الأعمال فسيجد هؤلاء أنفسهم ازاء النقابة أمام قوة كافية تستطيع التفاهم بلا تحيز أو تزمت وسيجدونها (النقابة) عوناً لهم على الراحة والسلام داخل المصانع وخارجها . وللعكس بالعكس اذا لم يكن هناك وازع وموفق فالعامل يستمع الى الاصوات الخبيثة والضارة .. »

ولقد اتم « عبد الرحمن فهمى » فى ١٧ من يولييه سنة ١٩٢٤ وضع مشروع قانون الاتحاد العام لنقابات عمال وادى النيل ، وكان ينوى التقدم للبرلمان المصرى لاعتماده رسمياً لولا قتل السردار الذى أدى الى اعتقاله اثر مقتله . ولما أفرج عنه لبرأته ووجد أن الخطر سيعطل يحدق به ما دام على رأس العمال ، اعتزل الحركة العمالية لاعتلال صحته .

الفصل الثامن

الوفد المصري ونضاله السياسي في أوروبا

كان للوفد قبل انطلاق الثورة، خطة لتحقيق الاستقلال كما ذكرنا
تقوم على التعلل بالأمل من عرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح ،
وكانت الخطة تستلزم ، كما كان متوقعا ، اذا ما سمح للوفد بالسفر ومنى
بالاخفاق فى ذلك - ان يحاول فى الحالات العادية التفاهم مع بريطانيا على
لون من المصالحة ، حول نظام الحكم فى مصر فى اطار الحماية .

ولم يكن الوفد قبل الثورة بهذه الخطة يملك وقتئذ غير أن يسلك
ذلك الطريق لتحقيق هدفه ، فقد كانت خطته تنبع من الروح الذى قام
عليه تشكيله ويتفق مع طبيعته ، لذلك ناضل نضالا شديدا لتنفيذها
بمحاولة السفر الى أوروبا ، يحدوه الأمل ويدفعه الرجاء لتنفيذ الخطة
بعرض القضية على مؤتمر الصلح ، فلما بلغ ذلك النضال حد التصادم
بينه وبين الانجليز بما انتهى الى نفى سعد الى مالطة ، كان لزاما على الوفد
أن يستجيب لهذا التحدى بمزيد من العزم فمضى مصرا على أداء رسالته ،
فلما انطلقت الثورة ازداد اصرارا وتمسكا بالمطالب القومية ، ولكن كان
بقاؤه يستلزم بالضرورة المرونة لكي يستطيع المضى برسالته .

أصبح الشعب سيد الموقف كله فى ظل الثورة ، وأصبح الوفد
والانجليز خصمين لاسبيل بينهما للتفاهم ، فكان متوقعا اذن ألا تبقى خطة
الوفد السالفة فتتطور .

كان لابد من أن يتطور لتصبح أقدر على الاستجابة للتحدى والى
تطور الظروف فى ظل الثورة ، كان الوضع الطبيعى لسير الأمور ، وقد
أصبح الوفد فى مركز قيادة الثورة ، اذا ما أفرج عن سعد وصحبه ومنح
الوفد حرية العمل السياسى ، ألا يصر الوفد على خطته السابقة ، ولا فى
بعض تفصيلاتها ، فلا يتمسك حتى بالسفر لعرض القضية على مؤتمر
الصلح فيبقى الوفد بين الشعب الثائر ليقود ثورته ، ولم يكن ثمة - اذ
ذاك - من حرج عليه أمام الشعب ، اذا ما فعل ذلك برغم أنه كان قد
ارتبط أمامه برغبته فى حل القضايا وعرضها أمام مؤتمر الصلح، فضلا

عما في ذلك من روح ثورية يرحب بها الشعب الثائر فلا يجد في ظله مجالا للوم هذا فضلا عن ان الوفد وقتئذ لم يكن بعد قد واجه اخفاقا يلام عليه . او يؤاخذ عليه بعد . ولكن الى أى مدى كان استعداد الوفد لأن يسلك هذا السبيل في ظل الثورة ؟ لقد كان ذلك متوقفا على مدى ايمانه بالعمل الثورى حتى لا يجد في ذلك ترددا ، فالى أى مدى كان نصيبه من ذلك ؟

كان الوفد يؤمن بمبدأ المصالحة التي قامت عليه خطته من قبل . ولكن نظرا لأن بناءه لم يكن كله من معدن واحد ، إذ لم يكن كله على قدر واحد في ذلك من حيث درجة الايمان فكان متوقفا أن يختلف في درجة النظرة للعمل الثورى فاذا كان الايمان بالعمل الثورى لدى سواد الوفد متغذرا لم يكن التجاوب معه مستبعدا بل مرجحا بين أكبر العناصر قدرا من ذلك الايمان بالعمل الثورى .

كانت الاكثرية منذ انطلاق الثورة تؤمن بمبدأ المصالحة كاسلوب لحل القضية المصرية ، على أساس من السلبية المسالمة ، وكانت القلة وعلى رأسها « سعد زغلول » تدين بالمبدأ نفسه ولكن على أساس من ايجابية قوامها ايمان بالكرامة والحق والصمود من أجل ذلك والتشدد في طلبه بما يدعم موقفها ويفرض احترامها على الخصوم ويعزز من ثم ذلك الحق .

وكانت الكثرة اذن لا تؤمن بالعمل الثورى : فمنها من دخل الوفد على تردد وريب من سلامة العاقبة ، ومنها أعضاء كانوا يؤمنون باستحالة الغلبة على بريطانيا ، وكانت القلة اقرب بمبادئها الى المفهوم الثورى فاذا كانت على استعداد وكفاية للسير في اتجاه الشعب الثائر والترحاب بالثورة فلم تكن الكثرة كامر طبيعي ، تميل الى ذلك في الواقع ، ولكنها ورغم هذا لم تكن ترغب في الظاهر أن تنعزل عن الثورة .

لم يكن الوفد كله اذن على استعداد ، لأن يقبل الوضع الطبيعي عقب انطلاق الثورة كما كانت تتطلبه تلك من زعامتها لأنه لم يكن هيئة ثورية ، ولكنه كان على قدر من الاستعداد للتجاوب والترحاب مع العمل الثورى كما تجل في القلة وعلى رأسها سعد ، ولو كان سائر الوفد في مستوى ذلك القدر من الشعور المتجاوب مع الثورة ، كما تجل من هذه القلة ، لكان الموقف اقرب الى الحل بل وكان على الاقل مأمون العاقبة في البداية والنهاية .

على أن ذلك الشعور حتى لو توافر بين الوفد في بداية الثورة ، فانه

لم يكن يفيد في ترجيح قبول الوضع الطبيعي ، من الاجسام عن السفر والبقاء في مصر عقب الافراج عن سعد مباشرة ، فلم يكن من طبيعة هذا الوفد ان يتحول من أسلوبه التقليدي السابق دفعة واحدة . فمع توافر ذلك الشعور بين الصفوة القيادية لم يحل ذلك دون مضيقها وسائر اعضاء الوفد للسفر حيث مؤتمر الصلح .

كان هناك اذن عقب الافراج عن سعد وصحبه عامل أقوى مسيطر بين الوفد كان متغلبا يستلهم وجوده من بعض مبادئ سياسية التفاهم والامل والرجاء في مؤتمر الصلح ويستمد قوته من الروح التي خلقها الافراج عن سعد وصحبه ، اذا ألقى ذلك الافراج في روع الناس اعتقاد بان بريطانيا قد سلمت ، حتى لم يعد الا أن يسافر الوفد لباريس لتحقيق الغاية من المؤتمر ، ، وقد سيطرت الرغبة للسفر الى مؤتمر الصلح على القلوب وغدت تشعر في ظلها بمزيد من الامن والرجاء .

فمع أن سعدا كان لا يجفل عن العمل الثوري فقد كان لا يزال يرى في عرض القضية أمام مؤتمر الصلح طريقا يأخذه الامل في سلوكه والرجاء من وراء تلبية الدعوة الولسنية ولا يستبعد تحقيقها ، فأقل ما يحق له أن يرجو ألا تنقلب مبادئه ولنسنا عونا للأقوياء على الضعفاء وعقبة في وجه المطالبين بالحقوق ، ولكنه لم يكن يرى بإيجابية في ذلك في ظل الثورة فإذا لم يتحقق لا هذا ولا ذاك كنز موقفه أمام الثورة . أقرب انجذابا إليها واذا ذاك لا يجد عناء في التجاوب مع العمل الثوري .

وكان سائر الأعضاء يجفلون عموما من الثورة ، وكان طبيعيا أن يتعللوا اذن بالامل والرجاء في مؤتمر الصلح ولكنهم نظرا لانهم لم يكونوا في كل ذلك على درجة واحدة كان متوقعا عند الحذلان أن يختلفوا في الدرجة أيضا من حيث متابعة الثورة .

فمن هؤلاء فريق كان لا يؤمن بالثورة ، ولكنه كان لا يرى بأسا عند الحذلان في مؤتمر الصلح امام العامل الشعبي في مشايعة الثورة مضطرا ولو في الظاهر عسى أن يجد في ظلها حلا ، وخشية العزلة ونقمة الشعب حتى يتجمل الموقف .

ومن هؤلاء من كان قد دخل الوفد عن ريب في القدرة على مواجهة بريطانيا ، وكان هؤلاء يعتقدون ان مؤتمر الصلح انما هو كل شيء وكل ما كانوا يطمعون فيه في بساطة أن تخشى بريطانيا بعض المعارضة من

المنافسة من بعض الدول في المؤتمر ، فيستجيب الى بعض المطالب المصرية فلا بدع اذن الا نتوقع من هؤلاء غير العزلة عند الحذلان •

كان عرض القضية على مؤتمر الصلح يمثل العامل المسيطر على أعضاء الوفد عقب الافراج عن سعد وصحبه ، فمع انطلاق الثورة وانفاس المجال نحو مزيد من العمل السياسى بما يتيح الفرص لتغيير وجهة الوفد لم يثنه ذلك عن عزمه في تفضيل السفر على البقاء بين الثورة في مصر وان كان ذلك كله كان له مداه أمام العامل الثورى كما شرحنا •

وسيطر التعلل بالرجاء والأمل بالمؤتمر على كل العوامل ، فلم يحاول الوفد دراسة الموقف ، فاذا كان الأمل قد قاده والرجاء ، فلم يكن الوقت ليسمح بهذه الدراسة ، لذلك مضى الوفد ليشهد مصر مسعاه بالاخفاق ، وعلى يد بريطانيا في ساحة مؤتمر الصلح •

ولم يكن الموقف كما انساق اليه الوفد ليحل بهذه البساطة التي سعى اليها ، فقد كان ذلك قد هيم على نحو لا يجد فيه مأربا ، فلم تكن بريطانيا لتفرج عن سعد وصحبه الا بعد أن أخذت تطئن على أن الموقف الدولى قد أصبح في جانبها ، من الموافقة على ابقاء الحماية ، فقد اتخذت عدتها في مؤتمر الصلح كى ترفض مطالب مصر ، لذلك لم تر بريطانيا في الافراج عن سعد وصحبه ، ولا فى التصريح للوفد ولن يشاء من المصريين بالسفر الى مؤتمر الصلح أى ضرر يلحق أهدافها السياسية بقدر ما يمهّد ذلك لتعزيزها في مصر •

كان من السهل على انجلترا اذ ذاك أن تحصل على اعتراف الدول ببقاء حمايتها على مصر وسط الصراع حول المطامع الاستعمارية في مؤتمر باريس ، ولم يكن فى وسع ولسن مثلا أن يرفض ذلك ، لأنه كان اذ ذاك فى حاجة الى مساعدة بريطانيا لتقف بجانبه فى وجه مطامع فرنسا فى أوروبا ، وكان اليابانيون يطالبون ببعض المطامع فى الشرق الأقصى ، ونظرا لأن ولسن كان يزداد انعزالا فى المؤتمر فقد عارض أطماع إيطاليا فى فيومى مما نجم عنه انسحاب الوفد الايطالى من المؤتمر وعودته الى بلاده •

ولقد كان فى استطاعة بريطانيا أن تقنع ولسن بالاعتراف بالحماية البريطانية على مصر بأن تدخل فى روعه أنها تعتزم منح المصريين قسما من الاستقلال الداخلى وأن المصريين يسيئون فهم دعوته ويستخدمون

العنف للحصول على مطالبهم وغير ذلك مما يشبه الثورة لديه ويستثير
النقمة عليها .

قياسم الأمن وكراهية العنف وبعد الوعد بمنح المصريين قسما آخر
من الاستقلال الداخلي - ظفرت بريطانيا فعلا باعتراف الولايات المتحدة
الأميركية بالحماية البريطانية على مصر ، فما كاد الوفد يصل الى مرسيليا
حتى كانت الولايات المتحدة قد اعترفت بالحماية البريطانية على مصر في
اليوم التاسع عشر من شهر أبريل بعد وصول الوفد بيوم واحد !

ظفرت بريطانيا بذلك الاعتراف ، وكان باكورة انتصاراتها
السياسية على الوفد والقضية المصرية ، وقد بادرت الى اذاعته في مصر
وأوروبا لتصد به الوفد عند وصوله لتزعزع ثقته وأمله وتخرج مركزه
بين مواطنيه !

كان من الطبيعي ، أن تتعرض سياسة التعلل بالأمال في مؤتمر
الصلح الى هزات تجد تجاوبا من الوفد تردده الى كثير من الواقعية .

كان التعلل بالأمل والرجاء في مؤتمر الصلح من قبل يمثل عاملا
مسيطرًا دفع الوفد لحل القضية بالسفر حيث مؤتمر الصلح ، فماذا بقي
بعد ظهور طلائع الخذلان في الواقع المرير . ؟

لم يعد لدى الوفد غير العودة الى مصر الثائرة ، ولكن كانت النظرة
الى هذه العودة تختلف بين أعضاء الوفد من حيث الدافع من العودة
بدافع الشعور بخيبة الأمل والاستعداد لمكاشفة الشعب بالواقع بما يشير
الى التهيؤ لاتخاذ الموقف السلبي الذي كان قد تجلى بين كثرة لا تؤمن
بالعمل الثوري وبين العودة بدافع الأمل لنقل مركز المعركة في ايجابية
لقيادة الثورة في مصر الثائرة ، وكان ذلك يتجلى بين قلة على رأسها
« سعد زغلول » ، ولو كان الوفد بمقدار حرارة سعد واستعداده مع
القليلين معه للتجاوب مع العمل الثوري لغدت العودة عاملا مفضلا آمنا
بعد مواجهة الخذلان في طبيعته لانه كان يمثل - اذ ذاك - عودة الى
الساحة الطبيعية للنضال الثوري . ولكن كيف تكون الحال والوفد
بوضعه في أوروبا يختلف في النظرة الى العمل الثوري ؟

كان الأمر في هذه اللحظة بلا جدال في حاجة الى تدبر ودراسة
لاتخاذ خطة جديدة للعمل السياسي وتحديد مكانتها .

وبدا التحفز للعودة الى ساحة الثورة في ايجابية تتجلى بين أكثر

عناصر الوفد تجاوبا مع النضال الثورى ، فتجلى على يد سعد بارزا وكان من الطبيعى أن يبدأ مع هذا تدبير الحطة الجديدة قيدا لسعد أول وهلة أن العمل فى أوروبا لايجدى وأن العمل فى مصر أجدى وألزم (١) •

وكان ذلك منطقا يليق بالاستجابة للنضال الثورى فمقاومة من الانجليز فى مصر أمر خطير وأعضل من مقاومتهم فى أوروبا وألزم لمنح الثورة طاقات وتنظيمات أرقى فى الوقت الذى كان قد لمس فيه وقع الصدفه فى نفوس الكثيرين من زملائه •

ولم يلبث سعد وأصحابه أن أعادوا النظر فى الأمر كله بما انتهى الى حطة وسط •

كان العمل فى مصر أولى وأصوب ولا سيما أن بريطانيا كانت قد اختارت دخول المعركة مع الثورة فى مصر ذاتها ، ولكن ألا تعد عودة الوفد بعد أن بلغ أوروبا فى نظر الشعب خيبة أليمة لها عواقبها ؟

ولكن اذا كانت الأمة قد أودعت الوفد ثقتها فلم يكن متوقعا أن يكون شعورها بهذا عميقا وخطيرا اذ لم يكن سفر الوفد الا احدى وسائل معالجة القضية فاذا أخفق فما عليه الا أن يهبط وسيلة أخرى ، وطالما كان ذلك الوفد فى طريق النضال الثورى فهو موضع ثقة الأمة ورضائها فى بداية الثورة •

والحق أن العودة لم تكن بالغة السوء ، ولكن كانت الخطورة التى كان مرجحا ان تحدثها هى أن تستطيع الدسائس استغلال تلك العودة بما يغرس بذور التفرقة !

على أن ذلك مع وضع الوفد ، وطبيعته ونظرة سواده الأعظم نحو الفكرة القومية كان أخطر ، فقد كان من المرجح أن تكون العودة سبيلا لظهور تيارات رجعية تنبعث من الوفد ذاته لتبث سمومها بين الشعب داعية للمصالحة ! فتتخذ بريطانيا ذلك متنفسا تستغله وتلحق بالوفد والثورة ضربات أخرى بما يسيء الى العلاقة بين القاعدة والقيادة • وتهدد الثورة •

وكان البقاء فى أوروبا له ميزاته ، فقد تنفع الدعاية الأوروبية فى

(١) عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، ص ٢٧٠ •

اثارة المسألة المصرية بما يمثل لونا من الضغط على بريطانيا ويقوى مركز القضية فاذا لم تسلم فلاقل من أنها لا تغالى فاذا جاء تحقيق الرجاء من الحكومات فذاك خير والا فمن الشعوب ، فهناك الشعوب الاوروبية والشعب الامريكى ، ولكن البقاء مع ميزاته له مساويه وهو البعد عن مركز قيادة الثورة والمواالة المباشرة لها .

لم تسلم العودة الى مصر من نقائص ، ولم يسلم البقاء فى أوروبا من نقائص ، فلا كانت الحطة الأولى معقولة كلها ولا كانت الاخرى ، كان الامر يستلزم اذن خطة تجمع من فضائل الاثنين .

لم يكن يمنع البقاء فى أوروبا تركيز العمل فى مصر والاعتماد عليه فى الدعاية الاوروبية ، فلم لا يتخذ خطة جديدة للعمل السياسى ؟

بهذه الحطة وجه سعد همه للأخذ بها على الفور فشاء تركيز العمل فى مصر مع البقاء فى أوروبا يدير منها معركة الثورة .

آثر الوفد اذن متابعة السفر الى باريس ليستقر فيها على مقربة من مؤتمر الصلح يعالج الامر ما استطاع ، وهو بعد فى ريب من أن يكون هذا المؤتمر موضع رجائه ، فأخذ ينصرف تفكيره مع قيادة الثورة ، الى الدعاية لمصر وقضيتها حيثما وجد لهذه الدعاية سبيلا .

وحيثما نزل أعضاء الوفد باريس ازدادوا اقتناعا بأن الدعاية غاية يستطيعونها لأنهم وجدوا وفودا غيرهم آتت من بلاد كان الاجنبى يحكمها كمصر ، ظنت ان حق تقرير المصير لا ريب فى الحصول عليه ، فسبقتهم الى باريس فأتت على مقربة من المؤتمر تبعت اليه بالمذكرات عن حقها بالاستقلال دون جدوى ولما حذا الوفد المصرى حذو هؤلاء فى البداية انتهى الى النتيجة نفسها .

رأى الوفد تنسيق الأعمال ، وتنظيمها فشاء أن يؤلف ثلاث لجان : الأولى للشئون المالية ، وقد انتخب لها رئيسا ، وأمين الصندوق « على سوارى وعبد اللطيف المكباتى » والثانية للنشر وكان اعضاؤها هم : « اسماعيل صدقى وعبد العزيز فهمى ، والدكتور حافظ عفيفى ، ووصا واصف » والثالثة كانت خاصة بالحفلات وكان اعضاؤها : « اسماعيل صدقى وحسين واصف وجورج خياط » .

ولقد نيطت أعمال السكرتارية بمصطفى النحاس فكان واجبه أن

يدون كل ما يحدث في الجلسات من مناقشات وقرارات وقد تولى السكرتارية العامة « محمد بدر » وكانت مهمتها تنفيذ قرارات الوفد (١) .

وانتخب الوفد بعض الفرنسيين للآلة الكاتبة والترجمة . وكان الوفد يفيد ممن يحتاج اليهم من العمال من الوفد الامريكى كلما قضت كثرة الاعمال بذلك ، كما كان يستخدم الطلبة المصريين المقيمين بباريس . فقد تطوع هؤلاء بعد وصوله لأداء كل ما يكلفون القيام به وكانت سكرتارية الوفد أشبه بهيئة تنفيذية .

ولقد كان في طليعة أعمال الوفد أن كتب الى ولسن يطلب مقابلته لعرض القضية المصرية ، فعمد سعد الى زيارة رؤساء وفود الدول العظمى فى مؤتمر الصلح وترك لكل منهم بطاقته .

وأخذ يتصل بالصحف عن طريق الاحاديث ، فنشرت له جريدة الاكسلسيور (٢) صورة رئيس الوفد وحديثه مع البتى باريزيان التى نشرته مصدرا بصورته ، وكذلك نشرت جريدة الايكودى بارى حديثا آخر له وكانت تلك من الصحف الكبرى ، ونشرت جريدة الأومانتيه حديثا لرئيس الوفد فى عامودين مع تصديره بصورته ، وكذلك نشرت الصحف الايطالية احاديث لمراسليها .

وكانت مهمة الوفد شاقة فى جو دولى كانت قد أصبحت الكلمة النافذة فيه للانجليز (٣) .

ونشط الوفد نشاطا كبيرا .

ففى ٢٨ من أبريل شاء أن يرسل طلبا الى مؤتمر الصلح مطالبا أن يسمح له بعرض أقواله وقد أعلن ثقته فى المؤتمر ، فكان فى نظره الهيئة الوحيدة المختصة بحل المسألة المصرية . وقد طالب المؤتمر باسم الشعب المصرى السماح له بتقديم مطالب البلاد طبقا لقواعد الحق والعدالة ، ومع هذا لم يجد الوفد ردا مرضيا على ذلك .

وسعى الوفد فى سبر غور الدوائر السياسية المختلفة فكان يقابل كبار القادة والزعماء للاستعانة بهم فى تذليل الصعوبات القائمة أمامه .

(١) محمود أبو الفتوح : مع الوفد المصرى ، ص ١١٨ .

(٢) المرجع السابق ص ٣٥ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٣٧ وما بعدها .

ولقد أقام في ٣ من مايو مائدة دعا إليها الصحفيين الأمريكيين والانجليز الموجودين فلبى الدعوة عدد من مراسلي الصحف والشركات وبعض المندوبين الصحفيين في المؤتمر .

كما حضر بعض الضباط الأمريكيين من الملحقين بوفد الصلح الأمريكي ، وكذلك بعض السوريين الذين بباريس .

وقد أقيمت المائدة في فندق الكونتنتال وهو من أكبر فنادق باريس فأسهم ذلك العمل في التعريف بمصر الحديثة .

وقد تكلم في الحفل « سعد زغلول » فأشار الى مصر ومطالبها وآمالها بإيجاز ثم تكلم بعده « محمد محمود » وأخذ يعرض قضية بلاده .

واذا كان الوفد قد كرس جهده لكسب الانتصار من الرسميين وغيرهم ، فقد رأى مع هذا استكمالاً لذلك أن يقدم لوحة أخرى من الدعاية حمى بها الثورة من فيل الخصوم بتوضيح مهمته وإبرازها في نطاق العمل من أجل الاستقلال ، أو الرد على الإشاعات المفوضة وغير ذلك بما لا يثير عليه الأعداء أو يسد الطريق أمام المتفاوضين .

فقد تحاشى فعلاً الاتصال بالأشخاص الذين قد يثير الاتصال بهم الشك حول موقف الوفد ، فلم يتصل « بمحمد فريد » عندما تلقى خطابه في أوروبا ، وقد كان معروفاً بميوله نحو تركيا ، كما حاول عن طريق الصحف تحديد مهمته السياسية مجردة من التعصب ، أو المساس بحقوق أو أطماع الغير .

قال سعد في حديث له مع جريدة ليكودى بارى :
« ان الحركة الحالية في مصر ليست حركة دينية ، لأن المسلمين والأقباط متظاهرون معا ، وليست هي حركة عداء للأجانب ، ولا هي حركة دعوة الى جامعة عربية ، وان الوفد سبق فأبلغ المؤتمر ، أنه يقبل سلفاً جميع القرارات التي تصدر بشأن حياد قناة السويس . »

ونشرت جريدة المورنتج بوست تلغراف لرويتز هذا الحديث .
كما نشرت جريدة الديلي تلغراف تلغرافاً بهذا المعنى من شركة الاكستشمانج التلغرافية قال فيه سعد زغلول علانية على ما تقدم : « ولا نبغى أن نتحد مع بلاد أخرى مجاورة لنا (١) » .

(١) القلم عدد الخميس ٨ من مايو ١٩١٩ .

ولقد لقي الوفد متاعب جمة في كسب الأنصار في الدوائر السياسية الفرنسية ، فقد كان كلما سبر غور أحد الساسة الفرنسيين يلقي عطفاً على القضية المصرية ولكنه لا يكاد يطلب عونه الأدبي حتى يعتذر متذرعاً باتفاقية عام ١٩٠٤ والعهد التي قطعتها فرنسا لانجلترا (١) .
ولكن هذا لم يحل دون حصول الوفد على أنصار للقضية المصرية من أحرار الفرنسيين مثل أناتول فرانس وغيره .

ولقد نشط الوفد نشاطاً ملحوظاً عندما علم بما جاء في معاهدة الصلح مع الألمان من نص كان يسيء الى مركز مصر السياسي .

ففي ٦ من مايو تسلم الألمان شروط الصلح في قصر التريانون ، وكان المؤتمر قد قرر عدم اعلان المعاهدة الدولية حتى يجيب عنها الألمان ، واكتفى بنشر موجزها ، وكانت شروط الصلح تتضمن وقتئذ اعتراف ألمانيا بالحماية التي أعلنتها بريطانيا على مصر في ١٨ من ديسمبر عام ١٩١٤ ، ولما بلغ سعدا ما ورد في هذه المعاهدة نحو مصر ظهر الحزن والاكتئاب عليه وعلى من معه .

لاجدال في أن الثورة كانت قد خسرت بهذا الاعتراف قوة لو كانت قد توفرت ، لغدت سنداً قوياً للثورة .

وقد أرسل الوفد الى مؤتمر الصلح احتجاجاً في ١٢ من مايو على البت في أمر مصر بالصورة المتقدمة ثم أرسل في ١٦ من مايو تلغرافاً الى مجلس الشيوخ الأمريكي في واشنطن جاء فيه ما يأتي :

« ان الشعب المصري ينظر الى عدالة ممثلي الديمقراطية الأمريكية العظمى المكرمين وانصافهم لنيل أمانيه الوطنية فقد أبى مؤتمر الحلفاء والدول المشتركة فيه أن يطبق المبادئ التي دخلت الولايات المتحدة الحرب بغية تحقيقها » (٢) .

ولقد شاء الوفد في أثناء ذلك أن ينظر في أمر تعميم النشر وإذاعة الدعوة المصرية في مختلف البلدان ، فطرح على بساط البحث فكرة إرسال وفد الى انجلترا ، على أن ذلك عموماً لم يتم لما واجهه الوفد من عقبات التصريح بالسفر ، ففضل الوفد العدول عن إرسال أحد الى انجلترا مكتفياً بالمصريين المقيمين بها ، وأرسل لهم الأوراق التي تعاونهم في حركة النشر وأمدتهم بما يلزم النفقات .

(١) محمود أبو الفتوح : مع الوفد المصري ، ص ١٣١ .

(٢) المرجع السابق ص ١٤٥ .

ولقد وضعت السلطات البريطانية أمام الوفد عقبات السفر ، في كل مكان حتى السفر لأمريكا ، فلم يجد فائدة من متابعة السعى وراء ذلك ولا سيما أنه قد فتح أمامه باب جديد فيما يختص بالعمل في أمريكا وهو تكليف بعض كبار الأمريكيين أنفسهم بالقيام بذلك .

وسلم الحلفاء مندوب النمسا شروط الصلح في الثاني من يونيو فأرسل الوفد في السادس من يونيو احتجاجا على المعاهدة النمسوية الى مؤتمر الصلح واحتجاجا آخر الى مجلس الشيوخ الأمريكي ورأى أن يعيد الفكرة في شأن مقابلة الرئيس ولسن ، فبعث اليه بخطاب ، ولكن الرئيس اعتذر لأنه لا يجد فسحة من الوقت .

غير أنه اذا كان ولسن قد أصم أذنيه عن نداء مصر فان أحرار الأمريكيين قد أعاروها السمع ، فقد تمكن الوفد من معرفة بعض كبارهم وذوى النفوذ فيهم .

وقد زودهم الوفد بجميع المستندات والبيانات اللازمة ودرسوها بدقة ثم أخذوا ينشرون الدعوة لنصرة مصر بين من يثقون بمبادئهم من زملائهم في مجلس الشيوخ .

كان طبيعيا بعد أن قرر مؤتمر الصلح شروط الصلح بما أيد بقاء الحماية البريطانية على مصر أن تسرع باستغلال ذلك الظرف لاستدراج الوفد للدخول في مفاوضات عليها تستكمل التأييد الدولي بالحصول على اعتراف المصريين بها بايجاد حل للقضية المصرية في إطار الحماية ، ولم تشأ بريطانيا اغفال الموقف فتقدمت تطرق ذلك بالوساطة (١) يقول محمود أبو الفتوح :

« فقد عرض البعض الوساطة بين الوفد والساسة الانجليز ، وليس في استطاعتى أن أجزم : هل كان هذا العرض بايعاز أولئك الساسة أو بالتطوع ممن أرادوا التوسط ؟ والأول أرجح ، فقد كانت السلطات البريطانية تريد منع الوفد من الاستمرار في حركته بأية صفة كانت .

وكان الوسيط في المرة الأولى أحد السوريين المعروفين بباريس ، صباغ بك ، فقد جرت له مفاوضات مع السير ادوارد مالت ، لجمع بلفور وسعد زغلول في مقابلة خاصة غير رسمية .

(١) محمود أبو الفتوح : مع الوفد المصري ، ص ١٥٠ .

وبلغ علمى أنه رثى فى بداية الأمر أن يقابل « الباشا » المستر بلفور ، ما دامت المقابلة مجردة عن كل صفة رسمية وما دام الطلب سيكون الاستقلال التام ، ولكن هذا الرأى استبعد بعد ذلك خشية أن تفسر المقابلة بأنها مفاوضة مع السلطات التى تدعى الحماية فهى تسليم بالحماية .

وعرض المسيو بلينى أحد تجار الاسكندرية أن يخاطب المسيو فينزيلوس للتوسط بين الوفد والحكومة البريطانية ، ولكن الوفد رفض برغم كل الصدمات التى نزلت به وبرغم الشدائد التى لقيها من الأعياب السياسية ، رفض الوفد لأنه رأى المفاوضة مع رجال الحكومة البريطانية نقضا للعهد الذى قطعه للأمة قبل سفره وانتهاكا لحرمة التوكيل الذى يحمله .

وترد المراسلات السرية بين « سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى » مع هذا بما يزيده ايضاحا ويكشف عن حقيقته .
يقول « سعد زغلول » :

« قرأنا فى بعض الجرائد انه حصلت فيها مناقشة بشأن توسط المسيو فينزيلوس بين الوفد ووزير خارجية انجلترا ، وحقيقة هذه المسألة هى أن بعض كبار اليونانيين عرض ان المسيو فينزيلوس يتوسط عند الحكومة الانجليزية فى اعطاء مصر حقوقها ، فطلب مسيو فينزيلوس أن أكتب له كتابا التمس وساطته لاعطاء مصر نظاما موافقا تحت الحماية ، ولما كان هذا مخالفا لمبدأ الوفد ولكرامة الأمة التى يمثلها الوفد ولا يتفق مع الاجابة التى أجنبنا بها السير ونجيت عندما طلب منا أن نقدم طلبات بالكتابة فى دائرة الحماية كما تعلمون ، لم نر بدا من الامتناع عن الدخول فى مثل هذه المفاوضة (١) .

وبهذه المناسبة يحسن أن نخبركم بأن رجلا يدعى « صباغ » كان موظفا عند المرحوم البرنس حسين ويظهر انه مخبر للانجليز فى باريس ، عرض وساطته بيننا وبين المستر بلفور ورغبنى أن أزور هذا الأخير بأن أكتب له ورقة زيارة واطلب فى الوقت نفسه بوساطة سكرتير الوفد مقابلته وذلك عقب أن قرر المؤتمر شروط الصلح التى تضمنت ماتعلمونه فى مسألة مصر وكان هذا عند المقابلة بينه وبين « اسماعيل صدقى باشا وحسن واصف باشا » على غير علم منا ، فلعدم الثقة بهذا الرجل من

(١) دكتور محمد أنيس : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ، ص ٧٠ .

جهة ولا رتيابنا في هذا الاتفاق وعدم الوقوف على السر فيه ، ولأن طلب مقابلة مثل هذا الوزير عقب قرار مؤتمر الصلح لا يتفق مع طلب الاستقلال التام ، وللمحافظة على مبدأ الوفد وكرامة الأمة قرر الوفد رد هذه الوساطة » .

ومن هذا الحين غضب « اسماعيل باشا صدقي » وصار يبذل جهده في عرقلة مساعي الوفد حتى اضطر الوفد أن يخفي عليه أكثر أعماله خشية أن يذيعها هو . محمود أبو النصر الذي كان شريكا له في جميع هذه التصرفات .

ولقد حرص الوفد على عهده على التمسك ببيادته ، ومضى في رسالته فشاء توسيع نطاق نشاطه بما يعزز القضية المصرية ، ولقد وردت على الوفد خلال شهر يونيه بيانات ومحاضر رسمية لبعض الفطائح التي وقعت في البلاد ، فاستخرج الوفد عدة صور على الآلة الكاتبة من بعض شكاوى ومحاضر رسمية وأرسلها الى مؤتمر الصلح في ٢٨ من يونيه مشفوعة ببيان واف بما حوته ، وقد أرسلت الى الهيئات النيابية وكانت هذه الاوراق كلها . مذيلة بصور فوتوغرافية لحوادث جلد ، وكان من هذه الاوراق عريضة من عمدة العزيزية ومن عمدة البدرشين والتماس من بعض أهالي نزلة الشوبك بالعياط وعدة عرائض ومحاضر بوليس وتلغرافات أخرى مستخرجة من دفاتر بوليس الوايلي عن نحو ثلاثين من حوادث اعتداءات وسرقات وقتل وشكاوى أخرى وتقارير ومذكرات عن احداث اعتداءات ارتكبها الانجليز .

وكانت معاهدة الصلح قد قدمت لمجلس النواب الفرنسي الذي انتخب لجنة من ستين عضوا لفحص المعاهدة ، وقد أرسل الوفد في ٦ من يوليه جميع البيانات الخاصة بالقضية المصرية مرفقة بخطاب ثم قدم في ٢٦ من يوليه مذكرة جديدة لمؤتمر الصلح ، كما رفع الوفد فداء الى مجلس النواب الفرنسي في ٣١ من يوليه (١) وكذلك أرسل نداء مماثلا للنداء المتقدم الى البرلمان الايطالي في ١٤ من أغسطس .

على ان الوفد لم يستطع - وما كان يواجهه من صعوبة - أن يمضى في رسالته طويلا حتى كان اخفاقه أمام مؤتمر الصلح قد بعث بينه يأسا كشف عن استعداد كامن للتفكك ، ومن ثم التردد في المضي في رسالته في وحدة متماسكة ، ولقد بدأت طلائع ذلك من لفيف كانوا أبعد العناصر ميلا نحو العمل الثوري ، وأكثرهم رهبة من قوة بريطانيا ، بل وامعانا في

(١) محمود أبو الفتح : مع الوفد ، ص ١٦٧ .

الأخذ بالمصالحة مع بريطانيا ، ولا سيما بعد الخذلان أمام مؤتمر الصلح
محط الرجاء .

فمنذ اعتراف معاهدة فرساي بالحماية البريطانية على مصر بدأ
اليأس يدب في قلوب هؤلاء من أعضاء الوفد ومستشاريه بما دفع بعضهم
الى ائارة الانفصال عنه .

« فعزيز منسى » مستشار الوفد قدم استقالته ، وقال في صراحة :
« انتهت مهمة الوفد » وحسن واصف « أحد أعضاء الوفد ، كان على مثل
ذلك الرأى وخرج ثم عاد « على شعراوي » الى مصر ، ولكنه انعزل بعد
ذلك عن الوفد وكل نشاط سياسى ، وكان أخطر من خرج من الوفد هما :
« اسماعيل صدقى ومحمود أبو النصر » وقد كان خروجهما يعصف بوحدة
الوفد .

كان « اسماعيل صدقى » على خلاف مع الوفد كما تبين من قبل ،
ماضيا فى بذل جهده لعرقلة مساعيه ، فكان أقرب ميلا للتردد فى التعاون
مع الوفد عن زميله محمود أبو النصر .

وما ان منى الوفد بالخذلان أمام مؤتمر الصلح ، حتى كان قد
جمعهما اعتقاد ، قطع الامل والرجاء فى متابعة الوفد ، وكان طبيعيا أن
يكون صدقى لتقمته على الوفد أكثر استعدادا للسعى الى هذا ، فقد اعتقد
الاثنان أن الموقف ، بعد موافقة مؤتمر الصلح على الحماية البريطانية على
مصر يحتم على الوفد أن يسعى للتفاهم مع الانجليز ، ولما كانت بريطانيا
فى رأيها قد أعلنت عن ايفاد لجنة ملنر بوضع نظام أساسى فى اطار
الحماية ، فمن واجب الوفد أن يسعى لمفاوضتها .

على أنه برغم هذا لم تؤثر حركة المتمردين على موقف الوفد فقد سيطر
على سائر أعضاء الوفد منذ أن لاحت دلائل الخذلان أمام المؤتمر شعور
بالولاء نحو الارادة الثورية ، ان اختلف ذلك فى مستواه بين الاعضاء على
نحو تمثل فى أعلى مراتبه بين القلة .

ولم يكن مصدر هذا الولاء بين الكثرة فى معظمه الجبر والاضطرار
أمام انطلاق الثورة ، بقدر ما كان ذلك أيضا راجعا أساسا الى قدر من
الاستعداد الكامن للتجاوب مع اتجاه الثورة ، قدرا شحذه الخذلان أمام
مؤتمر الصلح فلم يستطع أن يفقداهم الأمل فى ايجاد حل للمسألة المصرية
بطرق أخرى .

فقد خرج أعضاء وتمرد آخرون بمحض ارادتهم لا لشيء الا لفقدانهم

الامل فيما اعتبروه محط رجائهم الوحيد في حل القضية المصرية وهو مؤتمر الصلح ، ثم رفضوا الاستمرار مع الوفد لعدم أى استعداد للتجاوب مع العمل الثورى أصلا .

ولقد استمرت الكثرة اذن على ولائها للثورة في اطار من ذلك القدر من الاستعداد للتجاوب معها ، ولكنها كانت على موعد مع التمرد على العمل الثورى عندما يتوافر لديها هذا الاستعداد .

كان ذلك قدرا محدودا لم يستغرق بعد استهلاكها ، والثورة لاتزال في بدايتها لم تشر تطوراتها فيهم النزعات التقليدية .

ولقد كان التشيع لدى هؤلاء الأعضاء نحو الثورة في البداية أقرب ، لانه كان لا يزال ابعد من أن يستثير نزعاتهم الطبقية ، أو يتجلى بحيث يبدو ماسا بمصالحهم الذاتية ولا كان قد استثار فيهم الحقد الشخصى على سعد وغيره فضلا عما كانوا يحظون به من فئة كانت على قدر أمثل من الوعى القومى السياسى وان لم يسم بينهم الى مستوى العقيدة الثورية .

والحق ، أن بقاء الوفد في الخط الثورى أساسا كان متوقفا على مدى مستوى الاستعداد للتجاوب مع الثورة ، ولما كان ذلك لا يتمثل في كفاية الا بين القلة وعلى رأسها سعد فقد كانت عصمة الوفد من الانحراف في استناده على تأييد الشعب ثم في مثاليته الواقعية .

آثر « اسماعيل صدقى ومحمود ابو النصر » التمرد على الوفد ومضى الوفد مضطلعا برسائله ورغم الخذلان أمام مؤتمر الصلح في غير تراجع ، يحدوه الامل والرجاء في المستقبل دون أن يعبا بتمردهما ، ولم يكن متوقعا بهذا أن يستجيب لهما الوفد لأنهما كانا يطلبان منه أمرا ينقض استعداده وهدفه ، فقد دعوا للخروج عن حدود الوكالة التي كان يستمد منها قوته ، بمفاوضة بريطانيا في يونيو ، خراجا على المادة الخامسة من قانون الوفد ، ومن ثم كان الطرفان قد استحالوا خصمين لا سبيل بينهما للتفاهم . ولم يعد الا حادث يفجر سورة الغضب بين الجانبين فيكون الانفصال .

ولقد توافر ذلك الحادث حول خلاف الطرفين بشأن موضوع نشر فظائع القوات العسكرية البريطانية في مصر في حوادث ، الشوبك والعزبية ولما كانت تفاصيل هذه الحوادث قد وصلت كاملة من

« عبد الرحمن فهمي » مدعمة بالصور والمستندات الى الوفد فقد ناقشها الوفد مرات وكان « اسماعيل صدقي ومحمود ابو النصر » يعترضان على النشر ويقول « محمود أبو النصر » : « ٠٠٠ اذا كان نحس الطالع قد قضى على أمتنا التعسة بأن تقف وحدها ازاء تلك الدولة العاتية وجها لوجه وقضى بأن تقف هي موقف القابض على أزمة أمورنا ٠٠ فهل من المصلحة وحسن التدبير أن نجاهرهم بالعداء وأن نعمل على توسيع الهوة بيننا وبينهم في الوقت الذي نرى جيشهم متغلغلا في أنحاء البلاد ؟ » (١) .

رفض الوفد الأخذ بوجهة النظر هذه ومضى في خطته ولم يأخذ بسياسة التفاهم مع الانجليز ، ثم نشر الفطائح البريطانية في مصر على العالم فتخلف « اسماعيل صدقي ومحمود ابو النصر » عن اجتماعات الوفد ففصلهما ومن ثم عادا الى مصر .

مضى الوفد صامدا أمام هذه العاصفة ولم تشغله عن فضاله السياسي في أوروبا .

ففي الثاني من أغسطس أقام الوفد مأدبة كبيرة اختار لها فندق كلاردج أهم فنادق باريس حضرها ليف من كبار الكتاب الفرنسيين منهم فكتور مارجريت وبلانشيه وبول برولا وغيرهم ، وقد أرسلت جريدة الطان مندوبا عنها ، وكذلك أرسلت صحف الجرنال والبتي باريزيان ، والديبا ، والبتي جورنال ، والفيجارو والايكرو وباري ميدى وغيرها من المجلات ، كما حضرها عشرات من الصحفيين من أمريكيين وانجليز وإيطاليين وإسبانيين وغيرهم .

وقد ألقى في هذا الحفل العظيم « سعد زغلول » خطابا تضمن معاني ضخمة قال فيه :

ان مؤتمر الصلح قد أيد حماية انجلترا على مصر ومع هذا فأننا لا نياس فان تثبيت المؤتمر للحماية لا قيمة له في نظر القانون الدولي اذ ينقصه عنصر جوهرى هو موافقتنا ، وهذه لن تنال أبدا ، فان ثقتنا بأنفسنا وباتحاد قلوبنا كلها ونبالة قضيتنا وبسطة برنامجنا وإيماننا بروح الحرية فى الديمقراطيات تجعلنا نرجو تحقيق أمنيتنا الوطنية (٢) .

(١) دكتور محمد أنيس : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ، ص ٣٧ .

(٢) محمود أبو الفتوح : مع الوفد ، ص ١٧٣ .

وتزيد المراسلات المصرية بين سعد و « عبد الرحمن فهمي » ايضا
فيقول سعد في تقريره رقم ١٣ في كتابه الى اللجنة المركزية للوفد المؤرخ
٤ من أغسطس سنة ١٩١٩ :

« أقام الوفد ظهر ١٢ من أغسطس الجارى مادبة باوتيل جلاريدج
دعا اليها كثيرا من أرباب الجرائد الفرنسية والايطالية والامريكية
والانجليزية ومن أعضاء مجلس النواب والشيوخ ومن مشاهير الكتاب
وأساتذة الجامعات وبعض قدماء الوزراء والنواب والشيوخ وألقى فيها
الرئيس خطبة وجيزة وخطب « ويصا واصف » خطابا طويلا وكذلك
« محمد باشا محمود » من أعضاء الوفد والمسيو أوجاجنير ثم وزير البحرية
سابقا والعضو في مجلس النواب حاليا والمسيو فكتور ماجريت من أشهر
كتاب فرنسا وتلا كلمة من قلم المسيو أناتول فرانس أشهر كتاب فرنسا
فى الوقت الحاضر والمستتر جيبونز الصحافى الأمريكى الشهير والمسيو . . .
مثل الصحافة الايطالية وكان الحاضرون يزيدون على ١٥٠ مدعوا وكان
للخطابات التى ألقىت تأثير عظيم فى السامعين وهتف لها الحضور هتافا
عظيما مرات كثيرة ونرسل لكم نص خطبة الرئيس « (١) » .

ولقد أرسل الوفد فى ٤ من أغسطس تلغرافا الى المستر هندرسون
بصفته رئيس المؤتمر الاشتراكى الدولى بلوسرن منتهزا فرصة انعقاد
المؤتمر المتقدم للنظر فى عدة مسائل تهم العالم الاشتراكى ومنها محاولة
رفع الظلم الذى نشأ عن التسوية الخرقاء فى مؤتمر الصلح .

ولقد كان لنداء الوفد لمؤتمر لوسرن أثر حسن بالنسبة للقضية
المصرية ، فقد فضح السياسة الاستعمارية شر فضيحة ، وأظهر ماأصاب
مصر من شرها فى أربعين عاما .

وارسل الوفد مذكرة مطولة الى مؤتمر لو سرن أيضا عن المسألة
المصرية ، وكان من نتائج جهاد الوفد فى فرنسا ارتفاع الاصوات بالدفاع
عن مصر فى البرلمان الفرنسى .

ولقد وفق الوفد فى النهاية الى العثور على المستر جوزيف فولك
ليتولى الدفاع عن القضية المصرية فى أمريكا وكان هو يمثل فى الولايات
المتحدة أعظم مصدر للمسائل الدولية القانونية ، وكان رأيه محترما فى

(١) دكتور محمد أنيس : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ، ص ٦٦ .

الدوائر السياسية والنيابية ، فقد كان بالفعل . مستشاراً قضائياً لوزارة الخارجية الأمريكية واستقال في أثناء الحرب ولقد مثل الرجل نظراً لعدالة مطالب مصر وشرعيتها تولى الدفاع عن قضيتها فعمد لذلك الى تنظيم حركة دعاية عن طريق الصحف لاعداد العقول لتلقى القضية المصرية وطرح تفاصيل القضية أمام لجنة الشئون الخارجية .

وحدث أن نشر المستر لنديس الذي كان قائماً بأعمال سفارة بريطانيا في أمريكا بياناً يخس فيه حق المصريين في الاستقلال وأنكر عليهم جهودهم في الحرب فانبرى له المستر فولك بالرد والاقناع .

وازداد صوت مصر وانتشر على ألسنة الخطباء والصحف بما مهد السبيل لمحمد محمود ليسافر لخدمة القضية المصرية في أمريكا ونقرأ في التقدير رقم ١٦ من باريس في ٢٤ أغسطس سنة ١٩١٩ ما يأتي :

« ان الاخبار التي ترد إلينا من أمريكا تفيد أن المسألة المصرية أخذت من عقول الأمريكيين مأخذاً عظيماً وصادفت كثيراً من ذوى النفوذ الواسع الذين شرعوا في ترويجها والانتصار لها وان وكيلنا هناك قدم طلباً للجنة الامور الخارجية بمجلس السناتو بالاعتراف باستقلال مصر التام وبأن تسمع أقواله أمام اللجنة شفهيًا ، وأن هذه اللجنة قررت سماع أقوال الوكيل المذكور كما قررت سماع أقوال غيره من ممثلي بعض الشعوب التي التجأت الى هذا المجلس كاليونانيين والايرلنديين وغيرهم ، وقد نشرت جرائد باريس هذه الاخبار عن مكاتبتها وكثير من نواب الأمة الفرنسية وجرائدها المهمة وعدنا بالمرافعة عن القضية المصرية في مجلس النواب وبين أعمدة هذه الجرائد ، وابتدأ بعضها فعلاً بالكلام عن مسألتنا وخصوصاً جريدة الجورنال (١) .

وكذلك وجدنا من أرباب الوجهة والنفوذ الانجليز من أخذ على عاتقه الدفاع عن استقلال مصر وإذاعة هذا الدفاع بين ذوى المكانة من أبناء جلدته وهو مشغول الآن بذلك ويستظهر نتيجة عمله عما قريب ،

وبالاجمال فان حالة القضية المصرية الآن أحسن بكثير من ذي قبل ، والاحوال العمومية بين الدول تساعد كثيراً على ظهورها وبلونها المحلي الذي تستحقه من عناية الرأي العام الأوروبي بها خصوصاً متى كانت الأمة المصرية مستمرة على التضامن بين أفرادها والاتحاد بين

(١) دكتور محمد أنس : دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ .

عناصرها وعظيم الثقة بمستقبلها وشديدة الوطأة على الحائنين والمترددین» -

وتتابع التقارير لتروى سير النشاط السياسى فى أمريكا واهتمام رجال السياسة فى أمريكا بالقضية واهتمام الجرائد الفرنسية بشئون مصر الى أن يزيد التقرير رقم ١٨ المسألة وضوحا .

فيقول سعد موجه الخطاب الى « محمود سليمان » :

« باريس فى ٢٨ من أغسطس سنة ١٩١٩ .

لقد فتح الله أبواب الرجاء فعلا أمام ظلامة مصر فى رأى العام. الاوروبى والامريكى ، وأصبحت القضية المصرية بين أيدي رجال من الامريكان والانجليز والفرنسيين قادرين على أن يستندوا عطف الامم على مصر ولا يخفى عليكم النتائج العملية الحسنة التى تترتب على تصريح السناتو الامريكاني بأن معاملة مؤتمر السلام ايانا لا تنطبق مع الاغراض التى من أجلها خاضت الولايات المتحدة غمار الحرب ، ولا على القواعد التى جعلت أساسا للهدنة والصلح فانكم تعلمون حق العلم بأن حياة مصر فى بقاء المسألة المصرية دولية والبعد كل البعد من أن تكون مسألة داخلية بين بريطانيا العظمى ومصر » (١) .

ولم يمض الموقف متجمدا دون بارقة أمل ، فقد أعلن وزير الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ الامريكى فى أغسطس عام ١٩١٩ بمناسبة عرض معاهدة الصلح أن مصر من الوجهة السياسية ليست تابعة لتركيا ولا بريطانيا ، ويجب أن تكون صاحبة الأمر فى تقرير مصيرها ، وقد انتهت مناقشات مجلس الشيوخ الامريكى حول معاهدة الصلح بعدم ابرامها ، فكان هذا المصير صدمة لهذه المعاهدة اذ افقدها قوة لتخلى أوروبا عن ضمان تنفيذها كما كان كسبا دوليا لمصر فقد كانت هذه المعاهدة تعترف بالحماية البريطانية عليها .

وبالرغم من أن ذلك لم يكن من شأنه أن يدفع القضية نحو النجاح لما توالى عليها من صدمات من قبل - كان لهذا النبأ وقعه الحسن بين الوفد .

على أن هذا كله برغم أنه لم يأت بنتائج ايجابية كان من شأنه أن يزيد بريطانيا امعانا بأن سياسة التجاهل لا تجدى وأنه لابد من تسوية للموقف .

(١) المرجع السابق ص ٧٤ .

ومع هذه الانباء التي كان تشيع الثقة في مصر كان سعد يوجه الثورة كى يبقى على تماسكها الثورى ، وكانت تصله من « عبد الرحمن فهمى » ما يشبع الامل والثقة وما يدعو للصمود والارتقاء لمستوى العامل الشعبى المسيطر اذ ذاك فى مصر .

وكان الوفد حريصا على احاطة اللجنة بكل تفاصيل الاحداث الخارجية للقضية وما يكتب فى الجرائد الانجليزية وغيرها عن مصر واحداثها مع تتبع للتيارات السياسية ، وكانت الايام تقترب من موعد حضور لجنة ملنر الى مصر . فلما جاءت اللجنة أخذ يتابع احداثها بالتوجيه .

وبينما كان الوفد يؤدى رسالته السياسية فى أوروبا كانت الثورة فى مصر مستمرة صامدة أمام لجنة ملنر بمقاطعتها بفضل نشاط الجهاز السرى للثورة الذى كان يتلقى أوامره من سعد فى مقامه فى باريس وبالرغم مما بدا من لجنة ملنر فى مصر من اتجاه يقضى بضرورة حضور الوفد الى مصر لمفاوضة اللجنة ، فقد كان الوفد يرفض السفر لمفاوضة هذه اللجنة فى مصر حتى لا يفسر ذلك باعترافه بها وكانت المفاوضات متوقفة على اعتراف ملنر بمبدأ الاستقلال .

كان الجو الدولى يوحى بأن القضية قد أصبحت مسألة ثنائية بين مصر وانجلترا بعد اعتراف المؤتمر والمانيا ومؤتمر الصلح مع النمسا بالحماية كما بينا ، حتى لم يعد أمام الوفد حل القضية غير الالتجاء الى المفاوضات طالما كانت لا تمس حقوق مصر التى وكل للدفاع عنها .

كان ملنر قد أبدى رغبة فى المفاوضات مع عدلى كما سيحىء بيانه وما لبث أن سافر الى باريس ليعرض آراءه على سعد ، ومن ثم بدأت المفاوضات بين سعد وملنر لتكون نهاية دور الوفد السياسى فى أوروبا وبداية عهد جديد فى مجرى الثورة .

الفصل التاسع

معركة الحماية في مصر
واستمرار الثورة

فرضت بريطانيا الحماية على مصر ، أصبحت عزيبتها ، منذ نهاية الحرب العالمية الاولى ، على الإبقاء عليها وتثبيتها .
 وكان ذلك مرهونا كى يتحقق ، أن تصبح الحماية مشروعة ثمرة باعتراف دولي وقبول من الشعب المصرى .
 وانبعثت مصر ، وصحت على نداء الحرية للشعوب ، فحاولت التفاهم حول المسألة المصرية فوجدت عنقا من بريطانيا انتهى بتصادم. بنفى سعد وصحبه ثم ثورة الشعب على الحماية والاحتلال .
 أصبح على بريطانيا لكى تحقق هدفها ان تنجح فى نيل اعتراف الدول بالحماية لتستكمل ذلك بحصولها على موافقة الشعب على الحماية .

وبينما كانت بريطانيا تحاول كسب الدول بجانبها ، رأت تحقيقا للهدف الثانى التفكير فى ارسال لجنة ، ظاهرها التحقيق فى أسباب الثورة ، وباطنها استدراج المعتدلين للتفاهم حول نظام الحكم فى اطار الحماية ، فتنازل بهذا موافقة الشعب .

كانت محاولة بريطانيا الاولى ايسر منالا ، فقد كان ذلك من الممكن. بفضل نفوذ بريطانيا الكبير فى مؤتمر الصلح ، وبفضل قدرتها على المساومات الدولية الاستعمارية ، ثم بالضغط على الدول الصديقة وغير ذلك من الوسائل ، ولكن لم يكن ثمة سبيل لتحقيق الهدف الآخر ، بما يستكمل مسمى بريطانيا الاول الا بالسيطرة على الثورة حتى ينفذ. أمامها السبيل ، فترسل لجنة ملتر لتؤدى أغراضها .

ولم تكن السيطرة على الشعب الثائر أمرا سهلا كسهولة سيطرة بريطانيا على المجال الدولى ، والمصريون - اذ ذاك - سادة الموقف فى الداخل .

فبالرغم من محاولات بريطانيا التى اختلفت بين سياسة الشدة فى البداية وتطورت بعد ذلك الى سياسة اللين الممزوج بالشدة لامتناس حراة الثورة ، ولتهينة الخواطر لقبول الأمر الواقع ، لم.

تستطع مواجهة الموقف ، فقد استمرت الثورة ، وان تطورت أساليبها مع تطور سياسة الشدة الى اللين ، نحو المسألة الايجابية ، فقد تجلت الثورة في وحدة متماسكة في معركة الحماية بما أقسد على بريطانيا خططها •

حاولت بريطانيا في البداية السيطرة على الثورة فأغلظت عليها في ضراوة ، ولكنها زادت اشتعالا استجابة للتحدي القائم ، فالأسباب التي كانت قد اتبعتها لم تكن قد عولجت وكانت لا تزال قائمة •

كان متوقعا الا تمضى بريطانيا بهذا الوضع صيانة لمصالحها وأهدافها بغير أن تجد حلا تسيطر به على الثورة وتعيد به الهدوء الى مصر ومن ثم تتمكن من تحقيق غرض لجنة ملنر •

ومنذ أن أخذت بريطانيا تطمئن الى الاتجاه الدولي نحو تأييدها في اقرار الحماية على مصر ، أخذت تزيد اهتمامها لاستكمال ذلك ، بالسيطرة على الجبهة الداخلية كما تقدم آنفا •

ونظرا لسابق فشل بريطانيا في السيطرة على الثورة ، فقد اقتضاه الموقف السير بخطة وسياسة جديدتين من أجل ذلك •

وبريطانيا حينما تريد ان تغير سياستها تغير مثلها في البلد الذي تريد أن تغير فيه هذه السياسة ، وبهذا نقلت ونجيت من مصر وأحلت مكانه اللورد اللنبى • ومنحته كل السلطات للتصرف في الموقف بما يحقق الهدف البريطانى •

كان اللنبى رجلا عسكريا من شأنه أن يأمر فيقطاع ، فلما جاء مصر وجد نفسه أمام سياسة ضيقة يكتنفها غموض •

فبدلا من أن يحاول إصدار الأوامر معتمدا على قواته فيتلقي منها الطاعة كان عليه ، بعد أن وجد في ذلك سبيلا لا يحقق الهدف - أن يقنع ثم يحاول التوفيق •

ولم تكن له سياسة ، ولكنه كان مرتبطا بسياسة مجلس الوزراء البريطانى وقد استطاع تفسيرها ، وبالتدرج تمكن أن يستخلص لنفسه مبادئ خاصة أرشدته في مسلكه نحو الثورة بما يحقق الأغراض البريطانية •

كان هدف اللنبى ، في اطار هدف بلاده ، السيطرة على الثورة وإعادة الهدوء ، بما يمهّد السبيل لقبول الشعب للحماية ، فشاء بلوغ ذلك ، ولكن مع تغيير في طبيعة الوسيلة، بعد أن رأى أن القوة ليست وحدها

القادرة على حل المشاكل ، فلم يكذب يجرب الاستمرار في الشدة حتى أيقن
ياخفاقها ومن ثم كانت الحطة الجديدة تقوم في ظاهرها على احترام عواطف
الشعب ومحاولة كسب ثقته ، وباطنها استدرجه لقبول الحماية
البريطانية ، خطة أساسها المزج بين الشدة واللين .

ومنذ أن أخذ اللبني يفكر في الافراج عن سعد وصحبه بعد تدبر
الموقف كان يريد التفكير في تنفيذ هذه الحطة فقد شجعه على ذلك أن
بريطانيا منذ بداية شهر أبريل قد وثقت من وقوف المجال الدولي بجانبها،
فقد أكدها ذلك الاعتراف من ولسن بالحماية ، وكما سبق أن رأينا ، لم
يعد اذن اطلاق الحرية للوفد في رأى بريطانيا ليسافر حيث شاء ، لم
يعد يضر أهدافها في شيء فهو في ظاهره محاولة تسترضى العناصر
الثورية وتقلل من غليان النفوس بما ينتهي الى حرية الادارة البريطانية
في مصر من ناحية أخرى ، فالجبر عليه كان سبب استقالة الوزارة ، وهو
سبب الاحجام عن تأليف وزارة جديدة بل وسبب مباشر لغليان
النفوس .

وشاء اللبني في بداية الحطة الافراج عن سعد وصحبه فأرسل في
٣١ من مارس عام ١٩١٩ ينصح باطلاق سراحهم والسماح لهم بالسفر الى
أوروبا ، كما أسلفنا ، وقد جاء وقع هذه النصيحة على بريطانيا صدمة
كبيرة وتعرض اللبني من أجلها للنقد الشديد والمعارضة .

ولما كانت بريطانيا مزمنة في بداية أبريل ارسال لجنة يرأسها ملنر
كجنة تحقيق اقترحت على اللبني الاعلان عن ذلك كبدل لاقتراحه السابق
بالافراج عن سعد وصحبه ، فرفض اللبني أن ينثنى عن غرضه ، وشاء
تأجيلها لأن زيارة اللجنة ، ستكون أجدى فائدة فيما بعد (١) بعد أن يستتب
الأمر .

لم تجد بريطانيا مناصا من الادعان لللبني ، فقد منحت كل السلطات
ليتصرف في الموقف . فأقرجت عن سعد وصحبه ، كما قلنا منذ أن كانت
قد بدأت خطة اللبني الجديدة في مصر لمحاولة السيطرة على الموقف الداخلي
واعادة الهدوء تمهيدا لقبول الأمر الواقع والدخول مع مصر في صراع حول
الحماية .

ولقد بدت بريطانيا بهذا العمل في ظاهره أمام المصريين ، وكأنها
كانت حريصة على احترام الشعور القومي واتباع العلاقات الحسنة بينها !!
وشعر الناس بنشوة النصر ، يقول الدكتور « محمد حسين هيكل » :

(1) Navel, allenby in Egypt, P. 58—59.

« لم يكذ هذا الاعلان يذاع فى العاصمة وفى الاقاليم حتى شعرنا معشر الشباب يومئذ أن السياسة البريطانية أذعننا لما نريد ، فكنا نقابل بعضنا بعضا للتهنئة بهذا الانتصار العظيم » (١) .

وأخذت الناس نشوة الأمل حتى داخل الكثيرين منهم الاعتقاد بأن حقهم فى تقرير المصير لم يعد يستدعى عناء أكثر من توجه رجال الوفد للمطالبة به أمام مؤتمر الصلح وقد عدت الأمة ذلك الافراج عن سعد وصحبه نصرا سياسيا بلغته فى ميدان الكفاح ، فتعددت مظاهرات الفرح والابتهاج يومى ٧ ، ٨ من أبريل وكانت المظاهرات فى الثامن من أبريل أعظم شأنًا فقد اشتركت فيها طبقات الشعب كلها واهتمت الصحف بافراج الشعب تعبيرًا عن شعوره نذكر منها جريدتى الاهرام والمقطم وقد تجلى ذلك الاهتمام على صفحات المقطم تحت عنوان (٢) :

« المظاهرات النظامية الكبرى » وكانت تضم مندوبين عن جميع الطبقات وجوانب الشعب فتقول : « بأنه قد تم الاتفاق بين منظمى المظاهرة والبوليس على سيرها » .

وقد نشرت هذه الجريدة مقالا تحت عنوان مظاهرات الفرح والسرور فى العاصمة أمس (٩ من أبريل سنة ١٩١٩) فقالت : انها كانت مظاهرات فرح وسرور ممزوجة بالركة واللف . وقد ذكرت فى تلك المقالات مواكب الشعب ، كما اهتمت جريدة الاهرام وغيرها بالامر فنشرت عرضا عن افراج الشعب .

ولقد كان الافراج عن سعد فى نظر الشعب مسخا عن كرامة الشعب بما كان ينظر اليه ، من خلاله ، من احترام وأمل ، ثم تفتحًا للرجاء من جديد ، وتنسما للآمال الكبار ، بتحقيق ما كان المصريون يصبون اليه ، كما بدا ذلك الافراج أمام الشعب أيضا انتصارا على عدو مغتصب لحقوقه وأرزاقه جارح لكرامته ، فلا بدع أن يفرح المصريون ، ولامشاحة فى أن ينتهى ذلك كله بالتنفيس عن المشاعر المكبوتة فتخف بهذا حدة ثورة الغضب أمام مزاحمة مشاعر الامل والرجاء فى المستقبل ، فيمتص ذلك كله جزءا من حرارة الثورة وشعبيتها وبهذا تنتهى الثورة الى لون من الهدوء النسبى بعد مرحلة العنف الكبيرة ، فى انتظار ما تفعله القيادة ، بعد أن برزت الى ميدان.

(١) دكتور محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، ص ٩٤ .

(٢) المقطم فى ٩ من ابريل عام ١٩١٩ .

العمل السياسى ، حرة ولكن بغير أن يكون ذلك سلبيا بل ايجابيا لانه كان ينطوى على غضب كان يتجلى خلال الرماد وحرصا من خوف الفشل •

ولقد أخذ ذلك الشعور يتجلى فى عهد وزارة رشدى الرابعة ، فقد تألفت هذه الوزارة بين هذه الأفراح فى ٩ من أبريل عام ١٩١٩ ، وعلى الجو السياسى كان يبدو هدوء نسبى ، ولكن كان فى باطنه ينطوى كما قلنا على غضب ويتهيا للتغيير من ذاته ، ولكن بأساليب غير أساليب الشدة التى عهدنا من قبل فلم تمض الا بضعة أيام ، حتى بدا فى الافق بين الموظفين حلامح ذلك الغضب والتحدى للوزارة الجديدة ، فى شخص الاحتلال ، والرغبة فى التمرد على أنظمتها •

كان هؤلاء الموظفون من قبل قد قرروا الاضراب ثلاثة أيام احتجاجا على خطاب كرزون الذى اتهمهم فيه بالانحياز لصف الاحتلال والحماية ، وما أن تألفت وزارة رشدى حتى كانت مشاعرهم قد تبلورت اتجاها آخذا بالمسح عن كرامتهم بمقاومة هذه الوزارة ومن ثم رفعت ثورتهم رأسها فتجددت فيهم روح الاضراب ، فألفوا اللجنة التى سبق التفكير فى تأليفها منذ الاضراب الاول ، فجرى انتخابها بوساطة الموظفين ، وكانت باكورة أعمالها قرارا باضراب جميع الموظفين من ١٢ من أبريل حتى تجاب ثلاثة مطالب : أولا أن تصرح الوزارة بصفة الوفد الرسمية ، وثانيها أن تعلن الوزارة أن تشكيلها لا يفيد الاعتراف بالحماية ، وثالثها إلغاء الاحكام العرفية وسحب الجنود البريطانيين المسلحين من الشوارع والبنادر والقرى ، وغير ذلك (١) ، وقد استثنى من قرار الاضراب بعض الموظفين كالاطباء ورجال البوليس وغيرهم •

ولقد حاول رشدى تلافى الموقف بالدعوة للهدوء وعودة الموظفين عشا تقعد دعت اللجنة الى عقد مؤتمر عام يمثل طبقات الأمة ردا على ما قيل من أن اضرابهم لم يصدر عن رغبة عامة ، فاستجابت لهم الأمة ، فأضرَب التجار وأصحاب الحرف والمهن الحرة فى ١٦ من أبريل فانعقد المؤتمر العام فعلا بالأزهر ، وحضره مندوبو طوائف المصريين ، وجمع هائل من مختلف الطبقات والموظفين ، فقرر المؤتمر تأييد الموظفين فى اضرابهم ، بل قرروا جميعا الاضراب عن أعمالهم حتى تجاب مطالب الموظفين ، فانقطعت الحركة فى المدينة بسبب الاضراب العام ، فتدخلت السلطة العسكرية وأصدرت اعلانا باعتقال كل من يحرض الموظفين على استمرار الاضراب •

• (١) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ ، ج ٢ ، ص ١٤ •

لم توفق وزارة رشدى لمعالجة مسألة الموظفين ، ولما رأت فى الحركة
تساعما بعد أن تضامن العمال مع الموظفين قدم رشدى استقالته فى
٢١ من أبريل عام ١٩١٩ بدعوى أسباب صحية ، فقبلت .

ولم يعد الموظفون الى أعمالهم الا بقرار من لجنتهم وبصفة مستعجلة
يدعوى أن الاستقالة قد جاءت ترضية لهم أما فى الحقيقة فهي أن ذلك
القرار قد جاء عن شعور باتجاه اللبى لاعداد انذار لهم بالعودة ، وقد أصدر
اللبنى فعلا منشورا يوجب على الموظفين العودة والا تعرضوا للفصل فى ٢٢
من أبريل .

أخذت الحال تعود الى السكينة فى ترقب للموقف ، فقرر المحامون
العودة أواخر ابريل كما عاد عمال الترام فى القاهرة ومصر الجديدة الى
أعمالهم أواخر أبريل .

وتمضى السلطة البريطانية فلا تمهل ذلك الهدوء الذى أعقب ذلك
الانذار ، حتى تشيع فى جوه روح الشك فى الثورة لينساب من الناس
افتجد فيه مأربا . ومع بداية ذلك الهدوء شامت دار الحماية استغلال
اعتراف الرئيس ولسن بالحماية البريطانية على مصر فى هذا الشهر فى
وقت كانت الأمة لا تزال تعلق آمالا كبيرة على مبادئه ، فبادرت الى اذاعته
فى بلاغ بتاريخ ٢٢ من أبريل عام ١٩١٩ ، أوردت فيه الكتاب الذى تلقته
من معتمد الولايات المتحدة بمصر فى هذا الصدد .

على أنه اذا كانت دار الحماية قد قصدت بهذا أن ترى للشعب عدم
جدوى ثورته وتدفعه لقبول الامر الواقع ، فان ذلك - وان ترك آثاره بحكم
الطبيعة - لم يؤثر على تماسك الشعب ولا صموده ، وقد تجلى ذلك فى
بقاء البلاد محجمة عن التعاون مع الاحتلال بلا وزارة وفى احجام المستوزرين
عن قبول الوزارة حتى يأمنوا الخروج عليها ، وقد اضطر اللبنى علاجاً لذلك
الى تخويل وكلاء الوزارات سلطة الوزراء ، وتجلي ذلك من ناحية أخرى فى
مواقف الطلبة واصرارهم على استمرار الاضراب .

كان هؤلاء مضربين طوال شهرى مارس وابريل ، فلما دعاهم اللبنى
الى المدارس ابتداء من ٣ من مايو ظلوا على اضرابهم ، فأصدر بلاغا فى
ذلك اليوم أنذر فيه باغلاق المدارس اذا لم يعد العدد الكافى لفتحها ،
وبرغم هذا ، كان رد الطلبة على هذا البلاغ هو اقامة المظاهرات احتجاجا
عليه بدلا من الاذعان له ، ولما لم يعودوا الى مدارسهم فى الموعد المحدود
فى البلاغ وهو ٧ من مايو ، أمر باغلاق جميع المدارس حتى موعد استئناف
العام الدراسى التالى ، « فانتهاز الطلبة هذه الفرصة واستمروا فى اقامة

المظاهرات الكبيرة وتعرض لهم الجنود البريطانيون فأصيب كثيرون ،
كما قبض على آخرين » (١) •

ولما أعلن عن تعطيل الوزارات وسائر المصالح الحكومية في يوم
الثلاثاء ٦ من مايو سنة ١٩١٩ احتفالا بعيد جلوس ملك بريطانيا اثار
ذلك الاعلان غضب الجمهور فعمت المظاهرات نواحي القاهرة في ٦ من مايو
احتجاجا على ذلك •

استمرت الثورة ، وعبرت عن ذاتها بمعان كثيرة ، وان تجلت
باسلوب مسالم فقد كانت تنطوي على غضب كامن بين جو يخيم عليه
سكون نسبي ارتبط في وجوده بانتظار فرضته الآمال ، تطلعا نحو تحقيقها
على مر الوقت •

وبدأت الحكومة فعلا تشعر بوجود ذلك السكون النسبي ، فشامت.
اصلاح معظم الخطوط الحديدية ، وأخذت السلطات العسكرية تشعر بمزيد.
من الثقة ، وإباحث السفر من القاهرة ومعظم مدن الوجه البحري ، بدون
جوازات سفر كما ألغت جوازات السفر ابتداء من ١٠ من مايو ، كما ألغتها
للسفر للوجه القبلي أيضا ، ابتداء من الاول من يونيه •

وعادت جميع فروع البريد للعمل من جديد ، ماعدا الجهات التي
لاتقف فيها القطر •

ومع هذا الهدوء النسبي ، اخذت تنساب اليه أنباء خذلان مصر
أمام مؤتمر الصلح ، فيتردد صدها السيئ بين الشعب ففي ذلك الوقت
من شهر مايو ، أعلنت شروط الصلح التي كان الحلفاء قد قرروها وسلمت
الى الوفد الألماني في مؤتمر فرساي في ٧ من مايو عام ١٩١٩ ، فجاءت
النصوص الخاصة بمصر من المادة ١٤٧ الى المادة ١٥٤ مؤيدة للحماية التي
فرضتها بريطانيا على مصر وقد قبلتها ألمانيا ضمن ما قبلته من شروط
الصلح ، وأصبحت جزءا من معاهدة فرساي التي أمضيت فيما بعد في ٢٨
من يونيه عام ١٩١٩ كما اسلفنا •

واذ كان اعتراف المؤتمر بذلك ذا أثر اليم في نفوس المصريين ، فقد
كان كالاعتراف السابق للحماية من الولايات المتحدة ، من شأنه أن يثير
الشك في نفوس الشعب ، من عدم جدوى كسب المجال الدولي بجانب
القضية المصرية •

(١) المرجع السابق ص ٢٧ •

وإذا كانت خسارة مصر ثمرة سيطرة بريطانيا على الموقف الدولي فقد مكنها من ذلك عدم توافر الجو الدولي في ذلك الوقت الذي ينظمه رأى عالمي حر، أو مضاد للاستعمار وهو العامل الذي أفقد مصر من ثم القدرة على تلك السيطرة في المنظمة الدولية مثلا ، فقد كانت حركة التحرر العالمي في بدايتها والاستعمار لا يزال في شدته مسيطرا والمنظمة الدولية لاتزال ناشئة .

كان من الطبيعي أن ينتهي ذلك كله بانتقال الحركة السياسية الى ساحة مصر .

وبمقدار ما داخل بريطانيا من شعور الثقة في المجال الدولي في اغتباط بما نالته من نصر في المؤتمر أخذت تشعر بمزيد من الاطمئنان حول مركز الحماية في مصر ، وقد أخذوا فعلا يشعرون بمزيد من الثقة على الوضع الداخلي من عودة السكينة الى مصر حتى لم يعد غير نقل الحركة السياسية الى الداخل مع عدم الاعتراف بالوفد كممثل للامة والتركيز حول العمل على تثبيت الحماية حتى تستكمل انتصاراتهم في المجال الدولي عن طريق الحصول على موافقته .

ولقد أخذ ذلك الشعور يتجلى في خطبة ألقاها اللورد كرزون باسم حكومته في ١٥ من مايو في مجلس اللورات عن الحالة في مصر (١) فقد أقر فعلا بأن الحالة في مصر قد تحسنت عن ذي قبل ، وان لم تبعث في رأيه على الرضا وأن النظام قد عاد مع قلائل متقطعة ، ثم أخذ يشير الى بعض الاحداث التي حدثت كاضراب الموظفين والطلبة وغير ذلك ، ثم تكلم عن اعتراف ولسن بالحماية البريطانية على مصر وما سبقه من اعتراف فرنسا والروسيا بها على اثر اعلانها عام ١٩١٤ وما تضمنته معاهدة الصلح المعروضة على ألمانيا وحلفائها من الاعتراف بها ثم قال :

وعلى ذلك لا يمضى زمن يسير حتى تنال الحماية الاعتراف العام ، وتساهل عن الفائدة التي جناها المصريون من الثورة ، وأنه اذا كان الغرض من هذه الثورة وما صاحبها من الخسارة في الأرواح والممتلكات انهاء علاقة البريطانيين في مصر وتحقيق استقلالها فقد قضى عليه بالفشل وأن حكومته لاتنوى مطلقا أن تتخلى عن التبعات التي تحملتها عندما وضعت مهمة حكم

(١) عبد الرحمن الرافعي : ثورة ١٩١٩ ، ج ٢ ، ص ٣٥ - ص ٣٦ .

مصر على عاتقها وان هذه التبعات قد تأيدت باعلان الحماية البريطانية عليها ، ثم أبدى عطفاً « على الأمانى المشروعة فى دائرة الحماية ا » ونوه بما اعتمدته بريطانيا كعلاج للاضطرابات فى مصر من ايفاد لجنة برىاسة ملتر لتحقيق أسباب ذلك ، واقترح القانون النظامى اللازم فى سبيل الحكم الذاتى ، وضمان المصالح الأجنبية فى ظل الحماية البريطانية .

ولم يأت خطاب كرزون مقرراً للواقع ، فى كل ما جاء به ، بل كان فى جوهره تعبيراً عن شعور بريطانيا فى ثقة ممزوجة بالتحدى من انها قد حققت قسطاً من السيطرة على الثورة بما يعنى فى نظرها تمهيد السبيل الى حد ما ، لنقل المعركة السياسية الى الداخل ، حتى لم يعد الا الاصرار على ارسال لجنة ملتر للعمل مع الشعب رأساً دون الوفد على تثبيت الحماية ، كما كان ايداناً بانتقال المعركة السياسية الى مصر حول الحماية ا

ولقد استدرك بريطانيا الى ذلك السلوك موقفها من الثورة فى الخارج والداخل ورغبتها فى استكمال نجاحها فى الخارج .

كان لزاماً على بريطانيا أن تستكمل تأييد الموقف الدولى للحماية بالحصول على موافقة المصريين عليها كى تصبح شرعية ولا سيما أن معاهدة الصلح مع تركيا لم تكن قد أبرمت ، فقد كان من المحتمل أن تحتج تركيا بأن مصر لم تقبل الحماية ، فلا يمكن بهذا أن تعترف بها ومن ثم لا يمكن التنازل عن حقوق سيادتها الرسمية لدولة غير مصر اذا كان من الضرورى أن تتنازل عنها . على أن ذلك لم يكن ميسوراً انجازه بالرغم مما قطعتة بريطانيا من خطوات للسيطرة على الثورة فى الخارج والداخل ، بمجرد ارسال لجنة ظاهرها تحقيق أسباب الثورة وباطنها العمل على الحصول على اعتراف المصريين بالحماية ، ومن ثم تستكمل شرعيتها ، فلم تكن الثورة قد هانت بعد حتى يصبح من السهل أن يوجه اليها ذلك التحدى ، أو انقضت حتى يتلاشى غرضها القومى الأسمى .

لقد كانت الثورة قائمة ، فاذا كانت قد فشلت ، كما قال كرزون فى تحقيق هدفها فى الفترة السابقة ، فلم يكن ذلك الفشل فى حقيقته الا بقدر نجاح بريطانيا فى عزل الثورة دولياً ، ولم يكن معنى العزل الدولى قضاء على الثورة بقدر ما كان ذلك سبباً قوياً للفشل فى إحدى المعارك ، فقد كانت الثورة قائمة وبرغم محاولات استدراج الجبهة الداخلية لقبول الأمر الواقع ظلت الثورة تتمثل قوتها فى تماسك الوحدة القومية والتفافها فى

جولاء حول سعد والوفد .. وكانت تلك حقيقة تاريخية بارزة للعيان فى تلك الأيام .

وعلى ذلك لم ينقض بالزوال الغرض الذى قامت من أجله الثورة بمجرد اخفاقها فى بعض المعارك أو عدم توافر بعض أدوات العمل لانها ظلت قائمة .

كانت مصر لا تزال تمسك زمام الموقف ، فاذا كانت بريطانيا قد شاءت استكمال نجاحها فى المجال الدولى بنقل المعركة السياسية الى الداخل ، للحصول على أغراضها بها ، فلم يكن ذلك يعنى سهولة الطريق بنا يمكنها من النجاح .

فقد يشير الهدوء النسبى القائم الى سهولة العمل السياسى ، ولكنه لم يكن فى حقيقته يشير الى سهولة تحقيق ذلك النجاح بالقدر الذى تحقق فى المجال الدولى ، أو على الأقل لم يكن الموقف فى مصر يعنى ضمان الحصول على الاعتراف بالحماية بمجرد ارسال اللجنة والثورة مستمرة بالوحدة القومية قائمة . والمصريون سادة الموقف .

ولعل ذلك لم يكن ليغيب عن أذهان الساسة البريطانيين بعد نجاحهم فى نيل الاعتراف الدولى بالحماية البريطانية على مصر ، وهم يصرون على نقل المعركة السياسية الى مصر للحصول على اعتراف المصريين بالحماية دون الوفد ، وكان من الطبيعى أن يكون موضوع الوحدة للجبهة الداخلية موضع اهتمامهم الكبير .

كانت بريطانيا تريد الحصول على اعتراف المصريين بالحماية ولكن بغير طريق الوفد ، لأنه أصعب ومن الشعب رأسا لانه فى ظنها أيسر منلا فكان لابد من المضي بسياسة تجاهل الوفد فاذا كان ثمة تماسك حوله ، فسيطرتها على الجبهة الداخلة بأسلوبها كفيل بمعالجته .

وكانت بريطانيا قد قطعت خطوات فى مواجهة هذه الجبهة الداخلية التمهيد الخواطر لقبول الحماية ولم يعد ثمة لاستكمال ذلك الا وزارة تستتبع الخطوات ، وتعيد النظام ، وتمهد الطريق لأعمال لجنة ملنر .

ولقد جاءت خطبة كرزون نذيرا لبداية وتقل المعركة ، وفى اليوم الذى نشرت فيه خطبته فى ٢١ من مايو عام ١٩١٩ بدأت بريطانيا تنفذ ما اعتزمته ، فاستدعت رجلا كان بينه وبين سعد جفاء ، وطلبت منه تشكيل وزارة جديدة ، فألقها بغير برنامج قومى لا يهمها شئ الا دفع الشعب للسكينة والتمهيد لتثبيت الحماية .

ولقد انتهزت بريطانيا فرصة الخلاف بين أعضاء الوفد وشاءت بداية العمل بإرسال لجنة ملنر الى مصر فأقل ما يرجى منها ، فى نظرها على الأقل أنه اذا لم تنته الى تحقيق الغرض من الحصول على اعتراف المصريين بالحماية، أن توسع رقعة الخلاف بين وحدة الوفد بما ينتهى الى تصدع الوحدة القومية .

ولقد مضت الاحداث بعكس ما جاء فى حسابان بريطانيا ، فمع بداية التحدى البريطانى أخذت الجبهة الداخلية تتحرك لمواجهة المعركة ، فقد كان من الطبيعى مع بداية خذلان القضية المصرية أمام مؤتمر الصلح وتسرب أنباء ذلك الخذلان الى مصر - أن يزداد اعتقاد المصريين بأن المسألة المصرية لم يبق لها الا أن تحارب على أرض مصر ذاتها وأن قوتها لتحقيق النصر انما هى وحدتها القومية ، ومن ثم بدأ الاهتمام فى الداخل بالحفاظ حول تماسك الجبهة الداخلية ، وما لبث ذلك - عقب الاعلان عن ارسال لجنة ملنر الى مصر ، وامضاء معاهدة الصلح بما أيد الحماية البريطانية على مصر - أن أصبح مسئولية تاريخية ألقيت على عاتق الوفد ، فاضطلع بها الجهاز السرى بقيادة « عبد الرحمن فهمى » خير اضطلاع .

وأخذ الطرفان يلتقيان فى معركة الحماية فى صراع سافر فى ظاهره منذ أن تولى « محمد سعيد » رئاسة الوزارة ، وفى باطنه كان نضالا ثوريا، يدعمه الجهاز السرى بالشدة والضراوة للحفاظ على تماسك الجبهة الداخلية بجميع الوسائل .

خرج الشعب بعد أن تألفت الوزارة يرد على تحدى بريطانيا بالاحتجاج على تأليف هذه الوزارة (١) ويمضى فى تعبيرة عن أهدافه بما يثبت استمرار الثورة بعد ذلك ، وكان أروع تعبيرا فى مقاومته للجنة ملنر بما دفع بريطانيا الى أن تشعر بقوة الثورة وبقوة تماسك الجبهة الداخلية ، وبفشل سياستها بتجاهل الوفد بما يدفعها لاند تتراجع عن غورها ودعواها وتقترب من الأمانى المصرية .

كانت مهمة هذه الوزارة الأولى : اعادة السكينة والنظام فى مصر ، فوجه سعيد جهده كله فى ذلك ، فمضى بسياسة كان ظاهرها كسب ثقة الشعب وباطنها دفعه الى الرضا بالواقع ، فحاول شغل الشعب عن الكفاح السياسى بالاهتمام بالمسائل الجزئية الخاصة بزيادة أجور الموظفين والافراج عن بعض المعتقلين ، لتهديئة الحواطى ، فنجح فى ذلك. نجاحا كان موضع تقدير للنسبى .

(١) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ ، ج ٢ ، ص ٣٩ وما بعدها ..

ولقد كان من نتائج امضاء معاهدة الصلح ونجاح الوزارة في التعجيل
بعادة السكينة أن تساهلت السلطات العسكرية وأذعنت لاقناعه بتحويل
قضايا الوطن من المحاكم العسكرية الى المحاكم الأهلية باستثناء حوادث
الاعتداء على أفراد القوات البريطانية ، وإن جاء إيقاف المحاكم العسكرية
مؤقتا ، كما استجاب للنبي لطلب الوزارة الافراج عن بعض المعتقلين
السياسيين كما ألغيت الرقابة على الصحف .

على ان ذلك ما لبث أن تكشف مغزاه أمام الشعب فعرف باطنه من
انه لم يكن مقصودا لذاته ، بل كان مقصودا لشغل الشعب عن الكفاح
السياسي ، فكان الناس يستريبون نيات رئيس الوزراء حتى نقم عليه أحد
الطلاب قبول الوزارة وتهيته الخواطر للرضا بالواقع ، فثار عليه ورماه
بقنبلة في ٢ من سبتمبر ١٩١٩ لم تصبه ، ولكنها هزت أركان الوزارة .

على أن اللبني مالبث أن أدرك مباشرة حقيقة ضراوة المقاومة من
تماسك الجبهة الداخلية وذلك عندما علم الشعب بارسال لجنة ملنر ،
فسرعان ما هاجت الخواطر فتواصى المصريون بمقاطعتها .

دور الجهاز السرى :

ولقد ظهر دور الجهاز السرى ، والشعب يواجه معركة الحماية ،
فى مؤازرته وشده أزره وحمايته ضد الدسائس والخصوم التى شاء الاحتلال
الاستناد عليها فى هذه المعركة السياسية ، والحفاظ على الخط الثورى
عموما متماسكا قويا .

حاولت بريطانيا تيسير السبيل للجنة ، فاستندت فى ذلك على
الرجعية .

فنظروا لان الحكومة المصرية كانت قد فقدت صفتها الرسمية منذ
سقوط وزارة رشدى فقد كانت وزارة « محمد سعيد » وزارة ادارية لذلك
كان على بريطانيا وهى لا تعترف بالوفد أن تقيم من العناصر الرجعية حزبا
سياسيا يتولى التفاهم مع لجنة ملنر عندما تحضر .

ولقد تشكل ذلك فيما عرف بالتكتل الارستقراطى وكان قوامه ،
اساسا ، الارستقراطية الزراعية المعادية للثورة ، فقد أنشأت تلك لنفسها
خلال ثورة ١٩١٩ نادى الاعيان ، فلما قرب مجيء اللجنة المذكورة نشطت
هذه العناصر الرجعية فالت « الحزب الحر المستقل » واتخذ الحزب له من

« المنبر » جريدة رسمية وبدأت الكتابة من نوفمبر عام ١٩١٩ فى سلسلة من المقالات تشرح فيها برنامج هذا الحزب وتهاجم القوميين النافرين .

وقد تصدى الجهاز السرى للثورة بقيادة « عبد الرحمن فهمى » لضرب هذا التكتل الارستقراطى فتراه يشرح أسلوبه فى ذلك حيث يقول :

« لما عازمت الحكومة الانجليزية على ارسال لجنة ملنر للتحقيق فهم أسباب الاضطرابات بمصر رأت السلطة الانجليزية أن تعمل على تأليف حزب جديد يدعى الحزب الحر المستقل وكانت مهمة هذا الحزب أن يقابل لجنة ملنر ويتفاوض معها فى القضية الوطنية ، فرأيت أنه لو تم تأليف هذا الحزب لكان أكبر الضربات القاضية على الوفد المصرى وعلى قضية البلاد فعملت بكل ما أتانى الله من همة وقدرة على تقويض أركان هذا الحزب قبل تمام تكوينه بأن بدأت بتكليف الكثير من أعرانى الوطنيين بالاندماج فى هذا الحزب ليأتونى بأخباره وقراراته أولا فأولا (١) . حتى أمكن اقناع الجميع بأن مثل هذا الحزب يضر قضية البلاد ضررا بليغا » .

وبهذا قضى على هذا الحزب ، وفى أواخر عام ١٩١٩ كان قد أنجز مهمته وكتب الى سعد فى ٧ من يناير عام ١٩٢٠ يقول :

« يسرنى أن أعلن سيادتكم بأن كل الاجراءات التى اتخذت للقضاء على الحزب المستقل نجحت نجاحا باهرا ولا يزال العمل جاريا لهدم ما بقى من أسسه وجذرائه ا » .

ولقد نشط الجهاز السرى بعد ذلك لتدبير الأمر فى مقاطعة اللجنة . ولم يكن الوفد فى معزل عن هذه الفكرة ، وتروى لنا المراسلات السرية بين « سعد وعبد الرحمن فهمى » قصة المقاطعة (٢) . فعندما قررت بريطانيا ايفاد لجنة ملنر الى مصر ، لتحقيق أسباب الاضطرابات ، ورد خطاب من سعد يقول :

« لابد أن تكونوا قد عرفت أن الحكومة الانجليزية قررت ارسال لجنة الى مصر لتحقيق سبب الاضطرابات وأنه خوفا من أن يتقابل معها نفر من المستضعفين الذين لا يؤمنون بمبادئ الوفد أرجوكم العمل على تشكيل لجنة من أناس معروفين ، ومتفقين مع الوفد فى مبادئه كى يتكلم مع اللجنة المذكورة باسم الوفد » .

(١) دكتور محمد أنيس : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ، ص ٥٢ .

(٢) المرجع السابق ص ٤١ .

ولقد رأى « عبد الرحمن فهمى » أن أصلح من يقوم برئاسة هذه اللجنة هو عدلى يكن لما له من الاحترام لدى الانجليز والمصريين على السواء ، غير أن « عدلى » لم يقبل الاضطلاع بذلك .

وبعد انصرافه من عنده ، جالت بخاطره فكرة ، فتساءل : لماذا نشغل أنفسنا بتحضير لجنة لمقابلة لجنة ملنر ما دامت هذه اللجنة تتخطى وفد الأمة ؟ ولماذا لا تقاطع كل مصر هذه اللجنة كما قاطعت هي الوفد بتخطيه والحضور الى مصر ؟

ثم كتب « عبد الرحمن فهمى » الى سعد عن مقابلاته مع عدلى ، ثم اعقب ذلك فكرة المقاطعة ، فصادف ذلك قبول الوفد وارتياحه ، فجاء فى تقرير الوفد المؤرخ فى ٢٥ من يوليو سنة ١٩١٩ :

« لقد استحسن الوفد رأيكم السابق تعريفا به فيما يختص بلجنة التحقيق التى قد تحضر وهو عدم ابداء طلبات لها مطلقا والتمسك بالوفد » ثم عاد سعد فى تقريره فى ٢٨ من أغسطس عام ١٩١٩ يكرر المعنى نفسه .

وبهذا تكون فكرة المقاطعة قد نشأت أولا من « عبد الرحمن فهمى » وأن « سعد » قد وافق عليها .

ولقد أعدت العدة لمواجهة اللجنة سرا .

استعداد الحكومة لاستقبال اللجنة :

وبينما كان الجهاز السرى للثورة يتهيأ لاستقبال اللجنة بالمقاطعة والحفاظ على الخط الثورى سليما كانت الحكومة تستعد لاستقبالها .

وصدرت الأوامر فى أوائل سبتمبر عام ١٩١٩ الى مصالح الحكومة ودواوينها لاعداد التقارير والبيانات والاحصاءات اللازمة التى ينتظر أن تطلع عليها اللجنة عند وصولها الى مصر .

وأعلن رسميا فى ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩١٩ فى لندن تأليف اللجنة برئاسة ملنر وزير المستعمرات ولقيف من العليمين بشئون مصر المدنية والحربية .

موقف الشعب :

ولم يكن الشعب ليرضى بموقف الحكومة ولا بمجيء اللجنة وقد تجلى ذلك منذ انشائها فيما أبداه من مشاعر السخط على تأليفها فقامت مظاهرات الاحتجاج في القاهرة والاسكندرية منذ أوائل أكتوبر سنة ١٩١٩ وجرى بالاسكندرية مظاهرة عنيفة في ٢٤ من أكتوبر والأيام التالية (١) أعلننا للاحتجاج عن تأليف اللجنة وقوبلت المظاهرات بالعنف البالغ ، كما حاولت الحكومة فض هذه المظاهرات بمختلف الوسائل ، وما لبث الموقف أن تفتق من هذا الهياج عن بلاغ صادر من دار الحماية عن قدوم لجنة ملنر ، وذلك في مساء ١٤ من نوفمبر ١٩١٩ ، وحددت مهمتها بأنها ستقوم باقتراح النظام السياسى الذى يلائم مصر تحت الحماية ، وقد رد الحزب الوطنى على البلاغ فى بيان الى الأمة أعلن فيه سياسة عدم المفاوضة مع المحتلين وردت لجنة الوفد المركزية ببيان أذاعته فى ١٦ من نوفمبر عام ١٩١٩ احتجاجا على صدور ذلك البلاغ ، وعدته مخالفا للمبادئ التى أعلنها الحلفاء وللمبادئ التى جعلت أساسا للهدنة والصلح وإرادة الشعب المصرى الذى يعرف وحده مصير بلاده .

وعلى اثر صدور بلاغ دار الحماية ، قامت المظاهرات فى العاصمة منذ ١٥ من نوفمبر واشتدت فى اليوم التالى ، وانتهت الى خسائر فى الأرواح ثمرة الاصطدام بالقوات الانجليزية .

وحدثت فى الاسكندرية مظاهرات فى ١٥ من نوفمبر اثر اطلاع الجماهير على بلاغ دار الحماية انتهت بتصادم قوى بينها وبين البوليس والجيش البريطانى ، كما انتقلت المظاهرات الى بعض الأقاليم مثل طنطا والمنصورة وشبين الكوم وغيرها .

وبلغ تطور الأحداث غايته ولم يدم الوفاق بين الوزارة واللبنى ، فقد اختلفا فى مسألة لجنة ملنر بما انتهى الى استقالته .

كان اللبنى يرى أن امتعاض الشعب من قدوم اللجنة سبب كاف لتعجيل قدومها وأن اقناع المصريين بأن عواطفهم ومطالبهم لا حساب لها مقدمة صالحة لقدوم اللجنة ، فأكره الناس لا بأس به لديه .

شاء سعيد ارجاء ارسال اللجنة انتظارا للفراغ من عقد الصلح مع الدولة العثمانية ، تتنازل فيه عن حقها فى السيادة لبريطانيا ، ومن ثم تطعن الثورة فى الصميم ، فأبى الغرور البريطانى فى شخص اللبنى أن

(١) عبد الرحمن الرافى : ثورة ١٩١٩ ، ج ٢ ، ص ٩٣ .

يرضى بذلك الاتهام بالضعف أمام ضجة المقاطعة ، وقد دفعه للتعجيل ما علمه من يواذر التفكك الذى أصاب أعضاء الوفد فى باريس فشاء الاسراع فى استدراج العناصر المعتدلة لمزيد من الانشقاق .

وازاء ذلك الخلاف لم ير « محمد سعيد » بدا من الاستقالة بعد نشر بلاغ دار الحماية عن مهمة لجنة ملتر واشتداد المظاهرات ، رفع كتاب استقالته فى ١٥ من نوفمبر عام ١٩١٩ .

ونشطت السلطات البريطانية فى هذه اللحظة الحرجة التى كانت مصر تجمع فيها على مقاطعة لجنة ملتر - نشطت للتمهيد لمقدم اللجنة والعمل على نجاح أهدافها فشاء اللبى محاولة ضرب الوحدة القومية فى تماسك المسلمين مع الاقباط ، فعمد الى تكليف أحد الاقباط وهو يوسف وهبة بتأليف الوزارة فألفها فى ٢١ من نوفمبر عام ١٩١٩ بغير برنامج قومى ، ولكن عبثا حاولت هذه السلطات بلوغ أهدافها أمام تماسك الشعب .

واذ كان رئيس الوزارة قبطيا ، فقد أعلن الاقباط - اذ ذاك - استيائهم منه وسخطهم عليه ولما عمدت السلطات العسكرية أن توجه نشاطها لدعم مركز الوزارة بمناسبة قرب قدوم لجنة ملتر ، جاء رد الجهاز السرى عليها فى هذا وذاك ردا قويا فوت عليها أغراضها فى ذلك ، وما كانت تستهدفه من ضرب الوحدة القومية .

فقد حدث أن استدعى اللبى قبل تأليف الوزارة «محمود سليمان» رئيس اللجنة المركزية للوفد « وإبراهيم باشا سعيد » وكيلها وطلب اليهما مغادرة القاهرة الى بلديهما مع بقاء « عبد الرحمن فهمى » تحت المراقبة فى القاهرة . ولما لم يذعن الاولان رحلتها السلطات العسكرية كما رحلت « على ماهر » الى الاقصر واعتقلت غير هؤلاء من زعماء الحركة فى الازهر .

وقد رد « عبد الرحمن فهمى » على ذلك ردا فووت على بريطانيا أغراضها اذ جمع اللجنة المركزية وعين «مرقس حنا» عضو اللجنة وكيلها لها ورئيسا بالنيابة ، ثم كتب الى سعد فى ٣ من ديسمبر عام ١٩١٩ يشرح فكرته من وراء ذلك فيقول : « اعتقل صاحب السعادة » محمود سليمان باشا وإبراهيم باشا سعيد « (١) فخلا بذلك محلا الرئيس ووكيله ، ونظرا لاننا فهمنا من سياق الحديث أن السلطة المتصرفة فى شئون مصر

(١) دكتور محمد أنيس : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ، ص ٥٠ .

مع المتتبعين حولها أرادت اسناد مركز الرئاسة الى « يوسف وهبة باشا »
معللين النفس بأن يكون هذا سببا من أسباب القلائق بين عنصري الامة
الاصليين ، أجمعنا كلمتنا على اختيار قبضي يستند اليه مركز الوكيل
ليترأس على اللجنة مدة ابعاد « محمود باشا و ابراهيم باشا » رادين بذلك
كيد المتسلطين الى نحرهم ! » .

كما أسرع « عبد الرحمن فهمي » الى اتخاذ الكنيسة المرقسية مركزا
من مراكز الثورة فكتب الى سعد زغلول يقول :

« لما علمت بأن الامة القبطية الكريمة استاءت جدا من قبول « يوسف
وهبة باشا » رئاسة الوزارة في هذه الظروف الحرجة وانها تخشى أن
يسبب هذا نفورا بينها وبين الامة الاسلامية استصحببت ستة من اخواني
أعضاء الوفد واللجنة توجهنا الى الكنيسة يوم الاحد ٢٣ من نوفمبر الماضي
وأبدينا لهم مشاركتنا لهم في تألمهم من قبول « يوسف وهبة » لمركزه الجديد
وأكلت لهم ان هذا لا يمكن بأية حال أن يسبب أى نفور في علاقاتنا لانه
اذا كان وجد من بينهم خائن قبل الوزارة في هذه الظروف الحرجة ، فقد
وجد بيننا سبعة بجواره من المسلمين (يقصد أعضاء الوزارة) ٠٠٠ » .

حضور اللجنة :

ولقد وصلت اللجنة مصر في ٧ من ديسمبر ممثلة لجميع الاحزاب
الانجليزية ومؤلفة من رجال مشهود لهم بمعرفة الشئون المصرية السياسية
تحت رئاسة ملتر وزير المستعمرات البريطانية .

وكانت بريطانيا تأمل في عهد وزارة « يوسف وهبة » أن تقابل
اللجنة بالترحاب ، ولكنها ما كادت تستقر حتى أحسنت انها في حصار
لا يجد له منفذا الى لقاء .

فقد قابلها الشعب بامتناع ، كما كان متوقعا ، وانتشرت الاضرابات
احتجاجا على قدومها (١) .

عاد الطلبة فأضربوا من ٨ من ديسمبر من جديد وهجروا معاهدهم
احتجاجا على قدوم اللجنة ، ثم قام الطلبة والجمهور في اليوم التالي بمظاهرات
عدة في ضواحي القاهرة ، ثم تعددت المظاهرات في الايام التالية . كما
انهالت الاحتجاجات على اللجنة من كل ناحية من مختلف الجهات !

(١) « عبد الرحمن الرافعي » ثورة ١٩١٩ ، ص ١١٤ ومابعدها .

وقامت المظاهرات فى الاسكندرية وكثير من العواصم احتجاجا على اللجنة واجتمع المحامون وقرروا الاضراب اسبوعا من ١٧ من ديسمبر احتجاجا على قدوم اللجنة • وحذا حذوهم المحامون الشرعيون كما احتج الموظفون •

ثم وقع حادث أليم ولكنه غذى الثورة ، وهو عدوان الجنود الانجليز على الازهر فى ١١ من ديسمبر ١٩١٩ •

وتفصيل ذلك ، ان مظاهرة قامت فى صبيحة ١١ من ديسمبر من طلبة الازهر وغيرهم ، فلما قطعت فى مسيرها شوطا ، أدركها الجنود الانجليز بالسيارات ، فهاجموها فتفرق المتظاهرون وعادوا الى ميدان الازهر ، ودخل كثير منهم الى المسجد يحتمون به ، فدخل وراءهم الجنود الانجليز بنعالهم وأسلحتهم واعتدوا على كل من صادفهم •

احتج العلماء على الحادث وبعثوا باحتجاجهم الى السلطان ورئيس الوزراء واللىبى • حرك ذلك الحادث العلماء للجهر برأيهم فى الموقف السياسى عامة ، فوضعوا بيانا أعربوا فيه عن ان الحل الوحيد للاضطراب السائد فى البلاد ، هو أن تفى الدولة الانجليزية بوعودها وتعترف للبلاد بالاستقلال التام ، وبهذا شاركوا الامة فى معظم مطالبها السياسية •

ولقد ساعد هذا الحادث على تنفيذ الخطة التى كانت موضع اهتمام من الجهاز الثورى السرى لتنظيم حركة مقاطعة اللجنة •

ولقد كان طبيعيا أن تتجه الثورة لحماية نفسها ابقاء على الوحدة القومية ، الى استخدام أسلوب الاغتيالات السياسية ، ترهب به أعداها والمنقسمين من الخونة ، ألم يفهم من قبل أن كل من يتولى رئاسة الوزارة فى ظل الحماية يعد خائنا لبلاده ؟

وليس فى الخطابات السرية ولا فى مذكرات « سعد زغلول » ما يدل على أن سعدا هو الموعز بهذه الخطة ، لكننا لا نجد مع هذا فى تعليمات سعد السرية كلمة واحدة عن رأيه ، انه لا يوافق على هذه الاغتيالات ، ونحن نميل الى القول بأن سعدا كان يرحب بهذه الاغتيالات ولا يحرض عليها •

ولم يمهل الجهاز السرى « يوسف وهبة » رئيس الوزراء حتى اضطر فى النهاية للاستقالة وأرسل « عبد الرحمن فهمى » الى سعد فى ٢٣ من ديسمبر يخبره بأن : « ألقى طالب « قبطى » من طلبة الطب قنبلتين يوم

١٥٠ من ديسمبر الجارى على رئيس الوزراء ، ولكنه أخطاه ، وضبط ذلك الشاب وهو متقد حمية ووطنية وفى غاية الجرأة » (١) .

ولم يمهل ذلك الجهاز السرى الوزارات التى تحارب الثورة فأخذ ينشط فى تهديدها ، فإذا لم تستقل بالتهديد فلا أقل من أن تمنع فى التسليم لبريطانيا كما أخذ الجهاز السرى ينظم حلقة من الاعمال لحصار هذه اللجنة حصارا شديدا ، ويحدثنا «عبد الرحمن فهمى» عن الاسلوب الذى اتبعه فى هذه المحاصرة :

« لما استقر بلجنة ملتر المقام أخذت تستدعى كل من آنست فيه الميل الى الانجليز فخشيت أن تستند اللجنة الى أقوال أولئك الخارجين على رأى الامة ، ولذلك عمدت الى طريقة مبتكرة تذهب بمجهودات اللجنة سدى وتكون وسيلة فى الوقت نفسه الى الدعاية لنشر المقاطعة بين البلاد ، وذلك اننى بثت العيون والارصاد فى جميع المسالك التى تؤدى الى فندق سميراميس مركز اللجنة وقد تزوا بأزياء مختلفة ، فكان منهم العاجز والمتسول ، وبائع الفول ، واللب والسجائر . وقد اعطيت كلا منهم ما يسهل عليه كتابة أسماء القاصدين الى فندق سميراميس والراجعين منه مع ذكر وقت مرورهم ، وخصصت أناسا آخرين يعمرون على الأولين من وقت لآخر ، ليجمعوا منهم الاوراق التى كتبوها ، وبذلك أستطيع معرفة الذين خرجوا على رأينا ، بمقابلة اللجنة فأرسل اليهم الوفود لتستعلم منهم عن سبب ذهابهم الى اللجنة وعما دار بينهم وبينها من الحديث ، وكان لكل وفد رئيس وسكرتير ، فبينما يوجه الرئيس السؤال الى أحد الاعيان ، ويجيب الآخر عنه ، كان السكرتير يكتب السؤال وجوابه .

وعلى الرغم من ان البداة تجعل الانسان يرجع أن هؤلاء المختارين لمقابلة اللجنة ربما كانوا يجابونها بما يتفق مع ما يريدونه منهم فانهم جميعا كانوا يجيبون الوفود اجوبة صريحة تفيض وطنية ، وإيمانا بحب الوطن كقولهم : انهم لا يريدون غير الاستقلال التام لمصر والسودان . وانهم يوكلون عنهم الوفد برياسة «سعد زغلول باشا» ، وبعد أن يجيب كل منهم بهذه الاجوبة ويدونها السكرتير كنت أطلب نشر هذه الاسئلة ، وأجوبتها أولا فأولا على الامة لتكون درسا عمليا يتعلم منه القاصى والدانى من أبناء البلاد ما يجب عليه قوله عندما يسأله أحد عن الاضطرابات والثورة وأسبابها » .

(١) - دكتور محمد انيس : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ، ص ٥١ .

شاعت اللجنة علاج الموقف بالانابة ، بعد أن رأت أن مقاطعة الامة لها قد أصبحت محكمة بشكل ينم عن اعراضها عن الاتصال بها عن قرب . أو بعد ، فأصدر ملنر بلاغا عن مهمته في ٢٩ من ديسمبر ١٩١٩ قال :

« أدعش اللجنة البريطانية الاعتقاد الشائع بأن الغرض من مجيئها هو حرمان مصر من حقوقها التي كانت لها الى الآن ولا أساس على الاطلاق لهذا الاعتقاد ، فان اللجنة أوفدت من قبل الحكومة البريطانية بموافقة البرلمان البريطاني لأجل التوفيق بين أمانى الامة المصرية والمصالح الخاصة التي لبريطانيا العظمى في مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة التي لجميع الاجانب القاطنين في البلاد .

» ويمكن على يقين من أنه يمكن الوصول الى هذا الغرض مع توافر حسن النية بين الجانبين ، واللجنة ترغب ورغبة صادقة في أن تكون العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر قائمة على اتفاق ودي يزيل أسباب الاحتكاك ويمكن الامة المصرية من صرف كل مجهوداتها الى ترقية شئون البلاد وفي ظل أنظمة حكم ذاتي «Self Governing Institutions».

وتنفذا لهذه المهمة تقرر اللجنة أن تقف على كل الآراء سواء صدرت من هيئات نيابية أو أشخاص يهتمون اهتماما صادقا بخير بلادهم . ويمكن ابداء كل رأى بحرية وصراحة ، ولا رغبة للجنة في تقييد حدود المناقشة ، كما انه لا داعي لان يخشى كل فرد أن يعد مقابلة اللجنة تنازلا منه عن معتقداته فانه لا يعد تنازلا عن معتقداته بمفاوضة اللجنة ، الا كما تعد هي متنازلة بسماعها ، وبغير الصراحة التامة في المناقشة يصعب وضع حد لسوء التفاهم والوصول الى الاتفاق (١) .

ولقد اتخذ سعد قرارا نشر في بلاغ بعث به الى مصر عقب نشر اللجنة بيانها قال فيه ما نصه :

« يحاول الاقوياء بجميع الوسائل أن يأخذوا منكم رضاء بحمايتهم ليزدادوا قوة ويزيدونكم ضعفا فلا تنخدعوا اذا وعدوكم ، ولا تخافوا اذا هددوكم واثبتوا على التمسك بحقكم في الاستقلال التام ، فهو أمضى سلاح في أيديكم وأقوى حجة لكم ، فان لم تفعلوا - وليس في قوة ايمانكم العظمى ما يجعل احتمالا لذلك - خذلتكم نصراءكم وأهنتم شهداءكم وحقرتم ماضيكم ، وأنكرتم حاضركم ومددتم للرق أعناقكم وحنيتم للذل ظهوركم وأنزلتم بأمركم ذلا لا يرفعه عنها عز ، وان تفعلوا كما هو أكبر ظني في عظيم

(١) عبد الرحمن الرافعي : ثورة ١٩١٩ ، ج ٢ ، ص ١٢٣ .

إخلاصكم ومتين اتحادكم وقوة وطنيتكم ، فقد استبقيتم لانفسكم قوة الحق
وأعددتكم لتصرفكم قوة العدل فلا تذلو وان قهرتم ، ولا تخشوا وأن
ظلمتم ... (١) .

ولقد وصل ذلك البيان القاهرة ونشر في صحفها في منتصف
يناير ، وكانت لجنة الوفد المركزية قد أعلنت بلاغا في معناه عقب صدور
البيان المتقدم من لجنة ملنر ، فتعاقبت على اثره صدور البلاغات المختلفة
في هذا المعنى من الحزب الوطنى ومن الامراء .

وإذا كان حادث الازهر ، كما شرحنا سالفاً ، من الاحداث التي
اسهمت في عزل لجنة ملنر ، فقد كان البيان الذى أصدره ستة من امراء
مصر وقتئذ في ٣ من يناير ١٩٢٠ بصدده ذلك ذا أثر كبير في تغذية
الروح الحماسى ، فقد طالب هؤلاء فيه باستقلال مصر استقلالاً غير مشروط
معلنين تضامنهم مع الامة في أمانيتها وآمالها (٢) ، كما أرسلوا الى ملنر
خطاباً بهذا المعنى نفسه في اليوم نفسه .

وبالرغم من خلو بيان الامراء من أية اشارة الى وكالة الوفد لمصر
فقد كان وهو يحاول منافسته في بيانه بما يشبه التعجيز ، له تأثيره الكبير
في اذكاء روح الحماس في النفوس ، لانه كان يشير الى تضامن الشعب
كله من أجل حرية مصر ، وقد جاء بيانهم في شكله العام بمشابة اتهم
فؤاد بالخيانة .

وجدت لجنة ملنر بهذا أن لا رجاء في الاتفاق بينها وبين الامة على
قاعدة بيانها ، لان الامة لم تكن تجد مصلحتها في تجاهل وفدها النائب
عنها في قضيتها .

ولقد امتدت موجة الحصار الى وزارة «يوسف وهبة» التي كانت قد
قبلت الحكم في ظل الحماية البريطانية ، فاستهدفت لاعتداءات عدة على
حياة أعضائها . فبعد الاعتداء على رئيسها ، كما مر بنا من قبل ، اعتدى
على وزير الاشغال في ١٨ من يناير سنة ١٩٢٠ ، وعلى وزير الزراعة في
٢٣ من فبراير ، وبعد ذلك اعتسدى على وزير الاوقاف ، وكانت بواعث
العدوان بواعث سياسية كلها .

وأجمعت الامة على المقاطعة اجماعاً منظماً محكماً ، ومع هذا الاجماع

(١) عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، ص ٢٩٠ .

(٢) عبد الرحمن الراقى : ثورة ١٩١٩ ، ج ٢ ، ص ١٢٧ .

وقف « حسين رشدي وعدلى يكن وعبد الخالق ثروت » من هذا الاجماع موقفا حياديا فلم يغضبوا اللجنة ولا أغضبوا الوفد ، وكتبوا فى ٧ من يناير خطابا الى سعد اقترحوا عليه العودة هو وأصحابه الى القاهرة لمفاوضة ملنر ، فلما أجاب الوفد بامتناع ذلك ، لان بيان ملنر يحصر الغرض فى المفاوضة فى الحكم الذاتى ، أجابوه بتفسيرهم كلمة الحكم الذاتى وقالوا : ان ملنر لا يرى مانعا من دخول الوفد المفاوضة على أساس الاستقلال التام ، وان كان هو لا يستطيع الجهر بهذا الاساس .

ولقد بسط سعد تفصيل رأيه فى بيان رد به على التقرير الذى جاء من لجنة الوفد المركزية مع على ماهر ويقول فيه فى ٢١ من يناير سنة ١٩٢٠ :

« اننا لم نجد فى بلاغ ملنر شيئا يخالف التصريحات السابقة عليه الا خلوه من لفظ الحماية وحسن أسلوبه ، أما فى الجوهر فقد وجدناه متفقا معها تمام الاتفاق اذ هو مثلها يعد مصر تابعة لانجلترا ولجنة ملنر لجنة تحقيق . موقف المصريين منها موقف المجيب من المستجوب ا وغاية ايمانها الوصول الى وضع نظام حكومى فى دائرة الحكم الذاتى ونحن لا نعترف بشئ من ذلك فلا تبعية لانجلترا علينا ، ولا نعترف لهذه اللجنة بسلطة التحقيق فى بلادنا ، والغاية التى نسعى اليها هى التمتع بجميع حقا فى الاستقلال التام . . . (١) » .

رفض سعد العودة ولم يكن فى وسع الوزراء أن يفوضوا اللجنة بمعزل عن اجماع الامة وموقف الوفد فى باريس ولجنته المركزية فى القاهرة والا خسرت الجانبين ، ولم يخطر على بال الوفد أو بعض أعضائه العودة الا اذا كان الغرض من العودة الوصول الى عقد معاهدة تضمن استقلال مصر التام .

ولم يكن سعد يرفض المفاوضة اذا جرت فى أوروبا لانها لا تكون هناك بمثابة تحقيق تجريبه الدولة المتبرعة فى بلاد رعاياها فضلا عما فيها من اعتراف اللجنة بوكالة الوفد عن مصر وهى تجهل نصوص هذا التوكيل .

يقول سعد فى تقرير مبدأ المفاوضة ، من رسالة له الى «عبد الرحمن فهمى» فى ٥ من فبراير سنة ١٩٢٠ (٢) :

(١) عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، ص ٢٩٣ .
(٢) دكتور محمد انيس : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ، ص ٩٢ - ٩٣ .

« ان لجنة ملنر تعينت لان تكون لجنة تحقيق ٠٠٠ أما قبوله للمفاوضة معها بعد ذلك فهو بناء على ما اشترطناه من أن تعلن انها لجنة مفاوضة يعنى لجنة نائبة عن حكومتها فى أن تنحاز مع أمة ، فالمفاوضة معها بهذه الصفة لا ضرر فيها مادامت تعترف بذلك ومادامت العبرة بما يتم عليه الاتفاق ، فان تم على استقلال مصر التام كان بها ، والا انقطعت المفاوضة من غير أن نكون أضعنا حقاً أو فائدة ، ومن جهة أخرى فان مسألة مصر اما أن تحل بالتقاضى أو بالتراضى .

أما بالتقاضى فلا يكون حلها الا بطريقة دولية أى بمعرفة جميع الدول ذات الشأن بوساطة قومسيون يتعين لهذه الغاية بوساطة عصبة الأمم .

وأما بالتراضى فلا يكون ذلك الا بالمفاوضة بين انجلترا ومصر ، والمفاوضة لا تكون بين شعب وشعب بل بين نواب ونواب ، فاذا انتدبت انجلترا نواباً عنها كلجنة ملنر للمفاوضة ، ثم ان الأمة المصرية انتدبت عنها نواباً كالوفد المصرى لان يتفاوض الاثنان للوصول الى اتفاق يرضاه الطرفان فلا ضرر فى ذلك مطلقاً ، بل يكون من المتعين قبولهم ، نعم ان الاتفاق بين ضعيف وقوى عرضة للانحلال ، ولكن يمكن أن يعرض هذا الاتفاق بعد تمامه على عصبة الأمم لتسجيله فيها ، وعلى الدول الاعتراف به ٠٠٠٠ .

قبل سعد مبدأ المفاوضة على الوجه السالف ، ولكن هل كان يرى لزماً أن يتولاها الوفد ، أو كان ثمة وسيلة أخرى ؟ وقد دارت مناقشة بين عدلى وسعد فى تفسير العبارة الانجليزية وما احتوته بالإشارة الى الانظمة الدستورية ومن خلال ذلك تجلى السبيل للمفاوضات .

شاء سعد جس النبض ومعرفة النيات عن صدور الدستور ، فأعرب عن شكوكه فى كتاب الحادى عشر من فبراير المرسل الى عدلى من باريس ، فلم يأخذ بالتفسير كما جاء فى حديث ملنر مع الوزراء ، ولكنه شاء بهذا الافادة من مجازاة ملنر والوزراء على تفسيرهم بأن يمهّد به لاقامة الحياة النيابية والحكم الدستورى .

ويقول سعد نتيجة لذلك فى خطاب الحادى عشر من فبراير الى عدلى : قال سعد فى خطابه المتقدم (١) :

« ولا أخفى عليكم ان فكرة هذا النظام خطرت أول الامر ببالنا على

(١) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة ، ص ٢٣٦ - ٢٣٧ .

انها الوسيلة القانونية لحل المسألة ، لذلك نحن نوافق كل الموافقة عليها بل « ونحبذها » والطريق المثلى للوصول الى هذه الغاية في رأينا هي أن يبدأ بتأليف وزارة من غير أعضاء الوفد موثوق بها ويكون البروجرام الذى تعلنه هذه الوزارة هو وضع ذلك النظام ثم المفاوضة مع الحكومة الانجليزية بغرض الوصول الى وضع اتفاق يضمن استقلال مصر التام ومصالح انجلترا الخصوصية ، ثم عرض ما تنتهى المفاوضة اليه على الهيئة النيابية التى تتألف بموجب ذلك النظام للتصديق ، ومن ثم تشكل الوزارة على هذا النحو ، فإذا أعلنت برنامجها على هذه الصيغة أو بما فى معناها لا نتردد نحن وزملائنا فى العودة الى مصر لمساعدتكم على القيام بمهتكم لدى الامة ، والسعى فى أن ننتخب أعضاء فى تلك الهيئة ٠٠٠ » .

ولقد كانت هذه طريقة مثلى لحل الموقف اذا حسنت النيات . ولقد أجاب عدلى سعدا بخطاب فى ٢٥ من فبراير قال فيه :

« نعم اننا على رأيكم من ان وجود هيئة وزارية تعمل على تحقيق الامانى القومية وثق بها الامة فى ذلك من أهم الامور ٠٠٠ ولكننا نرى أيضا انه لا يصح أن تستأثر هذه الهيئة بالمفاوضة وحدها وبوضع النظام الدستورى للبلاد ، بل يجب أن يكون هذا بالاشتراك مع الوفد وطريقة العمل فى ذلك أن تعلن الوزارة حين تشكيلها أن برنامجها هو السعى للوصول الى اتفاق يوفق بين استقلال مصر والمصالح الانجليزية والاجنبية ووضع مشروع نظام دستورى للبلاد ، ثم تعهد المفاوضة لهيئة تضم بعضا من أعضاء الوزارة وبعضا من أعضاء الوفد » .

تجلى الموقف السياسى فى صراحة بين سعد وعدلى ولجنة ملتر :

كان سعد يرى حلا لا مغالطة فيه ، يترك للوزارة ما هو لهم ويبقى للزعامة ما هو لها ، فلتفاوض اذن الوزارة الصديقة ، الانجليز ، متى ضمنت سلامة المفاوضة وعرض النتيجة على الامة .

وكانت سياسة عدلى تقوم على خطة الانتفاع بنفوذ سعد ثم الاحتراس منه ، أو اشراك الوفد فى المسئولية خشية رقابته وتعقيبه .

ولقد حسنوا لسعد أن يعود الى مصر، ويرضى بالمفاوضة وأن يشترك بلفيف من أعضاء الوفد فى هذه المفاوضة ليدخلوه فى التبعية وهم قابضون على زمام الحكم .

ولقد أرسل «علي ماهر» الى «عبد الرحمن فهمي» في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٢٠ يقول (١) :

« لا نزال في انتظار اجابة عن اقتراح وضع على أساس البلاغ الصادر من ملنر ، وهو انه يريد أن يتعاقد مع حكومة دستورية اذا طلب منه ألا يمانع في تأليف وزارة على أساس الاستقلال التام لتضع دستوراً للبلاد وتؤسس به الجمعية الوطنية على شريطة أن الوفد لا يكون فيها لان المفاوضات حتى في أوروبا مع وجود حكومة بيدها الامر في البلاد وهي على غير مذهب الامة والوفد مستحيلة . . . » .

أما ملنر فلم يستحسن مسألة الوزارة التي سبق أن دار عليها الكلام من قبل ، عندما فاتحه عدلى فيها ، فالفكرة عنده لا بأس بها ، ولكنه كان لا يرى من المصلحة تغيير الوزارة في ذلك الوقت ، عندئذ قال عدلى : انه لم يبق سوى حل واحد وهو أن يتفاوض مع الوفد .

ويقول سعد في كتابه من باريس الى « عبد الرحمن فهمي » في ٦ من ابريل سنة ١٩٢٠ (٢) استكمالا لهذا كله :

« انه قبل قيام اللورد ملنر من مصر تكلم مع « عدلى باشا » بشأن المفاوضات بلندن وانها تكون بوساطة لجنة مؤلفة منه ومن بعض أصدقائه وبعض أعضاء الوفد ، وطلب منه أن يرسل جوابا اليه بما يتم الاتفاق عليه بيني وبينه في هذا الخصوص وهو (أى عدلى باشا) سيحضر الى هنا قريباً ويتكلم معنا في هذا الموضوع الذي لم نبد له رأيا فيه . . . » .

ثم طلب سعد حضور من يرغب من أعضاء الوفد الى باريس للاشتراك في هذه المكاملة .

وحول هذا التاريخ ختمت لجنة ملنر أعمالها في مصر فأصدرت في السادس من شهر مارس ١٩٢٠ بيانا رسميا قالت فيه :

انها أنجزت بحوثها وأجلت الباقي الى أن تجتمع في لندن لتضع تقريرها ، ثم عاد رئيسها في نهاية هذا الشهر الى بلاده بعد أن وضع يده على حقائق كبيرة .

(١) دكتور محمد أنيس : دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ، ص ٢٥١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٠٣ .

ونجحت الثورة في القضاء على التحدى البريطانى فى معركة الحماية
جما أفسد عليها خططها .

ولم تتوقف الثورة فى مسيرها ، وقف الجهاز السرى حتى بعد
انتصارها فى معركة الحماية ، يرد عنها كيد الخصوم من الرجعية
والدسائس والموالين للاحتلال وكان دوره فى الحفاظ على الخط الثورى
دورا قويا حى مجراها الرئيسى من العبث حتى دخلت الثورة المفاوضات
متماسكة .

يقول « عبد الرحمن فهمى » فى كتابه الى سعد زغلول فى ٢٨ من
أبريل سنة ١٩٢٠ : (١)

« بعد أن أراحنا الله من نادى الاعيان أولا ، ثم حزب الاحرار ثانيا
عاد « محمد إبراهيم هلال » الى عمل صحيفة سماها صحيفة الاتحاد
الوطنية ظاهرها حلو وهو الدعوة الى الاتحاد والقيام بالسعى الى استقلال
مصر بالطرق المشروعة ، ولكن باطنها السم الزعاف حيث ان أساس عملها
الداخلى هو الطعن فى الوفد والتشهير به وتوكيل وفد آخر برياسة «محمد
سعيد باشا» ومن معه من أقطاب الدسائس . ولقد ادخلت فى هذه الجمعية
أكثر من شخص لامكان الوقوف على أسرارها وأعمالها حتى تأتينا النقود
ولله الحمد ها هى ذى وصلت فستحارب محاربة نلحقها بالحزب الحر
المستقل ، ان لم يكن بأكبر من هذا فاطمئنوا ... » .

مضت الثورة متماسكة ، حتى بداية عهدها بالمفاوضات ، ومن ثم
بدأت فى ظلها مرحلة جديدة فى مجرى التطور القومى فى حياة الثورة .

(١) دكتور محمد أنيس : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ، ص ٢١٣ .

الفصل العاشر

الثورة وشكل الحكم

في مواجهة أسرة "محمد علي"

انطلقت الثورة هادفة أساسا لتحقيق الاستقلال التام ، ولكنها نحت في أثناء المسير اتجاها انبثق من الايمان بسيادة الأمة بين طليعة من المثقفين وعلى رأسهم «سعد زغلول» استثاره موقف أسرة «محمد علي» من الثورة ، تستهدف في مواجهتها بلورة ارادة الأمة السياسية لاقامة نظام من الحكم المصرى الصرف يقوم فى تنظيمه وشكله بالانتخاب العام بما يدعم الاتجاه القومى ويستكمله •

ومن نبتة ايمان سعد بسيادة الأمة انبثق ذلك الاتجاه ، وقد مكنته الثورة وموقف أسرة «محمد علي» من التعبير عنه تعبيرا ايجابيا يسمو الى مستوى العمل الثورى ، ومن نبتة ذلك الايمان لم يكن يرى سلطانا يعلو على ارادتها ولا ولاء يوجب الطاعة الا الولاء لارادتها ، وعلى ذلك فلا طاعة الا لمن اختارتهم ليمثلوها أو تمارس بهم سلطاتها ، ولا سلطة الا اذا كانت ثمرة هذه الارادة •

فاذا كانت الأمة قد اختارت الوفد من أجل قيادة النضال القومى فتلك كانت إرادتها ، فاذا كانت الأمة قد انطلقت بالثورة بما سما بهذا التنظيم الى مستوى القيادة الثورية فقد أصبح التشدد فى الولاء للوفد من مستلزمات الولاء للأمة والثورة يقتضى دعما للثورة وحمايتها وانكار كل تنظيم لا يكون مصدره ارادة الأمة وعده غير شرعى لا تجب طاعته •

واذا كانت الأمة قد ثلرت من أجل الاستقلال فاحترام ارادتها يقتضى من الوفد بوصفه الممثل الوحيد للأمة سلوكا ايجابيا فى مواجهة أسرة « محمد علي » لاستكمال ذلك عند تحقيقه ، بالعمل على اقامة نظام من الحكم المصرى الحر يستلهم وجوده وشكله من ارادة الأمة ، فاذا كان ذلك متعذرا قبل تحقيق الاستقلال فلا أقل من أن يتخذ ذلك فى ظل الثورة شكل النضال من أجل حمايتها ضد العناصر الخارجة على ارادتها ، وضد تمادى كل سلطة غير شرعية ، بما يصون خط النضال الثورى ، فاذا ما تحقق

الاستقلال كانت ارادة الأمة هي الحكم فمنها يكون نظام الحكم ، وطبقا
لأشيتها يتحدد شكله .

ولقد نهض سعد على رأس الوفد من نبعة ايمانه بسيادة الامة ،
لا يعرف غير الوفد ممثلا للأمة ، ويشعر بواجب العمل على دعم الاتجاه
القومي الثوري حتى تقول الامة كلمتها في مواجهة أسرة «محمد علي» عند
تحقيق الاستقلال .

وكان سعد ينظر للطامعين في سلطات السيادة ، والثورة لاتزال في
مشرقها من أفراد أسرة « محمد علي » نظرة الخوف على الثورة في اتجاهها
القومي ، وكان هؤلاء بين : طامع بالاستئثار بالسلطة وبين باحث وراء
سلطة ضائعة أو في سلطة لاحقة .

واذا كانت الثورة قد مكنت سعدا من التعبير عن اتجاهه الكامن
في ايمانه بسيادة الامة فقد زاد تلك النزعة استثارة موقف هؤلاء من
سلطات السيادة ، وموقف الطمع على حساب الاتجاه القومي ، بما نمي في
سعد روح التحدى للنظام القائم في ولائه لارادة الامة .

بدأ سعد يشعر بهذه الروح ، في خطوة هذه الأسرة وعلى رأسها
السلطان « أحمد فؤاد » على الاتجاه القومي منذ أن قبل استقالة وزارة
رشدي كما أسلفنا سابقا ، فقد كانت هذه بداية التحدى للاتجاه القومي
في اطار الاتجاه البريطاني الاستعماري .

ولقد بدأ ذلك الشعور يتجلى ازاء أحمد فؤاد اثر قبول استقالة
حسين رشدي في الكتاب الذي رفعه الوفد الى السلطان ، فقد احتوى
ذلك على عتاب شديد بل على اعتراض قوى على قبول استقالة الوزارة ،
وعد الوفد ذلك القبول من « أحمد فؤاد » معاونة لبريطانيا في اذلال
الشعب .

فلما انطلقت الثورة وجعلت من سعد قائدا وزعيما ، ومكنته بظروفها
من التعبير عن اتجاهه السياسي الحر تحول هذا الشعور الهادئ الى لون
ثائر صريح . يعلى ارادة الأمة على كل سلطان جار على هذه الارادة ، فلم
يعد سعد هؤلاء الطامعين وعلى رأسهم « أحمد فؤاد » الا خارجين على ارادة
الأمة ، طامعين في سلطان ، وأن ليس ثمة نظام شرعي الا اذا قام
على اختيار الشعب فاذا لم تتح الفرصة له للتعبير عن ذلك فلا أقل من
الحفاظ على الخط الثوري بمطاردة هذه العناصر حتى تقول الأمة كلمتها
في شكل الحكم في النهاية .

وبدأ سعد يعبر عن شعور البرم والتحدى ازاء السلطان « أحمد

فؤاد ، وذلك بعد انطلاق الثورة وهو في منفاه في مالطة ، فقرأه يعلق على ما سمعه — اذ ذلك — من انفجار الثورة فيقول في ٢ من ابريل عام ١٩١٩ : ان أخبار المظاهرات ملأت قلبه (١) سرورا وابتهاجا ويقول :

« نعم ٠٠ مازج هذا السرور كثير من الأسف على النفوس التي أزهقت ، والمدن التي أحرقت ، ولكن أي مجد قام بعد هذه الضحايا ؟

« زعم بعض رجال السياسة في مجلس العموم أننا هددنا السلطان وعطلنا تشكيل الوزارة ، ولكن سياستهم الخرقاء هي التي ترتب عليها هذا التعطيل لأنهم منعونا من السفر لبدء مطالب قومنا .

« والكتاب الذي أرسلته للسلطان لاشيء فيه من التهديد ، بل هو مملوء بالاحترام لشخصه والحرص على مقامه .

« فان كان يعد رفع رغبات الأمة الى سلطانها تهديد له فنعم هذا التهديد ، ومن الفخر الكبير أن نتحمل مسئوليته أمام أية سلطة شرعية .

« ومهما كانت طبيعة الحوادث التي حصلت في مصر بعد قيامنا فانها جاءت قارعة شديدة فوق ما كان يقدر المقدرون ٠٠٠ » .

أخذ سعد يعبر عن رأيه ويجاهر به من نبرة إيمانه بسيادة الأمة ، ولم يكن لها غير النظام الذي يبلور ارادتها ، ومع تطور الثورة أخذ يفصح عن هذا الرأي .

بلغ سعدا ظهور اتجاه الجمهور بين صفوف مصر النائرة ، وكان من الطبيعي أن ينمى ذلك من تحديه للأسرة المالكة ويبرز اتجاهه ، ومن ثم لم يرضه ، بعد ذلك ، الا أن يعمل في اتجاه يستكمل به الاستقلال اذا ما تحقق ، فلا يكون ثمة نظام للحكم في ظل الاستقلال الا ما يبلور ارادة الأمة السياسية شكلا وموضوعا .

ويكتب سعد في اليوم الذي عبر فيه عن أثر انطلاق الثورة في نفسه عن الجمهورية لأول مرة فيقول :

« وما يدعش القارئ ماروته جريدة التيمس ، من أنه نودى في الزقازيق بأنها جمهورية ا

« فهل تبدلت الأمة المصرية في هذه البرهة الوجيزة التي مضت بعد

(١) الاخبار في ١١/٨/١٩٦٣ .

سفرنا من البلاد ، أو أن القوم يكتثرون في الحديث ويبالغون في شأنها بغية الوصول الى غرض يرمون اليه ؟ » .

وقد أخذت فكرة شكل الحكم ونظامه تنال من اهتمام «سعد زغلول» وتنضج وهو في باريس (١) ، فقد كان يرى - اذ ذاك - أن مصر هي التي تختار نوع الحكم بعد الاستقلال ، وكانت اثاره هذه المسألة بين أعضاء الوفد مسألة حساسة بلا جدال .

ولقد نشرت رويتر أوائل يناير عام ١٩٢٠ عن (٢) جميع الصحف العالمية أخبارا جاء نصها : « صرحت جريدة التيمس بأن لديها وثائق تثبت أن قلب السلطنة المصرية سيكون من أول نتائج انتصار المتطرفين في مصر » .

وبالرغم من أن هذه الصحيفة لم تنشر هذه الوثائق ، فقد كانت الدلائل - اذ ذاك - تشير الى وجود ذلك الاتجاه بين الوفد ، وكان ذلك يثير قلقا بين أعضاء الوفد . وكان « سعد زغلول » وهو يمضى في اتجاهه مؤمنا به يجد ما يغذيه كرها في فؤاد ونظام الحكم ، وقد تلقى وهو في باريس في ١٧ من مارس ١٩٢٠ من « عبد الرحمن فهمي » رسالة تنم عن عدم استعداد فؤاد للتجاوب مع الثورة في أهدافها القومية ، وانه كان يحمل دعوة تخاذل خطيرة فيقول :

« استدعى » شفيق باشا « وزير الأشغال الآن » محمود بك فايد « الذي كان موطئا بالرى من مدة ، وألح عليه كثيرا فى أن يقبل أن يكون عضوا باللجنة الانجليزية التي استدعيت لبحث مشروعات خزانات وري السودان ، وبعد الحاج طويل عليه من الوزير بلا جدوى قاده لمقابلة رئيس الوزراء ، وهذا بذل كل ما فى وسعه لاقتناعه بالقبول ، فلم يفلح ، فأخذه بعد ذلك وزير الأشغال وقدمه للسلطان الذى ألح عليه كثيرا بالقبول فكان جوابه للسلطان : انه لا يمكنه قبول مثل هذا العمل قبل أن يستطلع رأى الامة . ولما كرر هذه الجملة أكثر من مرة أمام السلطان قال له : أين رأى العام الذى تريد أخذ رأيه ؟ فقال له : هو يتشخص فى نوابه وهو الوفد ولجنته المركزية ، فاجاب السلطان قائلا :

دول طالبين الاستقلال التام والانجليز والامة العظيمة الكبيرة دى كيف

(١ ، ٢) الاخبار في ١١ / ٨ / ١٩٦٣ .

أنها تخرج من هنا واحنا خمسين في المائة من حقنا أو حتى ٤٥ في المائة منه كفاية فلا تضيع علينا هذه الفرصة يا محمود بك وا قبل ا! » .

فرفض ذلك في النهاية (١) .

وبينما كان سعد يروج الفكرة بين أعضاء الوفد في باريس كان العمل يجرى سرا من أجلها في مصر ، وهو يأخذ صورة المقاومة الموجهة ضد أفراد الأسرة المالكة بما يصون خط الثورة الأصيل حتى يحين الوقت للجهر بالدعوة الجديدة .

وفي الرسائل السرية ما يكشف حقا عن حقيقة ذلك النضال ضد دسائس أسرة « محمد علي » بل وعدم الاعتراف بسلطانهم ولا مركز السلطنة ذاتها .

لم يكن صلاح الثورة أو فسادها يهم أسرة « محمد علي » الا بقدر ما يرد منها من خلال مصالحهم الذاتية ، وعلى رأسهم — اذ ذاك — السلطان فؤاد ، ولكن كانت ثمة حركة واعية تتمثل بين لفيق من أفرادها شاعت أن تمضي مع الثورة ، لآكرها في الانجليز بقدر ما كان الدافع الرغبة في فرض الوصاية على الثورة بما يحقق طموحا في زعامتها ، كان قد ضاع على يد الوفد من قبل ، ويمنع اتها ما قد يوجه من الظهور بمظهر العزلة عن الحركة الشعبية ، وكان على رأس هؤلاء « عمر طوسون » .

لم يكن متوقعا ، بعد أن حيل بين عمر طوسون ، وزعامته للحركة القومية منذ البداية أن يقتنع الرجل الطامع في الصدارة ، بالقدر الذي وقف عنده من ذلك . بل يمضي في اتجاهه بكبريائه الجريح ، والنقمة تملأ قلبه على الوفد دون اعتراف بالهزيمة ، فلا يجد مخرجا للتعبير عن ذلك غير أن يحاول في الظاهر ، بعد انطلاق الثورة أن يجاربا في امعان ليوارى بذلك الهزيمة ويكسب به ثقة الجماهير ، فيحاول من ثم فرض الوصاية على الثورة بما يرضى كبريائه الجريح ثم يتخذ المغالاة والتصدى من ناحية أخرى ، سبيلا لاجراج الوفد والنيل منه .

كان من الممكن « لعمر طوسون » أن يكون ركنا مفيدا للثورة لمكانته وثرائه وما أوتي من قدر من الوعي القومي ، ولكنه ضل الطريق الى حد كبير ، فلم يكتف بالمغالاة بالتشجيع للحركة على رأس لفيق من أفراد أسرته ، دون اعتراف بالوفد ولكنه حاربه بنفوذه وماله .

(١) دكتور محمد أنيس : دراسات في وثائق ١٩١٩ ، ص ٢٠١ .

وبالرغم من أن حركة الأمراء وعلى رأسها « عمر طوسون » ، كانت في ظاهرها ذات أثر في تغذية الشعور القومي وتعبئته الى حد ما ، فقد كانت في باطنها خطرا ، كان جديرا باثارة قلق زعيم الثورة ورئيس الوفد على كيان الثورة من العبث بمشينة الأمة في شخص الوفد .

شاء « عمر طوسون » مجازاة الثورة ولكن في اسراف من أجل مزاحمة الوفد ، وذلك في تصدره للاحداث وللجماهير بمختلف الوسائل في الازمات التي كانت تمر بالثورة ، وقد بدأ بهذا النشاط وكأنه هيئة سياسية مستقلة ، تعمل بجانب الوفد غير موكلة من احد ، ولا تعترف بالوفد في تحد واضح .

وقد نشط في عدة نداءات فلم يبد ثمة ذكر للوفد ولا لوكالته فيما أصدره من نداءات ففي ٣ من يناير ١٩٢٠ وجه نداء الى المصريين باعلان مشاركة الأمراء الأمة في أمانيتها ومقاصدها وتضامنهم مع الأمة في المطالبة بحقوقها الشرعية دون ذكر للوفد (١) .

ولا جاء ذكر ذلك في الرد على بلاغ اللنبى الصادر في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩١٩ حيث يقول : « اننا لا نصر على الموافقة التامة على جميع مطالب الأمة المصرية فقط ، بل ننضم اليها ليكون منا جسم واحد للمطالبة بحقوق وطننا والتمسك بالاستقلال التام لمصر » (٢) .

وتصدر البيانات كلها من الأمراء فتبدو كأنها هيئة مستقلة لا تعترف بالوفد بقدر ما تعنى بمزاحمته في اطار العمل القومي !

ولم يكتف عمر طوسون بهذا ، فبينما كان قد نفّض يده من معاونة الوفد ، كان ينفق المال لمحاربته ، وفي مواجهة الجماهير لم يكتف بالبيانات السياسية بل تصدى لها في مواقف أخرى بغية كسبهم مما تجل في بيانه الى الأمة ، لمعاونة الجمعية الخيرية الاسلامية دون أن يكون فيها لا عضوا ولا مشتركا ثم دعوته الثانية الى الأمة لمعاونة الجمعية القبطية بالاكتساب والتبرع .

ويتجلى التحدى في مزاحمة الوفد على صورة أخرى في البيان الذى أصدره ستة من الأمراء وعلى رأسهم « عمر طوسون » في ٣ من يناير سنة ١٩٢٠ عند حضور لجنة ملنر في مصر فيما بدا منه من غلو محرج

(١) عمر طوسون : كلمات في سبيل مصر ، ص ٨ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٩ .

غيمًا طالبوا به ، فقد أعلنوا فيه أنهم يطالبون باستقلال مصر استقلالًا تامًا بدون قيد ولا شرط كما أرسلوا إلى ملتر خطابًا بهذا المعنى .

وبقدر ما كان ذلك البيان في شكله العام ذا أثر في إثارة الروح القومي على نحو أظهر التضامن بين الشعب والأمراء ، فإنه لم يستطع موازنة ما كان ينطوي عليه من رغبة في تحدى الوفد فيما تجلى من اصطناع الغلو والتصعيب بين طرفي الاتفاق إذ ذاك ، وقد مضى بذلك الغلو حدها بدا منه ذلك البيان مخالفًا لاتجاه السلطان الضالع مع الاحتلال ، وإمعانًا منهم في سبيل الظهور بمظهر التضامن مع الثورة ، جاء بيانهم بمثابة حكم بخيانة ذلك السلطان !

وإذا كان لكل الحق في التعبير عن شعوره القومي بما يعزز خط النضال الثوري الموحد ، فقد كان ذلك مصدرًا يقلق سعدًا من حركة الأمراء أنها وهي تصدر منهم تتعدى معنى أداء الواجب الوطني في ذلك إلى أغراض أخرى ، ونظرًا لأن الشيء الواضح الذي كان يثير قلق الوفد هو خلو البيان من الإشارة إلى الوفد كما أسلفنا ، أرسل سعد إلى « عبد الرحمن فهمي » في ٢٧ من يناير عام ١٩٢٠ رسالة عبر بها عن قلقه وغضبه من ذلك قال (١) :

« سرنا أن ظهر الآن من علياء الشأن في الميدان بعد أن بقوا في الخفاء كثيرًا من الزمان ، بل بعد أن عاكس الحركة بعضهم بأقواله وأمواله أظهرنا سرورنا بدخولهم فيما أرسلناه لكم ونشرتموه في الجرائد ، ولكننا وجدنا تصريحهم خاليًا من ذكر الوفد . . ان الأمة أجمعت أمرها قبل دخولهم ، على طلب الاستقلال التام وسارت في الطريق شوطًا بعيدًا بدونهم كأنهم لم يكونوا موجودين ، فهل أنتم مراقبون لهذه الأحوال ، واقفون على أسرارها . . ان الرياسة لا تهمني في شيء ولكن يهمني أن تبقى الامة وهد الروح التي أدهشت العالم بجلالها وكمالها وأن تبقى الحركة حركة قومية ترمي إلى تحرير البلاد من ربقة الاستبعاد وان تتمتع بالحرية الحقيقية . . »

واجتهد « عبد الرحمن فهمي » في فهم الموقف حتى ألم بجوانبه فوضع يده على تكتل معاد للوفد يتشكل من « محمد سعيد » والأمير والحزب الوطني يستخدم أموال عمر طوسون وان « محمد سعيد » بصدد توجيه ضربة للوفد بدعوى قبوله للمفاوضة قبل اعلان انجلترا الاستقلال التام .

(١) دكتور محمد أنيس : دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ، ص ٤٦ .

ولقد أرسل « عبد الرحمن فهمي » الى « سعد زغلول » في ١٨ من فبراير عام ١٩٢٠ تقريراً عما حدث فقال :

« كنا مراقبين من قبل حركات وسكنات « سعيد باشا » فأعدنا له العدة منتظرين أن يبدأ حملاته التي بعثها في طي الخفاء مع بعض رجال الحزب الوطني وجريدة الأهالي ، وبمجرد أن ظهر بجريدة الأهالي مبدا هذه الحملة ، أرسلنا جنودنا الى مدينة الاسكندرية بعد أن سهلنا لهم الطريق وحملوا عليه حملة صادقة عقب صلاة الجمعة في جميع مساجد الاسكندرية الشهيرة ٠٠٠ » .

ويقول : « أما الحزب الوطني وبتفسير أصبح زعائف الحزب الوطني الذين يريدون الشوشرة على أعمال الوفد واستأجروا لذلك جريدة المحروسة ، فها نحن أولاء نستعد للقضاء عليهم أيضا عندما يبدو منهم ما يستحق ذلك فكونوا مطمئنين من هذه الجهة (١) ٠٠ » .

لم يكن « عمر طوسون » اذن مخلصا ومتجاوبا للفكرة القومية لذاتها ، ولا كان غيره من أفراد أسرته مخلصا ، فلم يكن عجبا أن يبدو أحد أعضاء الامراء الستة حول هذه الايام التي أصدرها فيها بياناتهم بوجه آخر ليرضى الاحتلال بعد أن جرى الحركة القومية لأنه لم يكن ولا كان غيره على درجة من الايمان بالقومية ، وهو كمال الدين ، فقد شاء ذلك أن يجمع مبلغا لاقامة تذكار لكتشنر ، فجمعت مبالغ كبيرة بقصد صنع تذكار لكتشنر ، وتولت جمع هذه المبالغ لجنة برياسة كمال الدين ، وقد جمعت كالا موال الاميرية ، اذ كانت قد كلفت الصيارفة تحصيلها من الممولين حيث توزعت على كل فدان وذلك كما جاء في التقرير السادس بين سعد وبين اللجنة المركزية للوفد في ٥ من فبراير عام ١٩٢٠ ويتساءل سعد : « هل يمكن تحويل هذه المبالغ للوفد ويكفي أن اللجنة التي تولت تحصيلها تكرر ذلك في اجتماع يعقد لهذه الغاية ؟ » .

كان الوفد في حاجة للعون المالى عموما من مثل ذلك المال المنزوف من دماء الشعب لمعاونته على أداء رسالته ولكن الوفد لم يكن في حسبان الساعين وراء جمع ذلك المال ، وكان في حاجة للعون المالى من عمر طوسون ، ولكن ذلك كان يقف من الوفد من ناحية المساعدات المالية

(١) المرجع السابق ص ٤٨ .

موقف التحدى ، فهو لا يقبض يده عن عونه فقط بل يتخذ من المال سبيلا لمحاربته لأنه خصم ومن المال أيضا سبيلا لمزاحمته بين الجماهير في محاولته معاونة الجمعيات الخيرية .

ويسأل سعد في تقريره الخامس عشر في ١١ من ابريل سنة ١٩٢٠ عن غاية عمر طوسون (١) فيقول :

« قرأنا في الحال أن البرنس « عمر طوسون » يتبرع بمبلغ خمسمائة جنيه (الحقيقة خمسة آلاف) للجمعية الخيرية الاسلامية ويوجه للأمة نداء أن تنهض لمساعدة هذه الجمعية ولكن البرنس عمر يعد بعيدا عن هذه الجمعية ، ولم يكن من مؤسسيها وربما لم يكن من المشتركين فيها ، فما الذى وجه التفاته اليها ، وحمله على أن يوجد بذلك المبلغ الطائل ؟ هل له غاية تعلمونها ، أو عليكم أن تعرفوها ؟ وأرجو أن تكونوا وقفتهم على مصدر الحركة للخديو عباس وعلى القائمين بها ، وأمل أن تبدلوا همكم في القضاء عليها . فلا شيء يشوه حركتها ويعطل سير قضيتنا أكثر من أن ينتسب اليها عامل أجنبى ، أو عامل ذو سلطان سابق أو طامع فى سلطان لاحق » .

ولقد رد عليه « عبد الرحمن فهمى » فى ١٤ من أبريل سنة ١٩٢٠ قائلا : ان اخوانه زاروه فى الرحمانية فقال لهم فى صراحة : « انه ليس لديه ثقة فى نتيجة أعمال الوفد » ومن هذا يتبين الراى القائل باشتراكه مع سعيد وبأنه المورد الثانى الذى يدر عليه المال .

وبقدر ماكان سعد يشعر بتحدى « عمر طوسون » لارادة الأمة فى تحديه للوفد ، ونظرا لأنه لم يكن يستبعد تعيينه بدلا من السلطان فؤاد لنفوذه ، فيسىء باقترابه من هذا المركز ، الى الاتجاه القومى اساءة مباشرة الى سيادة الأمة ، فقد كتب فى رسالته الى « عبد الرحمن فهمى » يطلب منه تدبر الموقف ، يقول سعد فى رسالته :

« ان الافكار الانجليزية لا يبعد أن تكون متجهة الى تعيين الأمير « عمر طوسون » خلفا للسلطان فؤاد وذلك بسبب ميل الأمة اليه ونفوذه فيها ، وما له من الأعوان بين رجالها فيمكنه أن يجعل الأمة تقبل النظام الذى يريدونه موضوعا لمصر على مبادئ بعيدة عن الاستقلال التام فى الباطن قريبة منه فى الظاهر !

(١) دكتور محمد أنيس : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ، ص ١٠٦ .

« وفي ظني أنه يمكن محاربة هذا المشروع بالنشر السرية التي تحذر الاقتراب من هذا المركز إلا بإرادة الأمة وبناء على انتخابها بعد الحصول على استقلالها التام وان كل قبول لهذا المركز بسلطة الانجليز مهما كان اسم هذه السلطة يعد خيانة للأمة ثم حذره أن يطوى هذه الفكرة طي الكتمان (١) »

ومع ذلك ، فلم يكن هذا هو كل نشاط أسرة « محمد علي » لعرقلة الحركة القومية فقد كتب « عبد الرحمن فهمي » في الثاني من ابريل الى « سعد زغلول » :

« انه قد ظهرت في الأيام الأخيرة حركة غريبة جدا وهي الهتاف للخدو عباس وبالبحت علمنا أن من بين المشجعين عليها الحزب الوطني ولا أعلم : هل كانت يد الانجليز هي المحركة من بعيد لهذه الحركة المضادة لمصلحتنا العامة ؟ فنرجو التعجيل بتوفير المبالغ اللازمة للأعمال السرية »

ثم عاد يكتب الى سعد في ٢٨ من ابريل عام ١٩٢١ قائلا :

« وبحيث عن سبب المناداة بحياة عباس فوجدت انها دسياسة آتية من «سعيد باشا» باتفصاه مع أعضاء الحزب الوطني فحاربتها محاربة شديدة الى أن زال أثرها (٢) »

وكان السلطان فؤاد كأفراد أسرته يحقق على الثورة ، ولكن في تحد ، وكان أخطرهم تحديا لها لأنه كان يمارس بحكم مركزه سلطات من السهل استخدامها لتسيء الى الصالح العام .

وكان الشعب قد بدأ يدرك موقف فؤاد من الثورة ، فكانت له مواقف تنم عن اعلانه عدم الثقة به ، فقد حدث أن أعدت وزارة الاوقاف يوم الجمعة ١٦ من مارس سنة ١٩٢٠ الموافق عيد ميلاد فؤاد صيغة جديدة لخطبة الجمعة بهذه المناسبة ووزعتها على خطباء المساجد لقراءتها في ذلك اليوم ، فما ان سمعها الجمهور ، وكانت بأسلوب مختلف عما سبقتها من الخطب في المساجد ، حتى هاج ونادى بهتافات عداوية ضد السلطان وأنزل بعض المصلين الخطباء من منابرهم

(١) الاخبار ١١/٨/١٩٦٣ .

(٢) دكتور محمد أنيس : دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ، ص ٤٨ .

ولقد أوجب السخط الذى قام به المصلون تغيير خطبة الجمعة .
ويوضح « عبد الرحمن فهمى » فى رسالته الى سعد فى الثانى من
ابريل سنة ١٩٢٠ ذلك الامر فيقول :

« أعلن عن تشريفات عامة لتقديم التهنئة للسلطان يوم الجمعة ١٦
من مارس وهو يوم عيد ميلاده ، ولكن لم يحضرها الا النزر القليل بل
القليل جدا ، لأن أقاليم برمتها لم يحضر منها الا مديرها وأقاليم لم
يحضر مع مديرها الا ما بعد على أصابع اليد الواحدة أو اليدين ، ولم
يحضر هذه التشريفة من رجال الجمعية التشريعية الا أربعة مع « مظلوم
باشا » وهم : « مرقس سمكة ويوسف قطاوى وخالد لطفى وحسن
باشا توفيق » وكلهم من المعينين من قبل الحكومة وكان الاستياء الشديد
والقلق العظيم ظاهرين على محيا السلطان ، وقامت مظاهرات كبيرة
حول السراى تنادى بسقوط السلطان تارة وبسقوط الوزارة تارة
أخرى (١) .

وبينما كان سعد يوجه الجهاز السرى من باريس لمقاومة دسائس
أسرة « محمد على » وموقفها المزرى من الثورة ، الحائق على الوفد حتى
تحين الفرصة لتقول الأمة كلمتها فى شكل الحكم – كانت فكرة شكل هذا
الحكم تشغل بال سعد فى باريس ، بما يحقق لمصر حكما مصرية صرفا
ودستورا حرا يكون ثمرة ارادة الأمة .

ومع انتقال هذه الآراء من باريس الى السلطان فؤاد كانت المعركة
بين الثورة وأسرة « محمد على » تتطور لتتركز حول شكل الحكم بين
سعد والانجليز على مسرح المفاوضات .

كانت آراء سعد وأحاديثه تصل الى فؤاد عن اتجاهه السياسى
الجديد فى نظام الحكم المزمع اقامته بعد الاستقلال وكان قلقا من تلك
الاخبار التى كانت تأتية عن ذلك الاتجاه الذى كان يتزعمه سعد (٢) .

يقول الدكتور يوسف ناس : انه لما تبع الوفد الى باريس طلب منه
فى الحاح أن يكتب للسراى من باريس واطلاعا على ما هو جار فى الوفد ،
وقد كانت الأنباء تأتى الى السلطان مفصلة وكان هذا السلطان منزعجا

(١) المرجع السابق ص ٢١٠ .

(٢) دكتور يوسف نحاس : ذكريات سعد وعلى ماهر ورفاقه فى ثورة ١٩١٩ ، ص ٥٩ .

— اذ ذاك — من محاولة سعد اثارة مسألة العرش وأنه كان يحسن بتسليم رأسه للمتطرفين .

ولقد استطاعت بريطانيا — اذ ذاك — بوصفها الدولة الحامية الضامنة لحقوق فؤاد في العرش أن تتحقق من الاتجاه ، ثم ما لبث الامر أن تجلى في وضوح أكثر بين مفاوضات (سعد — ملنر) ، كما كشفت عنه مذكرات سعد زغلول ، فيقول سعد في مذكراته في ٧ من يونيو :

« في هذا اليوم حصلت هذه الزيارة الخصوصية فاستقبلنا اللورد استقبالا حسنا ، وبعد تناول الكلام في السفر وما فيه من راحة ومشقة دار الكلام في موضوع المسألة المصرية ... وخلاصته أن في مصر نظاما ما موجودا وأنتم تريدون أن تغيروه فجأة فما النظام الذي تريدون أن تضعوه مكانه ؟

قلت : أنا أريد نظاما دستوريا تكون فيه الحكومة المصرية صرفة مؤلفة من برلمان ووزارة مسئولة وحاكم .

فقال : أفلا نخشى حصول اضطرابات اذا حصل هذا التغيير فجأة فيحدث في مصر ما حدث في غيرها من البلاد الشرقية كالترك مثلا ؟ » .

ثم كتب سعد يقول: ان الوزير ملنر قال له: يهنا جدا أن تكون مصر هادئة منتظمة متقدمة حتى لا يحدث في مملكتنا أقل اضطراب فيها وأننا نخشى كثيرا حدوث الاضطرابات فيها عند تغيير نظام فيها فجأة ، وكذلك نخشى أن يعتدى الغير عليها كالأطليان واليونان وغيرهما (١) .

اتضح اتجاه سعد فبدأ ساعيا لاستكمال تحرير مصر بايجاد النظام الذي يبلور ارادة الأمة السياسية ، ومن نبعة ايمانه بهذا الاتجاه ، لم يكن يعترف بالسلطان فؤاد لأنه لم يعتل العرش بناء على ارادة الأمة منذ أن كان يمثل اثرا من آثار الحماية .

أما السلطان ، فقد كان من ناحيته يشعر بانزعاج لاتجاه سعد وموقفه على رأس الوفد لمعارضة الانجليز منفردا ، وكان طبيعيا أن يتجلى ذلك الشعور منه تعبيرا بمقاومة الموقف .

ولما اتجهت بريطانيا الى مفاوضة الوفد ، علم ذلك السلطان بذلك فتميل غيظا وانزعاج أشد انزعاج ازاء ذلك الموقف .

(١) الاخبار في ١٣/٨/١٩٦٣ .

ولقد وضع « عبد الرحمن فهمى » فى رسالته فى شهر مايو عام ١٩٢٠ الى « سعد زغلول » فى باريس فقال :

« السلطان يتميز غيظا من اتجاه مفاوضة الانجليز للوفد بدون أن يلتفت أحد اليه وهو يعمل على السعى فى ايجاد حزب بالبلد ينادى بتوكيله وانايته فى المفاوضة . . هذه الفكرة هى التى دعت الى تغيير الوزارة ، فيقولون ان « نسيم باشا » تعهد للسلطان ببذل الجهد لتحقيق هذه الغاية ، ونحن لانخشى نتيجة هذه الدسيسة الجديدة والحكومة مهما تلذعت بوسائل الوعود والوعيد فلن يمكننا أن تصل الى نتيجة تفخر بها ، ولكن على كل حال لاشك أن هذا المظهر الجديد اذا قدر ووصل الى شيء ولو تافه من النجاح فانه يظهر الأمة بمظهر الانقسام ، لذلك سنتخذ احتياطات فوق العادة » (١) .

وتبدأ المفاوضات فيصل فى أثنائها الى لندن فجأة « واصف غالى » وقد كتب سعد يقول (٢) :

« حضر أمس « واصف بك غالى » وأكد أن الحالة حسنة فى مصر ، ولكن هناك دسائس تبث من ناحية السراى وغيرها لعرقلة أعمال الوفد . ويزداد الموقف ايضا حادا من مراجعة مذكرات سعد فهو يكتب تحت عنوان (٧ منه) أى ٧ من يوليو يقول :

« حضر مستر ولرند (مندوب اللورد ملتر) الساعة السادسة مساء واخبرنى بأن اللورد ملتر كان قد أرسل تلغرافا الى اللورد اللنبى (المندوب السامى البريطانى فى مصر فى ٣٠ من يونيو) جوابا عن أسئلته المتكررة عن سير المفاوضات ، وأطلعنى على هذا التلغراف بالانجليزية ، وترجمه بمساعدة «محمد محمود باشا» .

وجاء فى التلغراف :

الغرض الذى نرمى اليه هو عقد محالفة بين بريطانيا ومصر تضمن انجلترا بها استقلال مصر وسلامة كيائها بصفة كونها مملكة ملكية ودستورية .

وجاء فى التلغراف :

كل معاهدة من هذا القبيل ستأخذ شكل محالفة من خلال الملك

(١ ، ٢) الاخبار فى ١٣/٨/١٩٦٣

والسلطان ويصير من الضروري تدخل السلطان عند انتهاء المفاوضات بمجرد تحقيق اللجنة من أن « زغلول وزملائه » يؤيدون هذه المعاهدة ولم يحصل الكلام في جميع المحادثات التي جرت على مركز السلطان ولا على قانون الوراثة . وكان المتفق عليه في أول الامر أن هذه المحادثات لا تكون إلا جسا للنقض ثم إذا أخذت شكلا ، كما هو المنتظر ، يكون من الضروري تجاوز هذا الدور الرسمي مع مندوبين رسميين يتعينون من الحكومة المصرية لوضع مشروع معاهدة تعرض على الجمعية التشريعية .

ويلزم أن يكون تعيين هؤلاء المندوبين بوساطة السلطان الذي يحل المكان الأول في المفاوضات .

ومن البديهي أن « زغلول » واحدا أو اثنين من زملائه « وعدلى يكن » (باشا) الذي كان لوجوده تأثير حسن معتدل يلزم أن يكونوا من ضمنهم .

ولاشك أن السلطان يريد أن يعين من له ثقة بهم مثل «مظلوم باشا» ومن المهم أن يكون هؤلاء من الذين يعطون على السياسة المتبعة الآن ، فليتكلم المندوب السامى حالا مع السلطان ويعرض عليه الحالة الموجودة الآن ويقتنع بأنه لم يكن في نية حكومة جلالة الملك في أى وقت أن تصل الى حل وراء ظهره ، وهناك بالطبع تفاصيل كثيرة يمكن حلها عند الوصول الى وضع المعاهدة .

وكتب سعد فى مذكراته يقول . (١)

« فاعترضت اعتراضا شديدا على ما تضمنه هذا التلغراف وقلت لمستر ولرند اذا كان اللورد ملنر أطلعنى عليه قبل ارساله كان غير مضمونه اذا لم يكن أطلعنى عليه فلم يكن لى من حق فى نقده ، أما وقد أرسله الى فقد حق لى الاعتراض عليه ، اننا لم نقبل ولن نقبل أية تسوية تقتضى أية مراقبة لانجلترا على مصر لا باطنة ولا ظاهرة ويعتبر الشعور الذى قام به اللورد ملنر مجردا عن كل أساس ، ثم اننا لا نقبل بأية حال بقاء عسكري واحد من جيش الاحتلال كما لا نقبل وضع نظام خاص للبوليس . وكذلك نرفض أن نتفاوض بأمر السلطان بالاشتراك مع أى انسان كان بل لا نقبل هذا السلطان ! » .

بدأ سعد بهذا قويا فى موقفه ، فى رفضه أية تسوية تقضى بفرض

(١) الاخبار فى ١٣/٨/١٩٦٣ .

مراقبة بريطانيا على مصر وقد جاهر سعد برأيه في عدم اعترافه بالسلطان ، احتراماً لإرادة الأمة في شخص الوفد ، لذلك لم يقبل أن ينتدب مع زملائه من ذلك السلطان لأنه والوفد منتدبان من سلطة تملوه وهي إرادة الأمة وفي ذلك الكفاية ، ولكن وقفت انجلترا تظاهر السلطان فإذا كان ذلك قد تولى العرش ثمرة مشيئتها فلا أقل من ضمان مركزه طالما كانت ترجو من ورائه خدمة الأراض البريطانية لذلك لم تشأ إبعاده .

كان سعد وهو يتقدم بهذا الاتجاه في مواجهة أسرة «محمد علي» يستمد قوته من تأييد الشعب له وثقته به ، لا من تضامن الوفد فلم تكن مبادئ الثورة بحق تتمثل في الوفد بقدر ما كانت تتمثل في سعد والجهاز السري ، ولم يكن متوقعا أن يجد سعد من يؤيده من بين الوفد لأنه وجد فيهم من أبدى انزعاجا وتخوفا من ذلك الاتجاه .

وإذا تجدد الموضوع على مائدة المفاوضات فلم يكن ذلك معناه أنه انقضى لأن المفاوضات على الأقل لم تنته إلى نتيجة ما تمس مصير السيادة المصرية ، فقد بقي سعد على عهده مؤمنا بسيادة الأمة مؤمنا بحقوقها في اختيار نظام الحكم وشكله وهو يرى في الوفد خير ما يمثلها ويرى في السلطان وأسرته مقتصبين لسلطاتها الشرعية .

وقد تجلّى ذلك في الفترة السابقة على مفاوضات عدلى — كرزون عندما عاد سعد من أوروبا ، فاستقبلته مصر استقبال الفاتحين فلما جاء دور الكلام عن وفد المفاوضات شاء توجيهها بإرادة الأمة فتشبهت أن يكون لرئيس الأمة رئاسة وفد المفاوضات ، دون اعتبار لمركز السلطان ، ولما رفض عدلى إجابته أخذ يخطب قائلا عبارته المشهورة : أن جورج الخامس يفاوض جورج الخامس ! .

ولم يكن سعد في زعامته لفكرته السياسية الشعبية في نظام الحكم وشكله ، طامعا في أن يكون له ملك (١) مصر بقدر ما كان ذلك استجابة لمبدأ سياسى ، كان يدين به إيمانا بعد أن مكنته الثورة من التعبير عنه .

على أنه إذا كان دأبه الولاء المطلق لهذه العقيدة فلم يكن لينثنى عن طاعة الأمة في أرادتها لو شأنت انتخابه رئيسا للدولة .

ولقد كان سعد جديرا بل على حق ، في زعامته لهذا الاتجاه الهادف لإقامة حكومة مصرية صرفة قائمة على الانتخاب الحر ، ولكن لم تواته

(١) انظر الفصل الثالث عشر من هذا الكتاب .

الظروف المناسبة ، فبرغم أنه كان يطرق ذلك طرقا خفيفا ضيقا فإنه كان في آثاره له حتى على هذا النحو كان يثير انزعاجا ، وكان ينقصه المزيد من الحرص في تخير الوقت الذي يجب أن يثار فيه .

أثار سعد ذلك المبدأ وهو يستمد قوته من ثورة الشعب ، ولكن ذلك لم يكن كل شيء لضمان النجاح في مسألة كهذه . والاحتلال لا يزال مسيطرا .

فاذا كانت المناداة بالاستقلال تجمع حولها الشعب ليكون من وحدته قوة لضمان تحقيقه فقد كانت المناداة بتغيير شكل الحكم نيلا في مواجهة أسرة « محمد علي » برغم مساندة الشعب من شأنها أن تثير ازعاجا لمن بيدهم السلطة من السلطان وأفراد أسرته والموالين لهم ، في تخوفهم من سيطرة الاتجاه الشعبى ، وكان هؤلاء يمثلون في الوفد سواده الاعظم ، وفي مصر طبقة كبرى من الملاك الاعيان والرأسماليين لانه بهذا يكون قد طرق طرقا مباشرا مصالح فئة كانت لاتزال تسيطر على المجتمع اقتصاديا وسياسيا فلا يتوقع الا أن تنشق تلك على الثورة وهى بعد في مشرقها .

حقيقة كان من الممكن مواجهة الموقف بالاكتماء بتأييد سواد الشعب، ولكن ذلك لم يكن يصلح والاحتلال قائم ، لانه بهذا يستغرق قوته في غير ما هو واجب استغراقه من أجل المبدأ القومى ومن ثم يكون الشعب عرضة لان ينال منه المستعمر بأقل الضربات ما يصيبه بالفشل .

فبالرغم من تحرز سعد عن الانفصاح جهارا بالدعوة لمبدئه ، فقد تركت آثارها السيئة بين أعضاء الوفد إذ انبعثت الصعوبات التى واجهتها الفكرة من تحالف السلطان مع الانجليز واستجابة هؤلاء له في اطار خدمة أغراضهم حتى لقي الاتجاه الشعبى السياسى مصرعه ، ولكن بعد أن ترك جرحه دون تضييد فأضمر السلطان حقدا للوفد تجلى فيما بعد ، كما انتقدت الرجعية موقف سعد في باريس في اتجاهه السياسى الذى تزعمته سبيلا للتنكيل بالوفد واثارة السراى عليه بما أسهم فيما بعد في افساد الحياة السياسية على حساب الشعب .

لقد سبق ذلك الاتجاه زمنه وظروفه ، فخذلته هذه الظروف وكان الافضل لسعد أن يقود كل نشاط يعجز على سلطات الامة وارادتها بما يمكنها من الابقاء الى خط النضال الثورى الموحد حتى اذا ما تحقق الاستقلال كان السبيل الى تمكين الامة من التعبير عن ارادتها السياسية الحرة ، قد تهيأ ليكون الضمان لنجاحه جلاء بريطانيا عن مصر .

الفصل الحادي عشر

مفاهيمات سعد - ملنر

والانقسام بين قيادة الثورة

فشلت محاولات بريطانيا ، أمام صمود الامة من أجل حقوقها في اللقاء مع مصر حول تنظيم الحماية ، ولم تجد مناصا من تغيير خطتها باللقاء مع مصر في مفاوضات حول اقرار الاستقلال التام .

ونظرا لان الوفد من قبل كان ينطوى على بذور الانقسام الكامن فقد جاءت هذه المفاوضات سبيلا كشف عنها ، بل ومكنها من التعبير بما أصاب قيادة الثورة بالانقسام .

لم يكن ثمة بد من المفاوضات وقد كان الجانبان مهياين لقبولها حسما للخلاف بين البلدين وصيانة لمصالحهما .

كانت بريطانيا تبحث عن مخرج ولاتطمئن على بقاء ذلك الموقف متجمدا وعلى نحو يسيء الى مصالحها ، ونظرا لان ملتر كان قد أدرك وهو في مصر أن الوفد لا يأبى التساهل والتنازل في سبيل الاتفاق وأنه لا يأبى الخروج بالقضية عن وضعها الطبيعي وهو الجلاء ولكن في حدود توكيل الامة فقد تفتحت أمامها آمال السعى لحل الموقف بالمفاوضات .

وكان الوفد من جانبه يحاول ذلك وفي تلهف ولا عجب فقد بدأ يداخله احساس بضرورة ايجاد حل للقضية بعد أن طال أمدها دون ما حل والموقف الدولي يتجه سريعا لمساندة بريطانيا حتى لم يعد غير التفاهم الثنائي بين الطرفين ، والخلاف بين الوفد قد بدأ يتجلى ، فاذا كان لابد من الخلاف فخير أن يكون ذلك بعد المفاوضة على الأقل ليكون الخلاف على أمور مذكورة تشف عما وراءها من نيات يسهل الدفاع عنها اذن لا بأس من المفاوضة .

كان السبيل لحسم الموقف اذن هو المفاوضات وقد غدت لدى الطرفين ضرورة سياسية .

وكان لا بد من تمهيد للقاء حول المفاوضات ، وما هي الا أيام حتى وصل الى باريس المستر هيرست أحد زملاء ملتر لدعوة الوفد الى الاجتماع باللجنة في لندن فقابل ذلك سعادة في مايو عام ١٩٢٠ ودعا الوفد الى مفاوضة اللجنة في لندن .

فأرسل سعد الى « محمود سليمان » تلغرافا يقول فيه :

« دعت لجنة ملنر بوساطة أحد أعضائها المستر هيرست الوفد المصرى الى التوجه الى لندن للمناقشة معها فى القواعد التى تكون أساسا لاتفاق بين مصر وبريطانيا العظمى ، ورأى الوفد من المستحسن قبل أن يقصد لندن بكامل أعضائه أن يندب « محمى محمود باشا وعبد العزيز فهمى بك وعلى بك ماهر » ليتيقنوا استعداد بريطانيا العظمى ، نحو أهائى المصريين الخاصة بالاستقلال التام. » (١) .

وذهب ثلاثتهم الى لندن فأظهر ملنر استعداده للمفاوضة مع الوفد بدون قيد ولا شرط وأنه اذا اقتضت انجلترا بضمائم مصالحها الخاصة فانها سرعان ما تعمل على الاعتراف لمصر باستقلالها التام ، فأرسل الثلاثة الى الوفد نتيجة مقابلتهم فاستقر رأى الوفد على قبول دعوته .

وصل الوفد الى لندن يوم ٥ من يونيه عام ١٩٢٠ وأخذ يتبعه لمواجهة المفاوضات ، فأخذ يتعرف على أحرار الرأى السياسى والكتاب فى لندن ويحاول ايضاح وجهات النظر المصرية ، وقد أقام حفلة بعد بداية المفاوضات فى أواخر يونيه فى فندق كارلتون خطب فيها سعد خطابا قويا (٢) .

ونقد تمت أول مقابلة بين الوفد وملنر يوم ٧ يونيو ، وبدأت المفاوضات بين الوفد المصرى ولجنة ملنر ، وقد مثلت بين الجانبين مواجهة حقيقة لمشكلات الاتفاق بين الطرفين ، بدأ كل بصيفة ، ثم استحال تلك الى نصوص :

رأى الجانب المصرى : « أن تعترف انجلترا باستقلال مصر التام ، على أن تمنح مصر انجلترا الضمانات المعقولة لمصالحها ، »

ورأى الجانب الانجليزى : « أن تحل محل العلاقة القائمة على الحماية علاقة تقوم على معاهدة وعلى تحالف وأن تستقل مصر ولكن يكون لانجلترا مركز خاص » .

(١) دكتور محمد أنيس : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ، ص ٢٤٧ .

(٢) الاهرام فى ١٧ يوليو سنة ١٩٢٠ .

وتحولت الصيغ والرغبات الى نصوص فبدت الصيغة الانجليزية في موادها ، وظهر للمصريين أن مشروع الانجليز كان ظاهره الاستقلال والاعتراف به وباطنه الحماية وتعزيزها . من أخذ اقرار من الأمة المصرية نفسها بتصحيح مركز الانجليز ازاها كما أخذوا اجماعا أو شبه اجماع من الدول بتصحيح مركزهم في مصر والسودان .

واجتمع الطرفان في لندن ودارت المحادثات بين الوفد واللجنة في اوقات تخللتها فترات كثيرة فاستمرت المحادثات الى أواسط شهر أغسطس .

وقد ضمت بعض الجلسات الهيئتين بحضور عدلى ، كانت تحال النقط التي تصعب المناقشة فيها من وقت الى آخر على لجان فرعية مؤلفة من أفراد قليلين ، ولقد دارت المناقشة حول استخلاص شيء يتفق عليه من مشروعين كان أحدهما مشروعا انجليزيا والآخر مصريا وانتهت الى مشروع قال ملنر : ان الطرفين ارتاحا اليه ان كثيرا أو قليلا .

ولقد جاء في المشروع المصرى : (١)

. المادة الأولى منه : تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر وتنتهى الحماية والاحتلال العسكرى وبذلك تسترد مصر كامل سيادتها الداخلية والخارجية وتكون دولة ملكية ذات نظام دستورى .

٢ - تجلى بريطانيا جنودها عن مصر فى ظرف ٠٠٠ من تاريخ العمل بهذه المعاهدة .

٣ - عند استعمال الحكومة المصرية حقها فى الاستغناء عن خدمة الموظفين الانجليز تلتزم حسان معاملتهم .

٤ - تخفيفا لمضار الامتيازات الأجنبية الى حين الفائها ، تقبل مصر أن الحقوق التي تستعملها الدول الآن بمقتضى هذه الامتيازات يكون لبريطانيا استعمالها باسمها بالكيفية الآتية : الزيادات والتعديلات على لائحة ترتيب للمحاكم المختلطة لا تحصل الا بموافقة انجلترا وجميع القوانين التي لا تنفذ الآن فى حق الأجانب أصحاب الامتيازات الا بموافقة الدول أو بقرار بالموافقة صادر من الهيئة التشريعية لمحكمة الاستئناف المختلطة أو من الجمعية العمومية بهذه المحكمة تصير نافذة عليهم بمقتضى دكريتو يصدر وينشر لهذا الغرض ، ما لم تحصل معارضة من إنجلترا

(١) محمد شفيق غربال : المفاوضات المصرية البريطانية ، ص ٦٦ - ٧٢ .

تبلغ لوزير الخارجية المصرى فى ظرف ٠٠٠ من تاريخ النشر بالجريدة الرسمية .

ولا تصح هذه المعارضة ، الا اذا كان معناها أن القانون يشمل احكاما لا نظير لها فى شريعة من شرائع الدول ذوات الامتيازات ، ان كان قانونا ماليا .

ان الضريبة التى يأمر بها لا مساواة فى المعاملة بشأنها بين المصريين والاجانب ، وفى حالة حصول خلاف بين الحكومتين فى صحة مبنى هذه المعارضة فلمصر رفع الامر الى عصبة الامم لتفصل فيه .

٥ - فى حالة الغاء المحاكم القنصلية وإحالة محاكمة الاجانب على مايقع منهم من الجنايات والجنح الى المحاكم المختلطة ، تقبل مصر أن يعين أحد رجال القانون من الشعب الانجليزى فى وظيفة النائب العمومى لدى المحاكم المختلطة .

٦ - تقرر الحكومة البريطانية انها مستعدة بالاشتراك مع الحكومة المصرية بعد مضي خمس عشرة سنة فى مسألة ازالة المساس الحاصل بسيادة مصر على سكان بلادها بسبب ما للاجانب من الامتياز فى التشريع والقضاء ، وتحتفظ مصر لنفسها بالحق فى رفع هذه المسألة ، ان اقتضت الحال الى عصبة الامم بعد الميعاد المذكور .

٧ - فى حالة الغاء قومسيون صندوق الدين العمومى فان مصر تعين موظفا ساميا تختاره انجلترا ، يكون له ما للقومسيون المذكور الآن من الاختصاصات ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية فى جميع ما ترغب تكليفه به من الاستفسارات والمهمات المالية .

٨ - لانجلترا ان رأت لزوما أن تنشئ على مصروفاتها بالشاطئ الآسيوى لقناة السويس منطقة عسكرية للمساعدة على صد ما عساه يحصل من الهجمات الاجنبية على هذه القناة وتحديد منطقة هذه النقطة يحصل بعد معرفة لجنة مكونة من خبراء عسكريين من الطرفين بعدد متساو ، ومن المتفق عليه أن انشاء هذه المنطقة لا يعطى لانجلترا أى حق فى التدخل فى أمور مصر ، ولا يخل أدنى اخلال مما لمصر من حقوق السيادة على تلك المنطقة التى تبقى خاضعة لسلطة مصر ، ومتبعة فيها قوانينها كما لا يمس بالسلطة المخولة لمصر باتفاقية الآستانة المحررة فى أكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بحرية الملاحة فى قناة السويس وبعد مضي عشر سنين من تاريخ العمل بهذه المعاهدة يبحث المتعاقدان الأمر ، لمعرفة ما اذا كان

استبقاء هذه النقطة لم يعد له لزوم ، وما اذا لم يكن ممكنا أن يترك لمصر وحدها العناية بالمحافظة على القناة ، وفي حالة الخلاف يرفع الأمر الى عصابة الأمم .

٩ - في حالة ما ترى مصر التي لها حق التمثيل السياسي ألا تعين نائبا مصرية عنها لدى أى بلد من البلاد تعهد بالمصالح المصرية في هذا البلد الى نائب انجلترا ، وهو يتولى الدفاع عن تلك المصالح وفق آراء وزير الخارجية المصرى .

١٠ - يوافق بمقتضى هذا على عقد محالفة دفاعية بينهما للأغراض الآتية :

(أ) تتعهد انجلترا بالاشتراك في الدفاع عن الأراضي المصرية ضد كل تعد من جانب أية دولة .

(ب) وعند حصول تعد على المملكة البريطانية من جانب أية دولة أوروبية ولو لم تكن سلامة القطر المصرى ذاته في خطر مباشر ، فإن مصر تتعهد بأن تقوم داخل بلادها لانجلترا بجميع ما تحتاج اليه حربيا من تسهيل سبل المواصلات وأعمال النقل ، وشروط أداء هذه المعونة تتحدد بعد اتفاق خاص .

١١ - تتعهد مصر فوق ذلك بالألا تعقد أية محالفة مع أية دولة أخرى بدون الاتفاق مقدما مع انجلترا .

١٢ - هذه المحالفة معقودة لمدة ثلاثين سنة وفي نهايتها يمكن الطرفين أن ينظرا في أمر تجديدها .

١٣ - مسألة السودان تكون موضوع اتفاق خاص .

١٤ - كل ما كان مخالفا لهذه الشروط من الاحكام المتعلقة بمصر الواردة بجميع المعاهدات الأخرى يكون ملغى ولا عمل له .

١٥ - تودع هذه المعاهدات سكرتارية جمعية الأمم لتسجل بها ، وتقرر انجلترا أنها عن نفسها قابلة من الآن دخول مصر بهذه الجمعية بوصفها دولة حرة مستقلة .

١٦ - يعمل بهذه المعاهدة بمجرد تناول التصديق عليها من المتعاقدين ويحصل التصديق فيما يتعلق بمصر بناء على قرار بالاعتماد صادر من الجمعية الوطنية التي تدعى لتقرير الدستور المصرى الجديد .

هذا هو المشروع المصرى .

أما عن مشروع التسوية الذى وصفه ملنر بأن الفريقين ارتاحا اليه ان قليلا أو كثيرا فهو على الوجه الآتى :

مشروع ملنر ١٨ من أغسطس سنة ١٩٢٠ :

١ - لكى يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم ينبغى تحديد العلاقة بينها وبين انجلترا تحديدا دقيقا كما ينبغى أيضا تعديل الامتيازات الاجنبية وجعلها أقل ضررا بمصالح البلاد .

٢ - ولا يمكن تحقيق الغرض بغير مفاوضات جديدة تحصل للغرض الأول بين ممثلى الحكومتين الانجليزية والمصرية وتحصل للغرض «الثانى» بين ممثلى الحكومة الانجليزية وحكومات الدول ذوات الامتيازات .

وهذه المفاوضات ترمى الى الوصول الى اتفاقات مبنية على القواعد الآتية :

٣ - القاعدة الأولى : تعقد معاهدة بين مصر وانجلترا تعترف انجلترا بموجبها باستقلال مصر ، كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية ، وتمنح مصر انجلترا الحقوق التى تلزم صيانة مصالحها الخاصة ، ولتتمكنها من تقديم الضمانات التى يجب أن تعطها الدول الاجنبية لتحقيق تخلف تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات .

القاعدة الثانية : تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها محالفة بين انجلترا ومصر تتعهد بمقتضاها انجلترا أن تعضد مصر فى الدفاع عن سلامتها أرضها . وتعهد مصر بأنها فى حالة الحرب حتى ولو يكن هناك مساس بسلامة أرضها - تقدم داخل حدود بلادها بكل المساعدة التى فى وسعها الى انجلترا ومن ضمنها استعمال مالها من الموانئ وميادين الطيران ووسائل المواصلات للأغراض الحربية .

القاعدة الثالثة : تشمل المعاهدة أحكاما للأغراض الآتية :

١ - تتمتع مصر بحق التمثيل فى البلاد الاجنبية ، وعند علم وجود ممثل مصرى تمهد الحكومة المصرية بمصالحها الى الممثل الانجليزى ؟

وتتعهد مصر ألا تتخذ مع البلاد الاجنبية خطة لا تتفق مع المحالفة أو توجد صعوبات لانجلترا .

وتتعهد مصر بالآلا تعقد مع أية دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح الانجليزية .

٢ - تمنح مصر انجلترا حق ابقاء قوة عسكرية فى الاراضى المصرية لحماية مواصلاتها الامبراطورية وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه هذه القوة ، وتسوى ما تستتبعه من المسائل التى تحتاج الى التسوية ، ولا يعد وجود هذه القوة بأى وجه احتلالا عسكريا للبلاد ، كما أنه لا يمس حقوق حكومة مصر .

٣ - تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشارا ماليا ، يعهد اليه فى الوقت اللازم بالاختصاصات التى لأعضاء صندوق الدين الآن ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى جميع المسائل الأخرى التى قد ترغب فى استشارته لها .

٤ - تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفا فى وزارة الحفانية يتمتع بحق الاتصال بالوزير وتجب احاطته علما بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيما له مساس بالأجانب ويكون أيضا تحت اشراف الحكومة المصرية لاستشارته فى أى أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام الصام .

٥ - (وله صيغتان) :

الأولى :

نظرا لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها الى الآن الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الى الحكومة الانجليزية تعترف مصر بحق انجلترا فى التدخل بوساطة مثلها فى مصر لمنع أن يطبق على الأجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية وتعهد انجلترا بالآلا تستعمل هذا الحق الا حيث يكون مفعول القانون مجحفا بالأجانب .

الأخرى :

نظرا لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها الى الآن الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الى الحكومة الانجليزية تعهد انجلترا كما فى الصيغة الأولى من جانبها بالآلا تستعمل هذا الحق الا فى حالة القوانين التى تتضمن تمييزا مجحفا بالأجانب فى مادة فرض الضرائب أولا يتفق مع مبادئ التشريع المشتركة بين جميع الدول ذوات الامتيازات .

٦ - نظرا للعلاقات الخاصة التي تنشأ عن المحالفة يمنح الممثل الانجليزي مركزا استثنائيا في مصر وتخول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين .

٧ - يجوز انهاء خدمة الضباط والموظفين الاداريين من الانجليز والاجانب الذين دخلوا خدمة الحكومة المصرية قبل العمل بالمعاهدة بناء على رغبتهم أو رغبة الحكومة المصرية في أى وقت خلال سنتين بعد العمل بالمعاهدة ، وتحدد المعاهدة المعاش أو التمييز الذى يمنح للموظفين الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص زيادة على ما هو مخول لهم بمقتضى القانون الحالى .

وفى حالة عدم استعمال الحق المخول بهذا الاتفاق تبقى احكام التوظيف الحالية بغير مساس .

القاعدة الرابعة : تعرض المعاهدة على جمعية تأسيسية ولكن لا يعمل بها الا بعد انفاذ الاتفاقات مع الدول على ابطال محاكمها القنصلية وانفاذ المراسيم المعدلة لنظام المحاكم المختلطة .

القاعدة الخامسة : يعهد الى الجمعية التأسيسية فى وضع قانون نظامى جديد لمصر ويتضمن هذا القانون النظامى احكاما تقضى بجعل الوزراء مسئولين امام الهيئة التشريعية ويقضى أيضا باطلاق الحرية الدينية لجميع الأشخاص وبالحماية الواجبة لحقوق الاجانب .

القاعدة السادسة : تحصل التعديلات اللازم ادخالها على نظام الامتيازات باتفاقات تعقد بين انجلترا والدول المختلفة ونواب الامتيازات ، وتقضى هذه الاتفاقات بابطال المحاكم القنصلية الاجنبية ، لكى يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصها وسريان التشريع الذى تسنه الهيئة التشريعية المصرية (ومنه التشريع الذى يفرض الضرائب) على جميع الاجانب فى مصر .

القاعدة السابعة : تنص هذه الاتفاقات على أن تنتقل الى الحكومة الانجليزية الحقوق التى كانت تستعملها الحكومات الأجنبية المختلفة بمقتضى نظام الامتيازات وتشمل أيضا احكاما تقضى بما يأتى :

١ - لا يسوغ العمل على التمييز المجحف برعايا أية دولة وافقت على ابطال محاكمها القنصلية ، ويتمتع هؤلاء الرعايا فى مصر بالمعاملة التى يتمتع بها الرعايا البريطانيون .

٢ - يؤسس قانون الجنسية المصرية على قاعدة النسب : فيتمتع الأولاد الذين يولدون في مصر لأجنبي بجنسية أبيهم ولا يحق اعتبارهم مصريين .

٣ - تخول مصر موظفي قنصليات الدول الأجنبية النظام الذي يتمتع به القناصل الأجانب في إنجلترا .

٤ - المعاهدات والاتفاقات الحالية التي اشتركت مصر في التعاقد عليها في مسائل التجارة والملاحة ومنها اتفاقات البريد والتلغراف تبقى نافذة المفعول ، أما في المسائل التي ينالها مساس من جراء ابطال المحاكم القنصلية فتقبل مصر بالمعاهدات النافذة المفعول بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية صاحبة الشأن ، مثل معاهدات تسليم المجرمين وتسليم البحارة الفارين وكذلك المعاهدات التي لها صبغة سياسية سواء اكانت معقودة بين أطراف عدة أم من طرفين كاتفاقات التحكيم ، والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب . وذلك كله ريثما تعقد اتفاقات خاصة تكون مصر طرفا فيها .

٥ - تضمن حرية ابقاء المدارس وتعلم لغة الدول الأجنبية صاحبة الشأن على شرط أن تخضع هذه المدارس من جميع الوجوه للقوانين السارية بوجه عام على المدارس الأوروبية بمصر .

٦ - تضمن أيضا حرية ابقاء أو انشاء معاهد دينية وخيرية كالمستشفيات . الخ وتنص المعاهدات أيضا على التغييرات اللازمة في صندوق الدين وعلى ابعاد العنصر الدولي من مجلس الصحة في الاسكندرية .

٧ - التشريع الذي تستلزمه الاتفاقات السابقة الذكر بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية يعمل به بمقتضى مراسيم تصدرها الحكومة وفي الوقت عينه يصدر مرسوم باعتبار جميع الاجراءات التشريعية والادارية والقضائية التي اتخذت بمقتضى الاحكام العرفية صحيحة .

٨ - تقضى المراسيم المعدلة لنظام المحاكم المختلطة بتحويل هذه المحاكم كل الاختصاص الذي كان مخولا الى الآن للمحاكم القنصلية الأجنبية ، ويترك اختصاص المحاكم الأهلية غير ممسوس .

٩ - بعد العمل بالمعاهدة المشار اليها في الثالثة تبلغ بريطانيا العظمى نصها الى الدول الأجنبية ، وتعضد الطلب الذي تقدمه مصر للدخول عضوا في جمعية الامم .

ويضاف الى هذا المشروع تكملة له ذلك أن اللورد ملنر قرر في كتاب « لعدلى يكن » تاريخه ١٨ من أغسطس ١٩٢٠ ما يأتي :

« ان موضوع السودان الذى لم نتناقش فيه قط نحن » وزغلول باشا « وأصحابه خارج بالكلية عن دائرة الاتفاق المعقود لمصر ٠٠ على أننا ندرك من الجهة الأخرى أن لمصر مصلحة حيوية فى ايراد الماء الذى يصل إليها مارا فى السودان ، ونحن عازمون أن نقترح اقتراحا من شأنه أن يزيل هم مصر وقلقها من جهة كفاية ذلك الإيراد لحاجتها الحالية والمستقبلية ٠٠ » .

ولما بلغت المناقشات الى ذلك الحد اقترح المصريون وقف البحث والمناقشة الى حين ، ريثما يزور مصر بعض أعضاء الوفد ليعرضوا للناس ماهية التسوية ، فاذا أحسن الشعب ملقاها ، كما كانوا يرجون ، كان ذلك توكيلا منهم يسوغ للوفد بعد رجوع رسله أن يتكفل بتأييد الاقتراحات بلا قيد ولا شرط .

استصوب سعد هذه الفكرة ، ولكنه لم يشأ أن يسافر بنفسه ليتولى المهمة بعض أعضاء الوفد .

وكان طبيعيا أن يرضى ملنر ورفاقه بهذه الفكرة ففى استطاعته بهذه المناقشة التى تدور رحاها فى مصر أن يسبر غور رأى العام فيلمس الواقع من قوة المعتدلين والمتطرفين على يجد فى ذلك مخرجا لتسوية المسألة ، لذلك رفعت للوفد عن طريق عدلى القواعد السالفة المتضمنة نتيجة المناقشات بين الطرفين وهى ليست اتفاقا بينهما ، بل هو رسم لسياسة قصد بها تسوية المسألة المصرية لمصلحة بريطانيا ومصر .

استشارة الأمة :

ولقد عهد الوفد لأربعة من أعضائه هم : « محمد محمود وعبد اللطيف المكباتى وأحمد لطفى السيد وعلى ماهر » بالسفر لمصر ليعرضوا على الأمة مشروع التسوية الملنرية على أن ينضم اليهم ثلاثة من زملائهم بمصر وهم : « مصطفى النحاس وحافظ عفيفى وويصا واصف » ثم أرسل سعد (١) بيانا فى ٢٢ من أغسطس ١٩٢٠ شرح فيه الموضوع للأمة والمطلوب منها تبين فيه أن المشروع المعروض وضعت لجنة ملنر بعد أن رفض الوفد

(١) الاحرام فى ٦ من سبتمبر ١٩٢٠ .

مشروع اللجنة الأولى ، وبعد أن رفضت اللجنة المشروع المصرى ، وصرح ملنر عند البحث فى المشروع النهائى أنه غير قابل للمناقشة فى الاساسات التى بنى عليها وانه يلزم اما أخذه كله أو تركه كله ، لانه تضمن فى اعتباره أقصى ما يمكن لانجلترا الاتفاق مع مصر عليه .

ويقول سعد فى بيانه :

« ولكننا وجدناه مع ذلك معلقا بتنفيذه على غير ارادتنا وغير واف بمطالبنا فلم يسعنا قبوله لخروجه عن حدود توكيلنا واطهرنا للجنة ملنر عدم رضائنا به ، غير انه نظرا لاشتماله على منافع لا يستهان بها وتغير الظروف التى حصل التوكيل فيها وعدم العلم بما قد يكون من الامة بعد معرفتها بمشتملاته ، رأى اخواننا معنا حرصا على كل فائدة ، واستبقاء لكل فرصة ، ألا يبتوا فيه رسميا ، بما يقتضيهم توكيلهم قبل عرضه عليكم أنتم ، نواب الامة المستولين فاذا رفضتم أعلن الوفد رسميا رفضه ، واذا قبلتم دخلت المسألة فى دورها النهائى ، ووضعت معاهدة على القواعد التى تضمنها وعرضت على الهيئة النيابية للتصديق عليها ووضح نظام دستورى للبلاد (١) » .

لم يكن سعد بهذا من رأى المشروع الذى قرر عرضه على الامة لانه كان مشروعا ظاهره الاستقلال والاعتراف به وباطنه الحماية وتقريرها ، فقد كان فيه من خصائص الحماية ومميزاتها الشيء الكثير ، كالقوة العسكرية والتدخل فى التشريع للأجانب والتدخل فى الشئون المالية وغير ذلك ، ولم يكن اخوانه يرون فيه رايه ، ولم يرد سعد أن يظهر الخلاف بينه وبينهم حرصا على الوحدة التى كانت تكمن فيها قوتهم .

ومهما كان رأى زملائه لتبرير عرض المشروع على الامة فقد جاء فى باب الحماية لاشتماله على كثير من مميزاتها وقد أقنعهم بصحة آرائهم أسباب قامت عندهم من : تغير الظروف وعدم وجود السند النصير فى الخارج وانفراد انجلترا بالعزة والسلطان وعدم قدرة الامة على المضى فى نضالها ، ويقول سعد فى خطابه الى أعضاء الوفد الثلاثة فى مصر بعد أن صارحهم برأيه فى المشروع .

« .. انى أعترف بأهمية هذه الأسباب ، ولكنها لا يمكن أن تقلب حقيقة المشروع من حماية الى استقلال ولا أن تجعلنا نرضى بما نهضنا

(١) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ ، ج ٢ ، ص ١٦٧ .

لمقاومته وقمنا للمطالبة ببطلانه وما ضحت به الأمة في سبيل النور منه والقضاء عليه من دماء الكثير من أبنائها (١) » .

واكتفى سعد بمصارحة الأعضاء الثلاثة ليكونوا في مستوى واحد من المسئولية معهم في عرض المشروع ، وإذا كان سعد يحرص على عدم الخلاف بينه وبين زملائه ، فقد خشي مصارحة الأمة حفاظا على الوحدة وخشية امتداد الانقسام الذي كان قد بدا بين الوفد .

وعرض المشروع على الأمة ، ولم يكن أعضاء الوفد شارحين لقواعد المشروع فحسب بل محبذين ومؤيدين لها في مجموعها ، وقد بحثه الأمراء والهيئات غير أن فريقا - وخاصة الحزب الوطني - رفضه بتاتا ورأي آخرون تحبيذه ، ولكن كان الاتجاه العام مع هذا ينحوا نحو الأخذ بقبوله إن عدل على أساس من تحفظات كان أهمها إلغاء الحماية صراحة وحذف النص الذي يقضى بتحويل بريطانيا الحقوق اللازمة لضمان مصالحها الخاصة اكتفاه بالحقوق المثبتة بطريقة الحصر في مشروع المعاهدة وحذف الشرط المتعلق بتنفيذ المعاهدة مع قبول الدول انتقال حقوقها الامتيازية الى بريطانيا .

وأضافة النص على عرض مشروعات تعديل النظام القضائي المختلط على الهيئات النيابية المصرية وإقرارها وعلى دخول مصر بصفة طرف متعاقد في الاتفاقات المراد إجراؤها مع الدول بشأن حقوقها الامتيازية ، وحذف النص الخاص بتعيين موظف بريطاني لوزارة الحفانية اكتفاه بوجود نائب عمومي انجليزي لدى تلك المحاكم ، وحذف النص الخاص باستشارة المستشار المالي ، وقصر الاتفاقات التي لا يمكن مصر عقدها مع الدول متى كان فيها اضرار بالمصالح الانجليزية على المعاهدات السياسية المحضة (٢) بحيث تبقى لمصر الحرية في عقد جميع الاتفاقات التجارية والاقتصادية وغيرها بدون أدنى تقييد ، وحل مسألة السودان على أساس ضمان مياه النيل اللازمة لرى أرض مصر المزروعة الآن وأراضيها القابلة للإصلاح والزراعة ، وعلى أساس أولوية مصر في أخذ المياه عند عدم كفايتها للقطرين ، وعلى أساس تمتع مصر فعلا بحقوق سيادتها في السودان وإلغاء كل حكم في المعاهدة مقيد لاستقلال مصر . بمجرد زوال الأسباب الداعية لذلك التقييد .

وعاد أعضاء الوفد من القاهرة ، فدعا ملنر الوفد الى لندن للنظر في

(١) المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ١٦٨ .

(٢) محمد شفيق غربال : المفاوضات المصرية البريطانية ، ص ٧٧ .

نتيجة الاستفتاء ، وسافر عدلى وتبعه سعد إليها في ٢١ من أكتوبر ١٩٢١ ثم بعده ثلاثة من زملائه ثم لحق بهؤلاء في النهاية سائر أعضاء الوفد .

ولقد تبين من خلال المقابلات الأولى للنزول أنه كان يرفض البحث في التحفظات ، وكان يرى قبول المشروع كله أو رفضه كله مع معارضته بشدة في تضمين المعاهدة نصا يقرر إلغاء الحماية ، وبالرغم من أن مصر لم تكن تكسب بهذا المشروع بقدر ما تكسب بريطانيا من تحقيق غرضها وهو تصحيح مركزها في وادي النيل ، فقد اختلف الأعضاء بين قبوله ورفضه ، وسرعان ما خلع المشروع على بذور الانشقاق الكامنة بين الوفد القدرة على التعبير عن وجودها بما كشفت عن حقيقتها تعبيرا بل ومكثفا من الظهور في شكل انقسام بين الوفد .

كانت كثرة الوفد لا تؤمن بالثورة كما سبق أن ذكرنا ، ومن ثم لم تكن تؤمن بالتطرف ، وإذا كانوا قد حاولوا مجارة الثورة فقد كان استعدادهم لذلك محدودا لا يلبث أن ينفد فلا يجدون القدرة على متابعتها بأي سبب .

في ذلك الوقت كانت الأحداث قد استنفدت استعدادهم وغلبت صبرهم لمجارة الثورة وعلوهم تقليدهم القديم وهو المصالحة ، أخذ شيء بترك شيء ، بحجة أن الثورة في رأيهم كانت قد فترت .

ولم يتهيا لهم التعبير عن مبادئهم إلا بعد التقائهم مع عدلى وتعرض المفاوضات .

ومع هذا الاعتقاد الذي كان يتزايد كل يوم بين هذه الكثرة من بينهم من بداية العمل ، وفقا لمبادئهم التقوا مع عدلى في باريس ثم أخذوا يتطلعون إليه بين أحداث المفاوضات بما نعى ذلك الاعتقاد وهياهم من فرص التعبير عنه .

رأوا في عدلى غير ما رأوا في سعد ، كان الأول ينزل على آرائهم في تجاوب معها لاتفاق بينهم في النظرة نحو الفكرة القومية ، وكان سعد يأبى النزول ، لأنه كان يرى في مبادئهم خروجاً عن العمل الثوري ومن ثم عن توكيل الأمة له ، ومن هنا لم يكن يتفق معهم تماما في مستوى النظرة القومية ومدادها ، ومنذ أن أخذ عدلى يتجاوب مع آرائهم كان يكسب ثقتهم من اتفاقه في التجاوب معهم من هذه الزاوية ، وكان هؤلاء من ناحيتهم يجدون فيه ، وهم يتجاوبون معه ، نجما يلصق بين سمائهم وأملا

يتطلعون اليه وهو يحظى - اذ ذاك - من بريطانيا بالتقدير لاعتداله وكانوا يتطلعون الى زعيم يأملون على يديه التعبير عن مبادئهم في الوقت الذي كانوا يجدون في سعد زعيما جماهيريا يستثير حسدهم ونقمتهم عليه لتشبعه للعمل الثوري الذي كانت تأباه طبيعتهم وينفر منه وضعهم الاجتماعي ، لذلك بقدر ما كانوا يبتعدون عن سعد كانوا يتقربون الى عدلى تجاوبا وتطلعا وأملا ، ولهذا فما ان تعثرت المفاوضات بسبب التحفظات حتى بدأت هذه الكثرة في تطلعها الى عدلى تختلف مع القلة وعلى رأسها سعد .

وقفت الكثرة من سعد موقف الخلاف في الرأي لتمسكه بالغاء الحماية فعلا ورسميا ، ولقد كان لعدلى خطة يترتب على اتباعها تأييد الحماية وكان لها وزنها بين المنقسمين فأخذوا يؤيدونه ، كما بدأ ذلك ينظم صفوفهم برأيه فيمثل بينهم نواة يلتفون حولها ويتبلورون استعدادا للمجاهرة بأرائهم .

ولما لم تجد هذه الكثرة الظروف المناسبة للمجاهرة بأرائها في صراحة ، مضت مكرهة في تأييد سعد في موقفه من اللجنة المنورية في تطلع الى عدلى في انتظار تطور كانت بوادره تتجلى على يديه ، ووقفت القلة تؤيد سعدا عن ايمان ، ومن ثم فشل المشروع وفشلت معه المفاوضات ومن هنا عجزت بريطانيا أن تلتقي مع مصر حول اتفاق يصحح مركزها في وادي النيل ليصبح مشروعا ، ولكن كانت معالم الطريق ، فيما تجلى بين الوفد من انقسام في الرأي ، قد اتضحت أمام بريطانيا لتسبك سبيلها نحو غايتها عن طريق هؤلاء المعتدلين المنقسمين بعد أن عثرت على الرجل الذي رأت فيه القدرة على أن ينظمهم في مواجهة الثورة ، ومن أجل تحقيق أهدافها في اتفاق جديد ، وهو عدلى يكن .

وغادر الوفد لندن في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٢٠ ووصل باريس ومن هناك أرسل سعد الى مصر نداء دعا فيه الأمة الى الاتحاد والتضحية والايمان بالنفس وعدالة القضية .

وما كاد الوفد يعود الى باريس حتى تجلى ذلك الانقسام جهارا بين المنقسمين وسعد حتى تعذر الاتفاق وأخذ هؤلاء يتشددون في احراج سعد بما كان يثير سخطه .

ولقد وصف سعد ذلك الموقف العجيب - بعد أن اعتزم المخالفون له في الرأي ، ترك باريس والعودة الى القاهرة - في كتابين أحدهما في ١٨

من يناير ١٩٢١ والآخر في آخر يناير عام ١٩٢١ ، وذلك قبل سفر المنقسين الى مصر .

جاء في الكتاب الاول :

« . . . بودى أن أخبرك بأن الحلاف اشتد في الوفد اشتدادا تعذر تلافيه مع ما بذلت من جهد وما وسعت من صدر وما ضيعت من حق وضحيت من شعور ، ونقطة الحلاف الأخيرة في أن المخالفين يريدون تأييد عدلى في خطته وأريد القضاء عليها لأنها تضر كل الضرر بالبلاد ولا يترتب على اتباعها الا تأييد الحماية وضياع الاستقلال ، وقد عزم المخالفون على العودة بعد أن أعياهم الجهد في حمل على اعلان الثقة بعدلى ، ذلك لكى يقوموا هم بهذا التأييد ان مكنتهم احوال الامة . . . أما أنا فتأيت في موقفى مصر على البقاء فيه ولو تخلى عنى جميع قومى لأنه خير لى أن يتخلوا عنى من أن اخونهم بالجبرى على خطة أراها مضرّة كل الضرر بهم . . . » (١) .

وجاء الكتاب الآخر اصرح من هذا ، يقول :

« اغتر المخالفون بعددهم وأعمتهم كثرتهم فشمنت أنوفهم واستطالوا على وحدتنا فقسموها ، وعلى حقنا فهضموه فنقضوا في اجتماع خاص بهم ، ما كان قد قرره الوفد في اجتماع عام باشتراكهم ، رفضوا مبلغا أذا بصرفه ، وصرفوا مبالغ لم يؤذن بها ، وأبوا أن يسلموا امانة الصندوق لمن عيناه من غيرهم . . . قرروا عودتهم بدون علمنا واخبروا اللجنة المركزية من عندهم ، وأعلنوا بذلك البلاد انقسامنا وخلافهم ، » .

وقد تسربت أنباء الحلاف الى مجالس القاهرة ، وأخذ أنصار عدلى - الذى نظم الحلاف الجديد وتزعم النزعة المعتدلة دون اعتراف بالنزعة الثورية المتأثبة - يروجون لفكرتهم فى حذر وتكتم تمهيدا لقيام وزارة مقبلة ، ومقابلة الامة اياها بالتأييد والتفاؤل ، وعلم الخاصة والعامة أن الوفد لم يكن على رأى واحد فى مسألة التحفظات ولا على خطة واحدة فى موضوع المفاوضات الرسمية .

ولقد ساعدت الحوادث سعيه فازداد مخالفيه احكاما وحذرا من الظهور ، مع شعورهم بنفوذه ، فكان ملتر قد استقال في يناير عام ١٩٢١ وحل محله رجل استعماري وهو تشرشل فادخل مصر في دائرة الامبراطورية البريطانية في أحد تصريحاته ، ولما ثار المصريون رأى المعتدلون انكار هذه السياسة التي كان يظن في مصر أن بريطانيا تعتمد عليهم في تنفيذها وترويض الشعب المصري على قبولها ، فكتب « حسين رشدي وعدلى » وبضعة من رؤساء الوزارات والوزراء احتجاجا على تشرشل وأعلنوا فيه أنهم يرون حلا للمسألة المصرية أن يكون ذلك باتفاق ترضاه الأمة على أساس محالفة لاتدع مجالا للشك في استقلال مصر .

ومهما يكن الامر ، فقد انتصرت الثورة لانها لم تمكن انجلترا من تحقيق أهدافها ، وإن لم تحقق هي أهدافها ، ولكن كان استمرار انتصارها بعد ذلك كى تحقق هذه الاهداف ، مرتبطا في الابقاء على وحدتها متماسكة فقد كانت كل قوتها تكمن في هذه الوحدة لذلك كان الحفاظ عليها في ذلك الوقت يعد مسئولية تاريخية كبرى كان على الوفد أن يراها بالتدبير الكافي حتى لا يتمكن الخصوم من النيل منها فتسرع - بعد ما منيت بالانقسام - الى الانحدار والتصدع السريع .

ولقد كان هذا في ذلك الوقت ممكنا ، بأن يحاول الوفد إعادة دراسة الموقف كله في نظرة مثالية نحو المستقبل .

كانت الثورة مقبلة ، بعد ظهور الانقسام ، على مواجهة الدسائس وهجوم الرجعية المنقسمة عليها ، ومن ثم كانت في حاجة الى قوة تساندها وتحببها من التصدع ، ترد كيد الكائدين وتردع المرتدين وتردهم الى صف النضال الثورى وعلى الاقل ترهيبهم بما يكفى الثورة شرا يصيب الوحدة القومية ، ويأتى على يديهم .

كان من الأفضل أن تكون تلك القوة قوة مسلحة ، فتد ثبت تاريخيا أن نجاح الثورات يتوقف على التوفيق بالسيطرة على قوة مسلحة تقف بجانبها ، ولكن تلك القوة لم تكن ميسورة ولا متيسرة من بين الجيش المصري لسيطرة الانجليز عليه ، والثورة اذا كانت قد استطاعت ان تبت

خلاياها الثورية بين جيش مصر في السودان فان ذلك في مصر كان يتطلب صبرا واصراراً وحرصاً كبيراً يستلزم المزيد من الوقت .

على انه اذا كان ذلك قد تعذر في جيش مصر فقد كان من الممكن تعويضه بتوفير هذه القوة بتجديد عناصر الوفد بالدماء الشابة واعادة تنظيم ودعم الجهاز السرى ، بعناصر من الشباب المغامرين ومد خلاياه بين ثنايا الريف ومده بما يلزمه من وسائل تمكنه من الوقوف بجانب الثورة في مواجهة المرتدين المنشقين من الرجعية وأذئاب الانجليز .

ولكن مما يؤسف له أن ذلك لم يحدث ، فلم يتطور الوفد في مرونة مع تطور الأحداث بالقدر الذي كان يسمو ومستوى المسئولية ، بل جمد بتنظيماته السابقة على الانقسام . فضعف عن تحمل الأعباء ومواجهة الخصوم ، ومن ثم كان متوقعا أن يسهل على الرجعية وهي تتأهب - اذ ذاك - لتلتف حول عدلى أن تتمكن من مناهضة الثورة ، وتتمكن بريطانيا من النيل من الثورة من مواقع هذه الرجعية ، بما يجعل الانقسام تصدعا وانحدارا .

الفصل الثاني عشر

الثورة في مواجهة الربعية
وبداية النصع

دخلت الثورة في معارك مع بريطانيا كانت صراعا من أجل تغلبه
أهداف أحد الطرفين على الآخر .

كان هدف الثورة - كما علمنا سابقا - الاستقلال التام ، وكان هدف
بريطانيا يمثل النقيض من ذلك ، من الرغبة في الإبقاء على وجودها
السياسي على أساس اعتراف المصريين ليصبح مركزها السياسي مركزا
مشروعا .

ولقد ثبتت الثورة من أجل حقوقها تسعى بكل ما استطاعت للقضاء
على هدف بريطانيا ، فانتصرت عليها برغم ما ووجهت من شدة وضراوة
منذ أن اتخذ ذلك الهدف البريطاني صورة الرغبة في البقاء ، في شكل
الحماية ، ومنذ أن شاءت هذه الرغبة بعد ذلك اثبات وجودها بالمفاوضات
في شكل استقلال مشروط في مفاوضات (سعد - ملنر) .

وكان لابد للثورة من أن تمضي في معاركها حتى تحقق أهدافها
فالسبب التي ابتغتها لائزال قائمة ، ولكن إذا كان لها أن تمضي فلم يكن
لبريطانيا أن تسكت حتى تصل الى ما كانت تبغيه من تصحيح مركزها
السياسي في مصر كي يصبح شرعيا ، وكان متوقعا أن تواجه الثورة مزيدا
من المعارك ، ولقد بدأت الثورة تواجه في أعقاب اخفاق المفاوضات مرحلة
جديدة في حياتها تميزت بصراع لم تكن عناصره قوة الاحتلال وحدها بل
كان هناك عنصر جديد وهو الاحتلال في صورة الرجعية .

كان سر انتصار الثورة من قبل يكمن في قوة تماسكها ، ولم يكن
ثمة سبيل اذن لبريطانيا لبلوغ أهدافها - بعد أن جربت من أجلها كل
وسائل الشدة واللين فلم تنفع - الا بالتغلب على ذلك التماسك أولا وقبل
كل اعتبار .

ومنذ أن بدأت الثورة تعاني في قيادتها انقساما على يد المعتدلين
وهي تواجه مفاوضات (سعد - ملنر) كانت قد بدأت تفقد تماسكها ومن ثم

قوتها ، وبهذا كان السبيل قد تهيأ أمام بريطانيا للتغلب على ذلك التماسك .
إذا ما وفقت في تأكيد التعاون بينها وبين الزعماء المصريين المعتدلين وان لم
يكن متوقعا أن يكون انتصارها عليها مضمون العقبة في أول جولة .

ولقد بدأت الثورة فعلا - عقب اخفاق المفاوضات وظهور الانقسام
بين القيادة الثورية - تواجه بريطانيا في شكل اتجاه رجعي ينظمه
المعتدلون من الرجعيين عموما .

حاولت بريطانيا التعاون مع لفيف من الرجعيين عليها تستدرج
العناصر المعتدلة الرابضة في خط القيادة الثورية بجانبها لتثب من
مواقعهم على خط الثورة الاصيل ، بما يعزز أهدافها ، فوقفت لها الثورة
بالمصاد تقاوم ذلك الاتجاه ، ولكن كان هؤلاء قد انشقوا فإذا بالانقسام
يتحول الى تصدع ، وما لبثت الثورة أن واجهت تحالفا بين هذه العناصر
الرجعية المنشقة والسراى والاستعمار البريطاني ، وما كادت تدخل مع
هذه الرجعية المتحالفة في معركة لتردها الى خط النضال الثورى الموحد
حتى انتصرت في القضاء على أهداف الرجعية والاستعمار ، ولكن كان
التصدع في القمة قد امتد الى القاعدة الشعبية فوضع الثورة في مشارف
الانحدار !

ولقد بدأت الثورة مرحلة جديدة خطيرة منذ أن اخذت تواجه
بريطانيا في شكل هذا الاتجاه الرجعي .

ولقد بدأ ذلك منذ محاولاتها كسب العناصر المعتدلة تنفيذاً لمخطتها
التي تبنتها في أعقاب اخفاق المفاوضات واستدراجها بالاقتناع ، لقبول
التسوية الملنرية في جوهرها عن طريق مفاوضات رسمية .

واذ يعد ذلك الطريق بالنسبة لبريطانيا أكد السبيل وأقصرها
لبلوغ هدفها فانه لم يكن من اليسير تنفيذه والثورة تعاني انقساماً في
صنوف قياداتها .

كان المعتدلون من العناصر الوفدية يتشيعون للثورة ولكن ليس عن
إيمان وفي تحين الفرصة للعمل مستقلين ، كما قلنا سابقا ، فلما نفذ
صبرهم والتقوا مع عدلى على وفاق من حيث النظرة نحو الثورة ، كاتجاه
تنفر منه طبيعتهم ولا يستجيب لطبيعتهم كاتجاه جماهيرى صاعد ، أخذوا
يرنون اليه بعين ملؤها الامل في المستقبل ويتطلعون اليه كى ينظم
جميعهم .

ولما كانت السياسة البريطانية - اذ ذاك - قد عثرت على ذلك الرجل على مسرح مفاوضات (سعد - ملنر) كأقدر رجل ترضى به ، فى استطاعته أن يتعاون معها فيما قام به من وساطة بين لجنة ملنر والوفد وما بذله من جهد فى أثناء مباحثات الهيئتين للتوفيق بينهما ، فانها كانت ، من ثم ، قد عثرت على النواة التى أخذ المعتدلون يزدادون التفافا حولها وتطلعا ، عندما رشحته الاوساط الانجليزية ليكون زعيم مصر ومن ثم كان السبيل آكد السبل قد تهيأ لبريطانيا لتحقيق أهدافها على أساس القضاء على التماسك القومى .

ولقد كانت بريطانيا قد بنت خططها للمرحلة التالية لمباحثات لجنة ملنر على فكرتين : فكرة ابدال الحماية بنظام آخر تقبله مصر ثم فكرة اقناع الزعماء المصريين بقبول التسوية الملنرية فى خطوطها الرئيسية عن طريق مفاوضات رسمية .

وبدأت بريطانيا تمهد السبيل ، لدخول هذه المرحلة التالية لاختفاق مفاوضات (سعد - ملنر) لتحقيق أهدافها .

وبدأت الحكومة الانجليزية فاعلنت السلطان فى ٢٦ من فبراير سنة ١٩٢١ قرارها الآتى نصه :

« ان حكومة جلالة الملك - بعد درس الاقتراحات التى اقترحها اللورد ملنر - استنتجت أن نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية تبقى مصر فيها تجاه بريطانيا العظمى ، ومع أن حكومة جلالتهم لم تتوصل بعد الى قرارات نهائية فيما يختص باقتراحات اللورد ملنر ، فانها ترغب الشروع فى تبادل الآراء فى هذه الاقتراحات مع وفد يعينه عظمة السلطان للوصول - اذا أمكن - الى أن تستبدل بالحماية علاقة تضمن المصالح الخصوصية التى لبريطانيا العظمى وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الاجنبية . وتطابق الامانى المشروعة لمصر والشعب المصرى (١) » .

واذ يعتبر ذلك كسبا لمصر كحجة فى طريق النضال الثورى ، وتوازرها فى سيرها نحو غايتها فقد كان تمهيدا لمرحلة ما بعد المفاوضات .

طلبت بريطانيا من السلطان تعيين وفد توطئة للمفاوضات من جديد ولما لم يكن أمام بريطانيا غير المعتدلين وعلى رأسهم عدلى فقد كان معناه

(١) محمد شفيق غبريال : المفاوضات المصرية البريطانية ، ص ٨٤ .

بداية تنفيذ خطتها باستدراج هؤلاء للعمل بهم على تحقيق غايتها من خلال الاستجابة لمستلزمات طبقتهم لتأتى بهم على آخر الثورة .

وبدأ الحديث فى أوساط مصر السياسية (١) عن تولى الوزارة للمفاوضة ، وهل من الخير استدعاء سعد للحضور ليشارك فى المشورة برأى الى أن ينتهى الامر الى حل المسألة فى ذلك بالتشاور مع أعضاء الوفد الذين جاؤوا اليها والسياسة المقيمين بها ، وانتهى الامر الى عدم اشتراك الوفد فى الوزارة لان توليه الوزارة لا يسمح له بالمساومة فليكن اذن المساوم من جانب آخر غير الوفد ، وكان الخلاف الذى بدأ بين أعضاء الوفد يجعل اشتراكهم فى المفاوضة أمرا غير ميسور .

واتجه الرأى الى تأليف وزارة برئاسة احمد مظلوم ، وقد كان من قبل رئيسا للجمعية التشريعية ، وزارة تتولى القيام بالمفاوضات ولكن حوربت الفكرة فى مهدها ، فكان أعضاء الوفد الذين جاءوا الى مصر ممن حاربوها ، وكان اتجاهاهم الى أن يؤلف على الوزارة ويتولى هذه المفاوضات .

ولقد اتفق جماعة من الشبان ، وذهبوا الى عدلى وقابلوه ورغبوا له الوزارة واقنعوه بقبولها فرضى بذلك .

ولما كان عدلى كرشدى يشعر بأن عليه واجبا يؤديه ليخلص مصر مما ورطها فيه ، من الحماية فقد قبل الوزارة ، فما ان قبل السلطان استقالة وزارة نسيم فى ١٦ من مارس ١٩٢٠ حتى عهد فى اليوم ذاته الى « عدلى يكن » بتأليف الوزارة الجديدة وقد ضمن عدلى جوابه برنامج وزارته ، فأعلن أنها ستجعل نصب عينيها - فى المفاوضات الرسمية - ان تصل الى اتفاق لا يجعل مجالا للشك فى استقلال مصر وانها ستدعو الوفد المصرى للاشتراك فيها ، وان الامة سيكون لها على لسان ممثلها فى جمعية وطنية القول الفصل فى هذا الاتفاق ، وان هذه الجمعية ستكون أيضا جمعية تأسيسية تضع الدستور ، وستكون الانتخابات لها حرة بحيث تمثل رأى الامة تمثيلا صحيحا ، ووعد بالعمل على رفع الاحكام العسكرية والغاء الرقابة على الصحف وبالاتناع عن احداث كل تغيير جوهرى قبل تنفيذ النظام النيابى الجديد (٢) .

(١) دكتور محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، ص ١١٥ .

(٢) عبد الرحمن الراعى : ثورة ١٩١٩ ، ج ٢ ، ص ٢٣٣ .

وبدا على الوزارة في ظاهرها أنها فاتحة خير ، فقد قوبلت بإبتهاج
الامة واغتيابها ، ولكنها كانت في حقيقتها بداية مرحلة خطيرة في حياة
الثورة ، هي مرحلة التصدع والانحدار .

كانت الوزارة في ظاهرها محاولة لحل القضية المصرية ، ولكن على
طريقة أعضائها من الرجعية التي تمثلت بين أعضائها من الحساقدين على
الثورة ، والناقمين على الوفد ، والأخذين بأنصاف الحلول في معالجة هذه
القضية المصرية ، لذلك لم تكن في حقيقتها التي تكشف عنها اتجاهات
رئيسها وأعضائها وظروف تشكيلها ، الا محاولة لاستدراج العناصر
المعتدلة وتجميعها في ظل زعامة جديدة ، وأداة عقد عليها هؤلاء الآمال
الكبار في التعبير عن ميولهم والسير بمبدأ المصالحة الى مدهاء ، كما كانت
الوزارة املا كانت تسعى اليه بريطانيا في شخص عدلى وقدرته على أن
ينظم في ظل وزارته كل المعتدلين فتصل بهم الى أهدافها في تمكينها من
الثورة .

ولم يكن هذا أو ذاك يشير في حقيقته الى شيء ، أكثر من اشارته
الى وجود اتجاه ايجابي صاعد معاد للثورة ، كعمل جماهيرى متطرف ،
قوامه الرجعية وذلك الاستعمار في شكل هذه الرجعية المتطلعة الى
السيطرة والعودة بالثورة الى الوراء « حركة أعيان » .

ولقد بدأت هذه المرحلة الجديدة من عمر الثورة لمواجهة ذلك الاتجاه
الرجعى فى جو سياسى تبدو فى ظاهره محاولات التفاهم حول أسلوب
المفاوضة . ولكن لم يكن متوقعا أن يستمر ذلك دون تصادم مع الثورة
تصادما يجمع الرجعية حول الوزارة ، فينتهى الى التحام بين الثورة وبين
هذه الرجعية التي تقف منها بريطانيا والسراى موقف السند العظيم .

عودة سعد الى مصر :

أرسل عدلى اثر تشكيل الوزارة بطريق البرق نبا تأليفه وزارته
وبرنامجها ، ودعا الوفد الى الاشتراك فى المفاوضات الرسمية ، فجاء الرد
من سعد تلغرافيا فى ١٩ من مارس بعزمه على العودة الى مصر ، فوصل
الاسكندرية فى ١٤ من أبريل .

وانتظمت مصر كلها فى ركب سعد موكبا واحدا للحفاوة به ، من
شاطئ البحر حتى وصل الى القاهرة ، وأحس الشعب فى ذاته بقوة

فانبعث بها الى حيث تتلاقى أفواجه وتزخر امواجه . وكان سعد هو بلا جدال عنوان تلك القوة ، كان استقباله في الاسكندرية يوما مشهودا ، فلما استقل القطار الى القاهرة لاحقته جموع الشعب على طول الطريق . وفي القاهرة كان اللقاء عظيما حارا ، فما ان لاح في سيارته حتى استقبلته القاهرة ، وكانت مصر في موكبه في احتفال كبير .

وعاد سعد كما ذكرنا ، واستهل جهوده في مصر شاكرا الأمة على ثقته وحفاوتها ثم قال :

« اننا لم نعد الا لنقوى بعزائم مواطنينا الكرام عزائمنا ، ونشد أزرنا باتحادهم المتين . . . ونتأكد من أن الاشتراك في المفاوضات الرسمية الذي دعنا الوزارة الجديدة له متفق مع المبادئ التي وضعتها الأمة ، وعاهدناها على احترامها ، ومع الخطة التي رسمتها وتعهدنا بمتابعتها ولا شيء أحب الى قلوبنا من ان نخدم بلادنا بالاتفاق مع كل هيئة مستعدة لان تسترشد بارادة الأمة ، وعاملة على تحقيق غايتها السياسية (١) » .

ونظرا لأن الوفد كان على طريق ومبدأ يخالف طريق الوزارة ومبدأها كان لابد أن يختلفا في السير معا الا اذا اتفقا على خطة .

كان سعد يريد المفاوضة في اطار المبادئ التي يراها كممثل للأمة . وكان عدلى يريد المفاوضة بوفد رسمي تضطلع به الوزارة .

ولم يكن الاتفاق حول خطة ميسورا بين الوفد واتجاه عدلى الذي يبلور اتجاه المعتدلين في نزعتهم والحاقدين على الثورة والناقمين عليها في اطار الاتجاه البريطاني .

لذلك سرعان ما تجلى الخلاف عندما بحثت شروط المفاوضة بين الوفد والوزارة ، وتأليف الوفد الرسمي الذي يتولاه ، فما ان كثر اللفظ حول الموقف حتى صرح سعد بأن الوزارة والوفد لم يتفقا بعد على شيء من شروط العمل المشترك بينهما ، ثم ذكر الشروط التي يجب أن يتضمنها المرسوم القاضي بتشكيل وفد المفاوضات وهي :

أولا : الوصول الى الغاء الحماية الغاء تاما صريحا بمعنى الغاء الحماية التي فرضت على مصر في ١٨ من ديسمبر ١٩١٤ .

(١) عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، ص ٣٥٨ .

**ثانيا : الاعتراف باستقلال مصر استقلالا تاما ودوليا عاما سواء فى
الداخل والخارج مع مراعاة ارادة الامة التى ابدتها فى التحفظات التى
قدمها الوفد للجنة ملتر .**

**ثالثا : الغاء الاحكام العرفية والرقابة على الصحف قبل الدخول فى
المفاوضات .**

**رابعا : تكون غالبية المفوضين الرسميين للوفد ، وان تكون رئاسة
المفاوضات من الوفد .**

وقد كان ذلك أساسا سليما بلا جدال ، كمنهج يسير عليه وفد
المفاوضات ولا سيما بعد أن أخذ الاتجاه الرجعى يرفع رأسه بعد ظهور
الانقسام بين الوفد ويتطلع أملا الى وزارة عدلى .

ولكن اذا كان ذلك أساسا سليما لانه يتفق مع ارادة الامة ، فهل
كان ذلك يرضى بريطانيا والرجعية فى شخص هذه الوزارة ؟ وعلام كان
الانقسام اذن ؟ ولم كان ذلك التغير الوزارى ؟

وبدا الخلاف ، فأشيع أن الوزارة تأبى السماح بالشرط الاخير
وفقا للتقاليد المصطلح عليها فى المفاوضات الدولية التى يلزم أن يتولاها
رئيس الحكومة .

كانت تريد وفدا رسميا يكون لها رياسته وكثرة أعضائه ولا يكون
فيه من الوفد الا قلة معروفة .

ولم يكن من واجب سعد - اذ ذاك كزعيم للثورة - الا أن يعمل
واتجاه الثورة الاصيل فاذا كان الانجليز لم ينصروا عدلى ويحموا قيام
وزارته الا لانهم يرجون أن يقبل منهم ما ليس يقبله سعد نفسه ، فقد كان
من غير الواجب أن يعمل سعد لتدليل الطريق لهذا الاتجاه الهادف للقضاء
على الثورة .

ولم يكن سعد يطلب رئاسة المفاوضات لينازع « عدلى » فى الوزارة،
بل كان يطلبها ضمانا للتبعية التى تصدى لها وتحملها واضطلع بها
ولا سيما بعد أن أخذت الرجعية ترفع رأسها ضد الثورة .

وانحصر الخلاف أيضا فى الاحكام العرفية والرقابة الصحفية فلم.

يكن لبقائها في مصر الا اكراه المعارضين على قبول ما لا يقبلونه أو اكراههم على السكوت .

وبدأت القطيعة وبدأت الثورة تواجه المارقين عليها وأخذ لعاب المعتدلين يسيل أمام موقف الوزارة الجديدة ويتهيتون في ظله للعمل مع عدلى منفصلين ، ثم ازداد الاتجاه المناقض للاتجاه الثوري الجماهيري بما كشف بوضوح معالم الطريق لبريطانيا كي تحقق أغراضها .

ذهب سعد يخطب في حفل أقيم لتكريمه في ضاحية شبرا ، وكان عدلى قد أدلى بحديث نشرته الاهرام في صباح ٢٥ من أبريل أصر فيه على أن تكون الرئاسة له بوصف كونه رئيس الحكومة وأنه سيسير في المفاوضات ولو لم يتم الاتفاق مع سعد .

خطب سعد في ٢٥ من أبريل ردا على ذلك التحدى الموجه ضده بعد أن أدرك أن وزارة عدلى لا توافق على شروطه .

قال سعد ردا على دعوى التقاليد بأنها تقضى بأن تكون الرئاسة لرئيس الحكومة ، فرد بأنها دعوى باطلة ، اذا صحت في أوروبا ، فلا يصح ذلك في مصر مطلقا بالنسبة للمهمة السياسية التي نحن بصدددها ، فإن مصر ليست بلدا دستوريا فوازته لا ينتخبها الشعب ، بل هي معينة من طرف الحاكم ، فلا يمكنها أن تدعى انها وزارة دستورية نائبة عن الأمة ثم بين أن السلطان انما يمثل سلطة الحماية المضروبة على المصريين .

ثم استطرد قائلا : انه ليس لرئيس الوزارة أن يدعى أنه يدير سياسة مصر الخارجية ليكون له المبرر للرئاسة في مأمورية سياسية تتعلق بمستقبل الأمة وقال :

« ورئيس الوزارة ليس الا موظفا من موظفي الحكومة الانجليزية يسقط ويرتفع بأشارة من المندوب السامي ، وهو بهذه الصفة لا يمكنه أن يكون بازاء رئيسه وزير خارجية انجلترا حرا في الكلام لأنه مدين له بمركزه ، فاذا طلبنا الرئاسة فانا أطلبها ليكون الرئيس حرا مرتكزا على قوة لا تهاب شيئا مطلقا في المطالبة بحقوقها وهي قوة الأمة ، » .

وهكذا كشف سعد للجماهير حقيقة موقف الوزارة وحقيقة موقف من اختارته الأمة وكيلا عنها لينير السبيل ويكشف عن الخديعة ، ثم أعلن في هذه الخطبة عزم ثقلته بالوزارة .

اختلفت الوزارة مع الوفد في شروطه وما كان لها أن تختلف لتنفرد بالمفاوضة كي لا تزيد الانقسام الداخلي ، وكان واجبا على عدلى أن يستقبل ، فلا يتشبث بالوزارة ورياسة المفاوضات احتراما لارادة الأمة ، وقد كان ذلك هو المنطق السياسى السليم احتراما لارادة الأمة •

ولكن هل جاءت وزارة عدلى لتسلم للثوريين ما يأباه المعتدلون ، وعدلى زعيم المعتدلين ؟ حقا لقد غلبتها طبيعتها والغرض الذى جاءت من أجله !

وصمدت وزارة عدلى على رأس المعتدلين ، ووقف سعد على رأس الاتجاه الثورى فى ثقة أصلب عودا وأقوى حجة فى الحق يستمد قوته من تأييد الشعب له •

وقد وقف المعتدلون يساندون الوزارة فى اتجاهها ، ووقف الاحتلال يستجيب لرغباتها بما يمكنها من البقاء ، وأخذ الموقف يتطور فى تباد نحو التطرف ، فيجذب اليه العناصر المعتدلة من الوفد فتجد تلك فرصتها للتعبير عن موقفها جهارا ضد الثورة فى شخص الوفد ، فيأخذ الانقسام بين الوفد فى التحول نحو التصدع •

وأثير الموقف بين الهيئة الوفدية فى ٢٨ من ابريل عام ١٩١٩ فعرض عليها أمر الاشتراك فى المفاوضة وكان طبيعيا ومعظم هذه الهيئة من المعتدلين الذين لا يعترفون بالعمل الثورى ، أن يتجسأوبوا مع موقف الوزارة ، فرأت أغلبية الأعضاء عدم اشتراك الوفد فى المفاوضة ، بل وعدم محاربة الوزارة ، ولما كان ذلك الاتجاه لا يمثل الاتجاه الثورى الاصيل الذى يبلور ارادة الأمة القومية السياسية منذ البداية ، ونظرا لأنه كان انحرافا بالثورة الى ما يؤدى بها الى الانحدار • أبى سعد الا أن يثبت مع الثورة ، فصمم على رأيه وعلى اعلان عدم الثقة بالوزارة القائمة •

ثبتت الثورة حفاظا على مبادئها أمام اتجاه المعتدلين الرجعيين الذى بدت به الوزارة ، ولكنها لم تكد تصمد حتى أخذ ذلك الاتجاه يجذب اليه العناصر المنقسمة بين الوفد من المعتدلين ، فاذا بها أمام ذلك الاتجاه فى شكل تحالف رجعى يستهدف فى باطنه تحويل الثورة الى حركة أعيان !

كان متوقعا فى ظل وزارة عدلى ألا يظل المعتدلون فى الوفد فى البقاء فى خط النضال الثورى وبغير أن تجذبهم هذه الوزارة تهيئوا للعمل مستقلين ، فقد وجدوا فى ظلها سبيلا يتيح لهم التعبير عن مبادئهم القومية

والقائمة على المصالحة ، والعمل وفقا لمستلزمات طبقتهم لمواجهة العمل الجماهيرى ، ولقد أخذ ذلك يتجلى مع صمود سعد فى تعبيره عن الآراء الثورية فى مواجهة اتجاه وزارة عدلى ، فأخذ الانقسام بين صفوف الوفد كما مثله المعتدلون يتحول الى تصدع !

استقال من الوفد (١) على شعراوى ، وكتب خمسة آخرون من أعضاء الوفد يعترضون على سعد فى عدم اكترائه لرأى أغلبية الأعضاء ، وهم : « محمد محمود وحمد الباسل وأحمد لطفى السيد ومحمد على علوبة وعبد اللطيف المكباتى » .

ولم تكن العلة هى عدم اكتراث سعد لحكم الأغلبية بقدر ما كان ذلك فى أعماقه لدى هؤلاء رغبة ، كانت تجيش فى الأصماق كما ذكرنا ، نفورا من الثورة والرغبة فى العمل مستقلين عن الوفد بما يستجيب لأهوائهم . علما بأن ما كانوا يطالبون به سعدا ان هو الا الرغبة لتصفية الثورة رغبة فى ادعائه لارادة الرجعية ، والانصراف عن الثورة .

ولم يكن رأى الأغلبية هنا فى حقيقته واجب الاحترام طالما كان منحرفا عن ارادة الأمة ، كما تبلورت فى اتجاهات سعد ، فلا تثريب عليه ولا لوم أو مسئولية فى مخالفته لرأى منحرف عن حقيقة الارادة الثورية ، ولو كان الوفد مجلسا نيابيا وسلكت أغلييته ذلك السلوك خروجا عن اتجاه الأمة لجاز حله والرجوع اليها بطريق الاستفتاء .

وتمسك سعد بموقفه كاتجاه يمثل ارادة الأمة القومية ، فى مواجهة عدلى وهو يتمسك بمبادئه التى يجتمع فى ظلها الرجعيون متساندين مع الاتجاه البريطانى وموقف السراى !

ومع هذا التمسك ومن نبرة الثنيات الدفينة ضد الثورة والوفد ، امتد الانشقاق بين الوفد حتى صار تصدعا .

انشق الوفد مرة أخرى أمام اصرار سعد بعدم الاذعان لرأى الأغلبية ، فطلع الوفد على الأمة بمنشور فى ٢٩ من أبريل باعتبار هؤلاء منفصلين عن الوفد ، وان الوفد ماض فى سبيله ، فانضم الى المنشقين من أعضاء الوفد لقيف آخر وهم من كبار التجار المالىين مثل « عبد الحالى مدكور وحافظ عفيفى بل وعبد العزيز فهمى » ثم استقال جورج خياط من الوفد فى يونيه فاعتبرهم الوفد جميعا منفصلين .

(١) عبد الرحمن المراقى : فى أعقاب الثورة المصرية ، ص ١٠ .

وبقى مع سعد من أعضاء الوفد « مصطفى النحاس وواصف بطرس غالى وسينوت حنا وويصا واصف » ثم على ماهر ..

وقف سعد صامدا بالاتجاه الثورى فى مواجهة الرجعية مع هذه القلة من أعضاء الوفد يستمد قوته من تأييد الأمة ، وثقتها الكبرى كقائد وزعيم ، وامتد التصدع من الوفد الى صفوف الأمة ، فأخذت المعركة تنتقل الى القاعدة الشعبية تعبر عن ذاتها بمختلف الوسائل فى مظاهرات فى الشوارع بين المدن وبين الصحف والاجتماعات وبالخطب ومختلف الاحاديث .

ونفضت الثورة فى مواجهة الرجعية عموما كما مثلتها الوزارة لخروجها عن ارادة الأمة وتحديها ، فحدثت ثمة مظاهرات عدائية للحكومة فى طنطا فى ٢٩ من أبريل عام ١٩٢١ ، تعرضت لها قوات الشرطة ، ولما عجزت عن تفريقهم لكثرة عددهم أطلقت عليهم النيران فأصابت الكثير من المتظاهرين ، حتى بلغ عدد الجرحى ٤٠ جريحا الامر الذى زاد من حرج الوزارة ، ولصقت بها تهمة حكم الشعب بالقوة ، وعبثا حاول عدلى تبرئة ساحته منها فقد تركت آثارها عميقة بين الشعب .

وكان من الممكن حقا - بعد أن أخذ الخلاف يحدث آثاره العميقة فى وحدة الأمة - أن يتدارك الموقف فيرجع الاعتبار القومى ، فقد كانت المصلحة القومية تقتضى من عدلى ألا يدخل المفاوضات ويترك الامر للأمة لا الى جمعية وطنية منتخبة لتحسم الخلاف كما جاء فى اقتراح « عمر طوسون » اذ ذاك فى ٣٠ من أبريل ١٩٢١ فقد كان ذلك منه حلا ينطوى على لون من التحدى للوفد ووكالاته عن الأمة كما كان ذاب «عمر طوسون» ازاء الوفد . ولو كان اجراء الانتخابات أمرا ميسورا ما تحولت الأمة عن انتخاب الوفد وعلى رأسه سعد ، قائدا وزعيما ولقد قامت ثمة محاولات أخرى بجانب محاولة « عمر طوسون » كعلاج سياسى يخفف من حدة هذه الاحوال ويعيد الطمأنينة الى النفوس بما يبقى على الوحدة القومية .

ويقول الدكتور محمد حسين هيكى فى ذلك :

« تحدثت فى هذا الامر الى بعض أصدقائى الشبان فى الحزب الديمقراطى وكان لصديقى « محمود عزمى » صلة خاصة « بعدلى باشا » فلما قلبت معه وجوه الرأى اتجهنا الى أن استقالة الوزارة وتكليف سغه بتأليف وزارة جديدة قد يعالج الموقف ، وعاد الى عزمى فى اليوم التالى لحديثنا يخبرنى بأنه طالع به «عدلى باشا» بحضور « ثروت باشا وصديقى

ياشأنا « . فرأى الرجلان مغالضة أساسها أن قبوله ذلك معناه ترك حكم البلاد في أيدي الفوضى وأنه إذا لم تتمكن الحكومة من القضاء على الفوضى وأفلت الزمام من يدها كانت الطامة الكبرى » (١) .

فهل كان ذلك المنحى يغلب الاتجاه القومي أو أنه جاء ردا ينطوى على حقد على الوفد وتقمعة على الثورة كاتجاه جماهيرى ؟

ولقد لعب المنشقون عن الوفد دورا فى إبعاد عدلى عن لقاءه مع الوفد وسعد حول تعاون أو تفاهم ، فوقفوا بجانبه استجابة لما فطروا عليه ، وزيّنوا له البقاء والاصرار على مقاومة الوفد حتى تحول موقفه منه إلى موقف التحدى .

حقاجاء موقف عدلى من الوفد والثورة ، غلوا وتحديا لإرادة الشعب فأى السبيلين كان أفضل : الوصول إلى الاستقرار وإعادة السكينة بتولى سعد الحكومة وقيامه بالمفاوضة أو الاستمرار فى استشارة الشعب بما يشغله عن قضية بلاده ، ثم لا يعرف أحد ما يكون من أثر ذلك كله فى مصير البلاد ؟

ولكنه الكبرياء والحقد على الوفد وعلى رئسبه والخوف من الثورة كل أولئك قد أدى دوره فى اخفاء ما يجب أن يكون .

كيف يرضى كبرياء الوزارة بالنزول على حكم الثورة ؟ فالنزول على حكمها لا يرضى به إلا المغلوبون ! وكيف يتحقق ذلك والحكومة قادرة على البطش بالثورة بكل الوسائل والتخلص منها كاتجاه جماهيرى ؟ ثم ألا يعد ذلك فى نظر الحاقدين تسليما بتحكم فرد واحد ؟!

لم يجحد عدلى على رأس وزارته اذن مفرا من أن يمضى فى مقاومة الثورة على النحو الذى ذكرناه مؤثرا ذلك على التسليم لها ولزعامتها .

وظل الخلاف بين سعد والوزارة عنيفا أشد العنف قرابة شهرين ، انقسمت الأمة فى اثنائهما إلى سعديين وعدليين . وبالرغم من أن الوزارة قد وجدت من تأييد العناصر المنشقة والسراى مامكنها من الوقوف أمام الوفد والثورة ، فقد صمدت الثورة أمام الاتجاه الرجعى بالرغم من محاولات السلطات العسكرية التخفيف من الحملات ضدها ، كتقريز رفع الرقابة عن الصحف ابتداء من ١٥ من مايو سنة ١٩٢١ ، واعلانها عن مواصلة السعى لرفع الاحكام العرفية ، ومع هذا حملت عليها صحف الوفد وعلى المنشقين

(١) دكتور محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، ص ١٢٢ .

حملات شديدة ، وزاد ذلك شدة محاولة الوزارة احوالة بعض الموظفين الى مجالس تاديبية لمحاكمتهم على تكريمهم لسعد فأساءت الوزارة لنفسها .

ولقد وجدت الثورة زادا زاد جذوتها اشتعالا في مواجهة الرجعية في محاولة الوزارة تحديها ، بالتمهيد للاضطلاع بمهمة المفاوضات غير مكترثة بمعارضة الوفد ، ذلك أنها أخذت تستكتب الناس عرائض التأييد مستخدمة رجال الادارة في جمع التوقيعات من الاعيان وغيرهم ، ثم صدر مرسوم بتشكيل الوفد الرسمي في ١٩ من مايو برئاسة عدلى ومن ليف من الحاقدين على الوفد والآخرين بانصاف الحلول في معالجة القضية المصرية وهم : « حسين رشدي واسماعيل صدقي ومحمد شفيق وأحمد طلعت ويوسف سليمان » وكان « عبد الحميد بدوى » السكرتير العام للوفد الرسمي وقد اختار الوفد لهيئته مستشارين وموظفى سكرتاريته من نخبة من الشبان البارزين .

وقد قرر عدلى في الكتاب الذى رفعه للسلطان بمناسبة تأليف الوفد الرسمي الأغراض التى سيلتزمها المفاوضون على وجه لا يخرج عن برنامج الوزارة فأثبت أن الغرض الرئيسى هو : (١)

الوصول الى الاعتراف بمصر مستقلة فى الداخل والخارج والغاء الحماية صراحة ، وأثبت حرص المفاوضين على تحقيق تحفظات الأمة على مشروع ملنر دون أن يكون الوفد مقيدا في المناقشات بذلك المشروع ، ثم أضاف ان هذه المبادئ تتفق تمام الاتفاق مع مرمى الوفد المصرى ، وأعلن أسفه لعدم اشتراك الوفد المصرى فى المفاوضات .

وما ان علمت الجماهير بتأليف ذلك الوفد الرسمي دون اشتراك الوفد حتى زادت المظاهرات عنفا فى القاهرة والاسكندرية وفي كثير من المدن ، واتخذت طابع العداء لكل من خالف سعدا فى رأيه وانتقل الاختلاف فى رأى الى التحريض ضد الخصوم السياسيين وازدادت المظاهرات عنفا فى الاسكندرية ، وتحولت الى اضطرابات بين المصريين والاجانب حتى تدخل الجيش والشرطة لقمعها .

ولما انحرفت المظاهرات عن معناها نشر سعد نداء فى ٢٤ من مايو حث فيه الشعب على حسن معاملة الأجانب ونشر فى اليوم التالى نداء آخر بوقف المظاهرات اتقاء لما يثيره أهل الفتنة فيها من الأعمال واكتفاء بما أظهرته الأمة .

(١) محمد شفيق غربال : المفاوضات المصرية البريطانية ، ص ٨٩ .

وكان لحوادث الاسكندرية وقعها السيئ في انجلترا ، فقد صرح اذ
ذاك تشرشل وزير المستعمرات بأنه لا يرى أن الوقت قد حان لبريطانيا
لأن تجلو عن مصر خوفا على حياة الجاليات الاجنبية ، فكان ذلك نذيرا
بفشل المفاوضات المزمع اجراؤها •

وبالرغم مما بذله عدلى على رأس الاتجاه الرجعى من محاولات
للسيطرة على الاتجاه الثورى الجماهيرى فقد ظل مسيطرا قويا
وان انتهى ذلك الصراع بتصدع وحدة الأمة •

ولقد استطاعت مصر الثورة بصمودها وتصميماتها أمام الاتجاه
الرجعى أن تثير الصعوبات أمام الوزارة وتحيطها بالحرَج وتثير قلقا أمام
بريطانيا حول نجاح المفاوضات، فلم يكن ليخفى على الانجليز وهم يراقبون
تطور الموقف ، موقف الشعب من تقرير ذلك النجاح ، وأن معاهدة يرضيها
عدلى قلما تظفر – والوفد لا يزال مسيطرا من الأمة – بالموافقة ، وكان
متوقعا من ذلك الجو العاطف الشائر أن تشعر هذه الوزارة بالحرَج وأنها
أمام مأزق كبير !

كان الخروج من ذلك المأزق عسيرا أمامها بغير اجراء المفاوضات ، ولم
يكن عجيبا أن تصر على ذلك ، فهي اذا استقالت عد ذلك هزيمة واعترافا
لسعد بالغلبة ، ولكنها اذا استقالت بعد الفشل فى المفاوضات فقد يجمع
ذلك بين الخروج من المأزق ودحض ماقد ترمى به من التساهل والتفريط ،
لأنها رفضت المعاهدة التى رفضها سعد ، ولربما كان الانجليز يطلبون
تسوية مركزهم بشكل يبدو شرعيا بمعاهدة توقعها الحكومة لها مظاهر
التأييد القومى كائنا ما كان حظها من تأييد الوفد ، وعندئذ تستطيع
الوزارة أن تسخر أعداءها لجمع التوقيعات لتأييدها ويستطيع أنصارها
من المنشقين وغيرهم من المعاونة على جمع هذه التوقيعات لتتم بهذا وكالة
الوزارة •

صممت الوزارة اذن على المفاوضات ولم تتردد فى انجاز ذلك بدون
اشتراك الوفد ، وسافر الوفد الرسمى الى لندن فى الأول من يونيه
سنة ١٩٢١ لمفاوضة المستولين ، فانصرفت جموعها فى مصر بعد سفر
ذلك الوفد الرسمى الى تزييف الثقة بالوزارة ونزع الثقة من سعد ،
وتكفل بهذا وزير الداخلية اذ ذاك « عبد الخالق ثروت » •

وقد غالى ثروت فى جمع العرائض والتوقيعات لانه ظن أن بريطانيا

تريد بالفعل مسوغا لاتفاقها كيفما كان ذلك الاتفاق ، وحاول سعد مقابلة الخطة بما ينقضيها ، فسعى في استقدام لجنة من نواب البرلمان الانجليزي للاحرار لزيارة مصر والتعرف على حقيقة الموقف فيها وحقيقة مشاعر المصريين ، فحضرت اللجنة وطافت ببعض الاقاليم وكانت ضربة للوزارة .

ومن وسائل سعد أيضا في مقابلة الخطة رحلته النيلية التي قام بها اذ ذاك من القاهرة الى أسوان .

وبالرغم من أن الادارة الانجليزية المصرية قد استباححت كل ما عندها من أساليب القسوة والشدّة في محاربته ، فمنعت سعدا من النزول الى اسبوط ، فقد كان الشعب ينتظم في ركبته ويهتف بحياة زعيمه أينما حل وسار ، ولم يسع سعدا بعد أن اضطر للعودة الى القاهرة الا أن يرفع الأمر الى السلطان يشكو له دون الوزارة .

ولم يكن متوقعا مع اشتداد الثورة ضد الوزارة وأذنانها أن ينجح عدلى في المفاوضات ، لم يكده عدلى يستقر حتى ازداد شعورا بالمازق الحرج الذى واجهه اذ لم يجد استعدادا تاما مبنيا على الثقة والاطمئنان للمفاوضته ، فقد كانت مقاومة الثورة لوزارته مقاومة اضاعت كل أمل لبريطانيا لاتمام أى اتفاق ، وقد تجلّى ذلك من تقابل عدلى بلويد جورج رئيس الوزارة فى الثانى من نوفمبر عام ١٩٢١ فبعد حديث فى موضوع حماية المواصلات البريطانية قال : انه شديد الحرص على الوصول الى اتفاق لأنه يثق فى رغبة عدلى فى التفاهم . وانه لمن دواعى الفخر الارتباط بصداقة مصر العريقة ، لكن من الصعب الوصول الى حل مرضى للطرفين نظرا للحالة النفسية السائدة بين الوزارة ومجلس العموم ، فان الهياج الذى يحدثه سعد يزعجهم وهم لا يرضون بحال أن يطأطأوا الروس أمام سعد ا

فاجاب عدلى بأن سعدا يناهض الوزارة المصرية ، ولكن لا يعلن عدا، لانجلترا ، فقال لويد جورج : ان سعدا بعمله على احباط مساعى الوفد الرسمى يعطل الاتفاق وانه (لويد جورج) يعجب كيف لم تتخذ ضده اجراءات مشددة بمناسبة الفتن التى أحدثتها زيارته للصعيد ؟ وكيف لم ينف عن مصر ؟

فقال عدلى : ان اتخاذ التدابير الشديدة ضده قد تحدث اضطرابا عاما فى مصر ، ثم تساءل عن مصير هذه المفاوضات ، فقال لويد جورج : انه يعز عليه ان يعود الوفد الرسمى الى مصر من غير نتيجة ، ولكن لا يمكن

فى الظروف الحاضرة الوصول الى اتفاق مقبول بين الطرفين مادام سعد يسلك طريق التهيج ويستولى الخوف على الوزارة الانجليزية مما يحصل فى مصر لهذا فهو يتساءل : هل يحسن وقف المفاوضات على أن تستأنف حين تصبح مصر أكثر هدوءا ؟ فقال عدلى : انه لا يوافق على تأجيل المفاوضات الآن خصوصا اذا أريد بذلك التأجيل التمكن من نفى سعد لتستأنف المفاوضات بعد نفيه ! ..

وعند انتهاء الحديث كانت آخر كلمة للمستتر لويد جورج : انه يجب التخلص من سعد !

تبين عدلى من خلال حديثه مع رئيس الوزارة أن هناك خطرا يشغل بال المستتر لويد جورج، ولذلك طلب أن يلتقى بالمستر لندسى ليجلو كل غموض وينفى كل شبهة (١) ولقد التقى به فى ٤ من نوفمبر وصرح للمستتر لندسى بالتصريح التالى ، وطلب اليه أن ينقله عنه للورد كرزون وهو :

« ان الفكرة التى ألم بها المستتر لويد جورج هى انه - وان كان يثق بأن الاتفاق ممكن من جانبى وجانبه - يرى أن الهياج الذى احده زغلول فى مصر يدعو الراى العام هنا الى القلق والحذر ، ومن شأنه أن يجعل البرلمان الانجليزى لا يطمئن الى بلد نفوذ زعمائه يتوجه الى مثل ذلك الشغب والهياج ، وذلك يحمله على الرفض بحيث يصبح الاتفاق متعذرا ، وقد تساءل : هل يحسن تأجيل المفاوضات الى وقت يسود فيه الهدوء وتكون الأحوال أكثر ملاءمة وأدعى للثقة والاطمئنان مما هى عليه الآن ؟ كما أنه لم يخف دهشته من ترك زغلول حرا فى احداثه الفتن والاضطرابات ، والذى أرجوه ، هو أن يعرف أنى لئن أقبل التأجيل ولن أوافق عليه كحل للمسألة المصرية . وأن ليس للوزارة الانجليزية أن تضن على فى تسهيل هذا الحل عليها ، فإذا كانت قد عقدت النية عليه ، وأرادت المضى فيه فلا يسعنى الا أن أعده جوابا غير مرض وان أعلن أنه فيما يتعلق بى قد أنتهت المفاوضات على غير اتفاق » .

ولقد عز على بريطانيا أن يعود عدلى بغير نتيجة ، فقدمت اليه مشروعا لم يجد منه عدلى ما يحقق الغاية التى سافر من أجلها .

سير المفاوضات :

ولقد تبين سير هذه المفاوضات من ذلك القرار الوافى الذى رفعه

(١) محمد شفيق غربال : المفاوضات المصرية البريطانية ، ص ١٠٤ .

عدلى الى السلطان بتاريخ ٨ من ديسمبر ١٩٢١ بعد عودة الوفد ، وقد جاء فيه :

انه بعد الاحاديث التمهيدية (١) رأى أن يطلب من اللورد كرزون أن يحدد أولا الضمانات الواجبة لصالح انجلترا والاجانب عموما ليعرف المتفاوضون مبلغ اتفاقها مع معنى الاستقلال . فان كانت لا تنافيه قبلوها وان كانت تنافيه رفضوها ، وكان المفهوم انهم اذا وصلوا الى اتفاق حول الضمانات كانت نتيجة ذلك الاتفاق وضع معاهدة باستقلال مصر والغاء الحماية دوليا وتثبيت تلك الضمانات ، وعلى هذا جرت المناقشة حول مسائل القوة العسكرية الانجليزية في مصر وتمثيل مصر السياسي والموظفين الانجليز بين وزارتي المالية والحقانية والامتيازات باعتبارها المسائل التي ترتبط بمعنى الضمانة .

وفي العاشر من نوفمبر سلم كرزون « عدلى » مشروع الحكومة الانجليزية ورأى الوفد الرسمي أنه لا يحقق الغاية التي سافر من أجلها للمفاوضة فقرر الا يسترسل فيها اكثر من ذلك ، أما أهم مواد المشروع فهي على الوجه الآتي (٢) :

أولا : انتهاء الحماية :

١ - ترفع الحكومة البريطانية الحماية في مقابل ابرام هذه المعاهدة وتعترف بمصر من الآن دولة ذات سيادة في ظل حكومة دستورية .

ثانيا : العلاقات الخارجية :

٢ - الشئون الخارجية تتولاها وزارة الخارجية ويقوم على هذه الوزارة وزيرها .

٣ - يمثل الحكومة البريطانية في مصر مندوب سام يكون له في كل وقت - وبسبب تبعاته الخاصة - مركز استثنائي ، ويكون له التقدم على ممثلي الدول الأخرى .

٤ - يمثل الحكومة المصرية في لندن - وفي أية عاصمة أخرى ترى الحكومة المصرية أن المصالح المصرية فيها قد تستدعي هذا التمثيل - معتمدون سياسيون يكون لهم لقب الوزير ورتبته .

(١) محمد شفيق غريال : المفاوضات المصرية البريطانية ، ص ٩٠ .

(٢) المرجع السابق من ص ٩٤ - ١٠٠ .

٥ - نظرا لما التزمته الحكومة البريطانية فى التعهدات فى مصر وعلى الخصوص ما كان فيها متعلقا بالدول الاجنبية يجب أن يكون بين وزارة الخارجية المصرية والمندوب السامى البريطانى أوثق العلاقات ويقدم هذا المندوب للحكومة المصرية كل مساعدة ممكنة فى المعاملات والمفاوضات السياسية .

٦ - لا يجوز أن تباشر الحكومة المصرية أى اتفاق سياسى مع دولة أجنبية ، دون أن تستطلع رأى الحكومة البريطانية ، ويكون هذا الاستطلاع بطريق المندوب السامى البريطانى .

٧ - للحكومة المصرية حق تعيين قناصل يمثلونها فى الخارج على حسب ما تقتضيه مصالحها .

٨ - فى الجهات التى لا يكون لمصر فيها ممثلون سياسيون أو قناصل مصريون ، يضع ممثلو الحكومة البريطانية أنفسهم تحت تصرف الحكومة المصرية فيما يتعلق بالادارة العامة للشئون السياسية وبالحماية القنصلية للمصالح المصرية ، ويقدم لها المندوبون كل ما فى مقدورهم من المساعدة .

٩ - تستمر الحكومة البريطانية فى تولى المفاوضة مع الدول ذات الامتيازات لالغاء الامتيازات الحالية ، وتقبل مصر أن يضطلع المندوب السامى بنفسه بحماية المصالح المشروعة للأجانب فى مصر ، وتتداول الحكومة البريطانية مع الحكومة المصرية قبل البت فى هذه المفاوضات رسميا .

ثالثا : الاحكام الخاصة بالمسائل العسكرية :

١٠ - تتعهد الحكومة البريطانية بمساعدة مصر فى الدفاع عن مصالحها الحيوية وعن سلامة أراضيها .

وللقيام بهذا التعهد وتوفير حماية المواصلات الامبراطورية البريطانية تكون للقوات البريطانية حرية المرور فى مصر ، ويكون لها ٠٠٠٠ .

رابعا : استخدام الموظفين أو الضباط الأجانب :

١١ - بالنظر للتبعات الخاصة التى تضطلع بها الحكومة البريطانية وبالنظر للحالة القائمة فى الجيش المصرى والمصالح العمومية ، تتعهد الحكومة المصرية ألا تعين ضباطا أو موظفين أجانب فى أية مصلحة من هذه المصالح بدون موافقة المندوب السامى البريطانى .

خامسا : الادارة المالية :

١٢ - تعين الحكومة المصرية - بعد مفاوضة للحكومة البريطانية - مندوبا ماليا توكل اليه الحقوق التي يتولاها أعضاء صندوق الدين ، ويكون هذا المندوب مسئولاً بوجه أخص عند دفع المصروفات المالية في مواعيدها :

(أ) المبالغ المخصصة لميزانية المحاكم المحلية .

(ب) جميع المعاشات والمستحقات السنوية الأخرى لمن كان في المعاش من الموظفين الأجانب أو لورثتهم .

(ج) ميزانيتي المندوبين المالي والقضائي والموظفين التابعين لهما .

١٣ - لأجل أن يقوم المندوب المالي بأعماله كما ينبغي له ، يجب أن

يطلع اطلاقاً تاماً على جميع الأمور في اختصاص وزارة المالية . ويكون له في كل وقت حق الدخول على رئيس مجلس الوزراء المالية .

١٤ - لا يجوز للحكومة المصرية عقد قرض خارجي أو تخصيص

ايرادات مصلحة عمومية لوفاء دين بدون موافقة المندوب المالي .

سادسا : الادارة القضائية :

١٥ - تعين الحكومة المصرية ، بالاتفاق مع الحكومة البريطانية ، مندوبا قضائيا يناط به ، نظرا للتعهدات التي أخذت الحكومة البريطانية نفسها بها ، القيام بمراقبة تنفيذ القانون في جميع المسائل التي تمس الأجانب .

١٦ - لأجل أن يقوم المندوب القضائي بأعماله كما ينبغي له ، يجب

أن يطلع اطلاقاً تاماً على جميع الأمور التي تمس الأجانب وتكون من اختصاص وزارتي الحقانية والداخلية ويكون له في كل وقت حق الدخول على وزيرى الحقانية والداخلية .

سابعا : السودان :

١٧ - حيث أن رقي السودان في هدوء وسكينة ، ضروري ، لامن مصر ولحفظ مئونتها من المياه ، تتعهد مصر بأن تستمر في أن تقدم لحكومة السودان المساعدات الحربية التي كانت تقوم بها في الماضي ، أو أن تقدم بدلا من ذلك لتلك الحكومة اعانة مالية تحدد قيمتها بالاتفاق مع الحكومتين ، وتكون كل القوات المصرية في السودان تحت أمر الحاكم العام ، وعدا

ذلك تتعهد الحكومة البريطانية بأن تضمن لمصر نصيبها العادل من مياه النيل ، وقد تقرر من أجل ذلك ألا تقام أعمال رى جديدة على النيل أو روافده فى جنوبى وادى حلفا بدون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء يمثل أحدهم مصر والثانى السودان والثالث أوغندا •

وقد تلا ذلك المواد : الثامنة وكانت خاصة بقروض الجزية ، والتاسعة باعتزال الموظفين والتعويض المستحق لهم ثم العاشرة عن حماية الاقليات •

ولم يكن هذا المشروع عموما مشروعا منصفا ، بل سادته نزعة الرغبة فى السيطرة على مصر سياسيا وماليا وحربيا لخدمة أغراض بريطانيا والاجانب على السواء ، والاحكام الخاصة بالمسائل العسكرية لم تكن الا الاحتلال بعينه ، الذى يقضى بالسيادة الخارجية والداخلية على السواء •

أما عن العلاقات الخارجية ، فقد أقر أحقية مبدأ التمثيل ، ولكن القيود التى فرضت عليه كثيرة بحيث تجعل منه أمرا غير مجد ، ولا ننسى مامنحه المشروع للمندوب المالى والقضائى من حقوق تشل سلطة الحكومة والتشريع ، بل والسيادة الداخلية كما كانت نصوص السودان بحجة !

لم ير عدلى ضرورة من الاسترسال فى المفاوضات أكثر مما كان وعاد الى مصر ليعرض تقريره عنها أمام السلطان ، وبذلك انتصرت الثورة فى مواجهة الرجعية المتحالفة مع الاستعمار وفشل الاتجاه الرجعى ، كما نظمته بريطانيا فى وزارة عدلى من أجل الحصول على اعتراف مصر بمركزها فيها •

وبقيت الثورة وان كانت قد منيت بالتصدع الكبير ، ولكن لم تجد بريطانيا محيصا من أن تواجهها سافرة كى تتمكن من بلوغ أهدافها عن طريق الرجعية بمختلف ألوان التآمر •

الفصل الثالث عشر

الثورة في مواجهة التآمر

بين نفي سعد وتصريح ٢٨ فبراير

نجحت الثورة في مواجهة الاتجاه البريطاني الآخذ صورة الرجعية بما أفسد على ذلك التحالف بين الاتجاهين خططهما وأهدافهما .
وبالرغم من ان الثورة كانت قد خرجت على معركة الرجعية متصدعة الوحدة فقد ظلت باقية ، وكان لها أن تمضي بقوة الاندفاع الأول حتى تحقق كل أهدافها القومية .

ظل العامل الشعبى القومى قويا ، كما تزعمه سعد برغم هذا التصدع وفقدانه الكثير من عناصره ، يثير قلق بريطانيا ويعرض مراميها السياسية للتهديد والخطر .

ولم يكن معنى انتصار الثورة في مواجهة ذلك الاتجاه البريطانى فى المفاوضات الاخيرة ، تسليم بريطانيا بمطالب مصر ، بل كان معناه زيادة شعورها بالسخط ازاء عامل يصر على تهديد مصالحها فى اصراره على ابراز الحق القومى كاملا ، وكان من الطبيعى كرد فعل لذلك - منذ أن تلقت على يد العامل الشعبى الفشل فى الوصول الى حل فى المفاوضات الاخيرة ، واتضح رؤية الطريق نحو أهدافها على أساس التعاون مع المعتدلين - أن تتخذ من الخطوات الايجابية ما يمكنها من الخروج من المأزق الذى أوقعها فيه الفشل فى المفاوضات وذلك لضمان التعاون مع المعتدلين .

كان أمام بريطانيا لمواجهة فشل المفاوضات خطتان ، الاولى : ترتيب حالة مؤقتة على قواعد مشروع كرزون والاخرى من اقتراح عدلى وهى : تنفيذ الاحكام التى تضمن ذلك المشروع الاعتراف بها من المصريين وتأجيل ما اختلف فيه الطرفان الى أن يتم الاتفاق عليه .

وسواء أخذت بريطانيا بالاولى أو بالآخرى . فقد كانت - اذ ذاك - ترى استحالة انجاز ما تستهدفه والثورة بزعامة سعد ، تسيطر على مصر ، بما يفقدها معاونة ذوى النفوذ من المصريين لتنفيذ خططها ، لذلك كان لابد لها من أجل أهدافها مواجهة الثورة بعزل سعد على رأس المتطرفين ، عن

السياسة ، والتشدد مع سائر المتطرفين ثم ضمان معاونة ذوى النفوذ من المصريين على تحقيق غاياتها مع المعتدلين .

ولقد بدت هذه النية واضحة من خلال مفاوضات عدلى - كرزون ، كما أسلفنا القول . فقد كان لويد جورج - اذ ذاك - يعجب : لم لم تتخذ مصر الاجراءات المشددة ضد المتطرفين بدعوى قيامهم بالفتنة التى قامت من زيارة سعد للصعيد ؟! وكان يعتقد انه مادام « سعد زغلول » يسلك طريق الثورة وأعضاء الوزارة الانجليزية يتولاها الخوف والقلق مما يحصل فى مصر ، فالظروف الحاضرة اذ ذاك لا تصلح للوصول الى اتفاق مع عدلى زعيم المعتدلين .

كانت النية اذن منتهية بالعزم على مواجهة الثورة بخطة تشلها عن العمل ، وتفسح المجال لاستكمال معاونة بريطانيا مع المعتدلين للخروج من ذلك المأزق ، حتى تستطيع تصحيح مركزها السياسى فى وادى النيل .

ولقد خطر للمستتر لويد جورج قبل أن يقطع عدلى المفاوضات ، أن يؤجلها الى وقت تكون فيه الاحوال فى مصر قد هدأت ، بإبعاد زغلول عن الحياة السياسية ، وبهذا الهدوء يتمكن الفريقان من الوصول الى تسوية يقبلانها فرفض عدلى ذلك .

لم تكن بريطانيا تعول فقط على ابعاد سعد ونفيه كى تستطيع الوصول الى غايتها ، فكانت ترى أنها فى حاجة الى معاونة رجال من ذوى النفوذ أمثال عدلى ليكون الغرض من الإبعاد مشمرا .

وقبل أن يتخذ اللبى الاجراءات الخاصة بإبعاد سعد عن الحياة السياسية ، وقبل أن يدخل فى أحاديث مع فريق من الزعماء المصريين ، كلفته حكومته أن يرفع تبليغا منها للسلطان يوم ٣ من ديسمبر ١٩٢١ قبل وصول عدلى للاكسندرية عائداً من مهمته .

ولقد جاء ذلك التبليغ وثيقة سقيمة تبدى أسف بريطانيا على عدم قبول الوفد الرسمى للمقترحات البريطانية (١) مع تمسك بريطانيا بالأساس الذى بنيت عليه الاقتراحات ، وهو أن تتولى بريطانيا بنفسها توفير الضمانات الكافية لمصالحها حتى يحين الوقت الذى تصبح ضمانات مصر ذاتها للمصالح البريطانية بحيث تطمئن لها وتعتمد عليها .

(١) محمد شفيق غربال : المفاوضات المصرية البريطانية ، ص ١٠٧ .

ولقد كان الجو بعد عودة عدلى وقشل المفاوضات ينبىء بأنه سيكون
جوا سياسيا مكفهرًا مليئًا بالتهديد والوعيد . ولقد عبرت بريطانيا عن
طريق اللبى عن ذلك فى خطاب وجهته الى السلطان قالت فيه :

انها تعتبر اقتراحاتها هذه سخية فى جوهرها واسعة النطاق فى
نتائجها ثم خلصت من ذلك الى الوقعة بين السلطان والمتطرفين فقالت:

هناك علامات على أنه لا يبعد على المتطرفين فى الحركة الوطنية أن
يزجوا بمصر ثانية فى الهوة التى لم يطل العهد عليها (١) .

ويعنى ذلك الحركة العرابية . وقالت عن السياسة التى تتبعها فى
الحاضر انها « لا يمكنها تنفيذ اقتراحاتها بدون رضا الامة المصرية
واشتراكها ، ولكن حكومة جلالتة تحافظ على الرغبة التى كانت لديها
على الدوام ، وهى العمل على انماء مواهب المصريين وزيادة عدد الموظفين
منهم فى كل نوع ولاسيما الفروع الادارية التى كثر فيها عدد الموظفين
الاوروبيين .

ثم خلصت من ذلك الى التهديد من جديد للمتطرفين فقالت :
« اذا كان الشعب المصرى يستسلم الى امانيه الوطنية ، فمهما كانت
هذه الامانى صحيحة ومشروعة فى ذاتها ودون أن يكثرث اكترًا كافيا
للحقائق التى تستحكم فى الحياة الدولية ، فان تقدمها فى سبيل تحقيق
تصميمه الاسمى لا يصيبه التأخر فقط ، بل يتعرض للخطر تعرضا تاما ،
اذ ليس من فائدة ترجى من وراء التصغير من شأن ما على الامم من
الواجبات ، ومعظم مالها من الحقوق ، وأن الزعماء المتطرفين الذين
يدعون الى هذا لا يعملون على نهوض مصر بل يهددون رقيها ، وهم بما كان
لهم من الاثر فى مجرى الجوادث قد تحدوا - مرة بعد مرة - الدول الاجنبية
فى مصالحها ، وأثاروا مخاوفها ، وكذلك عملوا فى الأسابيع الأخيرة على
التأثير فى سير المفاوضات بنداات مبهمة استثاروا بها العامة . وان
حكومة جلالة الملك لا تعتبر أنها تخدم مصالح مصر بتساهلها ازاء تهيج
من هذا القبيل ، ولن يكون لمصر أن تسير فى سبيل الرقى الا متى أظهر
قاداتها المسئولون من الحزم والعزيمة مايكفل منع هذا التهيج ، لأن العالم
يتألم الآن من جهات عدة من الاندفاع فى نوع الوطنية المتعصبة ،
وحكومة جلالة الملك تقاوم هذا النوع بشكل شديد سواء فى مصر أو فى
غيرها » .

(١) عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، ص ٣٧٥ .

وكان النبي يسيطر على فكره عاملان :

أحدهما : اعتقاده أن نفوذ بلاده يتوقف على سيادتها البحرية في البحر المتوسط وطالما احتفظت بهذه السيادة فلا ضير من أن تتساهل مع مصر تساهلا معقولا .

والآخر : ضرورة الوصول الى مخرج من الأزمة التي أحدثها اخفاق الوفد الرسمي والتبليغ البريطاني واستقالة عدلى (١) .

وكان هذا المخرج هو التهديد بنفى سعد وضمان التعاون مع ذوى النفوذ من المصريين .

ومهما يكن الأمر ، فقد استعدت بريطانيا بهذا للتكيد بالمطرفين تمهيدا لسيطرة الرجعيين على الثورة في محاولة للوصول بهم الى مخرج من الأزمة التي حدثت من اخفاق الوفد الرسمي في المفاوضات ، وكان على رأس المصريين المتطرفين سعد زغلول ، على أن ذلك اذا كان سهلا لدى بريطانيا فقد كان متوقعا أن تكون آثاره سيئة على الموقف ، ولما سمع ذلك الزعيم الكبير ذلك قال :

« أبهددوننا بنصب المشانق ، ليكن ، نحن مستعدون » ولم يسعه الا أن نشر نداء ناشد فيه الأمة التمسك بالاتحاد والعمل على نزع الشهوات الدنيئة منها وكذلك الاحقاد ، كما نادى بالتجرد من الهوى فلا يطيب العيش للمصريين حتى يطلق الوطن السجين ، ويتمتع باستقلاله التام ، ولم يعتبر ثمة خصما للمصريين الا الذين أرادوا احتلال مصر .

وختم فداءه بقوله : « انكم أنبل الوارثين لا اقدم مدينة في العالم ، وقد خلقتم لتعيشوا أحرارا أو تموتوا كراما ، فلا تدعوا التاريخ يقول دوما عنكم : أقسموا ولم يبروا بالقسم ، فنثق اذن بقلوب كلها اطمئنان ونفوس ملؤها استئثار بالاستقلال التام أو الموت الزؤام » .

نهض النبي بتنفيذ اجراءاته في ٢٢ من ديسمبر فوجه بلسان مستشار الداخلية الى سعد تعليمات تحظر عليه طبقا للأحكام العرفية الخطابة في الناس أو شهود اجتماع عام أو الكتابة في الصحافة أو القيام بأى عمل من الاعمال السياسية ، وعليه أن يفادر القاهرة ليقوم في منزله في الريف تحت مراقبة المدير ، وماهى الا ساعات حتى عاد اليه

(١) محمد شفيق غربال : المفاوضات المصرية البريطانية ، ص ١٠٨ .

الرد (١) عن طريق مستشار الداخلية جاء فيه : انه تسلم خطابه ثم قال :

«... وهو أمر ظالم أحتج عليه بكل قوتي ، اذ ليس هناك ما يبرره! وبما انى موكل من قبل الامة للسعى في استقلالها فليس لغيرها سلطة تخلينى عن القيام بهذا الواجب المقدس . لهذا سأتبقى في مركزى مخلصا لواجبى وللقوة أن تفعل ما تشاء أفرادا وجماعات ١٠٠ » .

وانتشر الخبر فى احياء القاهرة فماجت بالحركة ، وغدت عبارة سعد تعبر على الثبات فى الجهاد ، فكانت الجموع تتلاقى فى غير اتفاق سابق متجهة الى بيت الامة ، وكان سعد - اذ ذاك - يتوقع نفيه للمرة الثانية ولكنه كان يؤكد ايمانه بتغلب الحق على الباطل .

ولقد شاء اللبى بهذا أن يوقع اليأس فى قلوب المصريين من كل مستقبل مرجو لهؤلاء القوم فى عالم السياسة المصرية بإبعاد المتطرفين الثوريين عن المسرح كله ليستطيع فى غيابهم التعاون مع الرجعيين من أجل أهداف الطرفين على أساس اتمام التآمر على الثورة .

كان اللبى قد أرسل تقريره الى كرزون بإبعاد سعد وشركائه ويقول : ان سيلان أوفق مكان لانها معروفة فى الاذهان باعتقال عرابى وذلك من شأنه أن يحدث بين الشعب تأثيرا عظيما ، فأرسل كرزون الى اللبى فى ٢٣ من ديسمبر رسالة يعلن فيها موافقته على ابعاد سعد وأنصاره الى سيلان فى أول فرصة كاقتراحه له فى تلغرافه .

ونفى سعد ولجأت السلطات العسكرية الى عزل سائر المتطرفين عن الميدان السياسى .

تلك كانت بداية المؤامرة التى اضطلعت بها بريطانيا لتخلص البلاد من الثورة فتعلن الرجعية التعاون معها ، وتتمكن هى من ثم من ايجاد حل يصحح مركزها فى وادى النيل على أساس اعتراف المصريين !

على أنه اذا كانت قد شاعت بنفى سعد وعزل المتطرفين عن السياسة ، اخمدت الثورة ، فقد أسرفت فى سوء فهم الموقف وتقديره .

فما ان علمت مصر بنفى سعد للمرة الثانية مع صحبه حتى تجددت ثورتها تجددت ان لم يبد بالروح التى اعقبت النفى الاول فقد بدا بشكل أثبت به فشل خطة اللبى بما عرض المصالح البريطانية فى مصر لمزيد من الخطر .

(١) عباس محمود العقاد . سعد زغلول ، ص ٢٨٢ .

عادت نزعة توحيد الصفوف من جديد ، وأخذت هذه العناصر تستعد لمنازلة الاحتلال والمنشقين عن وحدة العمل الثورى .

دعا «أمين الرافعى» الى توحيد الصفوف والاتحاد والتضامن والاتفاق والتصافح (١) بروح قومية سمحة ، وكان من أثر ذلك أن عاد الى الوفد المنشقون عليه ، بعد أن جرفهم الشعور العام ، « محمد محمود وعبد العزيز فهمى ، وحمد الباسل ، وأحمد لطفى السيد ، وحافظ عفيفى ، وعبد اللطيف المكباتى ، ومحمد على علوبة ، وجورج خياط » .

وقد انضم هؤلاء الى من بقى مع سعد ولم يعتقلوا وهم : « وأصف بطرس غالى وويصا وأصف وعلى ماهر » ولقد اجتمع هؤلاء فى بيت الامة فى ١٨ من ديسمبر ، وأصدروا بيانا أعلنوا أنهم أجمعوا كلمتهم ووجدوا جهودهم كى يسلكوا سبل العمل الذى بدعوه من ثلاث سنوات ثم دعوا الامة الى العمل من أجل الاستقلال .

وقد ضم الوفد الى أعضائه فى يناير وفبراير عام ١٩٢٢ « على الشمسى ، وعلوى الجزائر ، ومراد الشريعى ، ومقص حنا ، وعبد القادر الجمال » ولم يدم ذلك طويلا فقد بدا الوفد (٢) فى ظاهره وكأنه قد استعاد وحدته ، ورأب ما كان قد أصابه من تصدع ، ولكنه كان ينطوى على انشقاق شامه الاختلاف فى المذهب والمنهج ، وعمقته جروح الانشقاق ، فلم يكن متوقعا أن تبقى وحدة الوفد فيعود كما كان ، بل يعود ثانيا الى ما ارتضاه المنشقون من وضع شاءوا به مغالبة الثورة صراعا طبقيا يتخذ صورة السياسة .

كان هؤلاء قد عادوا الى الوفد على غير إيمان عندما استهواهم الموقف ورضوا بذلك ولكن فى تصميم على ألا يبقوا مع الوفد طويلا بعد أن عرفوا طريقهم من قبل ، لذلك كان متوقعا أن ينصرم عقدهم من جديد ، وسرعان ما استقال الواحد تلو الآخر (٣) :

استقال «عبد العزيز فهمى» فى يناير عام ١٩٢٢ بدون ذكر أسباب وتبعه « لطفى السيد ومحمد محمود ومحمد على علوبة وعبد اللطيف المكباتى وحافظ عفيفى » ، انفصلوا عن الوفد بحجة واهية هى وقوع خلاف على

(١) الاخبار فى ٢٥ من ديسمبر عام ١٩٢١ .
(٢) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة ، ص ٣٢ .
(٣) المرجع السابق ، ص ٣٢ .

اختيار الاعضاء الجدد الذين انضموا الى الوفد ، فقد رأوا ان ضمهم يقصد منه تغليب جانب الأعضاء الذين بقوا مع سعد بعد وقوع الانقسام الأول ، وان الباعث على ذلك هو الشك في اخلاص المنفصلين ، ولا جدال في أنهم لو كانوا حقا مخلصين في عودتهم للوفد والعمل وفقا لمبادئه ما أثاروا تلك الحجة الواهية .

والحقيقة ، هي أنهم كانوا قد عرفوا السياسة التي رسمت للمستقبل ، وهي سياسة حزب عدلى وسياسة اللبى ، فرجعوا الى تأييد هذه السياسة . ولقد حاولت العناصر الثورية في الوفد أن ترتفع لمستوى المسئولية ولكن بغير الأساليب الثورية ، التي تتلاءم مع تطور الموقف كله ، فلم تحاول إعادة تنظيم صفوفها ، بما يجدد حيوية الثورة لمواجهة السياسة البريطانية الجديدة ، بما يتلاءم وعمق الوجهة . ولكن عمد الوفد الى الطرق السلمية وان كانت ايجابية ذات اثر فعال : فأصدر قرارا في ٢٣ من يناير عام ١٩٢٢ بتنظيم المقاومة السلمية وجعلها نوعين : الأولى هي عدم التعاون مع الانجليز في معاملات الأفراد ومع الحكومة ومصالحها ، وقد شملت تلك المقاطعة مقاطعة البنوك الانجليزية ومقاطعة السفن وشركات التأمين الانجليزية ، وكذلك مقاطعة التجارة الانجليزية ، ورئي لتنفيذ المقاطعة ، وعدم التعاون ، تشكيل لجنة مركزية في القاهرة ولجان مثلها في الاسكندرية . وفي كل عاصمة من عواصم المديريات وكل لجنة مركزية تشكل بموجبه لجانا فرعية في الأقسام والمراكز وغيرها ، وتكون مهمة هذه اللجان تدبير وسائل المقاطعة وعدم التعاون ، والقيام بكل ما يتعلق بذلك من نشر الدعوة والارشاد .

لم يكن متوقعا - والثورة ترفع رايثها من جديد ، والاحتلال ساهر على عزلها - أن يمهلها ذلك دون أن يواجهها بالشدة فما كاد الاحتلال يشعر بهذه الحركة حتى أسرع السلطات البريطانية في تشتيت ذلك التنظيم الهادف الى تجميع العناصر المتطرفة ضد الاحتلال ، حتى لا يضيع عليه فرصة في العمل مع المعتدلين : اعتقلت السلطات العسكرية في ٢٥ من يناير الأعضاء الذين وقعوا على قرار الوفد بالمقاطعة السلمية وعطلت الصحف التي نشرت خبرها .

وبالرغم من ذلك ، لم تسلم العناصر الثورية بما انتهى اليه الموقف ، فعادت عناصر الوفد الأخرى للتجمع ، وتألفت هيئة وفدية جديدة ، فأصدرت نداء الى الأمة تطلب منها الاستمرار في الجهاد ، ولما أفرجت

السلطات الانجليزية في ٢٧ من يناير عام ١٩٢٢ ، عن أعضاء الوفد المعتقلين انضم هؤلاء الى زملائهم ومضى الجميع في طريق النضال قداما في مواجهة الاحتلال .

وبالرغم من اشتداد الاحتلال على التجدد الثوري لم يتوقف بل نحا جانب منه نحواً شديداً ارهابياً ، بتنظيم سرى يعمل في الخفاء على نحو لم يكن للوفد أية سيطرة عليه أو توجيه ، بل انبعث ذلك تلقائياً تنظمه العناصر من الشباب المثقفين والعمال مع سير الثورة في مواجهة الاحتلال عقب نفى سعد وتجدد بقوتها نشاط الثورة وتحميها وتساندها ، تخيف المنشقين والموالين للانجليز وترهب بنشاطها التسلط الانجليزي في كل مكان ، وتنزل من هيبة الاحتلال في أعين المصريين ، وهي جمعية « أولاد عنایت (١) » وكان لتجدد الثورة آثارها فبينما كانت الدلائل تشير بفشل خطة اللنبى الجديدة - كشفه في سابق خطته الهادفة للسيطرة على الثورة - كان يداخله شعور بالغ للخروج من هذا الموقف ، بعد أن تبين أن استكمال الخطة التي بدأت بنفى سعد ، لا يمكن أن تتم بالاستمرار في الشدة بل بالتفاهم لكي تكون ثمارها فعالة أقدر على البقاء ، اذا ما أدت لتمكين المصريين من التعاون على انجازها .

كان الخروج من هذا المأزق ، يستلزم توفير العناصر المعتدلة التي تفضل التعاون مع بريطانيا حول اتفاق ، ولكن اذا كانت بريطانيا تدرك مدى حاجتها لمن يعاونها فقد كان لا بد أن تقتنع هي بأسس التعاون .

ومع مواجهة اللنبى للثورة في غيبة سعد ، كان اللقاء بينه وبين العناصر الرجعية حول ايجاد اتفاق بين الطرفين ، ولقد جاء أساس ذلك فكرة ألقاها «عدلى يكن» مع كرزون في الجلسات الختامية للمفاوضات عندما أخذ يشعر باتجاه المفاوضات نحو الفشل ، وخلصتها : ان انجلترا كانت قد أعلنت رسمياً بأن الحماية علامة غير مرضية بين انجلترا ومصر ، وأن الاولى مستعدة للتسليم بجانب من المطالب المصرية ، وأن هذا الجانب مع ذلك لا يرضى المصريين ولا يصلح أساساً لمعاهدة ، فلماذا لا تقوم بريطانيا من ناحيتها بأن تسلم لمصر الحقوق التي أبدى كرزون استبعاد دولته للتسليم بها ، ثم تغلق أبواب الخلاف بين الدولتين على ما هو قائم عليه لمفاوضات مقبلة ، لعل عملاً كهذا تدلل به بريطانيا على حسن نياتها نحو مصر من شأنه أن يصفى الجو السياسى الى حد ما بين الدولتين ، ويمهد الطريق من ثم لاقامة تفاهم أوسع نطاقاً ؟

(١) انظر الفصل السابع من هذا الكتاب .

انتقلت الفكرة الى مصر عندما عاد عدلى اليها اثر فشل المفاوضات منذ أن ألقاها فأبلغها عند مجيئه الى مصر للسلطان ، ولثروت ، ولما كان « اسماعيل صدقى » عضوا فى وفد عدلى فقد كان على علم بها ، فتحدث ثروت الى اللبى وأقنعه بهذه الفكرة ، وأقنع اللبى المستشارين البريطانيين فى حكومة مصر وأبلغوا وزارة الخارجية رأيهم واقتناعهم من جمودها (١) .

وكان يعترى اللبى حيرة مصحوبة بلهفة لاييجاد اتفاق يسوى العلاقات بين البلدين ، وكان المسئولون فى بريطانيا لا يرون - اذ ذاك - مانعا من الترحاب بأى طريق الى اتفاق يضمن لهم مصالحهم اذا ما اقتنعوا بها ، ومع الاتجاه نحو التعاون مع الرجعيين لم يجد اللبى مانعا من الوصول الى الهدف البريطانى بعد أن جربت بلاده كل وسيلة عن طريق آخر غير المعتدلين ، عن طريق سعد نفسه .

ولكن كيف ؟

كان سعد فى هذه الأيام لا يزال فى عدن فى طريقه الى المنفى فلم لا تحاول التقدم اليه بدعوة جادة لحل القضية عن طريقه شخصيا ؟ ولا بأس أن تنطوى على وجه ذى خطة مأكرة ! .

تطرق بابه لتعرض عليه أسمى مركز فى البلاد وهو ولاية عرش مصر ! ألم يناد بخلق السلطان ؟ انها بهذا تكشف عن دخائل نفسه لعلها تجد منها منفذا تنفذ منه اليه . فان قبل المبدأ قبولاً مطلقاً وجد اللبى نفسه أمام طريقين :

أما أن يقبل ذلك ، وأما أن يستغل ذلك القبول ، فيسعى لتحطيمه سياسيا أمام مواطنيه بتهمة السعى وراء المطامع الشخصية ، وكان مرجحاً أن يسلك اللبى الطريق الأول لأنه كان هو الساعى لاييجاد حل للمسألة المصرية من أقصر طريق للحل .

أما اذا قبل المبدأ مشروطا ، واختلف فى التفصيل فعندئذ تجد بريطانيا مايدعوها لولوج الطريق الآخر فتتزل من هيئته بين مواطنيه وتوقع بينه وبين الأسرة المالكة وتقضى عليه سياسيا ، وتدع مصر فى خلاف

(١) دكتور محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، ص ١٢٨ .

يشتت وحدة الامة ويمزقها ، فهي اذن بهذا العرض كنت ستجد بهذا القبول ، سواء كان مطلقا أو مشروطا طريقا لحل القضية اما بالاتفاق أو بالعثور على أدوات التحطيم الفعالة في قوة فتكسب في الحالتين ، ويكون الغرم على الشعب .

فان رفض سعد هذا وذاك ، فلا خسران على بريطانيا ، أليست بسبيل البحث عن مخرج ينقذها من المأزق الذي كانت قد تورطت فيه بنفي سعد وصحبه ؟ فما عليها ازاء ذلك الا أن تعنى بإجراءات نفيه ، وتبحث عن طريق آخر يدينها من مآربها .

وفي عدن حاول النبي بالوساطة ، القيام فعلا بهذه التجربة الجديدة كسابق تجاربه في مواجهة الثورة في شخص « سعد زغلول » من أجل المطامع البريطانية في وادي النيل .

نزل سعد وأصحابه في قلعة عدن فلم يلبثوا قليلا حتى جاءهم رسول من مصر ، وهو موظف سوري كبير كان يعمل في دار الحماية ، فاستأذن في لقاء سعد على أنفراد ، وخرج معه في مركبة للاستراحة ، وافتتح معه حديثا وجيزا عن المفاوضات والحلول المعروضة ، ثم فاجأه بكلمة مقتضبة لا علاقة لها بحديثه السابق قائلا : « ستكون ملكا على مصر فدهش سعد لهذه المفاجأة وأجابه في حدة واستغراب : « مالنا بهذا ؟ وما شأنى أنا بالملك ؟ أنا لست الا واحدا من الرعايا » فلما عاد الرجل الى تكرار الكلمة وأنصت اليها قال للرجل : « اننى أفضل أن أكون فردا من أفراد أمة مستقلة على أن أكون ملكا لبلاد مستعبدة في ظل حماية أجنبية » (١) .

ويؤيد ذلك سعد في مذكراته بما يزيده إيضاحا فيقول (٢) :

« جبل طارق - يوم الثلاثاء ٢٥ من ديسمبر ١٩٢٢ » .

ذكرت اليوم أمام حرمى وصاحبته فهيمة ثابت قصة يعقوب الذى قابلنا في عدن وركب معى في الاتومبيل وتكلم في شئون مصر ولمح لى بقرب العودة وزوال الشدة وانى أصبح ملك مصر ! فقلت له : انى

(١) عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، ص ٤٠٥ .

(٢) اخبار اليوم ١٠/٨/١٩٦٣ (ص ٤) .

لا ابحث عن وظيفة ولا ابغى الا استقلال بلادى ، وأما السودان فانه لازم لمصر ولا يمكنها الاستغناء عنه .

فقلت فهيمة : ان (اللورد) اللبى ، أشار فى كلامه مع أحمد السيدات الى هذه المقابلة بقوله : اننا رغبتا فى الاتفاق معه هنا وفى عدن فلم يقبل . وقالت حرمى : انه قال لهذا الوفد : اننا لا نعرف ماذا يريد ولم يقبل الاتفاق معنا » .

رفض سعد قبول عرش مصر رفضا مطلقا ، فلم يكن سعد المؤمن بسيادة الامة ، يقبل الولاء لغير مصر الحرة .

وفشل اللبى فى بلوغ أهدافه فى ايجاد مخرج اللازمة التى أحدثها اخفاق الوفد الرسمى فى المفاوضات ، عن طريق سعد ، وهو لا يزال فى عدن ، ومن ثم لم يعد متوقعا للوصول الى ذلك المخرج الا بالنجاح فى التعاون مع الرجعية .

وبدأ فى تنفيذ الخطة وعاد اللقاء بين بريطانيا والعناصر الرجعية بعد أن وجدت بريطانيا استعدادا للمقاومة ، فمضى على أساس الاستمرار فى التعاون مع هذه العناصر ، فاذا كان ثمة بقاء للثورة فى غيبة سعد وصحبه فليس غير التآمر مع هؤلاء على حقن سوق الامة اجدى لكى يجبر باقى العناصر الثورية المتطرفة على الاعتدال .

وبينما كان سعد فى طريقه الى منفاه كان هؤلاء يضعون خيوط المؤامرة بما يحقق مطامعهم ..

وحول ذلك الوقت ، أوائل عام ١٩٢٢ كان اللبى قد وثق فى مدى تعاون الرجعية ، يقول المارشال ويفل فى ترجمته لللبى (١) :

انه فى الاسبوع الاخير من ديسمبر عام ١٩٢١ والأول من شهر يناير عام ١٩٢٢ تحقق اللبى بوساطة أحد معاونيه من الشروط التى يستطيع الحزب المعتدل بزعماء عدلى وثروت ، أن يقبلوا تأليف الوزارة ، اذا ما قبلت شروطهم ، وفى ١٢ من يناير سنة ١٩٢٢ تم الاتفاق بين اللبى وثروت على صيغة يقبلها الطرفان ، المصرى والبريطانى وأعد وثروت كشفا بأسماء الرجال الذين قبلوا مبادئه فى الوزارة واعتبر اللبى الاسماء مرضية .

{1} Wavel : Allenby in Egypt P. 69.

كان مركز انوزارة منذ استقالة عدلى قد ظل شاغرا أكثر من شهرين وكان المستوزرون قد اجمعوا عن تأليف الوزارة بعد التبليغ البريطانى فى ٣ من ديسمبر لما أثاره من السخط العام ، ولقد فوج « عبد الخالق ثروت » فى مهمة تأليف الوزارة ، فاشتراط لقبولها شروطا تكشف عن مدى استعدادده للتعاون مع الخطة البريطانية :

- ١ - عدم قبول مشروع كرزون والمذكرة التفسيرية الملحقه به (التبليغ البريطانى المؤرخ فى ٣ من ديسمبر) .
- ٢ - تصريح الحكومة البريطانية بالفاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر بداءة ذى بدء .
- ٣ - اعادة وزارة الخارجية وتمثيل خارجى من سفراء وقناصل .
- ٤ - انشاء برلمان من هئتين (مجلس نواب ومجلس شيوخ) تكون له السلطة التامة على أعمال الحكومة وتكون الحكومة مسئولة امامه .
- ٥ - اطلاق يد الحكومة بلا مشارك فى جميع أعمال الحكومة .
- ٦ - لا يكون للمستشارين فى الوزارة الا رأى استشارى وأن يبطل ما للمستشار المالى من حق حضور جلسات مجلس الوزراء .
- ٧ - حذف وظائف المستشارين ماعدا مستشار المالية ومستشار الحقاينة فانهما يظلان الى ما بعد ظهور نتيجة المفاوضات الجديدة .
- ٨ - أن يستبدل بالموظفين الاجانب موظفون مصريون ، وأخذ العدة من الآن ، وتعيين وكلاء مصريين للوزارات (المالية والصحة والزراعة والاشغال والمواصلات والخارجية) .
- ٩ - رفع الاحكام العسكرية والسعى من جانب الوزارة اعتمادا على حسن موقف الامة فى سحب كل ما اتخذ من الاجراءات بمقتضى الاحكام العرفية بما فى ذلك من فك اعتقال المستقلين واعادة المبعدين .
- ١٠ - الدخول فى مفاوضات جديدة بعد تشكيل البرلمان مع الحكومة الانجليزية بوساطة هيئة يعتمدها البرلمان للنظر فيما لا يتناقى مع استقلال البلاد من الضمانات لانجلترا والاجانب ولحل مسألة السودان بشرط الا تكون هذه المفاوضات مقيدة بقيد أو شرط فيما جاء فى مشروع كرزون ويكون القول الفصل فى ذلك للامة الممثلة فى برلمانها .

١١ - يكون قبول هذه الشروط ثابتا بمقتضى وثائق مكتوبة من الحكومة الانجليزية (١) .

بهذا عبر ثروت عن اتجاهاته السياسية ، بما يمثل محور تعبير الرجعية ، ولقد هاجم الوفد تلك الشروط في الثانى من فبراير عام ١٩٢٢ واتهمها باغفال اهم المطالب المصرية وعلى رأسها الجلاء فلم يرد ذكره مطلقا لاقى الشروط المحققة فوراً ، ولا فى المسائل المؤجلة للمفاوضة .

وكان لابد من اقناع المسئولين فى لندن بما استقر عليه اللبى من مشروع كان موضع الخلاف بين المندوب السامى وحكومته ينحصر فى ان الحكومة كانت على استعداد لان تلغى الحماية بموافقة البرلمان وتعترف باستقلال مصر بشرط أن يقبل المصريون شروطا تتعلق بضمان المصالح البريطانية ، وكان اللبى يرى الغاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ، وان تعلن فى الوقت نفسه احتفاظها بحرية العمل فى بعض الشئون وفقا لما تقتضى مصالحها حتى قيام التسوية .

وامترضت بريطانيا على ذلك ، ورد اللبى بأن تفوق دولته لا يتوقف على الحماية بل على قوتها البحرية والعسكرية (٢) المرابطة فى مصر ، فاذا ما ابلغت بريطانيا احتفاظها بموقفها فلا خطر اذن بالاعتراف لمصر بالاستقلال عندئذ يمكن من ثم للساسة المصريين التعاون مع المندوب السامى .

وجد اللبى معارضة فى لندن وطال الأخذ والرد ولكن ما لبثت بريطانيا أن سلمت فى النهاية بمقترحاته .

وما عاد اللبى الى مصر حتى اعلن التصريح المعروف « بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ » وعلى اثر اعلانه تألفت وزارة عبد الخالق ثروت فى الاول من مارس .

ولقد اعترفت بريطانيا فى التصريح بمصر دولة مستقلة ذات سيادة مع احتفاظها - بصورة مطلقة - بمسائل أربع لمفاوضات مقبلة تبقى الحال فى شأنها ، كما كانت من قبل وهى : الدفاع عن مصر ، وحماية الاجانب ، وحماية الاقليات ، والسودان .

(١) عبد الرحمن الرافى : فى أعقاب الثورة ، ص ٤٠ .

(٢) Wavel : Allenby in Egypt P. 70.

من رسالة اللبى الى وزارة الخارجية البريطانية فى الثانى من فبراير سنة ١٩٢٢ .

ولقد جاء ذلك التصريح بعد اعتقال الزعماء ونفيهم ثمرة لتحالف الرجعية وعلى رأسها ثروت مع الاحتلال ، خيانة (كبرى) لوحدة النضال الثورى ، واستكمالا لسابق التآمر على الثورة بنفى زعيمها فلم يأت التصريح فقط انتقاما من قدر العمل الثورى ، وبداية لرجعة الثورة الى حركة الاعيان ، بل جاء مساسا بحقوق الامة برغم ما جاء به من مميزات سلمت بها بريطانيا .

على أنه بالرغم من هذا ، فقد نقل ذلك التصريح مع تواضعه مركز مصر السياسى القومى ، خطوات الى الامام ، وكان من الممكن الاستفادة منه فى كسب المزيد من الجولات الموفقة لاستكمال ما كسبته الامة ، ولكن نظرا لأنه قد وجد بين أمة منيت بالانقسام ، ولما كان التصريح بطبيعته يسترضى المعتدلين والرجعيين وبما يثير الثوريين . كان متوقعا أن تشهد مصر فى ظله مرحلة من الصراع السياسى المضطرب فى ظل الاحتلال .

استثار التصريح العناصر الثورية والرجعية ، فانقسمت الامة الى معسكرين : سعديين وعدليين ، وجذب عناصرهما الى صراع فى البداية حول المبدأ ، وكان سعد فى المنفى ، فما جاءت الانباء برأيه فى استنكار التصريح واعتباره نكبة وطنية حتى بلغ الانقسام أشده ونشطت الصحف بما يزيد من حدته وما لبث الصراع أن تحول فى النهاية الى صراع حول نظام الحكم الداخلى فى ظل الاستقلال ، ومن ثم كان التصريح بداية سيطرة الرجعية وتراجع الوفد ومن ثم تحول النضال القومى الى نضال سياسى يتناول القضية بمبادئ الرجعية ، من المصالحة : أخذ شىء بترك شىء .

الفصل الرابع عشر

رَصْفِيَّةُ الثَّوَرَةِ

بين سيطرة الرعية وتراجع الوفد

مهد السبيل لسيطرة الرجعية وكان نجاح الرجعية في السيطرة بمبادئها وضمنان الحكم على أساس قواعد النظام الجديد - معناه تصفية الثورة .

ولم يكن نجاح الرجعية في ذلك سهلا ميسورا ، ولا كان متوقعا أن يكون في ذلك مطلقا ، لأنه كان مرتبطا في قدره ومقدار نجاحه بتراجع الوفد عن مواقع النضال الثورى ، فبمقدار تراجع الوفد تكون سيطرة الرجعية ومن ثم تصفية الثورة ونجاح الاتجاه البريطانى :

ولقد مكنت بريطانيا الرجعية في غيبة سعد وصحبه في المنفى من الوقوف على أقدامها ، واستجابت تلك للهدف البريطانى في استجابتها لاهدافها فجذت تستكمل عهدها بوزارة « عبد الحالى ثروت » بالعمل الدائب على ارساء سيطرتها على الثورة بما يمكنها من أهدافها .

كانت الخطة التى كان يتبعها ثروت وأصدقائه من المنشقين عن الوفد من الملاك الاعيان والرأسماليين ويطمعون الى جريان الامور فى مجراها الى الغاية المنشودة هى تنفيذ ذلك الاتفاق بينهم وبين الانجليز وضمنان الحكم على القواعد الدستورية فى غيبة سعد وأصحابه فى المنفى والمعتقلات ، وكان من الممكن تقرير المبادئ التى تلائم هؤلاء على أساس اقرار المسئولين بالوزارة والاعتراف بالأمة وحدها مصدر السلطات ، فلا تحصر فى يد الملك كى تضمن الخطة الدستورية فى ذلك المجرى ، وكان من الممكن بجانب هذا - وثروت فى الحكم - أن يجرى مع الذى يحسنه وجرى عليه فى جميع التوقيعات فينزل هو وأصدقائه من شعبة عدلى من الملاك الاعيان المنشقين عن الوفد الى ميدان الانتخابات فاذا ما انتخبوا ومثلوا كثرة كان الدستور وما جاء فيه ضامنا بالاستثنائات بالسلطة والسيطرة الى زمن طويل ومن ثم تتحقق الغاية .

مضت وزارة ثروت وهذه الخطة فبدأت تهيب السبيل للاهداف المرسومة ، فالقت فى ٣ من أبريل سنة ١٩٢٢ لجنة لوضع مشروع

الدستور وقانون الانتخابات برئاسة حسين رشدي سميت بلجنة الثلاثين ، فقد كان قوامها ثلاثين عضوا من كبار رجال القانون ، ولم يشترك بها الوفد ولا الحزب الوطني ، فقد كان الوفد يرى أنه إذا كان لابد من وضع دستور فلا أقل من أن تضعه جمعية تأسيسية منتخبة .

ولم يكن الطريق أمام ثروت سهلا ولا كان معبدا لتسهيل مهمته ، بل كان مليئا بالعقبات ، فلم تكن وزارته وليدة ارادة الامة أو في اتجاه الرأي العام وكان طبيعيا أن يبدو بوزارته بغضا لدى أغلبية الشعب ، وقد زاد في بغض الشعب لها أنه ألفها امتدادا للأغراض البريطانية في الوقت الذي كان سعد ورفاقه في طريقهم الى المنفى ، لذلك كان متوقعا أن تجد الوزارة وهي تضي في ارساء نواة النظام الجديد عقبات كثيرة .

كانت الوزارة قادرة على مواجهة العناصر الثورية ، ولكن ليس بالقدر الكافي لارجاعهم عن مواقفهم الثورية ، لكنها كانت على كل حال قادرة على اسكاتهم ولو بمعاونة السلطات البريطانية ، بقدر ما كانت هذه العناصر قادرة من ناحيتها على مقاومتها وازعاجها .

كان من خصومها السراي ، وكانت هذه تمثل الرجعية في أسوأ صورها كان يهمها أن تنجح في مواجهة العناصر الثورية الا انها ما كانت تريد بها أن تنزع حقا تريد أن تناله عن طريق الدستور .

وعلى ذلك كان طريق الوزارة الى ارساء قواعد النظام الجديد صعبا .

وبدأت الوزارة حياتها ، فاذا بالعناصر الثورية تواجهها بما أخرج مركزها بمختلف ألوان الاغتيالات السياسية لكبار الموظفين والجنود الانجليز بما أثار ازعاج حكومة بريطانيا واحتجاجها .

وبرغم ما اتخذته وزارة ثروت من تدابير خاصة لمواجهة ذلك لإكتشاف الجناة ، وما بذلته من زيادة عدد القوات الأوروبية في الشرطة لكي يتيسر لها زيادة عدد الدوريات ، فقد مضت الاغتيالات في سبيلها .

وشاءت الوزارة مواجهة عناصر التيار الثوري امعانا منها في السيطرة على الموقف ، فاضطهدتها بمختلف ألوان التعسف بمصادرة الاجتماعات وتعطيل بعض الجرائد كالأهالي في مايو عام ١٩٢٢ والامة لمدة ثلاثة أشهر من ٦ من يوليو عام ١٩٢٢ والاهرام ثلاثة أيام وغير ذلك .

ولقد حاولت السلطات البريطانية معاونة الوزارة الثبات أمام العناصر الثورية والتنكيل بها ، ولكنها كانت يعملها قد أخرجت الوزارة أمام الشعب بما زاده استنارة ، عندما عمدت السلطة العسكرية البريطانية الى اعتقال أعضاء الوفد فى ٢٥ من يوليو وتقديمهم للمحاكمة بتهمة ارتكاب جريمة يعاقب عليها بنص المادة ١٥١ عقوبات مصرى - بطبعهم ونشرهم حوالى ١٨ من يونيو سنة ١٩٢٢ منشورا يعرض للكراهية والاحتقار حكومة مصر وانهم اعدوا فى ١٨ من يوليو منشورا موضوعه اثارة الكراهية ضد نظام الحكومة الحاضر ، وسجنوا بثكنات قصر النيل وأقيمت عليهم الدعوى العمومية أمام محكمة عسكرية بريطانية فى ٩ من أغسطس ، فى تناقض مع عهد الاستقلال وكان موقف المتهمين فى هذه القضية موقفا مشرفا ، ولما قضت المحكمة عليهم بالاعدام أبدلته القيادة البريطانية العامة بالحبس سبع سنوات مع غرامة ، ثم أفرج عنهم فيما بعد .

واعتقلت السلطة العسكرية لفيما آخر من الوفدين وكان بينهم « عبد الرحمن فهمى ومحمود النقراشى » ولما سكنت الوزارة عن هذا يعد ذلك ادانة لها .

على أنه بالرغم من هذا لم تستطع الوزارة مع السلطات العسكرية القضاء على العناصر الثورية بالشدة أو اسكاتها لتتمكن الوزارة فى هدوء من ارساء قواعد النظام الجديد ، فسرعان ما نهضت تلك العناصر لتجدد كيانها فتألفت هيئة جديدة للوفد .

حزب جديد :

وبينما كانت ترمى قواعد النظام الجديد لتضمن على أساسه الحكم على القواعد الدستورية بما يمكنها من الاتفاق بينها وبين الانجليز ، شاءت الوزارة استعمال ذلك لبلورة الاتجاه الرجعى فى حزب جديد مستظلا بسلطانها يحمل عنها الرسالة اذا ما استقالت وتمكن به الرجعية من البقاء فى السلطة اذا ما نجحت وبدا تضمن الاستمرار فى العمل فى ظل المبادئ الرجعية .

كان ثمة اتجاه رجعى قوامه المعتدلون منذ كان يتجلى بين صفوف الوفد من بداية الثورة ، انقساما وتصديعا فاتجاهها للعمل فى استقلال عن الوفد وفق مبادئ ترجع الثورة كحركة قومية الى حركة اعيان .

لم يجد هؤلاء فرصة للتعبير عن نشاطهم، صراعاً طبيعياً يتخذ صورة السياسة • فظلوا يتحينون الفرصة كما سبق ان رأينا •

ولما اخذ عدلى ينظم عقد هؤلاء المعتدلين كانوا قد ادركوا الفرصة لتحقيق آمالهم بعد أن رأوا فيه الزعيم الذى يصلح لأن ينظم عقدهم وما أن تم التآمر على الثورة بنفى سعد « وتصريح ٢٨ فبراير » حتى كانت الفرصة قد سنحت ، ومن ثم أخذ الاتجاه يجد ما يبرر ابرازه فى ذلك التصريح ولم يكن الا اختيار الوقت للتنفيذ ، فلما فرغت لجنة وضعت الدستور من عملها وأصبحت مصر على أبواب الحياة البرلمانية لم يعد ثمة اختيار لقيام التكتل فى شكل حزب جديد بل وجدوا فى ذلك امراً لا مئاس من اقيام به لمواجهة العهد الجديد للتهيؤ لنقل السلطة اليهم والتكمن من ثم من تنفيذ ما اتفقوا عليه •

فما أن اتجهت النية للتكتل حتى وجدت معارضة من الوزارة القائمة وقد توالى اجتماعات المؤسسين فى منزل عدلى بالاسكندرية لاختيار اسم للحزب الجديد حتى انتهوا بتسميته : حزب الاحرار الدستوريين •

يقول رئيسه عدلى ، فى أول خطاب عن برنامج ذلك الحزب (١) :

« ... قد يكون فى نظر بعض اصحابنا اننا قد تأخرنا فى القيام بهذا الواجب الوطنى ، اذ أن بعضكم طالما صارحنا منذ بضعة أشهر بأن حالة وطننا السياسية تقتضى -الا فى الظروف غير المناسبة- تأليف حزب سياسى حر يستطيع أن يؤدى للبلاد خدمة حقيقية ، اما ولجنة الدستور قد فرغت من عملها واصبحنا على باب الحياة البرلمانية فلم نعد مختارين فى انتخاب أنسب الاوقات لتأليف حزبنا بل لابد لنا من اقتحام كل عقبة » •

ولقد اتخذ الحزب الجديد جريدة تتكلم باسمه وهى جريدة السياسة ورأس تحريرها الدكتور « محمد حسين هيكل » ، كما أعد الاشخاص الذين ينضمون الى لجنة الدستور اعضاء فى الحزب ، واتفق على أن يكون من بينهم « مدحت يكن ومحمد محمود وحسن عبد الرازق » وجماعة من الشبان أمثال الدكتور « جافظ عفيفى » رئيس جمعية مصر المستقلة « وشوقي بك أباطة » وأحمد بك عبد الغفار « وأمثالهم من مديريات مختلفة عرفوا بنشاطهم فى مديرياتهم وتأيندهم « لعدلى باشا » وكان كثيرون منهم

(١) العدد الاول من جريدة السياسة فى ٣٠ من اكتوبر ١٩٢٢ •

أعضاء في الحزب الديمقراطي أو في جمعية مصر المستقلة التي أنشئت في أثناء مفاوضات «عدلي باشا» مع لورد كرزون وكانت تؤيده في موقفه من هذه المفاوضات (١) .

ومع أن لطفى السيد لم يكن من أعضاء الحزب لأنه كان قد عاد إلى وظيفته مديرا لدار الكتب منذ كان وثيق الصلة بعدلي ومن يؤلفون الحزب، وكان هو الذي يحضر خطاب الافتتاح الذي يلقيه عدلي ، وكان من رأيه أن ينضم إلى عضوية الحزب كل من : « عبد الخالق ثروت » رئيس الوزارة « واسماعيل صدقي » وزير المالية لانهما كانا يد عدلي اليمنى خلال المفاوضات فكان أولهما نائب رئيس الوزارة بمصر في أثناء غياب عدلي ورشدي والآخر عضوا في هذه المفاوضات ، وكان « لطفى السيد » يستهدف من ذلك أن تكون الوزارة القائمة وزارة حزبية يؤيدها الحزب فإذا استقالت أفاد الحزب من كفاية هذين الرجلين بنوع خاص فعارض « محمد محمود » ذلك بكل قوته ولم يعارضه في الاجتماعات التي عقدت بمنزل عدلي وحضرها لفيف من أعضاء الحزب ومن لجنة وضع الدستور وبني معارضته على عدم استطاعة التعاون مع صدقي خاصة .

وإذا يمثل حزب الوفد من قبل امتدادا متطورا في مرحلة متقدمة لحزب الأمة فقد جاء الحزب الجديد بمثابة الرجعة إلى هذا الحزب الأول في منهجه في العمل السياسي ونظام تشكيله من العناصر ذات « المصالح الحقيقية » وهو يأخذ صورة العهد الجديد ، بل كانت ظروف هذه الرجعة التي اتخذت شكل حزب الأحرار الدستوريين كظروف نشأة حزب الأمة إلى حد كبير (٢) .

كان في مقدمة مبادئ الحزب الجديد استقلال مصر ، بعد الخطوة التي خطتها « بتصريح ٢٨ فبراير » وصدور الدستور ، وكانت مبادئ الحزب في مواجهة وحدة النضال الثوري دعوة لتصفية الثورة والتفريط في الحقوق القومية بالرضا وبانصاف الحلول، وقد رأوا أن صدور الدستور وتمتع الأمة بحقوقها الدستورية هو المقدمة الجوهرية لحل المسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا ، مع نبذ سياسة الاستبصار والتهديد التي لم يعد منها

(١) دكتور محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ، ص ١٤٤ .

(٢) أنظر التمهيد من هذا الكتاب .

فائدة ، كما رأوا ان لا بد من انتهاج سياسة تعتمد على الدبلوماسية أكثر من اعتمادها على الاثارة .

وكانت أسس المبادئ الاقتصادية والاجتماعية التي تناولها خطاب الافتتاح تشكلها النظرية الفردية القائمة على أساس احترام تام لحرية الفرد والحرية التجارية التي تقوم على سياسة الباب المفتوح ، ولكن كان ذلك يتجلى من خلال طبيعة التكوين الاجتماعى للحزب والمصالح الطبقية .

تجلى الاتجاه الرجعى أخيرا فى صورة الحزب الجديد هادفا لبعث مبادئ الرجعية من أجل ضمان الحكم فى ظل الدستور وقد جاء هذا الحزب - اذ ذاك - خيانة صريحة لوحدة النضال الثورى القومى واستكمالا لذلك التآمر على الثورة وحقوق الأمة .

حاولت وزارة ثروت وهى تنظم الاتجاه الرجعى السيطرة على الموقف بكل الوسائل بمطاردة العناصر الثورية وحاولت استكمال اتجاهها بالتهيؤ لمواجهة الموقف فى حالة النجاح فى مهمتها الدستورية واستمرار العمل فى حالة الفشل فى معاونتها على تشكيل حزب الاحرار الدستوريين ولم يكن نجاحها وهى تجسد مبادئ الرجعية فى السيطرة يكمن فى نجاحها فى مطاردة العناصر الثورية بقدر ما كان نجاحها من أجل ذلك مرتبطا. باقامة الحزب الجديد ، فبرغم فشلها فى اقامة قواعد الدستور بما يضمن لها السيطرة على الحكم فقد ضمنت بهذا الحزب ، عندما انتهى أمرها بالفشل بالاستقالة ، من استمرار العمل من أجل السيطرة ، فى ظل قواعد الدستور وتمكين الرجعية من البلاد .

ولقد فشلت الوزارة فعلا فى صياغة الدستور كما كانت تشاء فلم تجد اذاه محيضا من الاستقالة ، ولم يكن فشلها فى النواحي الدستورية راجعا فقط لمعاداة العناصر المتطرفة ، ولكن كان ناجما من معاداة الملك وحرص على حقوقه ودعم لها ثم الانجليز فى حرصهم على صيانة حقوقهم الاستعمارية فى السودان .

ولقد وجدت الوزارة مقاومة شديدة من فؤاد والانجليز حول وضع الدستور كما كانت تريده الخطة - التى كان ثروت ينوى هو وأصدقائه تنفيذها كسبيل يدينهم من غاياتهم ليتمكنوا من ثم تنفيذ الاتفاق بينهم وبين الانجليز ، وهى ضمان الحكم على القواعد الدستورية فى غيبة سعد .

و ضمانا لذلك قررت فى مواد الدستور المبادئ التى تلائم اهدافها

وأنصارها ، وتنحصر في المسئولية الوزارية وأن الامة مصدر السلطات مع عدم حصر السلطة في يد الملك وقد شايهم في هذه المبادئ الديمقراطية المؤمنون بها من أعضاء اللجنة المخلصين ، وبهذا استعاد الدستور من حيطة الوزارة وإخلاص المخلصين .

ولكن الوزارة لم تجد طريقها ، مع ذلك ، سهلا فقد عارضها الملك ومضى معها في صراع حول الاستئثار بالسلطة ، فلم يعجب « فؤاد » ماسلكته فيما يتعلق بالمسئولية الوزارية ، ومبدأ مصدر السلطات فقد أراد أن تسأل الوزارة أمامه .

وكما اختلف الملك فؤاد حول الدستور مع الوزارة اختلف الانجليز معها ايضا حول الصيغة التي وردت في مشروع الدستور عن السودان .

ولقد تناول الخلاف بين ثروت والانجليز نصين من نصوص مشروع الدستور احدهما خاص بلقب الملك أن يكون « ملك مصر والسودان » والآخر ما جاء في المشروع من ان الدستور تجرى أحكامه في مصر أما السودان فتقرر فيه نظام الحكم بقانون خاص (١) .

وقد رأى الانجليز أن النصين معارضين مع احتفاظهم في « تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ » بمسألة السودان فطلبوا حذف النصين وأن يكون لقب الملك : ملك مصر ، فلما استشار ثروت أصدقاءه من الأحرار للدستوريين رأوا ابقاء النص كما هو في المشروع عندئذ كان الموقف قد تخرج أكثر امام الوزارة على نحو كان لابد من أن ينتهي بالاستقالة .

ولقد كان مركز الوزارة حرجا بنشاط الجمعية السرية « لأولاد عنایت » في هجومها على الانجليز بمختلف ألوان القتل السياسي كما وجهت كفاحا مسلحا ضد حزب الاحرار الدستوريين هز أركانه وهو لا يزال يعد في بداية الطريق ، ففي اجتماع الحزب مساء ١٧ من نوفمبر عام ١٩٢٢ وبعد تأليفه بتسعة عشر يوما ، تقدم رجال هذه المنظمة السرية الى ذلك الاجتماع وقتلوا رئيس الحزب باعتباره خائنا لوحدة النضال القومي ولكنهم أخطئوا فقتلوا « حسين عبد الرازق » « واسماعيل زهدي » ، وفر الجناة دون أن يعرف منهم أحد (٢) .

(١) دكتور محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ، ص ١٥٥ .

(٢) عبد الفتاح عنایت : قصة حياتي ، ص ٩٩ .

وكما روع العدوان جوانب الحزب ، هز أركان الوزارة ، وكان متوقعا أن يؤجل الخلاف القائم بينها وبين القصر والانجليز ، ولكن سرعان ما شعر ثروت بالمرح وعدم القدرة على الاستمرار والعمل فقد استقال في ٣٠ من نوفمبر عام ١٩٢٢ فقبلت ، وتألقت وزارة جديدة برئاسة د محمد توفيق نسيم » .

اخفقت وزارة ثروت في مهمتها ، ولكنها ابطت في خط النضال الرجعي قاعدة تعززه وتحمل عن ثروت رسالة وزارته وهو حزب الاحرار الدستوريين ، وتكافح من أجل استكمال استصدار الدستور الجديد بما يحقق ضمان الحكم والسيطرة على مقاليد الامور في مصر .

كانت مهمة وزارة نسيم تصحيح مشروع الدستور الذي وضعتة لجنة الدستور بشكل يخرج عن الأساس الذي بنى عليه : من أن الأمة مصدر السلطات ولقد جاءت الوزارة الجديدة نضالا داخل الاتجاه الرجعي العام في أسوأ صوره وذلك للعمل على ضمان الحكم في جانب الملك ، على أساس قواعد الدستور على نحو يضمن تحقيق أهدافها ، لذلك كان متوقعا أن تختلف الرجعية فيما بينها على متن السيطرة على السلطة وحمايتها مستقبلا ، فوجد العناصر الثورية خصما جديدا ينزل الميدان وان لم تكن الوزارة الجديدة لديها في مستوى كراهيتها للاحرار الدستوريين .

كان غرض الوزارة الجديدة تعديل الدستور وتوسيع حقوق الملك في المسئولية الوزارية وتعيين أعضاء مجلس الشيوخ .

ولم تكن وزارة توفيق نسيم صديقة للاحرار الدستوريين وان كانت في اتجاههم الرجعي الهادف الى تصفية الثورة في ظل « تصريح ٢٨ فبراير » .

ولم يكن « توفيق نسيم » خصما لسعد ولا للوفد ، وان كان على خلاف في النظرة للفكرة القومية لذلك كان متوقعا أن يكون موضع التهليل لأنه كان قد ابتعد عن المسرح السياسي ابان الخلاف بين سعد وسعد أواخر ابريل عام ١٩٢١ فانه لم يكن لينجو من معارضة الوفد .

اختلف الاحرار الدستوريون مع الوفديين في استقبال الوزارة الجديدة فاستقبلها الاحرار الدستوريون بأمل أن تعمل على الاسراع في اصدار الدستور متضمنا نصوص لجنة الدستور في مشروعها وفي مقدمتها نصوص السودان .

أما الوفد فقد استقبلها بالتهليل لا حبا في « توفيق نسيم » ،
ولكن كرها في « عبد الحالق ثروت » .

وكانت وسيلة هذه الوزارة التقرب من الوفد واسترضاءه بما
يجعله يسكت عن التعديل المنشود فلا يعترض الانجليز على موافقة الملك
والشعب على المبادئ الدستورية التي يستقر عليها القرار (١) .

بيد أن هذا التقرب الى الوفد وأكثر منه لم ينفع وزارة نسيم طويلا
في تهيئة الجو لتعديل الدستور ، فلم تكن هذه الوزارة قد قامت بشيء
فيما يتعلق بالمنفيين والمعتقلين ، وقد أذاع الوفد المصري بياناً في العشرين
من يناير جاء فيه :

« مازالت الوزارة ملتزمة خطة الصمت ومازالت مصالح البلاد
معطلة فلا مثلت مصر في مؤتمر لوزان تمثيلاً شعبياً ، ولا ألغيت الاحكام
العرفية ، ولا احترمت حق الأمة في أن يكون الدستور وليد ارادتها ولا
عاد الوكلاء المنفيون ولا أطلق سراح الزعماء المسجونين » (٢) .

وإذا كان رأى الأكثرية انها لم تؤخذ أساليب التراخي التي اتبعتها
وزارة نسيم فقد أخذ الحزب الجديد يعمل على مقاومتها في صحافته ويمضى
في اشاعة القضاء على القيم القومية في دعوته للاخذ بالاسلوب السياسي
الدستوري لحل القضية ، لا بالثورة ، ولكن بالاعتماد على الدبلوماسية
وغير ذلك مما نادى به حزب الاحرار الدستوريين ، ولم يكن يمثل إلا دعوة
للتفريط في حقوق مصر .

طلت وزارة نسيم حوالى شهرين دون أن تعمل شيئاً في المطالب
القومية ثم استقالت في ٥ فبراير ١٩٢٣ لعدم قدرتها على الاستمرار في
البقاء بالحكم ، وقد سلمت في آخر عهدها باطالبا البريطانيين في شأن
الدستور .

واتجهت الأنظار الى عدلى لاستئناف الخطة التي اقتضبت على ثروت
من قبل فنوخطب بصفة شبه رسمية ، في تأليف الوزارة الجديدة ورأى
ذلك ، قبل أن يؤلفها ، أن يوجه الاحرار الدستوريون دعوة الى الاتحاد

(١) عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، ص ٤٢١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٢٢ .

للتفق الامة على الدستور وعلى الحياة النيابية فنشرت جريدة السياسة
دعوة الحزب وكررت نشرها .

كانت الدعوة فى شكلها تبدو وكأنها منطقية ولكنها اذ تصدر عن
حزب الأحرار الدستوريين كانت دعوة فى اطار مبادئه تنحو لتصفية
الثورة وقبول الامر الواقع والقضاء من ثم على الوفد .

ولقد واجه عدلى مصاعب جمة فى أعقاب استقالة « توفيق نسيم »
حالت دون تشكيله الوزارة منها أحداث الاغتيالات التى اكفهر بها الجو
السياسى أمامه ، ومعاداة الوفد والقصر وكذلك الجرائد السياسية أمام
ترشيحه وصعوبة اصلاح الخطأ الذى وقعت فيه الوزارة النسيمية فاعتذر
عن عدم تأليف الوزارة .

ولقد تألفت الوزارة الجديدة فى ١٥ من مارس عام ١٩٢٣ برئاسة
« يحيى ابراهيم » (١) بغير برنامج كوزارة نسيم أيضا ، وقد بدأ « يحيى
ابراهيم » عمله بأن أدلى بحديث قال فيه : انه معتمد فى أداء مهمته على
مساعدة المندوب السامى ، وقد سلكت الوزارة مسلك الوزارة السابقة
فشامت إعادة النظر فى نصوص المشروع الدستورى .

مصادر الدستور وطبيعته :

نزلت الوزارة الجديدة على حكم الانجليز فيما يتعلق بنصوص
السودان ، وقد اضطرت تحت ضغط الأحداث الى اصدار الدستور ،
وصدر ذلك فى ١١ من ابريل عام ١٩٢٣ على أن يبدأ تنفيذه يوم أن يعقد
البرلمان .

ولقد جاء الدستور الجديد استرداداً لحقوق الشعب الاساسية التى
كان قد سلبها الاحتلال من قبل فاذا كانت الامة المصرية نفسها قد سبق
أن قررت مالها من الحقوق العامة بدستورها الذى أقره مجلس نوابها عام
١٨٨٢ والذى كان أساسه الديمقراطية واردة الامة وكان الاحتلال قد
قضى على ما اكتسبته البلاد من الحقوق السياسية العامة فألقى النظام
البرلمانى الصحيح الذى كان قائماً وأقام مكانه نظام اللورد دوقرين العديم
الاختصاص والسلطات فانه من الثابت حقا ان انجلترا كانت هى التى

(١) عبد الرحمن الرافى : فى أعقاب الثورة ، ص ٩٩ .

ألغت الدستور ، وانها هي التي أعادت الدستور فان كان لابد من «اعتباره» الدستور المصرى منحة فهو من جهة الواقع منحة من انجلترا ، أما من ناحية القانون فان انجلترا لم تكن تملك حق المنح لأنها لا تملك الحق فى ذلك ، ولم يكن مركزها فى البلاد سوى مركز غاصب غير شرعى لا يعترف القانون له بأى حق .

على ان انجلترا اذا كانت قد اضطرت تحت تأثير الظروف الى أن تخضع لإرادة الأمة ولم تعارض فى اصدار الدستور فانها لم تمنح البلاد شيئا ، ان البلاد هي التي استردت ما كان لها من الحقوق قبل الاحتلال . وعلى ذلك فان اصدار هذا الدستور ليس سوى استرداد لحقوق الشعب الاساسية ، كما قلنا ، ويتضح من هذه النتيجة ان الدستور المصرى لا يدخل تحت أنواع الدساتير المعروفة ، وانما كان نوعا خاصا نظرا لمركز مصر السياسى الشاذ ، وللظروف التي أدت الى اصداره .

وقد جاء اصدار الدستور دعوة الى الانصراف الى ما تقتضيه الحياة الجديدة من واجبات ، وبداية تطور جديد فى مجرى النضال القومى .

وبذا صدر الدستور ، فى ظاهره انتصارا للرجعية فيما بذلته من مجهود للسيطرة على الحكم فى غيبة سعد ، ولكنه كان فى حقيقته مخيبا لآمالهم لاستكمال خطواتهم لضمان الحكم فى ظل قواعده .

كان انصار الرجعية فى غيبة سعد ينطلقون نحو الانفراد بالحكم فى ظل الدستور لاستدراج المتطرفين لقبول الأمر الواقع ، ولكن الموقف فى حقيقته لم يكن بهذه البساطة ، فلم يكن صدور الدستور بالنسبة لهم انتصارا مطلقا بحيث يستطيع تحقيق هذه الآمال ، بل كان انتصارهم باستصداره هو بقدر شل المتطرفين عن العمل بحرية ، فى المجال السياسى ، لذلك كان تحقيق آمال الرجعية مرتبطا فى نجاحه تماما بموقف الوفد من حيث الموافقة أو غير الموافقة على التصريح وما صدر فى ظله من دستور .

كان من المتوقع اذن ، اذا ما حاول عدلى النزول الى ساحة الانتخابات وسعد لا يزال وصحبه فى المنفى والسجون والمعتقلات لا يعترفون بالنظام الجديد ، أن يقاومها الشعب بشدة ، فبالرغم من أن ذلك الشعب قد منى بالتصديق على يد تحالف الاستعمار مع الرجعية ، وبدا فى ظاهره ميالا للهدوء ، فلم يكن ذلك يعنى التسليم ، فقد ظل ذلك الشعب فى باطنه مؤمنا بحريته ومحافظا على ولائه لسعد وللوفد ولأه قائما على الثقة والاعجاب والتقدير والحب ثم الطاعة ، ومن ثم قادرا على التعبير عن ولائه

لزعيمه وللوفد بوسائله وفي حدود طاقته ، ومن ثم كان قادرا بوحى من هذه الثقة بزعيمة على مواجهة هذه الانتخابات لو حدثت في غيبة سعد وصحبه وبقاء رغبتهم في الاعتراض على النظام الجديد ، وذلك بالمقاطعة ولم يكن عهده في مواجهة مفاوضات (عدلى - كرزون) ببعيد وان كان حاضره يتم عن انحذار نسبي .

بهذا كانت سيطرة الرجعية على الموقف في غيبة سعد في ظل الدستور مرهونة برضا الوفد عن العهد الجديد ونظامه ودستوره . على ن تراضى الوفد بتراجع لا يؤدي بالضرورة الى سيطرة الرجعية على السلطة والوفد لا يزال مستندا على تأييد قاعدة شعبية عريضة بل كان توقعا حتى في ظل التراجع أن تجوز الرجعية في ذلك فترة انتقال تكون سلطة في يد الوفد وهو يتولاها على أساس الدستور الجديد .

لذلك كان انتصار الرجعية فيما استهدفه الاتجاه البريطاني بصدر دستور انتصارا مقيدا بموقف الوفد ، وكان طريقها القوي لتحقيق نجاح الكبير في السيطرة وتصفية الثورة هو تراجع الوفد بقبوله الامر واقع .

ولكن هل كان الوفد على استعداد لقبول الامر الواقع في ظل النظام جديد المتطور ؟

لم يكن كل أعضاء الوفد ميالين لمعارضة تصريح ٢٨ فبراير ، فكان على ماهر « يرى وجوب الافادة بهذا التصريح عن طريق وضع اليد عليه استمرار المطالبة بتحقيق ما لم يتحقق من الآمال القومية حتى تكون للبلية (١) بها أقوى ، وكان ينظر الى ظروف التصريح نظرت الى المواقع تربية التي تتخلل عنها فرق الجيش المتحاربة عن مكان فيتحتم على ريق الآخر احتلال هذا المكان ، ولقد اختلف في هذا مع بعض أعضاء فد فانقسموا قسمين : أربعة يؤيدون رأيه ، وخمسة يعارضونه .

كان ثمة استعداد اذن بين الوفد لقبول الامر الواقع ، وان لم يكن تعدادا مسيطرا ، ولكنه كان في قدرته التأثير على سائر الاعضاء .

ولقد كان الموقف مرتبطا في حله بالافراج عن سعد وصحبه ليتسنى له دراسة الموقف .

حمود عزمي : الايام المائة ، ص ٢٢ .

وكان الافراج عن سعد مرهونا بموافقة اللورد اللنبى فهو الذى قد أمر بالقبض عليه وصحبه ، لخطة شاء تنفيذها .

ولقد حدث من الاسباب ما مهد السبيل لذلك : وكان على رأسها الاسباب الصحية ، فقد كانت تلك من أقوى الاسباب التى حملت بريطانيا على الافراج عنه بعد أن ساءت صحته فى المنفى .

وكان فى النية الافراج عنه عقب ذلك لولا معارضة اللنبى فى هذا الافراج وتوعده بالاستقالة اذا تم الافراج عنه .

على أن الاسباب لم تكن هى كل البواعث التى دفعت بريطانيا الى الشروع فى اطلاق سراحه ، بل كان فى مقدمة الاسباب الاخرى اقتناع بريطانيا باخفاق خطة اللنبى فى المقاصد التى كان يرمى اليها باعتقاله (١) ونتيجة ذلك فيما تجلى من سوء العلاقات بين المصريين والانجليز بشكل بلغ من الحرج مبلغا كبيرا كما رأينا من تعاقب أعمال العنف والاعتداءات والاحتجاجات فى مصر التى أريد بها أن تكون مستقلة فى استقرار كما كان هدف التصريح السابق .

ولقد تيقنت بريطانيا هذه النتيجة ، فلم تجد فائدة من الغلو والتمادى فى ابعاد سعد وصحبه عن مصر ولا سيما بعد أن اعتراه الكلال وأرسيت قواعد التفاهم وغدا المصريون يتلمسون طلب الافراج عن سعد وصحبه ، اذ ذاك زادت بريطانيا شعورا بأن نجاح كل سياسة فى مصر مستحيل مع بقاء هذه الحال أو بقاء سعد وصحبه فى المنفى .

والواقع ان بقاء سعد وصحبه فى المنفى لم يكن يفيد السياسة البريطانية ، بل كان متوقعا أن يعرضها للخطر كما قلنا ، فلو حاولت تنفيذ الدستور فى غيبته لتعرضت البلاد للثورة والاضطرابات والانقسامات فى ظله ، فضلا على انه من المسائل الظاهرة أن الدستور قد أصبح بعد صدوره وسيلة فعالة لاستدراج الوفد لقبول الامر الواقع .

ومضت الأحداث بما مهد للافراج عن سعد ، وما كاد قانون التضمينات يصدر ليصحح الاجراءات التى وقعت فى ظل الاحكام العرفية ويعفى السلطة القائمة بها من كل مسئولية عنها ، حتى ألغيت الاحكام العرفية اذ لم يعد لها من وجود والانتخابات على الابواب .

فاذا كانت الاحكام العرفية قد ألغيت فقد زالت الظروف التى نفى

(١) عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، ص ٤٢٨ .

فيها سعد وبمقتضاها ، وقد اقترب موعد الانتخابات ، فقد أصبح لا مفر من الافراج عنه وعودته وصحبه لمصر .

وأفرج عن سعد ليواجه الموقف الذي كانت الرجعية قد قطعت منه شوطا كبيرا في محاولات دعم سيطرتها عليه وتتطلع مصر كلها عند عودته نحو موقفه من النظام الجديد فلا تملك غير الانتظار .

ثم توالى الافراج عن المعتقلين في مصر فأفرج أولا عن أعضاء الوفد المعتقلين بقصر النيل ، وفي ١٤ من مايو عن المعتقلين في فبراير وهم « حمد الباسل » وأصحابه ، وفي آخر مايو عن المنفيين الى سيشل ، ثم نشرت الحكومة المصرية بلاغا في العشرين من شهر يوليو صرحت فيه بإمكان عودة المبعدين ومنهم سعد لأنه كان الى ما قبل صدور قانون التضييمات ممنوعا من العودة الى بلاده .

وصل سعد مصر في ١٧ من سبتمبر من جبل طارق وبرغم ان استقباله من الجماهير لم يكن على مستوى ما قوبل به من استقبال ، عند رجوعه من نفيه الاول ، فقد كان ذلك حارا جعل الاحرار الدستوريين يفكرون طويلا في تأثير ذلك على مجرى الانتخابات ، يقول هيكمل في مذكراته (١) :

« لقد كنا الى ذلك اليوم نقدر أننا سنحصل على أغلبية في مجلس النواب الاول ، ولكن استقبال سعد كان حارا الى حد جعلنا نفكر في الامر من جديد ، ولم يقف تفكيرنا عند هذا الاستقبال فقد أحبط سعد بعد عودته بهالة من جلال امتزج فيها الخيال بالواقع . . . » .

ولقد أذعنت للوفد جماعات غير قليلة من المنفيين الذين التمسوا الانضمام الى الوفد والانضواء الى لواء سعد ، ولكن كان موقف الاحرار كما هو ، برغم ما كان ينتابهم من شك ممزوج باليقين من كسب المعركة الانتخابية فقد مضوا في مواجهة المعركة وهم مؤمنون بأنهم على حق !

ودخلت جميع الاحزاب الانتخابات ، ولم يقف الوفد أمام امر واقع مرير . كان نجاح الرجعية في أهدافها متوقفا بلا جدال على تراجع الوفد وقبوله الامر الواقع ، ولما كان قبول الوفد لذلك يمثل مسئولية خطيرة أمام التاريخ كان الامر لذلك يستلزم التدبر . وبالرغم من أن الموقف

(١) دكتور محمد حسين هيكمل : مذكرات في السياسة المصرية ، ص ١٦٩ .

منذ عودة سعد وبداية الانتخابات كان وقتا قصيرا فقد كان ذلك كافيا لان يسمح للوفد بأن يقطع فيه برأيه وقراره التاريخي في قبول الامر الواقع أو رفضه ، فقد كانت معالم الطريق واضحة على نحو يسهل على الوفد اتخاذ قراره حول الموقف •

ولقد كان ذلك الواقع ملهما بحق لقرار الوفد ، فمن ذلك الواقع المرير استلهم سعد قراره متأثرا به في اطار مبادئه بمحدد موقف الوفد فشاء منه واقعا مثاليا •

كان الواقع يمثل أمام الوفد وزعيمه تدهورا في الثورة وانحدارا في عزم الأمة على الصمود •

كانت قوة الثورة بعد أن أخفق الوفد في جعل القضية دولية تكمن في سلامة الوحدة القومية وهي - وان كان سعد قد شهد من قبل بداية تصدعها - قد غدت من بعد مائلة أمامه تعاني تصدعا عميقا ممتدا الى صميم الشعب • ومع التصدع كانت روح الشعب الثورية تنحدر •

كان الشعب قد تحمل الكثير من التضحيات ، والعنف والشدّة وقد سلبت منه امكانيات كبيرة وكان ذلك في ظل الارهاب من شأنه أن يفقده الكثير من القدرة على الاستجابة للكثير من المعاني الثورية •

فاذا كان للشعب أن يمضي بالثورة بعد هذا حتى تتحقق أهدافه فلم يكن متوقعا أن يمضي بالقوة والحرارة الأوليين وهو في الداخل يعاني ثمرة التصدع والنقص في الامكانيات ويواجه دسائس ومسئوليات وعناصر ذلك التصدع ونشاطها الرجعي بما يشتت القدرات عن مضيتها لتجد هدفها ، فاذا كان متوقعا أن يكون في هذا أقرب ميلا الى الواقعية منه الى الثورة فقد كانت تلك الأدوات والعناصر الجديدة التي نجمت عن التصدع بنشاطها تشكل عبئا يزيده ارهاقا بما يدفعه الى مزيد من الواقعية •

كان هذا الروح يمثل حقيقة تاريخية عند عودة سعد من منفاه فهل كان له أن يستمر في دعوة الشعب للمضي بالثورة ليحمل المزيد من التبعات بما لا يتلاءم مع ما أصبح للشعب من قدرات ؟

لقد كان الشعب لا يزال على ولائه لزعيم الوفد ولاء كان ينطوي على الثقة الكبرى والاعجاب والتقدير والطاعة ، فكان متوقعا اذا دعاه سعد للمضي بالثورة الا يملك غير الطاعة فيمضي •• ولكنه في الحقيقة لا يكاد يمضي طويلا حتى يتحسس جوانب نفسه فلا يجد الا كلالا واهقا لا يمكنه من المضي

بغير الطرق السلمية بل والسلبية في كثير من الاحيان حتى يجد سبيلا
يجدد نشاطه •

فهل كان ذلك الواقع ليغيب عن ذهن سعد وصحبه ؟

كان الواقع عند « سعد زغلول » له وزنه واعتباره دائما ولكن على
طريقته في محاولته لأن يجعل منه واقعا مثاليا ومن ثم لم يكن يدعو ذلك
الشعب المرهق لمتابع الثورة لأنه كان يعرف مصير دعوته ، فإذا كان قد
استبعد قيامه بالثورة في البداية لأنه كان في تطوره شعبا مرهقا مكبلا
بالاغلال فمضى بالطرق السلمية يجعل من الواقع السياسي واقعا مثاليا
فهل كان ذلك الواقع المرير الذي انتهى اليه في قدرته أن يوفر له من
الحوافز ما يجعله يمضى بالثورة مطمئنا ، وهو العزوف عن مطالبة الشعب
بما لا يستطيع ؟

لقد سبق لسعد أن اعترف قبل نفيه الثاني بأهمية عدم قدرة الامة
على متابعة المعارضة والمقاومة وذلك عند حديثه عن مشروع معاهدة
(سعد - ملنر) وإذا كان غير راغب - اذ ذاك برغم هذا - في أن يدفع مصر
لكي ترضى بما نهضت لمقاومته ، وقامت للمطالبة ببطلانه ، فقد كانت هذه
لا تزال قوية لان ثورتها كانت (١) قوية ولم تتصدع والمطالب القومية
لم يتحقق منها شيء !

فهل كان من الطبيعي ، وقدرة الامة قد زادت انحدارا بعد عودته
والشعب قد حقق قدرا من مطالبه أن يستمر في دعوته الشعب لمتابعة
الثورة ؟

فلم يكن الحاضر بعد أن تردى وتصعد قادرا على أن يجذبه ليرضى
بقبول ما انتهى اليه التطور التاريخي من واقع سياسي حقق في ظل
« تصريح ٢٨ فبراير » طرفا من المزايا القومية فيما نهضت الامة للمطالبة
به فإذا كان ذلك أبعد من أن يحقق للامة استقلالها التام فلا بأس أمام
الضرورة من المضي في الجهاد في استجابة لمثاليته ولكن من حيث انتهى
الموقف •

لم يكن لدى سعد من قوة تستحث استعدادده للنضال الثوري غير
الوحدة القومية ، وقد تصدعت وحل محلها واقع مرير ، ولم يكن المضي
بالثورة مع هذا الا أقرب الى لغة الثوريين المغامرين ، ولم يكن سعد من
هؤلاء يسبح في مثالية مطلقة بل كان مثاليا واقعيا •

(١) عبد الرحمن الرافعي : ثورة ١٩١٩ • ج ٢ ، ص ١٦٨ •

في ذلك الجو الذي كانت الواقعية تشيع بين أرجائه كان للواقع وزنه أمام سعد الزعيم الشيخ الذي كان يعاني آلام النفى والمرض ، وذلك في ترجيح ميل سعد نحو الواقع بما يدفعه لأن يتردد كثيرا في المضي بمطالبة الشعب - بوصفه القائد - للمضي في ثورته .

ولكن الى أين ؟ كان لا بد من مزيد من الاقناع ، كانت جميع الاحزاب قد عقدت النية ألا تتجاوب مع الواقع بدخولها الانتخابات حتى ما كان منها منكرا للمفاوضات والمعاهدات مع بريطانيا ! فعلام العزلة السياسية للوفد اذن في مقاطعة الانتخابات ؟ وما المانع من أن ينزل ساحة الانتخابات في ظل الدستور لخدمة بلاده دون اعتراف بالتصريح المذكور ؟

كان دخول الانتخابات يمنع عن الوفد استمرار مؤامرات الخصوم ويمنع عن الامة غلو هذه الرجعية في بسط سلطانها وتوطيد أركانها . كان الواقع ، بقدر ما كان قويا في جذب الوفد لتقريره كان يفرض على الوفد واجبا قوميا يدعوه لأن يؤديه .

ولقد شاء سعد أن يكون منطقيا في النهاية ومع تجاوبه مع ذلك الواقع ومع طبيعته ، فيما كان يستلزمه من واجب ، فقد شاء واقعا مثاليا .

قرر سعد النزول الى ساحة الانتخابات بكبرياء قومي ، لكن كان لديه ما يرجح قبوله الامر الواقع ، فمئذ أن قبل النزول الى الانتخابات بدأت معه مقدمات التراجع والاعتراف بالواقع ، فكان متوقعا له أن تستدرجه نتيجة الانتخابات ، والواقع المرير مائل أمامه الى الولوج الى قلب هذا الميدان لمعالجة المسألة المصرية من خلال علاجه لذلك الواقع .

واذا كان نجاح الرجعية معقودا على تراجع الوفد فانها لم تستطع برغم ذلك ، الاستيلاء على السلطة وان كان ذلك بداية لنجاحها فلم يكن ضمانه ليتم الا بمؤامرة جديدة .

ودارت معركة الانتخابات بنزاهة في ظل وزارة « يحيى ابراهيم » وبينما كان مرشحو الحزب الوطنى يعتمدون على مبادئهم وماضيهم كان مرشحو الاحرار الدستوريين يعتمدون على عصبياتهم العائلية ومقدرتهم الشخصية وبرغم هذا ، فلم يكن هذا وذاك مجديا لكسب المعركة أمام سيطرة الوفد بشخصية زعيمه على الامة ، فقد جدد الشعب ثقته بالوفد ففاز الوفد على سائر الاحزاب الاخرى ، ونال ٩٠٪ من مقاعد النواب .

ولم ينجح من مرشحي الحزب الوطنى الا « عبد اللطيف المكباتى
وعبد الرحمن الرافعى وعبد الحميد سعيد وعبد العزيز الصوفانى » •

ومع ما بذله الاحرار الدستوريون فى هذه الانتخابات من القيام
بمجهود فى كسب الاغلبية فقد تبددت أحلامهم وضاعت آمالهم وكان وقع
ذلك كالصاعقة على نفوسهم حتى فكر بعضهم فى الاستقالة فلم ينجح منهم
سوى «محمد محمود ومحمود عبد الرازق وعبد الله أبو حسن وعبد الجليل
أبو سمرة وعبد الحليم وتوفيق اسماعيل » وفاز مرشح الوفد على رئيس
الوزراء نفسه فى دائرته الانتخابية !

واذ كان فوز الوفد أمرا متوقعا فقد كان له دلالة الكبرى وتأثيره
على تطور الاحداث •
ولم يكن تأييد الوفد من الشعب فى حقيقته الجوهرية يشير الى شىء
أكثر من اشارته أولا وقبل كل اعتبار الى اعلان تجديده الثقة به وولائه
له أما الى أى السبيل فقد كان ذلك أمرا متروكا بناء على ذلك لاختيار
سعد على رأس الوفد •

ولكن كما كان تأييد الشعب للوفد فضلا على دلالاته على ثقته به ،
يفصح عن معالم الطريق الجديد فقد كان الامر يقتضى فى النظام الدستورى
أن يتولى رئاسة الوزارة زعيم الاغلبية التى اختارها الشعب فى انتخابات
حرة احتراماً لارادة الامة •

أما سعد فقد بدا مترددا بين القبول والرفض طيلة الايام التى
انقضت من بدء المعركة الانتخابية الى ظهور نتائجها ، وعرضت على بساط
البحث والمناظرة مسألة قبول سعد الوزارة هل يقبلها او يدعها لآخر من
أنصاره أو من غير حزبه ممن يثق به ويقتصر هو على زعامة الحركة القومية؟

تردد سعد بين الرأيين ولم يعلن أيهما يرجحه ويعمل به ؟

وكان بعض خاصته يرى أن يتنحى عن رئاسة الوزارة لانه - ولو أن
الايضاح الدستورية تجعل الحكم حقا للأغلبية - هناك حالة تعترض هذه
الايضاح وهى وجود الاحتلال الاجنبى فى مصر ، وليس من مصلحة البلاد
وهى تجاهد لاجلاء ذلك الاحتلال أن يتولى الحكم زعماء الحركة القومية
متمسكين بمبادئهم ، حتى يجلو الاحتلال لان توليهم الوزارة يجعلهم - وهم
فى الحكم - يصطدمون بالاحتلال ويميلون غالبا الى مجاراته بما يضعف
روح النضال الثورى •

ومنذ أن ظهرت نتيجة الانتخابات الاولى عام ١٩٢٤ صرح « عمر طوسون » فى حديث له بالاهرام (١) : « بأن الحيلة نقضى على سعد بأن يتعد عن تأليف الوزارة » ولما سئل عن السبب قال : « ان السبب الذى يجعلنى أرى هذا رأى هو «تصريح ٢٨ فبراير» فان هذا التصريح لم ترض عنه الامة وهو غير معترف به الى الآن ، فتأليف وزارة من نواب الامة ونحن لا نزال فى ظل هذا التصريح يفسر بكونه اعترافا به فهم يودون تسجيله على البلاد بقبول نوابها اياه !

واذ يعترى سعدا تردد بين القبول والتجنى - والواقع مائل أمامه - كان لديه ما يرجح قبوله الوزارة ، فلم تعد المسألة بعد عودته من المنفى تحتمل ، كما أسلفنا ، الا أن يكون سعد منطقيا مع الواقع المير ، فلا يطالب الشعب بما لم يعد فى استطاعته . اما وقد برز الاتجاه الرجعى ليسيطر على البلاد فقد أصبح أمام واجب قومى لحماية ما بقى من الواقع من الغلو فى التردى ، فاذا كان قبول سعد دخول الانتخابات مقدمة للاعتراف بالامر الواقع ، وكانت نتيجة الانتخابات دعوة من الامة للوفد ليتولى السلطة فقد استدرجته هذه النتيجة ليتخذ قراره بقبول الوزارة ، وسرعان ما ظهرت مقدمات ذلك القبول .

فما ان ظهرت نتيجة الانتخابات حتى افصح عن اتجاهه عندما سأله مراسل رويتر عن رأيه فيما يمكن أن يترتب من النتائج على الانتخابات فعبر سعد عن رأيه قائلا : اذا اتبعت القواعد الدستورية وجب على « يحيى ابراهيم باشا » أن يستقيل أمام حقيقتين كبيرتين ، الاولى : ان البلاد اوضحت رأيا بشكل لا يمكن الشك فيه . والاخرى : ان رئيس الوزارة قد هزم فى الانتخابات (٢) ، ثم أعرب عن استعداداه اذا ما كلفه الملك تشكيل الوزارة - لان يعمل عندئذ ما يراه واجبا عليه للامة .

استقال « يحيى ابراهيم » وقبل اعلان قبول استقالته بيومين أقام النواب لسعد مأدبة فى فندق شبرد خطب فيها مظلوم وسعد ، ودعوا فى رجاء أن يقبل سعد الوزارة اذا عرضت عليه ، فنهض سعد وتلا خطابه ولم يشر فيه الى قبولها ولا رفضها ولكن عرض برنامجا وزاريا .

وقبل أن يدعى لتأليف الوزارة تحدث الى النواب الوفديين حديثا بين فيه خطة الوفد فى البرلمان وبين معها ما استقر عليه رأيه من قبول تشكيل الوزارة .

(١) الاهرام في ٢٥ من يناير ١٩٢٤ .

(٢) عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، ص ٤٣٢ .

وكان قراره فى ذلك خطيرا ، فقد كان بداية تراجع الوفد عن مواقع الثورة بما يمكن الرجعية من السيطرة وتصفية الثورة لتبدو على أثرها محور ما فى شكل النضال السياسى .

ولقد دعى سعد بعد قبول استقالة وزارة « يحيى ابراهيم » الى قصر الملك وبعد نصف ساعة خرج ليتلو على الجماهير المحتشدة فى بيت الامة النص بتكليفه تأليف الوزارة واسناد الرئاسة له .

وقد تألفت أول حكومة شعبية برئاسة سعد فى ٢٨ من يناير ١٩٢٤ من لفيف قصد من تمثيلهم فى الوزارة محاولة ضم الصفوف .

ومنذ أن نزل سعد الى الواقع ليسمو به كان قد قبل ضمنا - وأن لم يعترف بالنظام الجديد - منهج الرجعية فى معالجة المسألة المصرية الآخنة اذ ذاك - بالتجزئة والمصالحة سبيلا لحلها وبهذا عد موقفه تراجعا عن مواقع الثورة ان أفقد الرجعية السلطة فإنها كانت من ثم قد نجحت بذلك التراجع فى ضمان العمل بمبادئها ومن تصفية الثورة فى النهاية ، وقد جاءت وزارة الشعب برئاسة الوفد فى حقيقتها من حيث المبدأ أول صدى لمستلزمات النظام الجديد واحدى ثمراته .

كان الاتجاه الرجعى اذن قد تهيأ للسيطرة فعلا منذ أن تراجع الوفد عن مواقع النضال الثورى لحماية الواقع المرير من التردى .

أما عن فقدان هذه الرجعية الحكم والسلطة فى ظل سيطرة الوفد على ذلك فقد كان ذلك عرضا زائلا لا يلبث أن يزول أمام تكتل الرجعية مستندة الى الاستعمار ولا سيما بعد أن أخذت مبادئ الرجعية فى التنفيذ لتصبح أسلوبا للحياة السياسية الجديدة .

وفى ظل النظام الجديد ، أصبح الدستور أداة لجميع للقوى السياسية الهادفة للسيطرة على السلطة وهى الوفد فى أقوى صورها ثم حزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى والسراى والانجليز .

ونظرا لأن الوفد كان يتمتع بتأييد الامة قد استأثر بالسلطة من دون هذه القوى بشكل مسيطر ، فقد كان متوقعا أن يكون رد الفعل أن توجه هذه القوى نشاطها السياسى فى تحالف لعزل الوفد وهو خصم قديم ، عن الحياة السياسية بجميع الوسائل .

تبددت آمال حزب الأحرار الدستوريين على صخرة الانتخابات

لضمان الحكم فى ظل القواعد الدستورية كما كانوا يحملون ، وكان هؤلاء يحسون بوقوع هذه الصدمة احساسا مريرا •

وكان خطر الحزب الوطنى قلة من النواب ليس فى مقدورها أن تحدث شيئا فى موازين السياسة •

والسراى التى أملت أن تسيطر فى ظل القواعد الدستورية على مقاليد الحكم والسياسة قد صدمت أمام غلبة الوفد فى الانتخابات ، والانجليز الذين أرادوا اقضاء المتطرفين عن الحياة السياسية يواجهون من جديد هؤلاء يسيطرون على مقاليد الحكم بما يحد من حريتهم التقليدية فى دعم سيادتهم على حساب حقوق الشعب ، ولم يكن هؤلاء قانعين بالرضا بقبولهم العمل فى ظل مبادئ « تصريح ٢٨ فبراير » •

ولم يكن استثثار الوفد دون هذه القوى السياسية كلها هو وحده مثار تأليب هذه القوى وتكتلها فى مواجهته ، ولكن ذلك الاستثثار كان يمارسه حزب الاكثرية ، والجماهير فى صلابه لدعم عهد الاستقلال بين الطامعين فيه •

كان متوقعا بلا جدال اذن أن تتحرك هذه القوى لمواجهة الوفد صراعا حول السلطة ، فتجد الوزارة الجديدة من المتاعب ما يجرها وهي تخرج بالبلاد من عهد الى عهد جديد ، ولكن كيف السبيل لهذه القوى والوفد يرتكز على تأييد الامة تأييدا ساحقا ؟ كان السبيل خطة تستلهم فكرتها من الماضى لاتجد سبيلها للتنفيذ على يد أقوى القوى السياسية اذ ذاك •• الانجليز ! ولكن كيف السبيل ؟ •

كان سعد من قبل يقف على رأس المتطرفين فى عهد النضال الثورى قويا فى مواجهة هذه القوى ليفسد على الرجعية نشاطها الطبقي الذى كان يتخذ صورة النضال السياسى من أجل السلطة ، وليفسد على الحزب الوطنى تأمره على الوفد وعلى ارادة الامة ، وعلى السراى اتجاهاتها المضادة للقومية و ارادة الامة • والانجليز محاولاتهم تصحيح مركزهم فى وادى النيل على حساب حرية الشعب بمختلف الوسائل ، ولم تتمكن هذه القوى وبالأخص الرجعية من تحقيق مآربها على حساب الوفد والامة الا فى ظل التآمر البريطانى على الثورة •

كان التآمر على الوزارة اذن هو الطريق الوحيد القادر على أن ينزع منها السلطة ومن ثم من الوفد ، لينقلها الى الرجعية وعين الانجليز تلحظهم بالرعاية ، فاذا كان التآمر الأول قد نجح فى القضاء على الوفد زعيما

للمضال الثورى فلم لاتعاد التجربة وما ايسرها للقضاء على الوفد زعيما
للمضال السياسى بما يستكمل اغراض التجربة الاولى ؟

بدأ الصراع بين هذه القوى الطامعة فى الحكم على أساس التطويح
بالوزارة بلا مبالاة بالنتائج وبين سعد ذلك الشيخ السبعينى فى ظل
وزارة الشعب الاولى ، وبرغم آلام المرض والنفى مضى سعد ليلتقى
بهؤلاء الخصوم .

أعلن سعد عند توليه الحكم أن ذلك لايعنى اعترافا بأية حالة
أو حق طلبه من قبل ، ولكن لم يكف ذلك الاعلان فتمثل أنصاره وتشقى
خصومه لما طالبهم بالترىث .

وبينما كان هؤلاء غير قانعين بالنتيجة التى انتهت بسيطرة الوفد
على السلطة ، ناقمين على استئثار من دونهم بالسلطة كان سعد يعتقد
أنه لا سبيل لمشروعة يسلكها هؤلاء وغيرهم الا الاذعان لهذه النتيجة
التي أجمعت عليها الأمة ، ولكن ذلك لم يمنع خصومه من النيل منه
فلما لجح هؤلاء فى الخصومة الى حد الاسراف بما أخرج مركز الوزارة
واجههم بالشدة ، فتأزمت بين الوزارة والسراى العلاقات ، وكان بين
الطرفين أزمة عدم ثقة مستحكمة .

فاذا كانت الوزارة قد استأثرت بالسلطة من دون السراى فقد
جاءت على خلاف ما كانت تبتغيه فيما كانت تسير عليه فى مفهوم
الوزارات السابقة ، فلما حاولت السراى الاحتفاظ بشيء من السلطة
استمسك سعد بالرأى السليم من أن الملك لا يباشر سلطة الا بوزارته
وانه غير مسئول فاذا ما حدث اختلاف حل بالاحتكام الى الشعب ، فاذا
كان ثمة أزمة عدم ثقة كانت تتجلى من قبل بين الطرفين فقد كان هذا
كفيلا بأذكارها اشتعالا واستحكما .

لم تجتمع الكلمة اذن حول الوزارة وكانت الثقة قد تحطمت بين
الوزارة والسراى ، وكان من الطبيعى أن يتهى السبيل لبريطانيا أن تعبر
عن اتجاهاتها الكامنة للنيل من الوزارة فى شخص « سعد زغلول » .

فاذا كان التآمر لدى الرجعية قد غدا أملا تتحقق به اهدافهم من
الحكم ، فقد أصبح ذلك مع اتضاح أهداف الوزارة ازاء النفوذ البريطانى
خطة لابد من أن تقوم بها بريطانيا للتخلص من وزارة سعد .

كانت بريطانيا تأمل بتمكين الرجعية من السلطة فى عهد الاستقلال

التمكن من أهدافها والابقاء على نفوذها ، ولكنها فشلت يوم أن نجحت في التمهيد بفرض قيم الرجعية ، وجاء الوفد في وزارته بغير ما عهده بريطانيا في الوزارات السابقة اتجاها يجعل من الاستقلال حقيقة واقعة بما يضعف معه النفوذ البريطاني ، فأوقف الموظفون الأجانب خصوصا الانجليز ولما طلب للنبي تجديد عقد المستشار القضائي البريطاني مثلا رفض سعد ذلك •

ومن الأزمات التي أحاطت بوزارة الشعب الأول برز للنبي ليجهر عليها •

كانت أزمة الثقة بين النبي وسعد لا تزال محطمة ، وقد لاقى النبي على يد سعد فشلا في جميع خطته التي وضعها من قبل لتثبيت حقوق بلاده في وادي النيل •

ولم يكن للنبي يطبق وجود سعد بجانبه ، فهو الذي نصح بنفيه ولم يقبل عودته الا مضطرا •

كان للنبي في عهد الاستقلال ، وسعد يحاول أن يجعل ذلك العهد عهد استقلال حقيقي ، يشعر بالكبرياء الجريح ، بما لم يتعوده على يد غيره من الوزراء ، من المساس بنفوذه في مصر ، الا على يد سعد حتى ضاق به ، لذلك كان متوقعا أن يأتي التآمر على يد النبي ولم يعد الا أن تتاح الفرصة ، ويتوافر العامل الذي يفجر غضبه •

ولم يمض عام على تشكيل وزارة الشعب حتى ووجهت الوزارة بأزمة شديدة أثارها حادث ، وكانت هي القارة التي فجرت غضب النبي وسمح للرجعية بالتنكيل بالوزارة والوفد ، بما لم يجد الوفد مجالا للصمود أمامه ، لانحدار القيم الثورية بما كشف عن حقيقة ذلك الدافع الذي فرض على سعد من قبل التحول عن الخط الثوري الى النضال السياسي •

وكانت القارة هي حادث السردار الذي مثل نقطة تحول انتقلت به السلطة الى يد الرجعية •

كان الحادث ، حادث اغتيال سياسي عادي ، فقد اعتدى على سعد فيه وهو مسافر من محطة القاهرة ، ولكن كان ذريعة لدى الغاصب الناقم على حكم الشعب عندما توافرت لديه النية والقصد في العدوان فلم يجد سبيلا غير انتهاز الفرصة للعبث بحقوق الشعب لاسترداد نفوذه وتمكين الرجعية من جديد من السلطة وفرض نفوذها وسلطانها على حساب الشعب ، وكانما كانت بريطانيا في انتظار ذلك الحادث •

وقد جاء الحادث ثمرة نشاط جمعية أولاد عنایت السرية الهادف الى مقاومة الاحتلال .

كانت قد نشبت في السودان ثورة وطنية فاجتمع اعضاء هذه الجمعية فأملت عليهم حوادث السودان بقرار اذ استقر رأيهم : على اعدام وكيل حكومة السودان في مصر ليكون ذلك ردا علنيا على الفظائع المروعة التي ارتكبتها انجلترا في السودان (١) .

ولقد نفذ القرار في الموعد المعين ، الاربعاء ١٩ من نوفمبر عام ١٩٢٤ وقتل السردار وجرح غيره .

ثارت بريطانيا وكانما أصابها مس من الشيطان ، فاختت تهدد مصر وحكومتها وتحمل حملة شديدة في صحافتها على سعد ، واتهمته بتهميش الشعور ضد بريطانيا .

ولقد هجمت هذه الكارثة على البلاد فأزعجتها وهزت أرجاءها هذا عنيقا ، وكانت الدسائس كثيرة حول الوزارة ، وأدى ذلك الى تخريب البلاد وتدميرها وقد وجدت العناصر الرجعية في الحادث سبيلا لبلوغ أهدافها ، وقد وجه اللبى انذارا عبر فيه عن الغضب والميل الى الانتقام ، مما لم يكن الموقف ليقضيه .

واستشار اللبى حكومته في نص الانذار وأتاه ردها بالارقام السرية (٢) وهو على أهبة الاستعداد للتوجه لدار الرئاسة ، فلم يشأ أن ينتظر حتى يفك الارقام خشية أن يستغرق ذلك وقتا ، قد تستقيل خلاله الوزارة فيحرم لذة التشفي من سعد ولم تغير حكومته في نص قرار التبليغ وبعض المطالب ولكنها قدمت كما وضعها اللبى .

وكان انذارا مهينا يحمل حكومة سعد مسئولية الجريمة وكانت المطالب : الاعتذار الكافي ومواصلة البحث عن الجناة ، وانزال العقاب الشديد بمرتكبي الجريمة، وحظر المظاهرات الشعبية والسياسية وقمعهما، ودفع تعويض مالى قدره نصف مليون جنيه واصدار الأوامر فى خلال ٢٤ ساعة بارجاع جميع الضباط والوحدات المصرية من الجيش المصرى فى السودان وزيادة مساحة الاراضى التى تزرع فى الجزيرة فى السودان وما الى ذلك !

(١) عبد الفتاح عنایت : قصة حياتى ، ص ٩٩ .

(٢) محمد شفيق غربال : المفاوضات المصرية البريطانية ، ص ١٥٦ .

وردت مصر على الانذارين بنفى المسئولية عن حكومة مصر وقبول المطالب الاربعة الاولى ورفض ما عدا ذلك .

ولما كان مفهوما من المراسلات التي تبودلت بين سعد والنبى أن بريطانيا لاتريد بقاءه بعد ذلك الحادث المسئولية الوزارة عنه ، فقد قدم سعد استقالته فى ٢٢ من نوفمبر وقبلت استقالته ، وسرعان ما تألفت وزارة جديدة برئاسة « احمد زيور » رئيس مجلس الشيوخ ، فسلمت ببقية المطالب البريطانية ، وقد استصدرت وزارة زيور فى ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٢٤ مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا ثم مرسوما فى ٢٤ من ديسمبر بحل مجلس النواب ، ومن ثم عادت محاولات السيطرة فى ظل هذا الانقلاب مستسلمة لمطالب السراى .

وقامت السراى بتنظيم عناصرها ، وهم . الاستثناء بالسلطة فى مواجهة الوفد فى ذلك الجو السياسى رعب وتركيز السلطة فى يدها وتحل ما بقى من القيم الثورية ، وساد البلاد روح الواقعية ، فرجعت الى عهد حكم الاعيان وكشفت هذه المحنة كلها عن العلة التى كانت قد دفعت سعدا للتراجع مع مواقع الثورة وقبول الامر الواقع وهى انحدار الثورة .

يقول سعد زغلول فى مذكراته بصدد هذا الواقع المرير :
فى يوم السبت ٢٧ من يناير سنة ١٩٢٥ :

« قد اشتد الحناق بى واحاطت بى الشدائد من كل جانب فانصار الوفد ينفضون عنى واحدا فواحدا والوزارة تجاهر بعدائى وتشدد الاوامر على رجالها بمطاردتى ومطاردة اوليائى فتمنع اجتماعاتهم وترقب تحركاتهم وسكناتهم . . . ونعكس مصالحهم وتلزمهم الانشقاق عنى وتجبر الذين رسخوا تحت لواء الوفد على أن يعلنوا استقلالهم عنى وتحارب من يابى هذا الانشقاق وهذا الاستقلال بكل الطرق وتهدد كل من يميل الينا من موظفين ومستخدمين بالرفق والطرده او النقل الى مكان سحيق ، وقد ضج الناس بالشكوى وامتلأت الجرائد بالاحتجاجات ، ولكن لاسمىح لمن ينادى لأن المشكو منه هو الامر بأسبابها ومليك البلاد يعلن على رموس الاشهاد أنه غير راض عنى وان الناس يجب عليهم أن يختاروا بين الانحياز له او الانحياز عنه .

وفى أغلب الاوقات تحيط عساكر البوليس بيتى وتمنع الناس من الدخول فيه ولا أدرى بماذا تنتهى هذه الحالة ؟ وماذا يكون الحال ؟

ولقد دلت هذه المحنة التي نجتازها على ضعف شديد في الاخلاق وهبوط عظيم في روح الناس ولا سيما في الطبقة العالية وما تحتها .. فانها كشفت عن دناءة ، وخسة ، ولؤم ا ، دلت على أن هذه الطبقة لاتعرف للتضحية معنى ، ولا « تتنازل » عن شيء من راحتها في سبيل الوطن وتميل الى المظاهر الكاذبة وتعبد القوة ... مع أن المتعلمين منهم أفسدهم أخلاقا واحطهم صفات ... يجرمون ثم يتباهون بالاجرام ... ويأتون المنكر ثم يفاخرون باتياناه كأن بينهم وبين الفضل عداة .

كل يوم تردنى خطابات تحمل استقالات من أعضاء مجلس الشيوخ ، والنواب ، من الهيئة الوفدية في البرلمان .. (١) ،

وبهذا انتهت الثورة ، وبدأ عهد النضال السياسى الدستورى ، لتشهد مصر فى ظله عهداً جديداً .

(١) مذكرات سعد زغلول : الاخبار في ٢٣ / ٨ / ١٩٦٣ .

خاتمة :

مضى التطور التاريخي عموما تطورا دياكتيكيا قام على اساس من ثنائية الصراع حول السيادة ، كان طرفاه الاتجاه القومي ممتدا بجلوره في اعماق تاريخنا الحديث ، والاتجاه البريطاني المتسلط منذ عام ١٨٨٢ ، ولما عز التفاهم بين الطرفين انقلب أسلوب التطور الطبيعي الى حركة قومية سريعة عنيفة لا تستهدف التآليف بين الطرفين بقدر ما كانت تستهدف تغليب الاتجاه القومي على الاستعماري ولكنها انتهت بين الطرفين الثاني والطرف الاول بتآليف جديد بين طرفي هذه الثنائية ، لا هو بالسيادة المصرية الكاملة ولا بالسيادة البريطانية الكاملة ، وانما بتآليف جمع بين اهدافهما .

فالثورة بهذا ان هي الا حركة تطور قومي سريع ومرحلة جمعت بحكم التطور بين النجاح والفشل . ولقد قامت هذه الثورة ، اساسا ، من اجل هدف سياسي بحت ، وهو القضاء على الحماية وتحقيق الاستقلال التام .

وبالرغم من ان بريطانيا كانت حريصة على تثبيت الحماية فقد كان اول نجاح للثورة من الناحية السياسية هو كما تجل من مراحلها القضاء على الحماية اذ اعترفت بريطانيا ، كما سبق أن اوضحنا في فبراير عام ١٩٢١ ان الحماية علامة غير مرضية ، كما أعلنت إلغائها في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، ثم اعترفت بمصر دولة مستقلة ذات سيادة .

على ان الثورة لم تنجح في ذلك تماما ، فأخفقت في جلاء الاحتلال نهائيا ، وقد جاءت ثمار النضال الثوري ، كما بينا ، التآليف بين أهداف الثنائية ، لا هو بالاستقلال الذي كانت تنشده مصر ولا كان احتلالا كما كانت تريده بريطانيا بل حالة تمثل تحررا حمل بين طياته عناصر السيطرة

الأجنبية ، ولكن كانت مصر في ظل دولة مستقلة ذات مكانة دولية لا يحد من استقلالها غير احتلال أجنبي ليست له الصفة الشرعية من دولة مشمولة بالحماية .

وأخفقت الثورة فيما سوى ذلك ، فلم يكن الاستقلال هو ما كان ينشده المصريون ، وجاء الدستور فحول مزيدا من السلطات للسلطة التنفيذية بما يمكنها من الاعتداء على سيادة الأمة كما أنها أهملت الناحية الاقتصادية وإن جاء ذلك ثمرة التركيز حول العمل السياسي .

على أن ذلك ليس معناه محاولة للحكم على الثورة لأن الحكم التاريخي المنصف على الثورة من حيث نجاحها أو فشلها لا يقوم على وضع الحسنات في كفة ، والسيئات في كفة أخرى ، لنرى أيهما أكثر وزنا ، ليكون ذلك أكثرها نجاحا ، فتلك مقاييس الكم وهي لا تصلح أساسا للتقييم إلا في مجال العلوم المادية . وللتاريخ ، كسائر فروع المعرفة الانسانية والاجتماعية طريقته الخاصة في التقدير والتقييم ، فالحكم في التاريخ لا يقوم على وزن الاحداث كلها على حدة ، بل على أساس الوزن العام والتقدير العام .

ونظرا لأن الثورة بوصفها حدثا تاريخيا ثمرة تطور من ثنائية وجب ألا توازن بتقييم نجاحها إلا على أساس التقدير العام .

فالبرغم مما انتهت اليه الثورة من نتائج متواضعة ، كانت ذات وزن كبير من الناحية العامة وكانت كجزء من الكل التاريخي على جانب كبير من الاهمية .

فاذا كانت كحدث تاريخي استطاعت أن تمثل مرحلة متقدمة في مجرى التطور القومي فإنها بهذا تكون من خلال الحكم العام قد نجحت كثورة ، ومن ثم تكون قد نجحت كجزء من الكل التاريخي ، لأنها مثلت قاعدة لمرحلة تطور عالية في مجرى التطور القومي .

جاءت مرحلة جديدة لتطور الروح القومي بما انطوت عليه من معان ومبادئ جديدة ومن ثم قاعدة لبعث قومي جديد .

ففي ظلها أسفر الروح القومي في البلاد بعد اضطرابها زمنا طويلا ترتبط بالسيادة العثمانية تارة ، وترضى بالاحتلال البريطاني تارة أخرى على مصالحة للعصمة من عودة السيادة التركية فأصبحت السيادةتان بمنزلة

واحدة عند طلاب الاستقلال ودعاة الحرية ففجعت مصر من ذلك ما لا يحضر فوائده بفوائد النتائج المحسوسة .

لم تعد مصر تتخذ من سيادة الآخرين عليها زعامة مرموقة ، وأصبحت تتطلع الى المستقبل في أمل وترتفع الى مرتبة الاحرار المستقلين ، فافادت بهذا في عالم الروح أضعاف ما أفادته من عالم الأوضاع السياسية والمراسيم الدولية ، فقد أصبحت البلاد لأبناء البلاد ان كان ينقصها شيء فقد كان ذلك الروح القومي في انطلاقه الجديد قادرا على استكمال ما غلبت الثورة على أمرها من أجله فلم تحققه بالتأمر وذلك على مر الايام .

وجاءت الثورة بزاد فكري واجتماعي جديد للشعب كان مصدر ثقة والهام كما كان هاديا للشعب للصعود الى مرحلة أعلى .

ولقد كانت الثورة صفيحة بيضاء تتصف بأسمى أنواع التضحية والفداء وتوحى بالعمل الصالح ، خليقا بأبطالها وشهادتها أن يكونوا مصدر الهام لجيل أعظم تطلعا وأملا .

شجذت عزيمة الشعب وغرست فيه معاني الثقة وأعدته بالأمل والرجاء في المستقبل ، ومن ثم ازدادوا تطلعا الى مراتب الانتاج في العمل قدما الى الامام .

ومن نبتة هذه الروح التي غرستها الثورة أخذ الوعي الاجتماعي يتجلى مبكرا ، بين القوى الشعبية الصاعدة التي قام على اكتافها العمل النوري ، فنشطت الحركة العمالية وسرت روح التعاون بين العمال ، وتعددت نقاباتهم ، واتخذت شكلا اجتماعيا انسانيا ، فانتشرت الجمعيات عام ١٩٢٠ في العواصم والمدن والقرى ، لتخوض بعد ذلك في مجال التجدد والانتشار .

ومن نبتة هذه الروح التي غرستها الثورة في النفوس قامت الدعوة لتابعة البعث الاقتصادي الذي بدأ قبل الثورة ، فما ان ظهر بدعوة طلعت حرب الى تأسيس بنك مصر في أغسطس سنة ١٩١٩ ، حتى فاصره الشباب تطلعا نحو الاستقلال الاقتصادي فنجحت الدعوة وتأسس البنك .

وكان حريا بعد أن اشتعلت جذوة التجدد الاقتصادي أن يمضي ليسهم في تجدد المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ويستكمل بناءه السياسي فيما بعد .
ومع هذه الروح التي بثتها الثورة تمكن الشعب بنتائجها السياسية

من السيطرة على مقادير بلاده في ظل الحكم الدستوري ، ووجدت روح الثقة والتجديد والتطلع مجالا للانتاج وكشفت الثورة للشعب رؤية الطريق وهو ينهض في أعقاب الثورة مستقلا بثثونه ، ثم نواحي الضعف والقوة فيه كما عرف الخصوم والأصدقاء واتضح من تجربة الثورة ما كانت مصر في حاجة اليه ، وما يجب أن يتوفر لديها لكسب الجولة الأخيرة من أجل التحرر الكامل ، من الجيش القوى والتهضة الاقتصادية والقضاء على الرجعية ، والقضاء على الاحتلال البريطاني .

وفي ظل الحكم الدستوري تمكن الشعب من أن أقوى أدوات النضال القومي وهو الدستور وهو يمضي في أداء شئونه دفاعا عن الاستقلال وسلطة الأمة .

فبالرغم من أن مصر لم تنعم بحكم مستقر في تحقيق أمانها من فبراير عام ١٩٢٤ - ١٩٥١ فقد كان هذا الحكم قاعدة عملت بطريق مباشر على تجديد المجتمع بعناصر جديدة طليعية وبطريق غير مباشر ، أداة غدت هذا الجيل بمعان جديدة ، ومكنته من ثم ، من طريق النضال الثوري، ومهدت الطريق لميلاد ثوري جديد .

مصادر البحث

١ - مذكرات :

- أحمد لطفي السيد
أسماعيل صدقي
سعد زغلول
عبد الرحمن الرافعي
عبد الفتاح عنایت
عمر طوسون
محمد حسين هيكل (دكتور)
محمود عزمی (دكتور)
محمود أبو الفتوح
محمود أبو الفتوح
يوسف نحاس (دكتور)
أحمد شفيق
عبد العزيز رفاعي (دكتور)
ب - دراسات تاريخية :
أحمد شفيق
حوليات مصر السياسية ، الحولية الأولى
سنة ١٩١٩ - ١٩٥٢
ذكریات سعد ، وعلى ماهر ورفاقه فی ثورة .
سنة ١٩١٩ - ١٩٥٢
مسألة المصرية والوفد - القاهرة ١٩٢١
مع الوفد المصري - القاهرة ١٩٢٠
الأيام المائة - القاهرة مطبعة النهضة
١٩١٨ - ١٩٢٨ الاسكندرية ١٩٤٢
مذكرات في السياسة المصرية الجزء الاول
١٩١٢
مذكراتي - القاهرة دار الهلال ١٩٥٢
مذكرات منشورة في جريدة الاخبار ١٩٦٣
مذكراتي - القاهرة دار الهلال ١٩٥٠
قصتي حياتي ، العدد ١٣١ من كتاب الهلال
قصتي حياتي

٢ - دراسات

(١) تراجم :

- عباس محمود العقاد
أحمد شفيق المؤرخ ١٩٦٥
سعد زغلول - ١٩٣٦
حوليات مصر السياسية ، الحولية الأولى

- أحمد شفيق
- مذكراتي في نصف قرن
- ج ٢ القسم الاول والثاني ، طبعة أول .
- أعمالى بعد مذكراتي — ١٩٣٨ .
- ثورة ١٩١٩ — ج ١ — ١٩٤٦ .
- في أعقاب الثورة المصرية
- دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩
- ج ١ مكتبة الانجلو المصرية
- تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية —
- القاهرة مكتبة النهضة ١٩٥٢
- أحمد شفيق
- عبد الرحمن الرافعى
- عبد الرحمن الرافعى
- محمد أنيس (دكتور)
- محمد شفيق غربال

٣ - صحف :

الوقائع المصرية عام ١٩١٤

المقطم ، الأهرام ١٩١٩ — ١٩٢٣

الأخبار — أغسطس عام ١٩٦٣ — سبتمبر ١٩٦٣

مراجع أجنبية

- Chirol : (Valentine) : The Egyptian problem, london 1920.
Cromer : (Earl of) : modern Egypt, London 1911.
Lloyd : (Lord) Egypt since Cromer V. 1 mac. & con. London
1934.
Lloyd : (Lord) Egypt since Cromer V. 2 London 1934.
Sabry : La revolution Egyptienne, Paris 1921.
Wavel (viscount) : allenby in Egypt, London.

فهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٣
تمهيد	
الاحتلال وتطور الحركة القومية ١٨٨٢ - ١٩١٤	٧
الفصل الأول :	
تجدد القوى الشعبية	٢٩
الفصل الثاني	
اعلان الحماية على مصر	٣٧
الفصل الثالث :	
الاختمار الثورى بين الشعب أثناء فترة الحرب	٦٩
الفصل الرابع :	
تأليف الوفد المصرى	٨٩
الفصل الخامس :	
بداية التصادم بين الوفد والانجليز	١٠٧
الفصل السادس :	
انطلاق الثورة فى مارس ١٩١٩	١٢٥
الفصل السابع :	
التنظيمات الثورية	١٣٩
الفصل الثامن :	
الوفد المصرى ونضاله السياسى	١٥٩

الموضوع	الصفحة
الفصل التاسع :	
معركة الحماية في مصر	١٧٧
الفصل العاشر :	
الثورة وشكل الحكم	٢٠٥
الفصل الحادي عشر :	
مفاوضات سعد - ملتر	٢٢٣
الفصل الثاني عشر :	
الثورة في مواجهة الرجعية	٢٤١
الفصل الثالث عشر :	
بين نفى سعد وتصريح ٢٨ فبراير	٢٦٣
الفصل الرابع عشر :	
تصفية الثورة بين سيطرة الرجعية وتراجع الوفد	٢٧٩
خاتمة	٣٠٧
مصادر البحث	٣١١
مراجع أجنبية	٣١٣



General Union of the Alexandria Library (GOAL)
الإتحاد العام لدار الكتب بـالإسكندرية

دار الكتب العربي للطباعة والنشر
بالمعتمدية





